آرنت ليبهارت

الديمقراطية التوافقية

في مجتمع متعدد

ترجمة

حسني زينه



معهد الدراسات الاستراتيجية

الديمقراطية التوافقية

في مجتمع متعدد

منشورات : معهد الدراسات الاستراتيجية
عنوان الكتاب : الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد (Democracy in Plural Societies)
المؤلف : آرنت ليبهارت Arend Lijphart
المترجم : حسني زينه
التحرير والاشراف اللغوي : حسين بن حمزة
مراجعة الترجمة : معهد الدراسات الاستراتيجية
تنضيد وإخراج : علي حمدان
الطباعة : الفرات للنشر والتوزيع
تصميم الغلاف : جبران مصطفى
الطبعة : الأولى ٢٠٠٦ بغداد - بيروت

آرنت ليبهارت

الديمقراطية التوافقية
في مجتمع متعدد

ترجمة

حسني زينه



معهد الدراسات الاستراتيجية

تقديم

البحث في المفاهيم والأفكار ضرورة دائمة للتعلم والاستزادة. فالمفاهيم الرائجة مثل بناء الأمة، والقومية، والتنمية، والمجتمع المدني، والعولمة، وبناء الديموقراطية، واقتصاد السوق، هي من دون أدنى ريب، تؤلف نسيج العالم المعاصر. فالعولمة مثلاً تحدد بنية العالم الجديد، والدولة القومية هي لبنة هذا المعمار، كما أن التنمية واقتصاد السوق، يتصلان بوجوب أن تقوم وحدة بناء العالم (الدولة القومية) على اقتصاد يشبع الحاجات، من جانب، ويبدي مسؤولية أخلاقية وحياتية تجاه تقليص الفوارق (أو إزالتها إن أمكن) بين الفئات والطبقات. أما المجتمع المدني والديموقراطية فهما أيضاً مفهومان عن كيان مجتمعي مستقل عن الدولة، ونظام محدد لإدارة هذه الدولة.

وهناك الآن اهتمام غير مسبوق بمفهوم وتجربة الديمقراطية التوافقية. ولحسن الحظ فإن النظرية التوافقية ولدت بعد نشوء التجارب

التوافقية من الحاجة إلى توسيع الديموقراطية الأغلبية المعهودة. من هنا فإن نظرية التوافقية إنما تدور حول تجارب عيانية وليست تهويماً نظرياً.

نشأت أولى مساعي بناء التوافق في بلدان أوروبية غربية، منها بلجيكا وهولندا وسويسرا والنمسا وكندا. لم تصدر هذه المساعي عن أي نظرية مسبقة، بل كانت وليدة حاجات عملية في مجتمعات منقسمة، أي غير متجانسة من الناحية القومية. أي أنها ليست أمة صوانية، متناغمة على قاعدة أن الأمم تتعين حدودها بمعيار الثقافة المتجانسة (اللغة، الدين، العرق، والتاريخ، الخ).

جاءت نظرية التوافقية، مثل النظريات عن القومية، بعد التجربة وليس قبلها. والمشكلة عندنا، كما عند شعوب أخرى، أننا نقف بلا تجربة إزاء معمار نظري اسمه النظرية التوافقية. واكتسبت هذه النظرية شكلها الملموس على يد مفكرين سياسيين بارزين منهم آرنت ليبهارت، وغيرهارد لمبروخ، علماً أن ثمة دزينة أو أكثر من دارسي هذه التجربة.

ما الفرق بين الديموقراطية والديموقراطية التوافقية؟ ولماذا هذه الصفة الإضافية إلى الحامل الأصلي؟

تقوم فكرة الديموقراطية، سواء في سياق تحققها التاريخي، أو في الخلاصات الفكرية لها، على المبادئ التي حددها جون لوك ومونتسكيو، نعني: الحكم بالرضى (عبر الانتخابات)، وحكم الأكثرية أو الأغلبية (الفائز بأكبر عدد من الأصوات)، وتقسيم السلطات. ثمة ملاحق لهذا النظام منها حقوق الإنسان، والحقوق المدنية للفرد، فحقوق المرأة، والقانون الدولي ...الخ.

لقد اصطلح على نظرية لوك - مونتسكيو بمفهوم «الحكم الأغلبي».

نشأت هذه النظرية الكلاسيكية من تلخيص تجربة الديمقراطيات المبكرة كما في انكلترا، فرنسا، أميركا خلال القرنين الثامن والتاسع عشر. وكما نرى، فقد ولدت الديمقراطية الأغلبية وترسخت في بلدان متجانسة قومياً، وهو تجانس لا يقسمها إلى أقليات وأكثريات دينية، أو إثنية، أو ثقافية.

لكن التجانس القومي لم يكن القاعدة الشاملة في كل دول العالم. زد على هذا أن الحراك الاجتماعي الناشئ عن العولمة بدأ يقضم التجانس القومي ـ الثقافي في البلدان النموذجية. ولعله بالكاد توجد اليوم ١٥ دولة تستطيع الزعم بأنها متجانسة قومياً.

ما علاقة ذلك بالديموقراطية؟

يقول المنظر السياسي خوان لينز Juan Linz إن مبدأ الأغلبية والأقلية السياسي سيتحول إلى أغلبية وأقلية قومية، وبالتالي ينشأ عن ذلك «استبداد الأكثرية». أحد الباحثين الإسرائيليين (آرون يفتختال) يعتقد أن لا ديموقراطية في إسرائيل، بل هناك استبداد الإثنية الكبرى.

حاول الممارسون السياسيون إيجاد حل لهذه المعضلة في اتجاهين: الأول استخدام الفيدرالية أو مناطق الحكم الذاتي لضمان حقوق القومية للقوميات ذات الأقلية العددية، وهو استلهام للتجربة الفيدرالية الأميركية ـ الألمانية، التي برزت بدافع الحد من غلواء سلطة المركز، بتقسيم السلطات على أساس جغرافي، بين مركز وأطراف،

علاوة على التقسيم الوظيفي المعروف إلى سلطات تنفيذ وتشريع وقضاء.

أما الاتجاه الثاني فهو التجربة التوافقية التي نشأت عملياً بعد الحرب العالمية الثانية، اعترافاً بقصور النظام الديموقراطي الأكثري، المألوف. وعليه، فإن الديمقراطية التوافقية انطلقت من قاعدة ديموقراطية راسخة وليس ناشئة.

ولعل أهم ما يميز التجربة التوافقية هو أربعة عناصر أساسية (حسب آرنت ليبهارت) وهي: ١- حكومة ائتلاف أو تحالف واسعة (تشمل حزب الغالبية وسواه) ٢- مبدأ التمثيل النسبي (في الوزارة، في الإدارة، والمؤسسات، والانتخابات أساساً) ٣- حق الفيتو المتبادل (للأكثريات والأقليات لمنع احتكار القرار) ٤- الإدارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل جماعة.

هذه هي باختصار السمات المميزة للنظام التوافقي عن النظام الديموقراطي «الأكثري». انطلق النقاش حول هذه النظرية في العالم العربي والمشرقي أواخر عقد الثمانينات بمبادرة من الأستاذ اللبناني أنطون مسرة، حتى عده المتابعون ممثلها الأكثر حماساً. وبحدود علمي لم تعقد ندوات أومؤتمرات لمناقشة هذه النظرية. من حق القارئ أن يتساءل: كيف نبني ديموقراطية أولاً، وهل ثمة حقاً، ديمقراطية توافقية، أو وفاقية حسب اجتهاد لغوي آخر.

لعل هناك في ماضينا عناصر من التجربة التوافقية، تتمثل في نظام الملل العثماني الذي حافظ أو سعى للحفاظ على استقلال الجماعات الدينية في مجتمع مراتبي يتربع المسلمون على قمته. وما كان رواج الفكرة القومية العربية أو الكردية إلا تعبيراً عن الانتقال من عالم

الملل إلى عالم المواطن المجرد، لتجاوز الانقسام الديني.

النظرية التوافقية الأوروبية لا تدّعي أكثر من تعميم خلاصات تجارب، مؤكدة على اختلاف الواحدة عن الأخرى. وهي تقدم خزيناً إجرائياً من تدابير حماية الأقليات، وتخفيف الانقسامات الإثنية، وغيرها، لتجاوز بعض من محدودية الديموقراطية الأكثرية المجردة، تماماً مثلما أن نظام الضمان الاجتماعي وسيلة لتخفيف الانقسامات الاجتماعية الحادة التي تهدد استقرار أي نظام سياسي - اجتماعي.

صحيح أن الديموقراطية تقوم على الرضى، لكنها لا تولده. فالرضى يأتي دوماً من توسيع المشاركة الاقتصادية والسياسية والثقافية، والإدارية. ونحن نفتقر إلى هذه المشاركات. والسمات التوافقية المتوافرة لدينا هي انقسام المجتمعات إثنياً وثقافياً، ليس إلا. أما الوسائل اللازمة لتخفيف سورات هذا الانقسام فغائبة تماماً. بتعبير آخر، المشكلة التوافقية لدينا قائمة من دون أي جهاز لضبطها ناهيك عن حلها.

لقد شاعت كلمة التوافقية شيوعاً كبيراً في عراق ما بعد الحرب، وهي متداولة في لبنان على نطاق نخبوي. ما عدا ذلك، يبدو أن كثرة من العرب العاربة والمستعربة لا تعرف حتى أصل الكلمة. وقد أفتى البعض بأنها نتاج مؤامرة أميركية، وهي نكتة بائخة حقاً، لأن نظرية التوافقية أوروبية المنشأ، وهي خروج على الإجماع النمطي الذي يمثله النظام الأكثري، البريطاني - الأميركي - الفرنسي.

معهد الدراسات الاستراتيجية

الفصل الأول

المجتمعات التعددية والأنظمة الديمقراطية

إن صعوبة تحقيق الحكم الديمقراطي المستقر وصونه في المجتمع التعددي قضية ثابتة في العلم السياسي - ويرقى تاريخها إلى قول أرسطو المأثور إن «الدولة تستهدف قدر المستطاع أن تكون مجتمعاً مكوّناً من أنداد وأتراب»[1]. فالتجانس الاجتماعي والإجماع السياسي يعتبران شرطين مسبقين للديمقراطية المستقرة، أو عاملين يؤديان بقوة إليها. وبالعكس، فإن الانقسامات الاجتماعية العميقة والاختلافات السياسية داخل المجتمعات التعددية تتحمل تبعة عدم الاستقرار والانهيار في الديمقراطيات.

سنتفحص في هذه الدراسة صورة مخصوصة من الديمقراطية - الديمقراطية التوافقية - التي تعدل القضية الآنفة الذكر: قد يكون من الصعب، لا المستحيل، أن يتحقق الحكم الديمقراطي التوافقي ويُصان

---

(١) أرسطو، السياسة، Aristotle, Politics, trans. Ernest Barker (New York: Oxford University Press, 1958), p. 181.

في مجتمع تعددي[٢]. ففي الديمقراطية التوافقية، تتعرض الميول اللامركزية الملازمة للمجتمع التعددي للمقاومة بواسطة المواقف البناءة والسلوك التعاوني اللذين يبديهما زعماء مختلف قطاعات السكان. فتعاون النخب هو السمة الأولى المميزة للديمقراطية التوافقية؛ وسوف نحلل عدداً من السمات المكمّلة الوثيقة الصلة بها في الفصل التالي.

والديمقراطية التوافقية نموذج تجريبي ومعياري في الوقت نفسه. فهي تستخدم، في المقام الأول، بمثابة تفسير للاستقرار السياسي في عدد من الديمقراطيات الأوروبية الصغرى التي سيركز عليها القسم الأول (الفصلان الثاني والثالث) من هذا الكتاب: النمسا، بلجيكا، نيذرلاندز (الأراضي الواطئة)، وسويسرا. وتنكفئ هذه البلدان اليوم عن منتهى [p.1] نموها التوافقي. فقد بلغت ذروة انقساماتها التعددية الحادة وتعاون نخبها الوثيق في أواخر الخمسينات وراحت منذئذ تتراجع، لا جرّاء إخفاق الديمقراطية التوافقية ـ وهذا أمر جدير بلفت الانتباه ـ بل لأن نجاح التوافقية نفسه جعلها نافلة. وسوف نعنى ههنا بالبلدان الأربعة في مرحلة نموها التوافقية. معنى هذا أن «النمسا» سوف تشير إلى النمسا خلال فترة تعاون النخب الكاثوليكية ـ الاشتراكية المتجسدة في التحالف الواسع، و«النيذرلاندز» سوف تشير إلى الحالة النيذرلاندية من التوافقية وليس إلى هولندا اليوم، وقس على ذلك. وللسبب نفسه، فإن البيانات الإحصائية والاستقصائية المستعملة

---

(٢) مصطلح التوافقية مستلهم من مفهوم consociatio الذي وضعه يوهانس ألثوسيوس في كتابه [مختصر المنهج السياسي] Politica Methodice Digesta (1603).

في التحليل سوف تستقى من عام ١٩٦٠ بقدر المستطاع، بدلاً من البيانات الأحدث عهداً.

تحدٍ للمتشائمين بالديمقراطية

إن التوافقية وإن لم تكن إلا مرحلة عابرة في تطور هذه البلدان الأوروبية الأربعة، فهي ليست مجرد ظاهرة تستحق الانتباه لأهميتها التاريخية فحسب. وتشكل هذه البلدان، من خلال نجاحها في تكوين أنظمة حكم مستقرة في مجتمعات شديدة الانقسام، حالات شاذة لا في السياسة الأوروبية فحسب، بل وعلى الصعيد العالمي أيضاً. ففي دراسة تناولت ١١٤ تنظيماً سياسياً، وجد روبرت أ. دال أن مجرد ٣٦ بالمئة من التنظيمات السياسية ذات التعددية المعتدلة و١٥ بالمئة من التنظيمات السياسية المتسمة بالتعددية الظاهرة أو المفرطة يمكن اعتبارها متعددة السلطات[٣]، بينما اتسمت ٥٨ بالمئة من هذه التنظيمات السياسية ذات المستوى المنخفض من التعدد الثقافي، بتعدد السلطات أو بما «يشبه تعدد السلطات». وعلى وجه التحديد، فإن الكثير من البلدان غير الغربية مبتلاة بالمشكلة المزدوجة المتمثلة في الانقسامات الحادة المتنوعة الأشكال وعدم الاستقرار السياسي. والتجارب التوافقية للنمسا، وبلجيكا، والنيذرلاندز، وسويسرا، تقدم أمثلة ملموسة لقدرة الديمقراطية على أن تكون نظاماً مستقراً وفعالاً للحكم في المجتمعات التعددية. ويتناول القسم الثاني من هذه الدراسة

(٣) روبرت دال، [تعدد المراكز: المشاركة والمعارضة] obert A. Dahl, Polyarchy: Participation and Opposition (New Haven: Yale University Press, 1971), pp. 110-11

(أي الفصول ٥ ، ٦ ، ٧) الديمقراطية التوافقية من حيث هي مثال معياري [p.2] يحتذى، ويكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى المجتمعات التعددية في العالم الثالث.

إن الحجة القائلة بأن الديمقراطية التوافقية يمكن أن تتخذ نموذجاً معيارياً حجة تتحدى المزاج التشاؤمي السائد لأيامنا، وهي غير تقليدية عن عمد. فهي تستند إلى القناعة بأن الاعتقاد الشعبي الذي انتشر في السبعينات، وبعد فترة التفاؤل المفرط الذي ساد في الخمسينات وأوائل الستينات حول آفاق الديمقراطية، إنما هو اعتقاد يزيد إفراطاً في التشاؤم. إن ما حدث من إخفاقات ديمقراطية عديدة، والكثير من العنف في المجتمعات التعددية في السنوات الأخيرة، لا يسوّغ، طبعاً، نظرة وردية إلى حظوظ الديمقراطية في النجاح. ولكن ليس من الواقعية في شيء الاستسلام لليأس المطبق أيضاً. ولا يستطيع المتشائمون أن يرفضوا أو يتجاهلوا بنيّة سليمة حجج هذا الكتاب وتوصياته إلا إذا كانوا مقتنعين تماماً بأن الديمقراطية التوافقية ليست مستبعدة فحسب بل ومستحيلة كلياً في المجتمعات التعددية في العالم الثالث، وهذه نظرة لا يتأتى الأخذ بها إذا ما تمّ تفحّص كافة البيّنات المتاحة.

وينبغي أن يُحذَّر المتشائمون بالديمقراطية من أن تشاؤمهم قد يستجرّ خطر التحوّل إلى نبوءة تحقق ذاتها بذاتها: فإذا ما كان الساسة وعلماء السياسة مقتنعين بأن الديمقراطية لا يمكن أن تعمل في المجتمعات التعددية في العالم الثالث فهم لن يحاولوا حتى إطلاقها أو جعلها تعمل. ومن شأن موقف كهذا أن يعزز فعلياً شيوع أشكال الحكم غير الديمقراطية.

تعريفات

معظم المصطلحات المستعملة حتى الآن معروفة تماماً، واسعة الاستعمال، وهي إلى حد بعيد بيّنة بذاتها. ومع ذلك فقد يكون من المفيد أن نقدم تعريفات للمفاهيم الأساسية بغية تخفيف إمكانية سوء الفهم. بداية، المجتمع المتعدد هو المجتمع المقسم وفقاً لما يطلق عليه هاري إكشتاين «الانقسامات القطاعية». يكتب إكشتاين قائلاً: «ويوجد هذا حيث ترتبط الانقسامات السياسية ارتباطاً وثيقاً بخطوط التباينات الاجتماعية القائمة موضوعياً، ولا سيما تلك البارزة في مجتمع معين»(٤). والانقسامات القطاعية يمكن أن تكون ذات طبيعة دينية، إيديولوجية، [p.3] لغوية، إقليمية، ثقافية، عرقية، أو إثنية. وثمة سمة إضافية، متضمنة في تعريف إكشتاين، وهي أن الأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، والمدارس، والجمعيات التطوعية، يغلب عليها الاندراج، من حيث تنظيمها، في خطوط الانقسامات القطاعية. أما الجماعات السكانية التي تحدّها هذه الانقسامات فسوف يشار إليها باعتبارها قطاعات المجتمع التعددي.

الديمقراطية مفهوم يتحدى التعريف فعلياً. ويكفينا القول إنه

---

(٤) هاري إكشتاين، [الانقسام والتماسك في الديمقراطية: دراسة للنروج] Harry Eckstein, Division and Cohesion in Democracy: A Study of Norway (Princeton: Princeton University Press, 1966), p.34. See also Alan Zuckerman, "Political Cleavage: A Conceptual and Theoretical Analysis," British Journal of Political Science 5, no. 2 (April 1975): 231-48; and R. A. Schermerhorn, Comparative Ethnic Relations: A Framework for Theory and Research (New York: Random House, 1970), pp. 123-27

سوف يستعمل هنا مرادفاً لما أسماه دال «تعدد السلطات»[٥]. وهو ليس نظام حكم يجسد كل المثل العليا الديمقراطية تجسيداً تاماً، بل نظام يقارب ذلك إلى حدٍّ معقول.

الاستقرار السياسي مصطلح ملتبس يكاد يضاهي الديمقراطية في صعوبة التعريف والغموض. وهو سوف يستعمل في هذه الدراسة استعمال مفهوم متعدّد الأبعاد، يجمع الأفكار التي يكثر ورودها في أدبيات العلوم السياسية المقارنة: صيانة النظام، النظام المدني، الشرعية، والفعالية[٦]. وأبرز سمات النظام الديمقراطي المستقر هي أنه يتمتع باحتمالات عالية لأن يبقى ديمقراطياً وأنه ينطوي على مستوى منخفض من العنف المدني الفعلي أو المحتمل. وهاتان السمتان مترابطتان ترابطاً وثيقاً؛ ويمكن اعتبار السمة الثانية بمثابة شرط مسبق ومؤشر على السمة الأولى. وبالمثل فإن مستوى الشرعية الذي يتمتع به النظام وفعاليته في صنع القرارات مترابطان فيما بينهما وفيما بينهما وبين السمتين الأوليين.

وتسم هذه الأبعاد الأربعة مجتمعة ومتضافرة الاستقرار الديمقراطي.

---

(٥) Dahl, Polyarchy, pp. 1-9, 231-49

(٦) أنظر هاري إكشتاين، [تقويم الأداء السياسي: المشكلة والأبعاد] Harry Eckstein, The Evaluation of Political Performance: Problem and Dimensions, Sage Professional Papers in Comparative Politics, no. 01-017 (Beverly Hills; Sage, 1971) and Leon Hurwitz, "Contemporary Approaches to Political Stability,"Comparative Politics 5, no. 3 (April 1973): 449-63.

أما مفهوم الديمقراطية التوافقية المركزي فقد سبق تعريفه تعريفاً موقتاً وسوف يتبلور في الفصل التالي. [p.4] ومن المفيد هنا أن نشدد على أنه يُعَرَّف من حيث علاقته بالانقسامات القطاعية المميزة للمجتمعات التعددية والتعاون السياسي القائم بين النخب القطاعية؛ كما أنه من المهم أيضاً أن نميزه عن مفهومين مشابهين استعملا في التحليلات المقارنة للتوافقية وهما: مفهوم «التعددية القطاعية» الذي قدمه فال ر. لوروين، و«الديمقراطية الوفاقية» الذي قدمه جرهارد ليمبروخ. يركز لوروين على السمة الأولى ويترك مسألة تجاوب النخب وعواقب الانقسامات العميقة مفتوحة؛ وهو، علاوة على ذلك، يقصر دلالة اللفظ على الانقسامات ذات الطبيعة الدينية والإيديولوجية. ويُعَرِّف ليمبروخ الديمقراطية الوفاقية بأنها استراتيجية في إدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلاً من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية؛ وهذه هي السمة الثانية للحكم التوافقي(٧) بعبارة أخرى، إن الديمقراطية التوافقية تدل على التعددية القطاعية، إذا ما وُسِّعت لتشمل كافة الانقسامات القطاعية في مجتمع

---

(٧) فال لوروين، [التعددية القطاعية: الانقسامات الإيديولجية والتماسك السياسي في الديمقراطيات الأوروبية الصغرى] Val R. Lorwin, "Segmented Pluralism: Ideological Cleavages and Political Cohesion in the Smaller European Democracies," Comparative Politics 3, no. 2 (January 1971): 141-44; Gerhard Lehmbruch, "Segmented Pluralism and Political Strategies in Continental Europe: Internal and External Conditions of "Concordant Democracy" ورقة مقدمة إلى الطاولة المستديرة التي عقدتها الجمعية الدولية للعلوم السياسية، في تورينو، أيلول ١٩٦٩، ص ١ - ٢. وانظر أيضاً: Gerhard Lehmbruch, Proporzdemokratie: Politisches System und politische Kultur in der Schweiz und Osterreich (Tubingen: Mohr, 1967)

تعددي، ودمجت بالديمقراطية الوفاقية. والأمثلة التي يأتي على ذكرها لوروين وليمبروخ، وكذلك تلك التي يتفحصها إريك أ. نوردلينغر في تحليله المقارن لتنظيم النزاعات الديمقراطية في المجتمعات العميقة الانقسامات، هي البلدان الأربعة نفسها التي سوف نتناولها بالتحليل في القسم الأول من هذا الكتاب(٨). الحالات الأخرى التي ينظر فيها مؤلف أو أكثر من المؤلفين الثلاثة هي لكسمبورغ، لبنان، وماليزيا. حالة لكسمبورغ مشابهة تماماً لحالة الديمقراطيات التوافقية الأوروبية الأربع الأكبر حجماً، ولكن كان علينا أن نغفلها هنا على أساس عملي، نظراً لندرة ما هو متوفر من البيانات المناسبة عنها لأغراض التحليل. وسوف يتم تفحص حالتي لبنان وماليزيا في الفصل الخامس باعتبارهما مثالين ناجحين نسبياً للديمقراطية التوافقية في العالم الثالث.
[p.5]

المجتمعات التعددية والديمقراطية في العالم الأول

يستمد النمط التوافقي من الديمقراطية أهميته كنموذج عملي ملموس من المساهمات التي يقدمها لفهم الديمقراطيات الغربية. وهو مستلهم من تصنيف غابريال أ. ألموند الكلاسيكي للأنظمة السياسية، الذي بسطه للمرة الأولى سنة ١٩٥٦، والذي يُعدُّ المحاولة الحديثة الكبرى لتحديد مختلف أنماط الديمقراطيات(٩). ونظراً إلى أن النموذج

(٨) إريك نوردلينغر، [تسوية الخلافات في المجتمعات المنقسمة] Eric A. Nordlinger, Conflict Regulation in Divided Societies, Occasional Papers in International Affairs, no. 29 (Cambridge, Mass.: Center for International Affairs, Harvard University, 1972).

(٩) غابريل ألموند، [الأنظمة السياسية المقارنة] Gabriel A. Almond,

التوافقي يمثل جهداً بنّاءً لتهذيب تصنيف ألموند العميق الأثر وإثرائه، فلا بد من النظر عن كثب إلى أفكار ألموند. وثمة سبب إضافي هام للقيام بذلك وهو أن ألموند لا يقتصر على تحديد عدد من المتغيرات والعلاقات الهامة التي تحدد مباشرة أنماط تصنيفه، بل يدمج في تصنيفه عدة نظريات ومفاهيم ذات صلة: العضويات المتداخلة والمتشابكة، الأنظمة الحزبية، فصل السلطات، والتنمية السياسية. ولهذه العوامل أهمية حيوية في تحليل الديمقراطية التوافقية أيضاً.

تصنّف الأنظمة السياسية في الصياغة الأقدم عهداً لتصنيف ألموند في أربع فئات أساسية: أنكلو ـ أميركية، أوروبية قارية، قبل صناعية أو صناعية جزئياً، وتوتاليتارية. الفئتان الأوليان هما نمطان من الأنظمة الديمقراطية، وتتميز هذه استناداً إلى معايير الثقافة السياسية وهيكلية الأدوار. فالأنظمة الأنكلو ـ أميركية تتسم «بثقافة سياسية متجانسة، علمانية» وهيكلية أدوار «متمايزة تمايزاً كبيراً»، بينما الأنظمة الأوروبية القارية تتسم «بتفتت الثقافة السياسية»، أي أن فيها عدة «ثقافات فرعية سياسية» منفصلة بعضها عن بعض، وبهيكلية أدوار متجذرة في الثقافات الفرعية مع الميل إلى تشكيل نظم فرعية للأدوار قائمة بذاتها»[10]. بعبارة أخرى، إن الأنظمة الأوروبية القارية هي مجتمعات تعددية. وهكذا، فإن بريطانيا والولايات المتحدة [p.6] تعدان مثالاً على

"Comparative Political Systems," Journal of Politics 18, no. 3 (August 1956): 391-409: وقد أعيد طبع هذا المقال من دون تغيير في كتاب Gabriel A. Almond, Political Development: Essays in Heuristic Theory (Boston: Little, Brown, 1970) Ch. 1

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٩٨ ـ ٩٩، ٤٠٧.

النمط الأول غير التعددي، كما تعد ألمانيا أيام جمهورية فايمار، وفرنسا، وإيطاليا ما بعد الحرب مثالاً على النمط الثاني. وقد استمر هذا التمييز بين هذين النمطين من الديمقراطية في التصنيف اللاحق (١٩٦٦) للأنظمة السياسية الذي قدمه ألموند بالتعاون مع ج. بنغهام باول[١١] الابن بصورة أكثر بلورة.

يجدر بنا قبل المضي في مناقشة تصنيف ألموند، أن نورد ملحوظتين تحذيريتين. أولاً، على الرغم من مصطلحاته المستمدة من الجغرافيا، فإن ألموند لا يستعمل الموقع الجغرافي كمعيار أساسي أو إضافي للتمييز بين النمط الأنكلو ـ أميركي من الديمقراطية والنمط الأوروبي القاري. وبالفعل، ففي المقالة نفسها التي يعرض فيها هذا التصنيف، يرفض على وجه التحديد أي تصنيف إقليمي لأنه «لا يستند على خصائص الأنظمة السياسية، بل على تجاورها في المكان،» ويعدّه معياراً غير ذي صلة بالموضوع[١٢]. ثانياً، إن الحالات التي يصنّفها في مقالة ١٩٥٦ وكتاباته اللاحقة هي الأنظمة السياسية التي كانت قائمة حتى الخمسينات وأوائل الستينات ولا تعبر بالضرورة عن الوضع القائم في السبعينات. وينطبق هذا التحذير بقوة خاصة على الحالتين البريطانية والأميركية. علاوة على ذلك، فإن فرنسا تعني بالدرجة الأولى الجمهورية الفرنسية الثالثة والرابعة.

---

(١١) غابرييل ألموند و ج. بنغهام بويل الأصغر، [العلم السياسي المقارن: مقاربة تنموية] Gabriel A. Almond and G. Bingham Powell Jr., Comparative Politics: A Developmental Approach (Boston: Little, Brown, 1966), pp. 217, 259-66.

(١٢) ألموند، «الأنظمة السياسية المقارنة» Almond, "Comparative Political Systems,"p.392

في كلتا صياغتي ألموند، ترتبط أنماط الثقافات السياسية وهيكليات الأدوار بالاستقرار السياسي في البلدان المنظور فيها. فالنمط الأنكلو أميركي، بثقافته السياسية المتجانسة وأحزابه المستقلة ذاتياً، وجماعات المصالح، ووسائل الإعلام والاتصال، يرتبط بالاستقرار، أما النمط الأوروبي القاري، بثقافته السياسية المفتتة والاعتماد المتبادل بين الأحزاب والجماعات فيرتبط بعدم الاستقرار. وتذكر العلاقة عينها بصورة ضمنية في «المقاربة الوظيفية للسياسة المقارنة» التي يقدمها ألموند(١٣). ويحتج وليام ت. بلوم بأنها تحتوي على «نظرية في أكثر الأنظمة فعالية [أي استقراراً]» [p.7] ويعلّق بأن «سمات التنظيم الأكثر فعالية... تبدو بصورة مدهشة شبيهة بسمات الديمقراطية البرلمانية الحديثة ولا سيما في تجسيدها البريطاني»، أو بعبارة أخرى النمط الأنكلو ـ أميركي(١٤). فالنمط الأوروبي القاري، بحسب تعبير ألموند نفسه يرتبط «بالجمود» والخطر الدائم لما يسمى غالباً «بالاختراق القيصري». ولا يمكن لهذا النمط غير المستقر من

---

(١٣) غابرييل ألموند، «مقدمة: مقاربة وظيفية لعلم السياسة المقارن "Gabriel A. Almond, "Introduction: A Functional Approach to Comparative Politics," in The Politics of Developing Areas, ed. Gabriel A. Almond and James S. Coleman (Princeton: Princeton University Press, 1960), pp. 3-64.

(١٤) وليام بلوم، [نظريات في الأنظمة السياسية] William T. Bluhm, Theories of the Political System: Classics of Political Thought and Modern Political Analysis (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1965), p.150. See also Stanley Rothman, "Functionalism and Its Critics: An Analysis of the Writings of Gabriel Almond," Political Science Reviewer1 (fall 1971): 242-43, 246-47.

الحكم أن يديم الديمقراطية فربما أفضى إلى الحكم الديكتاتوري؛ وربما انطوى في جوهره على «احتمال التوتاليتارية». ويذهب ألموند في كتاباته اللاحقة إلى أن سمة الجمود الملازمة للنمط الأوروبي القاري من الديمقراطية تستجرُّ «عواقب هامة [وربما غير مؤاتية] لاستقراره وبقائه». وبالمقابل، فإن النظام البريطاني يوصف بأنه «طليق الحركة»، يعني أنه «يمكن أن يتجاوب بقدر من المرونة حيال المطالب الداخلية والخارجية أكبر من كثير من الأنظمة الأخرى، وربما من معظمها»[١٥].

فصل السلطات والعضويات المتداخلة

ثمة أوجه شبه متقاربة بين منظومة ألموند ومذهب فصل السلطات، التي تعنى أيضاً بالاستقرار الديمقراطي - ولا سيما إمكانية أن يحافظ نظام ديمقراطي أصلاً على طبيعته الديمقراطية الحقيقية. ففي الكلمة التي ألقاها عند توليه رئاسة الرابطة الأميركية للعلوم السياسية سنة ١٩٦٦، قابل ألموند بين نظرية فصل السلطات ونظرية الأنظمة، ووصف الأولى بأنها «المثال السائد» للعلوم السياسية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وأن هذا المثال قد استعيض عنه اليوم بمثال الأنظمة. من جهة ثانية ركز ألموند أيضاً على الصلة الوثيقة بين الإثنين إذ وصف المؤلفين الذين وضعوا [p.8] الأوراق الفيدرالية بأنهم من «منظّري الأنظمة»[١٦]. يكتسي هذا الترابط بين فصل السلطات

(١٥) ألموند، [الأنظمة السياسية المقارنة] Almond, "Comparative Political Systems," p. 408; Almond and Powell, Comparative Politics, pp. 106, 262.

(١٦) غابرييل ألموند، [النظرية السياسية والعلم السياسي] Gabriel A. Almond,

ومقاربة ألموند الوظيفية أهمية خاصة في هذا السياق لأن أحد المعايير التي تميز أنماط ألموند الأنكلو ـ أميركية والأوروبية القارية هو معيار هيكلية الأدوار: إلى أي درجة تعتبر الأدوار مستقلة ذاتياً ـ أو منفصلة بعضها عن بعض.

الفرق الأساسي بين مذهب فصل السلطات ومنظومة ألموند هو أن ألموند يوسع فكرة فصل السلطات من مجرد فروع الحكم الرسمية الثلاثة (التشريعي، والتنفيذي، والقضائي) بحيث تشمل الهيكليات الفرعية السياسية غير الرسمية (الأحزاب، جماعات المصلحة، ووسائل الإعلام)، وأنه يولي مزيداً من الأهمية للأواخر (هيكليات التزويد) مما يولي للأوائل (هيكليات الإنتاج). أما الاختلافات الأخرى فهي في معظمها تتعلق بالمصطلحات. يترجم ألموند السلطات إلى وظائف، بحيث يصبح الفصل «حفاظاً على الحدود». لا الفصل بين السلطات، وفقاً للأوراق الفيدرالية، والحفاظ على الحدود بين الوظائف السياسية يساهمان في استقرار الأنظمة الديمقراطية. ففي بريطانيا، وهي مثال على النمط الأنكلو ـ أميركي، ثمة «حفاظ فعّال على الحدود... بين الأنظمة الفرعية في الجسم السياسي»، بينما في فرنسا، وهي مثال من النمط الأوروبي القاري، يجد المرء حفاظاً ضعيفاً على الحدود... بين مختلف أجزاء النظام السياسي. فالأحزاب الفرنسية وجماعات المصلحة «لا تشكل أنظمة فرعية سياسية مستقلة ذاتياً ومتمايزة. بل هي تتداخل الواحدة منها في الأخرى» ولا سيما داخل الثقافات الفرعية

"Political Theory and Political Science," American Political Science Review 60, no. 4 (December 1966): 875-876: Almond and Powell, Comparative Politics, p. 11

الكاثوليكية، والاشتراكية، والشيوعية. وبالمثل فإن الأنماط الأنكلو ـ أميركية والأوروبية القارية تتمايز من حيث درجة استقلال وسائل إعلامها. فالولايات المتحدة، وبريطانيا، وأمم الكومنولث القديم «تتمتع وسائل إعلامها بأقصى حد من التمايز والاستقلال الذاتي» بينما في فرنسا وإيطاليا «تميل «الصحافة» إلى أن تكون خاضعة لجماعات المصلحة والأحزاب السياسية»(١٧).

وكما أن مذهب فصل السلطات تكمّله [p.9] فكرة الضوابط والتوازنات، فإن مذهب الحفاظ على الحدود يكمله مفهوما «تعدد الوظائف» و«الدور التنظيمي». الحفاظ التام على الحدود لا يحدث أبداً، على قول ألموند. فالفروع الرسمية للحكم، والأحزاب، وجماعات المصلحة، وما إليها تقوم باستمرار بأكثر من مجرد وظيفة واحدة: «كل بنية سياسية، مهما كان تخصصها... متعددة الوظائف». ولذلك، فما يهمّ ليس كون الأحزاب السياسية، مثلاً، مجرد مُكتّلات لمصالح الناس المختلفة أنها لا تقاوم بأية وظيفة أخرى غير عملية تكتيل المصالح، بل إن هذه الوظيفة تصبح مسؤوليتها الخاصة. ففي الأنظمة المتخصصة الحديثة التي تمثل الديمقراطيات الأنكلو ـ أميركية نموذجها الأصلي، توجد بعض الهيكليات «التي تمتاز بمزية وظيفية خاصة، والتي تميل إلى القيام بما يمكن أن نسميه دوراً تنظيمياً بالنسبة إلى تلك الوظيفة داخل النظام السياسي ككل»(١٨).

علاوة على التلاقي بين المعيار الأول في تصنيف ألموند، وهو هيكلية الأدوار، ومذهب فصل السلطات، ثمة أيضاً صلة وثيقة بين

(١٧) الموند، [المقاربة الوظيفية] Almond, "Functional Approach," pp.37-38, 46

(١٨) المصدر نفسه، ص ١١، ١٨.

المعيار الثاني، وهو الثقافة السياسية، وقضية «العضويات المتداخلة» التي قدمها المنظران آرثر ف. بنتلي ودايفيد ب. ترومان، وقضية الانقسامات المتقاطعة التي اقترحها سيمور مارتن ليبسيت. وحاصل هاتين القضيتين أنه عندما ينتمي الأفراد إلى عدد من المجموعات المنظمة أو غير المنظمة ذات المصالح والمنظورات المتنوعة، فإن مواقفهم تميل إلى الاعتدال نتيجة هذه الضغوط النفسية المتقاطعة. يضاف إلى ذلك أن قادة المنظمات ذات العضويات غير المتجانسة سوف يخضعون للضغوط السياسية المتقاطعة الناتجة عن هذا الوضع وسوف يميلون أيضاً إلى اتخاذ مواقف وسطية معتدلة. ولا بد من اعتدال كهذا للاستقرار السياسي. وبالعكس، فعندما يكون المجتمع ممزقاً بالانقسامات الحادة، ولا تتداخل العضويات والولاءات بل تتركز بصورة حصرية داخل كل قطاع من قطاعات المجتمع، تنعدم الضغوط المتقاطعة التي لا بد منها للاعتدال والاستقرار السياسيين. ويلاحظ ترومان أنه إذا استطاع مجتمع مركب أن يتحاشى «الثورة، والانحطاط، والفساد، ويحافظ [p.10] على استقراره...فهو قد يقوم بذلك إلى حد بعيد جراء وجود عضويات متعددة»[١٩]. ويذهب ليبسيت إلى أن «فرص استقرار الديمقراطية تتعزز بقدر ما يكون للجماعات والأفراد عدد من الانتماءات المتقاطعة والهامة سياسياً»[٢٠]. ويطلق بينتلي اسم الحل الوسط على «عملية تقاطع

---

(١٩) دايفيد ترومان، [العملية الحكومية: المصالح السياسية والرأي العام] David B. Truman, The Governmental Process: Political Interests and Public Opinion (New York: Knopf, 1951), p.168.

(٢٠) سيمور مارتن ليبسيت، [الإنسان السياسي: الأسس الاجتماعية لعلم السياسة] Seymour Martin Lipset, Political Man: The Social Bases of Politics (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1960), pp. 88-89.

الجماعات أثناء العمل»[٢١].

في تعابير الثقافة السياسية، تعتبر العضويات المتداخلة سمة مميزة للثقافة السياسية المتجانسة، بينما الثقافة المتفتتة لا تتسم بأي تداخل يذكر بين ثقافاتها الفرعية المتمايزة. وفي تصنيف ألموند تتسم الأنظمة الأنكلو ـ أميركية المستقرة بثقافة متجانسة بينما الأنظمة الأوروبية القارية غير المستقرة تتسم بانقسامات عميقة بين الثقافات الفرعية. ويكتب ألموند قائلاً: «إن جمودها وعدم استقرارها ناتجان عن وضع الثقافة السياسية». من ذلك، أن ألموند وباول يصفان النظام الفرنسي في ظل الجمهورية الرابعة باعتباره منقسماً إلى ثلاث عائلات إيديولوجية، أو ثقافات فرعية» مع كون الأحزاب الرئيسية، وجماعات المصلحة، ووسائل الإعلام «منسقة ضمن عائلات أيديولوجية». وكان من نتيجة ذلك أن تراكمت «المطالب ولم تتحول إلى خيارات سياسية بديلة ولا سُنَّت في شأنها قوانين»، وإن مرّت فترات «طويلة من الجمود مع فترة وجيزة من تصفية الأزمات». ويتبنى ألموند وباول أحياناً لغة نظرية العضويات المتداخلة فيقولان: «إن الفرد، في أمة كفرنسا، قد لا يتعرض إلا إلى القليل من الضغوط المتقاطعة التي من شأنها أن تليِّن مواقفه السياسية الصلبة»[٢٢]. وينص ألموند وسيدني فيربا في كتاب The Civic Culture على أن «أنماط العضوية تختلف

(٢١) آرثر بنتلي، [العملية الحكومية: دراسة للضغوط الاجتماعية] Arthur F. Bentley, The Process of Government: A Study of Social Pressures, 4th ed. (Evanston: Principia Press of Illinois, 1955), p.208

(٢٢) ألموند، [الأنظمة السياسية المقارنة] Almond, "Comparative Political Systems," p. 408; Almond and Powell, Comparative Politics, pp.122, 263-65

من بلد إلى آخر. ففي البلدان الأوروبية الكاثوليكية، مثلاً، يميل النمط إلى أن يكون تراكمياً من حيث الأيديولوجية. فالأسرة، والكنيسة، وجماعة المصلحة، والعضوية الحزبية تميل إلى التطابق في سماتها الأيديولوجية والسياسية وإلى التعزيز [p.11] المتبادل لتأثيراتها في تكوين الرأي. أما في الولايات المتحدة وبريطانيا، فإن النمط المتداخل يبدو أكثر شيوعاً»(٢٣).

المجتمعات التعددية والأنظمة الحزبية

إن تصنيف ألموند لا يتميز بصلات وثيقة بنظريتي فصل السلطات والعضويات المتداخلة فحسب بل هو يتلاقى أيضاً مع القسمة الثنائية التقليدية للأنظمة الديمقراطية وفقاً لعدد الأحزاب العاملة ضمن النظام: نظام الحزبين مقابل نظام تعدد الأحزاب. وينبغي التشديد على أن هذا التصنيف كثيراً ما يستعمل للتمييز لا بين الأنظمة الحزبية فحسب بل بين الأنظمة السياسية كلها أيضاً. من ذلك أن سيغموند نويمان يذهب إلى أن «لهذه الأنظمة الحزبية المختلفة عواقب بعيدة المدى بالنسبة إلى عملية الانتخاب وبنسبة أكبر إلى عملية صنع القرارات الحكومية... فالتصنيف على مقتضى هذا الخط [أي وفق عدد الأحزاب]، إنما هو غني بالفوائد وجوهري»(٢٤). ويخلص موريس

---

(٢٣) غابرييل ألموند وسيدني فيربا، [الثقافة المدنية: المواقف السياسية والديمقراطية في خمس أمم] Gabriel A. Almond and Sidney Verba, The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations (Princeton: Princeton University Press, 1963), pp. 133-134.

(٢٤) سيغموند نويمان، [نحو دراسة مقارنة للأحزاب السياسية] Sigmund Neumann, "Toward a Comparative Study of Political Parties," in

دوفيرجي إلى أن «التمييز بين أنظمة الحزب الواحد، والحزبين، والأحزاب المتعددة يميل إلى أن يكون الطريقة الأساسية لتصنيف أنظمة الحكم المعاصرة»[٢٥].

يشدد كل من دوفيرجي ونويمان على أن ثمة علاقة وثيقة بين عدد الأحزاب والاستقرار الديمقراطي. ويعتقد دوفيرجي أن نظام الحزبين لا «يبدو مطابقاً لطبيعة الأشياء فحسب»، إذ يستطيع أن يعكس بدقة الثنائية الطبيعية في الرأي العام، بل يميل أيضاً إلى أن يكون أكثر استقراراً من نظام الأحزاب المتعددة لأنه أكثر اعتدالاً. ففي الأول يجد المرء «انخفاضاً في درجة الانقسامات السياسية» يعمل على تقييد ديماغوجية الأحزاب، [p.12] بينما نجد في الثاني «تفاقماً للانقسامات السياسية وتكثيفاً للخلافات» يتطابق مع «تطرّف عام في الآراء»[٢٦]. وبالمثل، يذهب نويمان إلى أن نظام الأحزاب المتعددة يخالف نظام الحزبين في أنه لا «يمتلك تنظيماً موحّداً ومُمركزاً» ولا يحتوي تالياً «على وعد كبير بأن يكون صانعاً فعالاً للسياسات»[٢٧].

Modern Political Parties: Approaches to Comparative Politics, ed. Sigmund Neumann (Chicago: University of Chicago Press, 1956), pp. 402-03.

(٢٥) موريس دوفيرجي، [الأحزاب السياسية: تنظيمها ونشاطها في الدولة الحديثة] Maurice Duverger, Political Parties: Their Organization and Activity in the Modern State, trans. Barbara and Robert North (London: Methuen, 1959), p.393.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢١٥، ٣٨٧ ـ ٨٨.

(٢٧) نويمان، [دراسة مقارنة للأنظمة السياسية] Neumann, "Comparative Study of Political Parties," p. 402

ويرى ألموند أنه في الأنظمة السياسية الحديثة المتطورة ذات الصيانة الواضحة للحدود (أي النمط الأنكلو ـ أميركي)، يعتبر تكتيل المصالح الوظيفة الأبرز والأكثر تمييزاً للأحزاب السياسية، وأن هذه الوظيفة هي في «المدى الأوسط للمعالجة» ومن المفترض فيها أن تحول المصالح المعبر عنها بوضوح «إلى عدد محدود نسبياً من الخيارات». وقد يبدو نظام الحزبين في وضع مثالي لهذا، كما قد تبدو أنظمة الأحزاب المتعددة أقل فعالية من حيث تكتيل المصالح. ومع ذلك، فإن ألموند يرفض مبدئياً الفكرة القائلة إن نمطه الأنكلو ـ أميركي يتسق مع نظام الحزبين وأن نمطه الأوروبي القاري يتسق مع نظام الأحزاب المتعددة: «التمييزات الشائعة الاستعمال بين نظام الحزب الواحد، ونظام الحزبين، ونظام الأحزاب المتعددة لا تصل إلى شيء في تمييز الخصائص الجوهرية للأنظمة السياسية التوتاليتارية، والأنكلو ـ أميركية، والأوروبية القارية»[٢٨].

غير أن ألموند يرضى ضمناً في كتاباته اللاحقة بالاتساق بين تصنيفه الخاص (على الأقل ذلك القسم من التصنيف الذي يعنى بالأنظمة الديمقراطية) والتصنيف القائم على عدد الأحزاب: «بعض أنظمة الأحزاب تكتّل المصالح بفعالية أفضل من غيرها. إن عدد الأحزاب عامل هام. فأنظمة الحزبين المسؤولة أمام قاعدة انتخابية واسعة تضطر عادة إلى اعتماد سياسات تكتيلية للمصالح». من ناحية ثانية، «إن وجود عدد كبير من الأحزاب الصغيرة إلى حد ما يزيد من احتمالات اقتصار كل حزب على نقل مصالح ثقافة فرعية خاصة أو

(٢٨) ألموند، [المقاربة الوظيفية] Almond, "Functional Approach," pp.39, 40; Almond, "Comparative Political Systems," p.397

زبائن مخصوصين مع الحد الأدنى من التكتيل». أنظمة الحزبين ليست أفضل تكتيلاً للمصالح فحسب بل هي تساهم في صيانة فعالة للحدود. ومن المرغوب فيه، وفقاً [p.13] لألموند، أن تكون الهيكليات التكتيلية متمايزة عن الهيكليات التي تصنع القرارات وتلك التي تعبر عن المصالح، كما أن نظام الحزبين التنافسي ربما كان الأقدر على تأمين هذا التمايز وصيانته»[٢٩]. إن التكتيل الفعال للمصالح والصيانة الجيدة للحدود يرتبطان مباشرة بالاستقرار الديمقراطي، و كلاهما من سمات النمط الأنكلو ـ أميركي من الديمقراطية.

حالات شاذة

تصنيف ألموند ثري نظرياً، حسن التكامل، وجيد الصياغة، إلا أنه يشكو من عيب أساسي واحد، وهو أنه لا يعالج حالة الديمقراطيات الأوروبية الصغرى معالجة مرضية. ففي المقالة التي يطرح فيها النمطين الأنكلو ـ أميركي والأوروبي القاري مع خصائصهما المميزة، تستثنى البلدان الاسكندينافية والبلدان الواطئة (النيذرلاندز) تخصيصاً من فئة الأنظمة السياسية الأوروبية القارية، كما تغفل النمسا وسويسرا إغفالاً تاماً. وهو يقيم للبلدان الاسكندينافية والبلدان الواطئة فئة منفصلة لا يقدم على بلورة تفاصيلها. بل إن ألموند يكتفي بالقول إن هذه الأنظمة السياسية «تمزج بعض سمات الأنظمة الأوروبية القارية والأنكلو ـ أميركية»، وإنها «تقف في مكان ما بين النمط الأوروبي القاري والنمط الأنكلو ـ أميركي»، ويحدد ألموند في

---

(٢٩) ألموند وباول، [علم السياسة المقارن] Almond and Powell, Comparative Politics, pp. 102-3, 107

كتاباته اللاحقة، بمزيد من التفصيل، الجوانب التي يختلف فيها هذا النمط عن النمطين الآخرين. فهو يميز، معتمداً لغة التصنيف بحسب عدد الأحزاب بين نظامي الأزمة أو الجمود المتعددي الأحزاب في فرنسا وإيطاليا والأنظمة المتعددة الأحزاب العاملة في البلدان الاسكندينافية والبلدان الواطئة. فثمة في الأواخر بعض الأحزاب، على الأقل، التي تتصف بصفة التكتيل كالأحزاب الاشتراكية الاسكندينافية، والأحزاب الاشتراكية البلجيكية والكاثوليكية(٣٠). وهذا المعيار ليس مرضياً تماماً، لأنه لا ينطبق بوضوح على [p.14] الأحزاب الهولندية، بينما لا يلائم الحزب المسيحي الديمقراطي الإيطالي.

المعيار الثاني لتمييز نظام الأحزاب المتعددة العامل/ الفعال عن نظام الجمود أقرب إلى الإرضاء، على الأقل بالنسبة إلى البلدان الاسكندينافية: فثقافتها السياسية أكثر تجانساً وصهراً للعناصر العلمانية والتقليدية». وبالفعل، فإن البلدان الاسكندينافية لا تختلف كثيراً عن النمط الأنكلو ـ أميركي في هذا المجال. ففي كتاب The Civic Culture، يذكر ألموند وفيربا البلدان الاسكندينافية إلى جانب إنكلترا وبلدان الكومنولث القديم، والولايات المتحدة الأميركية باعتبارها تمتلك «ثقافات سياسية متجانسة»(٣١).

ولكن الثقافة السياسية المتجانسة ليست من خصائص أنظمة الأحزاب المتعددة العاملة في سويسرا والبلدان الواطئة ولا نظام

---

(٣٠) ألموند، [الأنظمة السياسية المقارنة] Almond, "Comparative Political Systems," pp.392-393, 405; Almond, "Functional Approach," p.42.

(٣١) ألموند وفيربا، [الثقافة المدنية] Almond and Verba, Civic Culture, pp. 28-29

الحزبين النمساوي. وعلى وجه التخصيص، فإن الحزب الكاثوليكي، والاشتراكي، والعائلات الروحية الليبرالية في بلجيكا ولوكسمبورغ، والحزب الكاثوليكي، والكالفيني، والاشتراكي، والأعمدة (المجموعات العمودية) الليبرالية في الأراضي الواطئة/ النيذرلاندز، والحزب الكاثوليكي، والاشتراكي، والليبرالي القومي في النمسا، إنما هي ثقافات فرعية مشابهة جداً للثقافات الفرعية المميزة لنمط ألموند الأوروبي القاري. وبالفعل، فإن هذه البلدان تتسم بثقافات سياسية أكثر تفتتاً من فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا أيام جمهورية فايمار، مقرونة بشبكة متينة من الجماعات المتداخلة ووسائل الإعلام داخل كل ثقافة فرعية ومرونة أقل وتداخل أقل في العضوية بين مختلف الثقافات الفرعية. ويؤكد تصنيف لوروين للديمقراطيات الغربية وفقاً لدرجة التعددية المقطّعة هذا الوصف: فالنمسا، وبلجيكا، ولوكسمبورغ، والأراضي الواطئة/ النيذرلاندز تقع في أعلى فئة من التقطيع؛ أما البلدان الأوروبية القارية (حسب تصنيف ألموند، أي فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا) إضافة إلى سويسرا والولايات المتحدة فتقع ضمن الفئة المتوسطة؛ كما أن بريطانيا، والجمهورية الإيرلندية، والدول الاسكندينافية، وفنلندا، وأيسلندا تصنف في درجة متدنية من التعددية المقطّعة(٣٢). [p.15]

يجب أن نفسر الاستقرار السياسي في الديمقراطيات التوافقية اعتماداً على علاقتها بعامل إضافي هو تعاون زعماء الجماعات المختلفة الذي يتخطى الانقسامات القطاعية أو الثقافية الفرعية على مستوى الجماهير بدلاً من حشر علاقتها بمتغير تفسيري آخر هو الثقافة

(٣٢) لوروين، [التعددية القطاعية] Lorwin, "Segmented Pluralism,", p.148

السياسية. ولهذا السبب كانت تجربة الديمقراطيات التوافقية الأوروبية على هذا القدر من الأهمية المعيارية بالنسبة إلى المجتمعات التعددية في العالم الثالث: فهي ديمقراطيات مستقرة لا لأن مجتمعاتها تعددية بصورة ملطّفة، بل على الرغم من الانقسامات القطاعية العميقة في مجتمعاتها.

المجتمعات التعددية والديمقراطية في العالم الثالث

يعاني الكثير من الدول النامية ـ ولا سيما الآسيوية والأفريقية منها، وأيضاً الأميركية الجنوبية، كغويانا، وسورينام، وترينيداد ـ من مشاكل سياسية ناجمة عن الانقسامات العميقة بين قطاعات من سكانها وغياب الاجماع الموحّد لها. وتتعامل الأدبيات النظرية حول التنمية السياسية، وبناء الأمة، والتحول الديمقراطي في الدول الجديدة مع هذا الواقع بطريقة ملتبسة لافتة. فمن جهة، يرفض كثير من الكتاب ضمناً الاعتراف بأهميتها. ويذهب واكر كونور إلى أن معظم المنظرين البارزين لبناء الأمة قد «مالوا إلى التقليل من شأن المشاكل المتعلقة بالتنوع العرقي، إن لم يتجاهلوا هذه المشاكل أصلاً»[٣٣]. ومن جهة ثانية، فإن المؤلفين الذين يعالجون المسألة معالجة جادة يميلون إلى إيلائها أهمية غالبة. من ذلك، أنها تشكل المشكلة الأولى إطلاقاً لمتلازمة لوسيان و. باي المشهورة المتكونة من سبع عشرة سمة تسم مجتمعة العملية السياسية غير الغربية. ويذكر باي أن المجال السياسي ليس

(٣٣) واكر كونور، [بناء الأمة أم تقويض الأمة؟] Walker Connor, "Nation-Building or Nation-Destroying?" World Politics 24, no.3 (April 1972): 319.

منفصلاً بوضوح عن المجال الاجتماعي والعلاقات الشخصية في المجتمعات غير الغربية: «إن الإطار الأساسي للسياسة غير الغربية هو [p.16] الإطار الطائفي، ويتلوّن السلوك السياسي كله تلويناً واضحاً باعتبارات ذات علاقة بالانتماء الطائفي»(٣٤).

وهذه الانتماءات الطائفية هي ما يطلق عليه كليفورد غيرتز «الولاءات الأولية»، التي ربما كانت تستند إلى اللغة، الدين، العرف، المنطقة، العرق، أو الروابط الدموية المفترضة(٣٥). فالثقافات الفرعية للديمقراطيات التوافقية الأوروبية، التي هي دينية وإيديولوجية في طبيعتها، والتي تنضاف إليها في اثنين من هذه البلدان الانقسامات اللغوية، ربما اعتبرت جماعات أولية، إذا ما كان المرء مستعداً لاعتبار الإيديولوجية نوعاً من الدين. وسوف نشير هنا إلى كافة هذه المجتمعات، الغربية وغير الغربية، بأنها مجتمعات تعددية. ويقارب تعريف هذا اللفظ، الذي قدمناه في موضع سابق من هذا الفصل، المعنى الذي استعمله فيه ج. س. فرنيفال. ومن الجدير بالملاحظة أن الإطارين النظريين لكل من ألموند وفرنيفال يشتملان صراحة على الاختلافات الثقافية باعتبارها من سمات المجتمعات التعددية: «كل

---

(٣٤) لوسيان باي، [العملية السياسية غير الغربية] Lucian W. Pye, "The Non-Western Political Process," Journal of Politics 20, no. 3 (August 1958): 469

(٣٥) كليفورد غيرتز، [الثورة الاندماجية: المشاعر الأولية والسياسة المدنية في الدول الحديثة العهد] Clifford Geertz, "The Integrative Revolution: Primordial Sentiments and Civil Politics in the New States," in Old Societies and New States: The Quest for Modernity in Asia and Africa, ed. Clifford Geertz (New York: Free Press, 1963), pp. 109-13

جماعة تتمسك بديانتها، وثقافتها، ولغتها، وأفكارها، وطرائقها». وهو يعرف المجتمع التعددي بأنه المجتمع الذي تعيش ضمنه «مختلف قطاعات المجتمع جنباً إلى جنب، ولكن بانفصال، داخل الوحدة السياسية الواحدة». وهذا المفهوم أضيق نوعاً ما من مفهوم غيرتز لأنه لا يتضمن التمايزات الإقليمية. أما مجتمع فرنيفال التعددي فهو مجتمع فيه اختلاط جغرافي واجتناب اجتماعي متبادل: «إنه بالمعنى الأدق خليط من [الشعوب]، لأنهم يتخالطون ولكن من دون تداخل وتضام[اندماج]»(٣٦). وسوف نعتمد التعريف الأوسع هنا لأنه يناسب أغراض هذه الدراسة في المقارنة العامة، على الرغم من الانتقاد المتواتر بأن مفهوم المجتمع التعددي مفهوم واسع جداً ويتضمن الكثير(٣٧).

ولا بد، في الوقت نفسه، من التنبّه إلى [p.17] الفروق النوعية والكمية داخل فئة المجتمعات التعددية الواسعة: فهناك فوارق بين

(٣٦) ج. س. فرنيفال، [السياسة الاستعمارية وممارستها: دراسة مقارنة لبورما والهند الهولندية] J.S. Furnivall, Colonial Policy and Practice: A Comparative Study of Burma and Netherlands India (Cambridge University Press, 1948), p. 304.

(٣٧) و. د. فان دن موزنبرغ، [في المجتمع التعددي] See, e.g., O.D. van den Muijzenberg, De "Plural society": Een ondrzoek naar gebruik en bruikbaarheid als sociologisch begip (Amsterdam: Sociologisch-Historisch Seminarium voor Zuidoost Azie, 1965), pp. 114-116; and Ira Katznelson, "Comparative Studies of Race and Ethnicity: Plural Analysis and Beyond," Comparative Politics 5, no. 1 (October 1972): 135-54. ولمن يريد نظرة مختلفة، أنظر Michael F. Lofchie, "Political Theory and African Politics," Journal of Modern African Studies 6, no. 1 (May 1968): 10-15.

مختلف أنواع الانقسامات القطاعية وفوارق في درجة كون المجتمع تعددياً.

السمة البارزة الثانية من سمات السياسة غير الغربية هي انهيار الديمقراطية. فبعد التفاؤل الأولي في الآفاق الديمقراطية للبلدان الحديثة الاستقلال، والمستند في معظمه إلى الطموحات الديمقراطية التي أعرب عنها قادتها السياسيون، حلّ مزاج من الخيبة. وثمة، في رأي العديد من المراقبين، صلة مباشرة بين السمتين الأساسيتين للسياسة غير الغربية: المجتمع التعددي عاجز عن الحفاظ على الحكم الديمقراطي. وقد كانت هذه العلاقة مضمرة أصلاً في أعمال فرنيفال. فهو قد طبق مفهوم المجتمع التعددي على المستعمرات وحجّته أن وحدتها إنما كانت تصان بالوسائل غير الديمقراطية التي تعتمدها السيطرة الاستعمارية. وهذا ينسجم مع تقويم جون ستيورات ميل المتشائم لفرص الديمقراطية البرلمانية التمثيلية في المجتمعات التعددية: «المؤسسات الحرة تقارب المحال في بلد متكون من قوميات مختلفة. إذ لا يمكن للرأي العام الموحد الضروري لعمل الحكم البرلماني أن يوجد في صفوف أناس لا تربطهم رابطة من شعور الزمالة، ولا سيما إذا كانوا يقرأون وينطقون بلغات مختلفة»[٣٨].

وترد هذه القضية في الصيغة الأبعد عن الالتباس عند م. ج. سميث. فسيطرة أحد قطاعات المجتمع جزء من تعريفه للمجتمع التعددي. ولكن الأمر لا يقتصر على التعريف. ففي نظر سميث،

---

(٣٨) جون ستوارت ميل، [نظرات في الحكومة التمثيلية] John Stuart Mill, Considerations on Representative Government (New York: Liberal Arts Press, 1958), p. 230

تستجرُّ التعددية صيانة النظام السياسي بالسيطرة والقوة: «إن التنوع الثقافي أو التعددية يفرض آلياً في هيكلية الدولة ضرورة سيطرة أحد القطاعات الثقافية. وهو... يستلزم التنظيم غير الديمقراطي لعلاقات الجماعات». وينطوي هذا المفهوم، تضميناً، على تصنيف ثنائي يشابه [p.18] تصنيف ألموند للأنظمة السياسية الأوروبية مشابهة وثيقة. إذ يتكوّن صنف من «مجتمعات مندمجة تتسم بإجماع الرأي والتجانس الثقافي» ويتكوّن الصنف الثاني من «مجتمعات منظمة تتسم بافتراق الرأي والتعدد الثقافي». ويستلزم هذا أن يكون التجانس شرطاً مسبقاً للحكم الديمقراطي، ويحتوي على التنبؤ الملموس بأن « دولاً كثيرة حديثة الاستقلال معرّضة للتفكك إلى عدة قطاعات ثقافية منفصلة، أو للمحافظة على هويتها، ولكن في ظل ظروف من السيطرة والإخضاع في العلاقات بين الجماعات»[٣٩].

ولهذه الأفكار أيضاً مكانة مرموقة في أدبيات التنمية السياسية. إن مفهوم التنمية السياسية مفهوم عديم الشكل إجمالاً وقد نسبت إليه تشكيلة من التعريفات، ولكنه احتوى عادة (حتى حلول المزاج المتشائم بالديمقراطية على الأقل) على بعدي التحول الديمقراطي والاندماج الوطني أو بناء الوطن بالإضافة إلى تطوير وظائف متمايزة وهيكليات متخصصة فعالة. ولا بد من ذكر ثلاثة أوجه هامة في مفهوم التنمية السياسية. ففي المقام الأول، يعتبر عادة أن التحول الديمقراطي وسواه

---

(٣٩) هذا هو تلخيص ليو كوبر لنظرية سميث في [التعددية في أفريقيا] "Plural Societies: Perspectives and Problem," in Pluralism in Africa, ed. Leo Kuper and M. G. Smith (Berkeley: University of California Press, 1969) p. 14

من أبعاد التنمية تابعاً للاندماج الوطني. من ذلك أن باي يذهب إلى أن التنمية السياسية لا يمكن أن تتقدم كثيراً على وجه الإجمال من دون إحساس بالتماهي مع النظام الكلي. إن أهمية الاندماج الوطني في عملية التنمية تؤدي أحياناً إلى المعادلة التامة بين المفهومين: فالتنمية السياسية هي بناء الأمة[٤٠]. ثانياً، والنصيحة الخاصة بوضع السياسات المترتبة على هذه القضية هي أن بناء الأمة ينبغي أن يولى الأولوية وأن يكون المهمة الأولى المتوجبة على زعماء الدول النامية. ثالثاً، النظرة المعتادة هي أن بناء الأمة [p.19] يستتبع استئصال الولاءات الأولية الأدنى من الأمة والاستعاضة عنها بالولاء للأمة. ويذهب ليونارد بايندر إلى أن «الاندماج الوطني يستلزم خلق إجماع ثقافي - إيديولوجي على درجة من الشمول لم يشاهد مثلها في هذه البلدان [النامية]»[٤١]. وهذا ما ينطوي عليه تضميناً قول صموئيل ب. هنتينغتون بأن التحديث السياسي يعني الاندماج الوطني وأنه يستلزم «الاستعاضة عن عدد كبير من السلطات السياسية التقليدية، والدينية،

---

(٤٠) لوسيان باي، [الهوية والثقافة السياسية] Lucian W. Pye, "Identity and the Political Culture," in Leonard Binder et al., Cities and Sequences in Political Development (Princeton: Princeton University Press, 1971), p. 117; Lucian W. Pye, Aspects of Political Development (Boston: Little, Brown, 1966), p. 38. ولمن رام مراجعة عامة لأدبيات بناء الأمة، أنظر Stein Rokkan, Citizens, Elections, Parties: Approaches to the Comparative Study of the Processes of Development (Oslo: Universtetsforlag, 1970), pp. 46-71

(٤١) Leonard Binder, "National Integration and Political Development," American Political Science Review 58, no. 3 (September 1964): 630

والعائلية، والعرقية بسلطة سياسية وطنية علمانية واحدة»[٤٢].

ومن المقاربات البديلة لدراسة التنمية السياسية إطار المركز ـ الأطراف، غير أن هذه المقاربة لا توفر تفسيراً بديلاً لعملية بناء الأمة. والإسهام التجديدي الذي تقدمه هو تركيزها على الدور الجوهري للنُخب. ففي الصياغة المرجعية لمقاربة المركز ـ الأطراف التي طرحها إدوارد شيلز، يعتبر المركز ذلك الجزء من المجتمع «الذي يمتلك السلطة»، والأطراف هي «الأرياف... التي تمارس عليها السلطة». والمركز هو أيضاً «ظاهرة من عالم القيم والاعتقادات» . ومنظومة القيم المركزية هذه إنما هي مركزية، وفقاً لتعريف دائري، لأن «السلطات الحاكمة في المجتمع تعتنقها». منظومة القيم في المركز هي موضع إجماع، ولكن التعلق بها يضعف في الأطراف ـ التي ربما كانت غير متجانسة ومنقسمة من حيث قيمها. وما يترتب على هذا النموذج بالنسبة إلى المجتمعات التعددية هو وجوب بسط سيطرة مركز مؤلف من أحد قطاعات المجتمع أو، بدلاً من ذلك، خلق إجماع وطني بمعنى «إدماج جماهير الشعب في المؤسسات ومنظومات القيم المركزية»[٤٣]. وهذه النتائج تماهي نتائج نظريات أخرى في التنمية السياسية.

(٤٢) صموئيل هنتنغتون، [الانتظام السياسي في المجتمعات المتغيرة] Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies (New Haven: Yale University Press, 1968), p. 34

(٤٣) إدوارد شيلز، [المركز والأطراف] Edward Shils, "Centre and Periphery," in Paul Ignotus et al., Personal Knowledge: Essays Presented to Michael Polanyi on His seventieth Birthday, 11th March 1961 (London: Routledge and Kegan Paul, 1961), pp. 117, 118, 124, 128

من ناحية ثانية، إذا لم تكن هذه النتائج من تضمينات هذه النظرية فإن [p.20] سلسلة من الأسئلة المربكة ستنشأ بالنسبة إلى تطبيق إطار المركز ـ الأطراف على المجتمعات التعددية. ففي مؤتمر اليونسكو سنة ١٩٧٠ حول بناء الأمة، وافق المشاركون على أن هذه المقاربة مفيدة كأداة وصفية وكشّافة غير أنهم انتقدوا افتقارها إلى الوضوح في التعامل مع المجتمعات المنقسمة إقليمياً وثقافياً. وقد أوجز المقرّر هذه النقاط بما يلي:

ما هي التضمينات الإقليمية لهذا النموذج؟ فإذا كان «المركز» مفهوماً إقليمياً، فهل يوجد مركز وحيد أم من الممكن أن يوجد أكثر من مركز؟... ما هي درجة التجانس الاجتماعي والثقافي المطلوبة لقبول «المركز» كموقع شرعي للسلطة والولاء؟ فبقدر ما لا يكون هذا التجانس قائماً أو بقدر ما تنهض مقاومة للمركز المسيطر في المراكز الإقليمية [المناطقية] التي يمكن أن تنظر إلى ذواتها باعتبارها مراكز منافسة أو «مراكز مضادة»، هل يجب الاستمرار في اعتبار الأول «مركزاً»؟(٤٤)

إن هذه الأسئلة إذا ما تركت فعلاً بلا إجابة من قبل مقاربة المركز ـ الأطراف، فلا بد من اعتبار هذه المقاربة غير ذات صلة بدراسة المجتمعات التعددية. غير أن ما يوضحه شيلز إيضاحاً لا لبس فيه هو أن مفهومه عن المركز يستبعد أي نوع من التحالف النخبوي البراغماتي. فمنظومة القيم المركزية لا تحتاج إلى أن تكون موضع إجماع

(٤٤) راجني كوثاري [مقدمة: تنويعات وانتظامات في بناء الأمة]، Rajni Kothari, "Introduction: Variations and Uniformities in Nation-Building," International Social Science Journal 23, no. 3 (1971): 342

كامل ونقي، كما أن الطبقة الحاكمة قد تكون «قطاعية نسبياً»، ولكن ثمة دائماً إحساس بالتناسب يستند إلى «علاقة مشتركة بمنظومة القيم المركزية» التي توحد مختلف القطاعات، لا مجرد «إدراك المصلحة التلاحمية»(٤٥). لذلك كان من غير الممكن الإجابة عن الأسئلة السابقة بواسطة التفسير التوافقي.

التباينات المبالغ فيها بين العالمين الأول والثالث

الخطأ الأساسي الذي يرتكب في الكثير من الأدبيات النظرية حول التنمية السياسية هو المبالغة في درجة التجانس في الدول الديمقراطية الغربية. فالتنمية [p.21] ينظر إليها إجمالاً باعتبارها التحرك من الوضع الحالي للدول غير الغربية أو وضعها عند الاستقلال نحو هدف مرغوب أو ممكن. وهذا الهدف هو النموذج المثالي لمجتمع غربي متجانس إلى درجة عالية. كان فرنيفال قد التزم في تحليله للمجتمعات التعددية بمثل هذه القسمة الثنائية للمجتمعات إلى غربية وغير غربية. ففي دراسته المبكرة للمستعمرات الهولندية في أمريكا الجنوبية، صرح بأن التعددية في المجتمع لا تقتصر على المناطق المدارية وضرب أمثلة من الانقسام العنصري في الولايات المتحدة، والثقافي في كندا، والديني في إيرلندا(٤٦). ولكنه في أعماله المتأخرة رسم تقابلاً «حاداً بين المجتمع التعددي في المستعمرات المدارية والمجتمع الموحد الذي

(٤٥) شيلز، [المركز والأطراف] Shils, "Centre and Periphery," p. 126

(٤٦) ج. س. فرنيفال [المستعمرات النيذرلندية: دراسة في الاقتصاد التعددي] J. S. Furnival, Netherlands India: A Study of Plural Economy Cambridge: Cambridge University Press, 1939), p. 446.

يعتبره الغربيون أمراً مفروغاً منه»(٤٧). غير أن نموذج فرنيفال «للدول الغربية السوية المتجانسة» لا ينطبق على المجتمعات الغربية بعامة. وهو يقارب نموذج ألموند الأنكلو ـ أميركي أو، وعلى وجه أخص، صيغة مثالية للمجتمع البريطاني. وينتقد جايمس س. كولمن المنظور المعتاد للتنمية السياسية الذي يفترض مسبقاً أن غاية ما تتوصل إليه التنمية سيكون تنظيماً سياسياً «حديثاً». وهو يرى أن هذا المنظور ينمّ عن «انحياز معياري استعراقي غربي ضيق الأفق»(٤٨). إن موطن الضعف الأبلغ في هذا المنظور هو أنه لا ينم فعلياً عن انحياز غربي ضيق الأفق فحسب، بل عن انحياز بريطاني ضيق الأفق أيضاً.

(٤٧) فرنيفال، [السياسة الاستعمارية وممارستها] Furnivall, Colonial Policy and Practice, p. 307 وهو يصف هنا بلداناً كالولايات المتحدة وكندا بأنها مجتمعات ذات «سمات تعددية» لا مجتمعات تعددية. (ص ٣٠٥). ويذهب أوليفر كوكس إلى أن هذه الأقوال الواردة في Colonial Policy and Practice الذي نشر سنة ١٩٤٨، لا بد أنها كتبت في وقت سابق على تلك الواردة في Netherlands India الذي نشر سنة ١٩٣٩؛ أنظر Cox, "The Question of Pluralism," Race 12, no. 4 (April 1971): 392, 400 أما تمييز فرنيفال بين مجتمعات تعددية ومجتمعات ذات سمات تعددية فيوازي تمييز م. ج. سميث بين المجتمعات التعددية والمجتمعات غير المتجانسة؛ أنظر Smith, "Institutional and Political Conditions of Pluralism," in Pluralism in Africa, ed. Kuper and Smith, pp. 28-29

(٤٨) جايمس كولمان، [متلازمة التنمية: التمايز ـ المساواة ـ القدرة] James S. Coleman, "The Development Syndrome: Differentiation-Equality-Capacity," in Binder et al., Crises and Sequences in Political Development, p. 74. See also Ali A. Mazrui, "From Social Darwinism to Current Theories of Modernization," World Politics 21, no. 1 (October 1968): 70–75

أما تصور ألموند للتنمية السياسية، المقرون بتصنيفه الثنائي للديمقراطيات الغربية فيمكّنه من اجتناب هذا الخطأ. فهو ينص على أن مستوى التنمية [p.22] السياسية ينبغي أن يقاس بدرجة تمايز الأدوار، والاستقلال الذاتي للأنظمة الفرعية، والعلمنة(٤٩). فهذه خصائص هيكلية الأدوار والثقافة السياسية، وهي فعلياً المفاهيم ذاتها المستعملة في تعريف صنفي الديمقراطيات الغربية. فالنموذج الأوروبي القاري المتصف بالثقافة السياسية المفتتة (أي غير المتجانسة والعلمانية) وبالاستقلال الذاتي المتدني الذي تتمتع به الأنظمة الفرعية فيه، ينبغي أن يعدَّ متخلفاً نسبياً إذا ما قيس بالنموذج الأنكلو ـ أميركي.

ويتفق فرنيفال والكتاب اللاحقون مع حجة ألموند المتعلقة بالعواقب السياسية للتجانس الثقافي أو التعددية غير أنهم يتجاهلون كون العديد من المجتمعات الغربية، أي الأنظمة الأوروبية القارية عند ألموند، تنتمي إلى النمط التعددي. وقد لفت مراقب واحد على الأقل بقوة إلى هذه الخطأ. إذ يعترض ألفرد ديامانت على تقسيم باي للتنظيمات السياسية إلى نمطين غربي وغير غربي: فهناك عدة سمات من السمات التي يستعملها باي في وصف السياسات غير الغربية يمكن، على ما يرى ديامنت، «أن تستعمل من دون تغيير في وصف السياسات النمساوية في فترة ما بين الحربين.» ويرى ديامنت، بصورة أعم، أن النمط الغربي المثالي المستند أساساً إلى السياسات البريطانية الإجماعية ينبغي أن يُطرَح: «ففي وسع المرء أن يستمد هذا النمط المثالي بنجاح أكبر من المفهوم الذي أطلق عليه ألموند اسم النظام السياسي

---

(٤٩) ألموند وباويل، [علم السياسة المقارن] Almond and Powell, Comparative Politics, pp. 105, 306

القاري مع ثقافاته الفرعية المتعددة. فالأنظمة السياسية غير الغربية قد تصبح أقرب إلى الفهم وأقل بعداً إذا ما استعملنا هذا النمط القاري المستند إلى مجتمع متعدد الأعراق (متعدد القوميات)، والمفتقر إلى الإجماع القوي»(٥٠). غير أن تحذير ديامانت ذهب إلى حد بعيد من دون أن يُلتفت إليه.

الخطأ الخطير الشأن الثاني الذي استمر منظرو التنمية السياسية في ارتكابه هو تجاهل كون العديد من المجتمعات التعددية في أوروبا قد توصلت إلى ديمقراطية مستقرة من خلال طرائق توافقية. يذهب فرنيفال إلى أن التجربة الغربية لا توفر نموذجاً معيارياً للمجتمعات التعددية، التي «تستدعي مشكلتها تقنية [p.23] مناسبة خارج إطار العلم السياسي في الغرب. فالمشكلة الأساسية لعلم السياسة التطبيقي في الغرب، تكمن في معرفة أفضل الطرق للتأكد من الإرادة الاجتماعية العامة ومنحها مجال التنفيذ العملي». وهو لا يعتقد بأن اعتماد أشكال جديدة للحكم سوف يحقق الديمقراطية ويصونها، ويرفض تحديداً أمثال هذه الطريقة التوافقية كأداة للتمثيل الشعبي لأنها «تميل إلى إضعاف الإرادة الاجتماعية ولا تقوّيها، وتعمل على خلق الانقسام الفئوي وليس الوحدة الاجتماعية». وتقوده هذه النظرة المتشائمة بالضرورة إلى الاستنتاج، الذي ما زال سائداً في أدبيات التنمية السياسية، بأن خلق الإجماع الوطني ليس شرطاً مسبقاً

(٥٠) ألفرد ديامنت، [هل توجد عملية سياسية غير غربية؟] Alfred Diament, "Is There a Non-Western Political Process? Comments on Lucian W. Pye's "The Non-Western Political Process," Journal of Politics 21, no. 1 (February 1959): 125, 126

للديمقراطية فحسب بل هو المهمة الأولى التي يجب على الزعماء السياسيين غير الغربيين أن ينهضوا بها: «لا يكفي... الاقتصار على إنشاء آلية جديدة؛ بل لا بد أولاً من تغيير المجتمع. إن وظائف الحكم هي خلق الإرادة الاجتماعية المشتركة كأساس للحكم الذي يمثل الشعب ككل... إن تغيير المجتمع شرط مسبق للتغييرات في شكل الحكم»[(٥١)].

وتشكل هذه النصيحة الخطأ الفادح الثالث في المقاربة السائدة لمسألة التنمية السياسية، وهي الخطأ المفضي إلى أخطر العواقب العملية. فمع أن الاستعاضة عن الولاءات القطاعية بالولاء للأمة تبدو جواباً منطقياً للمشكلة التي يطرحها المجتمع التعددي، فإن محاولة تطبيقها أمر في غاية الخطورة. ذلك لأن الولاءات الأولية لما كانت شديدة الصلابة، فمن المستبعد أن تنجح أية محاولة لاستئصالها، لا بل إن من شأن محاولة كهذه أن تؤدي إلى نتائج عكسية وربما نشّطت التماسك القطاعي الداخلي والعنف بين القطاعات بدلاً من التماسك الوطني[(٥٢)]. إن البديل التوافقي يتحاشى هذا الخطر ويقدّم طريقة واعدة أكثر لتحقيق الديمقراطية المقرونة بقدر كبير من الوحدة السياسية.

---

(٥١) فرنيفال، [السياسة الاستعمارية وممارستها] Furnival, Colonial Policy and Practice, pp. 489-90, 503, 546

(٥٢) نوردلينغر، [تنظيم النزاعات] Nordlinger, Conflict Regulation, pp. 36-39

الفصل الثاني

الديمقراطية التوافقية

يمكن تعريف الديمقراطية التوافقية استناداً إلى أربع خصائص. العنصر الأول والأهم هو الحكم من خلال ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات الهامة في المجتمع التعددي. ومن الممكن أن يتخذ ذلك عدة أشكال متنوعة، منها حكومة ائتلافية موسعة في النظام البرلماني، مجلس «موسع» أو لجنة موسعة ذات وظائف استشارية هامة، أو ائتلاف واسع للرئيس وسواه من كبار أصحاب المناصب العليا في نظام رئاسي. أما العناصر الثلاثة الأخرى في الديمقراطية التوافقية فهي (١) الفيتو المتبادل أو حكم «الأغلبية المتراضية»، التي تستعمل كحماية إضافية لمصالح الأقلية الحيوية، (٢) النسبية كمعيار أساسي للتمثيل السياسي، والتعيينات في مجالات الخدمة المدنية، وتخصيص الأموال العامة، و(٣) درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في إدارة شؤونه الداخلية الخاصة .

الائتلاف الواسع

السمة الأساسية للديمقراطية التوافقية هي أن الزعماء السياسيين لكل قطاعات المجتمع التعددي تتعاون في ائتلاف واسع لحكم البلد. ومن الممكن مقابلة ذلك بنمط الديمقراطية التي ينقسم فيها الزعماء إلى حكومة تتمتع بتأييد أكثرية هزيلة ومعارضة واسعة. الديمقراطية البريطانية هي المثال الأوضح على النمط الثاني؛ ولذلك فسوف نشير أيضاً إلى نموذج الحكومة ـ ضد ـ المعارضة باعتباره النموذج البريطاني. أسلوب الزعامة في النموذج التوافقي ائتلافي؛ أما في النموذج البريطاني فهو تنافسي أو، كما يقترح مارتن و. هايسلر «خصومي»[1].

الائتلافات الواسعة تنتهك القاعدة القاضية بأن تحصل الحكومة في الأنظمة البرلمانية [p.25]، وهي عادة تحصل، على تأييد الأكثرية ولكن ليس على تأييد الأكثرية الساحقة. فالائتلاف الصغير الحجم لا يسمح بوجود معارضة ديمقراطية فعالة فحسب، بل هو يتشكل بسهولة أكبر لأن ثمة عدداً أقل من وجهات النظر والمصالح المختلفة المطلوب التوفيق بينها أيضاً. ويتفق هذا المفهوم البديهي أيضاً مع «مبدأ الحجم» عند وليام هـ . رَيكر المبني على مسلمات نظرية اللعب. وينص هذا المبدأ على أنه: «في اللعبة التي يشارك فيها عدد من اللاعبين، التي تستلزم نهاية فيها رابح وخاسر، والتي يسمح فيها بدفعات جانبية [أي اتفاقات خاصة حول تقاسم الأرباح]، والتي يكون اللاعبون فيها عقلانيين، والتي يمتلكون فيها المعلومات الكاملة، لا يحصل فيها إلا أصغر الائتلافات الرابحة». وعندما تطبق على الأوضاع الاجتماعية

(١) Martin O. Heisler, ed., Politics in Europe: Structures and Processes in Some Postindustrial Democracies (New York: Mckay, 1974), p.52.

المشابهة لألعاب كهذه، فمعنى ذلك أن «المشاركين يشكلون ائتلافات لا يزيد حجمها على الحد الذي يعتقدون معه أنهم سوف يتأكدون من الربح لا إلى ما يجاوز هذا الحد»(٢).

إن مبدأ الحجم هذا يفيد فائدة عظمى في إضاءة طبيعة الائتلاف الواسع، لأنه ينص على الشروط التي يمكن أن تتشكل في ظلها أصغر الائتلافات الرابحة ، وينص لذلك أيضاً وتضميناً، على الشروط لسوى هذه من أنواع الائتلافات كالائتلاف الواسع. يقول رَيكر مثلاً إن مبدأ الحجم ينبغي أن يعدَّل «بمفعول المعلومات» : فلا يمكن توقع تشكل أصغر الائتلافات الرابحة إلا عندما يمتلك اللاعبون المعلومات الكاملة، وتصبح الائتلافات الأوسع نطاقاً ضرورية بقدر ما تكون المعلومات غير كاملة. كما يكتسي أهمية أكبر شرط الرابح والخاسر: «فالنزاعات المباشرة بين المشاركين تؤخذ في الاعتبار، أما المكاسب المشتركة فيتم تجاهلها.» وعندما يكون للمكاسب المشتركة دور فإن شرط الرابح والخاسر لا يكون حاصلاً ولا يكون لمبدأ الحجم أي دور. وهذا ليس أمراً منطقياً فحسب، بل إن البينات الاختبارية من الدراسات التي أجريت على جماعات صغيرة تؤكده أيضاً. وقد وجد رَيكر أن مبدأ الحجم كان فعالاً في الألعاب التي يشترك فيها أصدقاء حميمون ينظرون إلى اللعبة على أنها مجرد لعبة ولا صعوبة لديهم في تقبل فكرة الرابح والخاسر، بينما الجماعات المكونة من أشخاص أقل تعارفاً لم تكن تميل إلى اعتبارها لعبة رابح وخاسر ـ «بل كانت اعتبارات المحافظة على تضامن الجماعة وولاء

---

(٢) وليام هـ . ريكر، [نظرية الائتلافات السياسية] The Theory of Political Coalitions (New Haven: Yale University Press, 1962), pp. 32-33

الأفراد لها» تحظى بالأفضلية على ذلك - [p.26] ولذلك كانت تميل إلى تشكيل ائتلافات أوسع من مجرد الائتلاف الأصغر الرابح. إن شرط الرابح والخاسر «يستلزم حداً، ألا وهو أن ليس من شأن أية نتيجة أن تزعزع الفريق. معنى هذا أنه لا يمكن اتخاذ أي قرار بطريقة يفضل معها الخاسرون الخروج من اللعبة بدلاً من الموافقة على النتيجة»(٣).

في الحياة السياسية الحقيقية، يحدُّ شرط الرابح والخاسر من قابلية مبدأ الحجم للتطبيق على تشكيل الائتلافات في نوعين من المجتمعات: (١) المجتمعات المتجانسة ذات الدرجة العالية من الإجماع حيث تعتبر المكاسب المشتركة أمراً مفروغاً منه، و(٢) نقائضها المباشرة، أي المجتمعات الموسومة بالخلافات والعداوات الشديدة. بعبارة أخرى، ينطبق مبدأ الحجم عندما ينظر المشاركون في العملية السياسية إلى السياسة إما باعتبارها لعبة أو باعتبارها حرباً شاملة. أما في الأوضاع المتوسطة، فثمة على الأقل ضغط لتوسيع الائتلاف، وربما لتشكيل ائتلاف واسع(٤).

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٩، ٥١، ٨٨ - ٨٩، ١٠٣. حول عدم قابلية حكم الأكثرية للتطبيق في المجتمعات التعددية، أنظر أيضاً رونالد روغوسكي، [الشرعية العقلانية: نظرية في الدعم السياسي] Ronald Rogowski, Rational Legitimacy: A Theory of Political Support (Princeton: Princeton University Press, 1974) pp. 77-142.

(٤) حتى في الأنظمة البرلمانية غير التوافقية تنحرف الائتلافات الحكومية في كثير من الأحيان عن معيار أصغر ائتلاف رابح. أنظر هانز دالدر، "Cabinets and Party Systems in Ten Smaller European Democracies," Acta Politica 6, no. 3 (July 1971): 282-303; and Michael Taylor and Michael Laver, "Government Coalitions in Western Europe," European Journal of Political Research 1, no. 3 (September 1973): 205-48

يستعمل غابرييل أ. ألموند صورة اللعب المجازية ببراعة لتوصيف الديمقراطيات الأنكلو ـ أمريكية: «نظراً لأن الثقافة السياسية تميل إلى أن تكون متجانسة وبراغماتية، فإن [العملية السياسية] تتصف بشيء من أجواء اللعبة. توصف اللعبة بأنها لعبة جيدة عندما تكون نتيجتها تحتمل الشك ولا يكون محطُّ الرهان عالياً جداً.» معنى هذا أن الأسلوب الخصومي يناسب المجتمع المتجانس تماماً. غير أن ألموند يتابع قائلاً «عندما يكون محط الرهان عالياً جداً، تنقلب اللهجة من الحماسة إلى القلق»[٥]. وبما أن مواضع الرهانات السياسية كثيراً ما تكون عالية جداً في المجتمعات التعددية، ينصح بألا تدار الشؤون السياسية باعتبارها لعبة، ومن الأنسب لذلك اعتماد نمط الائتلاف الواسع بدلاً من نمط الحكومة ضد المعارضة.

ويمكن أيضاً توضيح وظيفة الائتلاف الواسع عبر [p.27] وضعه ضمن سياق مبدأين متنافسين هما الحكم بالإجماع وحكم الأكثرية في النظرية الديمقراطية المعيارية. فمن جهة، يبدو الاتفاق الواسع بين كافة المواطنين أكثر ديمقراطية من حكم الأكثرية، ولكن، من جهة ثانية، البديل الوحيد من حكم الأكثرية هو حكم الأقلية ـ أو على الأقل فيتو الأقلية. فمعظم الدساتير الديمقراطية تحاول أن تحل هذا المأزق بالنص على حكم الأكثرية للمعاملات العادية عندما يقدّر أصحاب القرار أن مدار الرهانات ليس عالياً، وأكثريات استثنائية أو عدة أكثريات على امتداد فترة من الزمن بالنسبة إلى القرارات الحيوية جداً، كاعتماد الدساتير أو تعديلها. وهم يتبعون نصيحة جان جاك روسو القائل إنه

---

(٥) غابرييل ألموند، [الأنظمة السياسية المقارنة] "Comparative Political Systems," Journal of Politics 18, no. 3 (August 1956): 398-99

«كلما كانت المسائل التي تناقش أهم وأخطر شأناً كان على الرأي الذي يجب أن يسود أن يكون أقرب إلى الإجماع»[٦]. عملياً، يشتغل حكم الأكثرية اشتغالاً حسناً عندما تكون الآراء موزعة على نمط واحد وبصورة غير متشعبة نسبياً ـ بعبارة أخرى، عندما يوجد إجماع لا يستهان به ولا تكون الأكثرية والأقلية متباعدتين جداً. عندما يكون الناس، على قول اللورد بلفور، «متوافقين في الأساس فهم يستطيعون التشاحن بأمان»[٧]. ولكن، في النظام السياسي ذي القطاعات السكانية المنفصلة بوضوح والمتعادية تقريباً، فإن الحكم الصارم بالأكثرية يعرّض وحدة النظام وسلامه للضغط الشديد.

حتى في البلدان التي هي ليست تعددية ولا توافقية، فقد يتم تشكيل ائتلاف واسع كوسيلة فعالة موقتة لمعالجة أزمة داخلية أو خارجية خطيرة. من ذلك أن بريطانيا العظمى والسويد، وكلاهما تنتميان إلى فئة الديمقراطيات المتجانسة والإجماعية، قد اعتمدتا حكومات ائتلاف واسع خلال الحرب العالمية الثانية. وهذا هو الحل الذي كان يفكر فيه روبرت دال عندما اقترح، في ذروة أزمة واترغيت في الولايات المتحدة، إدارة مشكّلة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي خلال الفترة الممتدة ما بين استقالة الرئيس نيكسون وتولي رئيس للسلطة التنفيذية منتخب من قبل الشعب. [p.28] ورأى

---

(٦) جان جاك روسو، [العقد الاجتماعي] The Social Contract, trans. G. D. H. Cole (New York: Dutton, 1950), p. 107

(٧) مقتبس في كتاب كارل ج. فريديريتش، [الحكم الدستوري والديمقراطية] Constitutional Government and Democracy: Theory and Practice in Europe and America, rev. ed. (Waltman, Mass.: Blaisdell, 1950), p. 422

أنه ينبغي للرئيس الانتقالي أن يكون شخصاً «متحرراً من أي انتماء حزبي حصري» كما ينبغي للمناصب الحكومية أن تكون «موزعة توزيعاً متساوياً تقريباً بين الديمقراطيين والجمهوريين... كما ينبغي أن يتم اختيار كبار مسؤولي البيت الأبيض بالتساوي تقريباً من صفوف الحزبين الرئيسيين.» وإن التسويغ الذي قدمه لاقتراحه هذا الجدير بالاهتمام الخاص: «على الرغم من أن هذا الاقتراح جديد وغير مألوف عند الأمريكيين، فإن كل ما فيه متماسك كلياً مع نص الدستور وروحه. فالائتلافات الواسعة قد حققت، في عدد من البلدان الأخرى، الوحدة والاستقرار خلال فترات انتقالية متأزمة وذلك بتهدئة الأهواء الحزبية وتقوية الإجماع»[^٨]. ويذهب جوليوس نيريري أيضاً إلى أن المعارضة السياسية قد تكون ضارة أيام الأزمات، ويصيب في اختصار ممارسة الديمقراطيات الغربية بالكلمات التالية: «من الممارسات المقبولة في الديمقراطيات الغربية أن تقوم الأحزاب المعارضة في أزمنة الأزمة بوأد خلافاتها والانضمام إلى خصومها لتشكيل حكومة وطنية»[^٩]. وفي المجتمعات التعددية تشكل طبيعة المجتمع بحد ذاتها، طبعاً، «الأزمة»؛ وهي أكثر من مجرد حالة طارئة ولذا فهي تستدعي ائتلافاً واسعاً أطول أجلاً.

يمكن المضي في هذا الخط من الحجج خطوة إضافية إلى الأمام.

---

(٨) روبرت دال، [«إدارة مشكلة من الحزبين»] Robert A. Dahl, "A Bipartisan Administration," New York Times, November 4, 1973

(٩) جوليوس نيريري، [«حكم الحزب الواحد»] Julius Neyerere, "One Party Rule", in The Ideologies of Developing Nations, ed. Paul E. Sigmund, Jr. (New York: Praeger, 1963), p. 199

إن معيار الحكومة ـ ضد ـ المعارضة الموصوف في نظرية الديمقراطية يبدو مبدأ استبعادياً: ينبغي إبقاء أقلية كبيرة معارضة خارج الحكم. ولكنه في الواقع أقل استبعاداً بكثير مما يظهر لأنه يستند إلى الافتراض بأن الأقليات يمكن أن تصبح أكثريات، وأن الحكومات والمعارضات سوف تتناوب على تولي السلطة. ولذا فسوف تتاح، على المدى الطويل، لكل قطاع ذي شأن أن يشارك في الحكومة. هناك طريقتان لتحقيق تحول الأقليات إلى أكثريات: (١) فمن الجائز لعدد لا يستهان به من الناخبين المترددين أن يحولوا تأييدهم من الحزب أو الأحزاب المشاركة في الحكومة إلى تلك المشاركة في المعارضة وتعطى بذلك المعارضة الأكثرية الضرورية لتشكيل حكومة جديدة؛ (٢) قد يكون ثمة نظام من الائتلافات الحكومية المتحولة الذي ينتقل فيه كل حزب خلال فترة عدة سنوات [p.29] إلى داخل الحكومة ثم إلى خارجها. أما الآلية الأولى فلا قدرة لها على العمل بصورة مرضية في المجتمعات التعددية وذلك لأنه من المرجح أن تكون الانقسامات القطاعية بارزة وأن تتطابق مع انقسامات نظام الأحزاب، بحيث تكون أصوات المترددين ضئيلة الأثر. وأما الطريقة الثانية فلا يمكن أن تعمل إلا عندما توجد ثلاثة أحزاب أقلية، أو أكثر، لا تفضيلات صريحة ذائعة لها بالنسبة إلى اختيار شركاء في الائتلاف. في هذه الحالة التي وصفها فال ر. لوروين بالألمانية بعبارة Allgemeinkoalitionsfähigkeit أي القدرة على الائتلاف الشامل(١٠)، تستطيع الائتلافات المتغيرة أن تكون

(١٠) فال ر. لوروين، [«بلجيكا: الدين، الطبقة، واللغة في السياسة القومية»] Val R. Lorwin, "Belgium: Religion, Class, and Language in National Politics," in Political Oppositions in Western Democracies, ed. Robert A. Dahl (New Haven: Yale University Press, 1966), p. 178

بديلاً عن الائتلاف الواسع؛ فهي قد تعتبر بمثابة ائتلاف واسع متشكل على امتداد فترة من الزمن. ولكن عندما يوجد حزبان قطاعيان أساسيان، أو تحالفان حزبيان ثابتان، أو حزب أكثري يواجه حزبين أصغر منه أو أكثر، فإن من شأن التحالف الواسع أن يوفر الإمكانية الوحيدة لتحاشي استبعاد الأقلية من الحكومة.

والحجة الأخيرة المؤيدة لتشكيل ائتلاف واسع سواء أكان ذلك في الأنظمة ذات الحزبين أم في الأنظمة الأكثر تركيباً من حيث عدد الأحزاب والموصوفة بالقدرة على الائتلاف الشامل (Allgemeinkoalitionsfähigkeit) يمكن سوقها رداً على اعتراض بريان باري على الفكرة القائلة إن الائتلاف الواسع أداة حيوية لبلوغ الاستقرار السياسي في المجتمعات التعددية. إذ يذهب باري إلى أن الائتلاف الواسع إنما هو ظاهرة عابرة وأن العامل الجوهري هو الاستعداد للحلول الوسط، وهذا أمر لا يستلزم حتماً أن يعبَّر عنه في شكل تعاون من خلال مؤسسة رسمية كالائتلاف الواسع:

إن استعداد زعماء حزب الشعب النمساوي سنة ١٩٤٥ لعرض «ائتلاف واسع» واستعداد زعماء الحزب الاشتراكي للقبول بهذا العرض كانا عميقَي الدلالة لأنهما أظهرا أن الفريقين مستعدان للعمل بصورة ملاينة. غير أنه كان من شأن الموقفين نفسيهما أن يسهلا قيام نظام سياسي مستقر لو أن حزب الشعب شكّل حكومة معتدلة والحزب الاشتراكي معارضة معتدلة(١١).

---

(١١) بريان باري، [«النموذج التوافقي ومخاطره]، Brian Barry, "The Consociational Model and Its Dangers," European Journal of Political Research 3, no. 4 (December 1975): 405

من الصحيح، لا بل إنه من نافل الكلام، أن الموقف المعتدل [p.30] والاستعداد للحل الوسط هما من الشروط التي لا بد منها لتشكيل ائتلاف واسع. ومن ناحية ثانية، فإن الأمل في المشاركة في الحكومة إنما هو حافز قوي للاعتدال والحلول الوسط، لأن من شأنه أن يقلل مخاطر التعرض للخديعة على يد الأحزاب الأخرى أو الانخداع بالتفاؤل الخاص غير المبرر في ما يتعلق باستعدادهم للملاينة. والأحزاب التي لا يثق بعضها ببعض تحصل من خلال وجودها في الحكومة على ضمانة هامة لسلامتها السياسية. ولذلك كان من الضروري طبعاً أن تكون هذه الأحزاب في الائتلاف في الوقت نفسه بدلاً من المداورة عبر ائتلاف تتناوب فيه على السلطة خلال فترة زمنية.

أنواع الائتلافات الواسعة

ناقشنا حتى الآن فكرة الائتلاف الواسع بصورة عامة من دون تحديد شكلها المؤسساتي الدقيق. فحكومة الائتلاف الواسع هي الوسيلة التوافقية المثلى، ولكن ثمة تشكيلة من الأشكال الأخرى التي يمكن أن تقوم بالوظيفة نفسها. والسمة الجوهرية للائتلاف الواسع ليست أي ترتيب مؤسساتي مخصوص كمشاركة زعماء كافة القطاعات الهامة في حكم المجتمع التعددي.

تقدم سويسرا والنمسا أفضل مثلين على الائتلاف الواسع في شكله الأمثل. ففي السنوات الأخيرة باتت الهيئة التنفيذية الفيدرالية السويسرية السباعية الأعضاء، والمسماة بالمجلس الفيدرالي، تتألف من أعضاء الأحزاب الأربعة بنسبة تتلاءم مع قواها الانتخابية: عضوين

من الراديكاليين، عضوين من الاشتراكيين، عضوين من الكاثوليك، وعضو واحد من حزب الفلاحين. كما أن أعضاء المجلس السبعة يمثلون مختلف اللغات والأقاليم. غير أن هذه «الصيغة السحرية» لم تنجز حتى العام ١٩٥٩، يوم صحح تمثيل الاشتراكيين بإضافة ممثل ثان لهذا الحزب في المجلس الفيدرالي. فقد كان المجلس يتألف من الراديكاليين حصراً حتى العام ١٨٩١. وفي ذلك العام انتخب أول كاثوليكي لينضم إليه، ثم تبعه ممثل ثان لهذا الحزب سنة ١٩١٩. ودخل ممثل حزب الفلاحين إلى المجلس سنة ١٩٢٩، وانتخب أول عضو اشتراكي فيه سنة ١٩٤٣(١٢). [p.31]

في الحالة النمساوية، تمت مقاربة النمط المثالي للنخب المؤتلفة مقاربة وثيقة. فحكومة الائتلاف الواسع التي حكمت البلاد من العام ١٩٤٥ إلى العام ١٩٦٦ كانت تضم وفوداً متوازنة تماماً من الحزبين القويين جداً اللذين يمثلان قطاعي الكاثوليك والاشتراكيين. وحده قطاع الليبراليين القوميين لم يكن ممثلاً(١٣). أما في بلجيكا والنيذرلاندز، فإن فكرة الائتلاف الواسع لم تدخل في صلب مؤسسة

---

(١٢) كريستوفر هيوز، [برلمان سويسرا] Christopher Hughes, The Parliament of Switzerland (London: Cassell, 1962), pp. 69-83. See also Max Petitpierre, "De quelques problemes concernant le Conseil federal," in Annuaire Suisse de science politique, vol. 7 (Lausanne: Association Suisse de Science Politique, 1967), pp. 7-16.

(١٣) أدخل شيوعي في الائتلاف من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٧؛ أنظر كارل ـ هاينز ناسماخر، [نظام الحكم النمساوي] Karl-Heinz Nassmacher, Das osterreichische Regierungssytem: Grosse Koalition oder alternierende Regierung? (Cologne: Westdeutscher Verlag, 1968), pp. 98-99.

السلطة التنفيذية القومية. ومع أن كافة الحكومات فعلياً كانت ائتلافية، فقد بقيت عدة أحزاب كبرى في المعارضة في عدة أوقات. فمن ١٩١٨ حتى ١٩٦٣، كانت الحكومات الائتلافية البلجيكية المشتملة على أعضاء من الأحزاب الكبرى الثلاثة تحكم البلاد لفترة تقارب ربع المدة. أما الحكومات الأخرى فكانت ائتلافات متغيرة يقوم فيها الكاثوليك بالدور المحوري؛ ولم يمض هؤلاء إلا ١٤٪ من الفترة الممتدة بين ١٩١٨ و١٩٦٣ في المعارضة. ولم تتكرر مشاركة الليبراليين والاشتراكيين في الائتلاف كثيراً، لكنهم شاركوا مع ذلك في الحكومة لمدة تتجاوز ثلاثة أرباع المدة أو أكثر من نصف المدة على التوالي[(١٤)]. وأما الأحزاب السياسية التي تمثل الـ zuilen الهولندية فلم تشارك قط في الائتلاف الواسع خلال الحقبة التوافقية في هولندا من ١٩١٧ إلى ١٩٦٧، غير أن الحكومات كلها كانت ائتلافات متغيرة مع بقاء الحزب الكاثوليكي المحوري ممثلاً فيها بصورة شبه دائمة. علاوة على ذلك، فإن معظم هذه الحكومات، وإن لم تشكل ائتلافات واسعة، كانت تتمتع بقاعدة سياسية واسعة، أي أنها كانت أوسع من الحجم الرابح الأصغر. أما الشذوذ الوحيد عن هذا النمط فكان إبقاء الاشتراكيين خارج الحكومة حتى العام ١٩٣٩.

كانت التحالفات الحكومية المتغيرة تكمّل في بلجيكا والنيذرلاندز بائتلافات واسعة في هيئات أخرى: مجالس ولجان «كبرى» مؤقتة أو دائمة لا تكون لها رسمياً أكثر من وظيفة استشارية، بل يكون لها فعلياً وفي كثير من الأحيان نفوذ حاسم. والأمثلة البارزة على ذلك هي

(١٤) لوروين، [«بلجيكا»] Lorwin, "Belgium," app., pp.414-415

المجلس الاجتماعي والاقتصادي ـ وهو من الأمثلة القليلة [p.32] على برلمان اقتصادي فعال شديد النفوذ ـ والتحالفات الواسعة الموقتة لزعماء الأحزاب التي أثمرت «معاهدات المدارس» التي تمت بموجبها تسوية القضية التي انقسمت حولها الآراء انقساماً عميقاً، قضية المساعدات الحكومية للمدارس الدينية في النيذرلاندز سنة ١٩١٧ وبلجيكا سنة ١٩٥٨. حتى عندما تكون الحكومة نفسها ائتلافاً واسعاً، فقد لا تكون الهيئة التوافقية الوحيدة أو الأهم. وفي النمسا، لم تكن القرارات الجوهرية تتخذ داخل الائتلاف الحكومي الواسع بل داخل اللجنة الائتلافية غير الدستورية التي كان الزعماء الكاثوليك والاشتراكيون يتمثلون فيها بالتساوي. وقد شكلت لجنة إدارة غير دستورية مشابهة، أعلى من الحكومة والبرلمان، وهي البيتكا Petka في تشيكوسلوفاكيا فترة ما بين الحربين. وقد ابتدأت كتحالف لقادة الأحزاب التشيكية الخمسة الرئيسية ثم أصبحت لاحقاً حكومة داخلية[١٥].

وتظهر هذه الأمثلة أن ليس لزاماً على الائتلاف الواسع أن يتخذ صورة الحكومة في الأنظمة البرلمانية. وهذا لا يعني، من ناحية ثانية، أن كافة الترتيبات المؤسساتية الرسمية تسمح بتشكيل ائتلافات واسعة بالسهولة نفسها. لذلك ينبغي لنا أن نتفحص اثنين من التصنيفات التقليدية للأنظمة الديمقراطية في هذا السياق: الأنظمة البرلمانية

(١٥) رودولف شليسينغر، [الديمقراطية في أوروبا الوسطى وخلفيتها] Rudolf Schlesinger, Central European Democracy and its Background: Economic and Political Group Organization (London: Routledge and Kegan Paul, 1953), pp.268-69. لم تكن البيتكا ائتلافاً واسعاً حقيقياً لأنها استثنت الأقليات العرقية.

والأنظمة الرئاسية، الجمهوريات والأنظمة الملكية. لما كان النظام الرئاسي يستتبع غلبة قائد وحيد فهو أقل ملاءمة للحكم التوافقي من النظام البرلماني ذي الحكومة collegial التي يمكن أن تتمثل فيها كافة القطاعات. غير أن النظام الرئاسي والنظام التوافقي ليسا متنافيين تماماً. ومن الحلول الممكنة الحل المألوف المتمثل في الائتلاف الواسع غير المتزامن. فمع أن كولومبيا لا يمكن أن تعتبر مجتمعاً تعددياً، فإن الاتفاق بين حزبيها الليبرالي والمحافظ للتناوب على الرئاسة لمدة ست عشرة سنة (١٩٥٨ ـ ٧٤) يقدم مثالاً على ذلك. وقد كمّل هذا التناوب بالتمثيل المتساوي على كافة مستويات الحكم الأدنى درجة. ومن الحلول الممكنة الأخرى القيام بترتيب ترتبط فيه الرئاسة بعدد من المناصب التنفيذية العليا الأخرى [p.33] كرئاسة الوزارة، ونائب رئيس الوزارة، ورئيس مجلس النواب. ويمكن لهذه مجتمعة أن تصبح ائتلافاً واسعاً كما هي الحال في لبنان. كما أن اقتراح دال في شأن رئيس غير منتم إلى أي من الحزبين وحكومة مشكلة من الحزبين للتعامل مع أزمة واترغيت وعواقبها يوفر مثالاً (افتراضياً) إضافياً.

على الرغم من كون تركيز السلطة في يدي شخص واحد يمثل عقبة في وجه إطلاق ائتلاف واسع، فإن ثمة سمة أخرى من سمات الحكومة الرئاسية ربما أثرت تأثيراً إيجابياً، ألا وهي فصل السلطات. تمتلك ثلاثة من الديمقراطيات التوافقية الأوروبية هي النمسا، وبلجيكا، والنيذرلاندز، ترتيبات برلمانية منتظمة تعتمد بموجبها الحكومة على ثقة البرلمان ويمكن للبرلمان أن يعزلها. أما سويسرا، فتقرن فصل السلطات بمجلس رئاسي: فالمجلس السباعي الفيدرالي ينتخب من قبل البرلمان لمدة أربع سنوات، ولا يمكن بعد الانتخاب

إجبار أعضاء المجلس على الاستقالة(١٦). والأرجح أنه كان لفصل السلطات هذا تأثير أيجابي، وإن محدود، في تطور الحكم التوافقي في سويسرا واستمراره. ويذهب دال إلى أن فصل السلطات دستورياً يميل، إجمالاً، إلى تشجيع استراتيجيات تعاونية وائتلافية: ففصل السلطات والفيدرالية «تحد من تمايز المعارضة ومن فرص نشوء تنافس حاد بين الحكومة والمعارضة»(١٧).

وتتعزز صحة هذه الحجة بكون الهولنديين قد تبنوا سلسلة من الممارسات العرفية التي أدت إلى تلطيف النزعة البرلمانية وتحويلها إلى شبه فصل للسلطات كان من شأنه تسهيل تعاون النخبة في النيذرلاندز. فعلى الرغم من أن كافة الحكومات منذ العام ١٨٦٨ كانت حكومات برلمانية، فإن وضعها شبه المستقل قد تعزز من خلال المفهوم السائد بأنها حكومات الملك أو الملكة. علاوة على ذلك، ومع أنه يحق لأعضاء الحكومة أن يتكلموا في البرلمان، فلا يحق لهم أن يكونوا أعضاء فيه ولا أن يصوتوا. كما أن الوزراء يختارون أساساً [p.34] من خارج البرلمان. فمن مجموع الوزراء الذين تولوا مناصب حكومية بين العامين ١٨٤٨ و١٩٥٨ لم يكن إلا الثلث أعضاء في البرلمان قبل دخول الحكومة(١٨).

---

(١٦) أنظر كريستيان دومينيسي، [نظام الحكم السويسري] Christian Dominice, "Le systeme gouvernemental Suisse compare a d'autres types de gouvernements", in Annuaire Suisse, 7:39-67

(١٧) دال، المعارضات السياسية، Dahl, Political Oppositions, p. 351

(١٨) ماتي دوغان وماريا شيفر فان در فين، [الوزراء الهولنديون ١٨٤٨ ـ ١٩٥٨] Mattei Dogan and Maria Scheffer-Van der Veen, "Le personnel ministerial hollandaise (1848-1958)", in L'annee sociologique, 3d. ser. (Paris: Presses Universitaires de France, 1958), p. 100

وتستطيع السلطتان التنفيذيتان الهولندية والسويسرية، بفضل وضعهما المستقل ذاتياً أو المستقل، أن تقوما بوظيفة مزدوجة في الديمقراطية التوافقية. وبسبب تركيبتيهما ـ وعلى الرغم من أن الحكومات الهولندية لم تكن يوماً ائتلافات واسعة تماماً، على ما بيّناه من قبل ـ فهما توفران مواقع يمكن لتعاون النخبة أن يحصل فيها. ولكن، وجراء وضعهما الخاص فوق البرلمان والأحزاب، فهما تستطيعان القيام بدور الوسيطين المحايدين بين الجماعات المتنافسة(١٩).

إن كون البلد ذا نمط حكم جمهوري أو ملكي يؤثر أيضاً في إمكانيات قيام ائتلاف واسع. وأهم أوجه الملكية في مجتمع تعددي هو الدرجة التي تشكّل فيها رمزاً للوحدة الوطنية وتعمل بذلك كقوة مقابلة للتأثيرات اللامركزية التي تمارسها الانقسامات القطاعية. والوظيفة الهامة الثانية هي أنها تستطيع توفير رئيس محايد للدولة وتجنيب البلد ضرورة العثور على مرشح واسع القبول لهذا المنصب ـ وهي مشكلة تشابه صعوبة العثور على رئيس غير منتم إلى أي حزب في نظام رئاسي. ويخلص هانز دالدر إلى الاستنتاج بأن المَلكية الهولندية مالت، إذا ما أنعمنا النظر فيها، «إلى القيام بوظيفة إدماجية هامة»(٢٠). ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن ملوك بلجيكا، الذين يقعون «في مركز القناعات القومية القائمة أية كانت.» فالملك هو أيضاً

---

(١٩) أنظر أرند ليبهارت، [سياسة المسايرة] Arend Lijphart, The Politics of Accomodation: Pluralism and Democracy in the Netherlands (Berkeley: University of California Press, 1968), pp. 134-137.

(٢٠) هانز دالدر، [النيذرلاندز: المعارضة في مجتمع مقطع]، Hans Daalder, "The Netherlands: Opposition in a Segmented Society," in Dahl, Political Oppositions, p. 218

البلجيكي الوحيد الذي ليس من الفلامنك ولا من الوالون أو البروكسلوا»[٢١]. من جهة ثانية، وعلى الرغم من أن الملكية كانت أحياناً قوة توحيدية فعالة في كلا البلدين - ولا سيما في ظل الملك ألبرت في بلجيكا والفترة الأخيرة من حكم الملكة فلهلمينا في النيذرلاندز - فإن الوضع لم يكن دائماً على هذه الحال. فمسألة الملك قد أفضت إلى الإضراب [p.35] العام في بلجيكا سنة ١٩٥٠، وكادت تؤدي إلى حرب أهلية. والبيت الملكي الهولندي لم يزل رمزاً للوحدة الوطنية ولكنه لم يزل يحافظ تقليدياً على علاقات وثيقة بالقطاع الكالفيني.

على الرغم من أن النمسا وسويسرا افتقرتا إلى القوة التوحيدية الإيجابية للملكية القومية، فقد وجدتا حلولاً مبتكرة موازية للوظيفة الثانية التي تقوم بها. فخلال كامل حقبة الائتلاف الواسع النمساوي، كانت الرئاسة في يد اشتراكي بينما كانت المستشارية في يدي كاثوليكي. ولكن هذا لم يكن بالحل التوافقي المقصود الذي صممته النخب، لأنه باستثناء العام ١٩٤٥، كانت الرئاسة موضع انتخابات شعبية تتنافس فيها الأحزاب الكبرى تنافساً حاداً[٢٢]. والرئاسة السويسرية يتناوب عليها مداورة أعضاء المجلس الفيدرالي - وهذا مثال آخر على الائتلاف الواسع غير المتزامن.

---

(٢١) فال لوروين ومارك فيرمانك، [النزاع والتسوية في السياسة البلجيكية] Val R. Lorwin and Mark Vermang, "Conflict and Compromise in Belgian Politics," De Christelijke Werkgever, no. 12 (December 1964): 13.

(٢٢) ألكسندر فودوبيفيك، [من يحكم في النمسا؟] Alexander Vodopivec, Wer Regiert in Osterreich? (Vienna: Verlag fur Geschichte und Politik, 1962), pp. 25-32

الفيتو المتبادل

أهم طريقة للحكم التوافقي، أي الائتلاف الواسع بصورة من الصور، تكمّل بثلاث أدوات ثانوية: الفيتو المتبادل، النسبية، والاستقلال القطاعي. وتتصل هذه الأربعة بعضها ببعض، وهي كلها تستجر انحرافات عن حكم الأكثرية الخالص. ويمثل الفيتو المتبادل، الذي نتناوله أولاً، حكم الأقلية السلبي.

المشاركة في الائتلاف الواسع تتيح ضمانة سياسية هامة لقطاعات الأقلية، لكنها ليست حماية مطلقة ولا خالية من العيوب. ينبغي للقرارات أن تتخذ في الائتلافات الواسعة، وعندما تتخذ هذه القرارات عبر أكثرية الأصوات، فإن تمثيل الأقلية في الائتلاف يمنحها فرصة لتقديم اقتراحاتها بأقصى ما يمكن من قوة لشركائها في الائتلاف، لكنها قد تهزم مع ذلك أمام أصوات الأكثرية. وعندما تؤثر قرارات كهذه في المصالح الحيوية لقطاع أقلي، فإن هذه الهزيمة تعتبر غير مقبولة وتعرّض التعاون بين النخب القطاعية للخطر. ولذلك فلا بد من إضافة فيتو الأقلية إلى مبدأ الائتلاف الواسع؛ ولا يمكن لغير هذا الفيتو أن يمنح كل قطاع [p.36] ضمانة كاملة للحماية السياسية. فيتو الأقلية مرادف لفكرة الأكثرية المتراضية عند جون س. كلهون، التي اعتبرت حماية مصالح الأقلية هدفها الأساسي: فهي تمنح كل قطاع «القدرة على حماية نفسه، وتضع حقوق كل قطاع وسلامته حيث يمكن أن توضع بأمان، أي تحت وصايته الخاصة. فمن دون هذا لن تقوم قائمة للمقاومة المنظمة، والسلمية، والفعالة ضد النزوع الطبيعي لكل قطاع نحو الدخول في نزاع مع القطاعات الأخرى»(٢٣).

---

(٢٣) جون س. كلهون، [مقالة في الحكم] John C. Calhoun, A Disquisition on

الخطر الكبير الذي يشكله فيتو الأقلية هو أنه سوف يؤدي إلى استبداد الأقلية، الذي قد يوتّر التعاون في الائتلاف الواسع تماماً كتغلب الأكثرية بأصواتها على الأقلية. ثمة ثلاثة أسباب لعدم كون هذا الخطر خطراً جدياً بقدر ما يظهر. الأول، أن الفيتو هو فيتو متبادل تستطيع كافة القطاعات الأقلية أن تستعمله؛ ويستعمل كلهون مصطلح «سلبية متبادلة» كمرادف للأكثرية المتراضية. والافراط في استعمال الفيتو من قبل الأقلية مستبعد لأنه قد ينقلب ضد مصالحها الخاصة أيضاً. الثاني، أن مجرد كون الفيتو متاحاً كسلاح ممكن يمنح شعوراً بالأمان يجعل استعماله مستبعداً: «إن إعطاء كل مصلحة، أو قطاع، قوة الحماية الذاتية، يحول دون نشوء أي صراع أو نزاع بينها على الغلبة، وبذلك... يقمع كل شعور يُحسَب أنه قد يضعف التعلق بالكل» . ولذلك، يذهب كلهون إلى أن كل قطاع «يرى ويشعر بأنه يستطيع ترقية ازدهاره الخاص بأفضل السبل عبر مصالحة الإرادة الطيبة عند الآخرين وترقية ازدهارهم». أخيراً، سوف يعترف كل قطاع بخطر الطريق المسدود والجمود اللذين قد يترتبا على الاستعمال غير المحدود للفيتو: «إذ يشعر كل قطاع بوطأة الضرورة الملحة لتفادي تعطيل عمل الحكومة...يضطر كل قطاع للنظر إلى التضحية التي قد يتوجب عليه تقديمها والمتمثلة بالتنازل عن مصلحته الخاصة تأميناً للمصلحة والسلامة للجميع، بأنها ضئيلة قياساً على المضار التي قد تنزل بالجميع، وفي الجملة مصلحته وسلامته الخاصتين، إذا ما تشبث معانداً بخطة عمل مغايرة»[٢٤] . [p.37]

Government, ed. C. Gordon Post (New York: Liberal Arts Press, 1953), p. 28

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٣٨، ٥٢. أنظر أيضاً جورج كاتب، [مبدأ الأكثرية]

يمكن للفيتو المتبادل أن يكون تفاهماً عرفياً غير مكتوب أو قاعدة متفق عليها رسمياً وربما كانت مدرجة في الدستور. النيذرلاندز وسويسرا نموذجان عن التطبيق العرفي للفيتو. أما في النمسا فقد كان يتفق عليها رسمياً بين زعماء الحزبين الاشتراكي والكاثوليكي قبل تشكيل كل حكومة ائتلافية: ففي لجنة الائتلاف ينبغي أن تتخذ كل القرارات بالإجماع. وأما في بلجيكا فلم يكن الفيتو المتبادل يوماً إلا مجرد مبدأ غير رسمي في العلاقات بين العائلات الروحية الكاثوليكية، والاشتراكية، والليبرالية، ولكنه حصل على الاعتراف الدستوري به بالنسبة إلى المسائل المتعلقة بالجماعات اللغوية. فقد كتب لود كلايس في أوائل الستينات: «ثمة ميل متزايد، في البرلمان وسواه من الاجتماعات، إلى عدم اعتبار القرار ممثلاً لرأي الشعب بدرجة كافية، عندما تظهر جدولة الأصوات مع القرار وضده أن هذه الأصوات ليست موزعة بالتساوي بين قسمي البلد»[(٢٥)]. وقد ترجمت هذه النظرة سنة ١٩٧٠ إلى تعديل دستوري: فالقوانين التي تؤثر في المصالح الثقافية والتربوية للجماعات اللغوية لا يمكن تشريعها إلا إذا كانت وافقت عليها أكثريتا ممثلي الجماعتين الناطقة بالهولندية والناطقة بالفرنسية في البرلمان. وهذا يستتبع صلاحية رسمية لاستعمال الفيتو لكلا القطاعين اللغويين.

George Kateb, "The Majority Principle: Calhoun and His Antecedents," Political Science Quarterly 84, no.4 (December 1969): 583-605; and Giuseppe Di Palma, The Study of Conflict in Western Society: A Critique of the End of Ideology (Morristown, N. J. : General Learning Press, 1973), pp. 10-13.

(٢٥) لود كلايس، [عملية الفدرلة في بلجيكا] Lode Claes, "The Process of Federalization in Belgium," Delta 6, no.4 (winter 1963-64): 45

النسبية

يمثل مبدأ النسبية أيضاً انحرافاً هاماً عن حكم الأكثرية، كالفيتو المتبادل، وهو وثيق الصلة بمبدأ الائتلاف الواسع. تقوم النسبية بوظيفتين هامتين. الأولى، إنها طريقة في توزيع التعيينات في الإدارات العامة والموارد المالية القليلة على شكل مساعدات حكومية على مختلف القطاعات. ويمكن مقابلتها بمبدأ الرابح - يأخذ - كل - شيء في [p.38] حكم الأكثرية غير المقيدة. نظراً إلى أن تقسيم «غنائم» الحكم على أصغر عدد ممكن من المشاركين هو أحد دوافع تشكيل الائتلاف الأصغر الرابح، فإن قاعدة التوزيع النسبي تجعل الائتلاف الأصغر الرابح أقل ربحية ولذلك أقل إمكانية.

النسبية، بكونها معياراً محايداً وغير منحاز للتوزيع، تزيل عدداً كبيراً من المشاكل المسببة للانقسامات في عملية صنع القرارات وتخفف بذلك من أعباء الحكم التوافقي. ومن الوظائف الأكثر أهمية للنسبية وظيفة تتصل بعملية صنع القرارات نفسها. يحدد يورغ شتاينر النموذج النسبي بأنه النموذج الذي فيه «تؤثر كل الجماعات في قرار ما بنسبة قوتها العددية». وفي هذا المجال، أيضاً، تتصل قواعد النسبية والائتلاف الواسع بعضها ببعض: «فتوزيع النفوذ توزيعاً نسبياً إلى حد ما في مسائل السياسة لا يمكن أن يضمن إلا إذا تمت المساومة على القرار بمشاركة كافة الجماعات»[٢٦]. غير أن النسبية تضيف إرهافاً لمفهوم الائتلاف الواسع: لا يكفي أن تكون كافة القطاعات الهامة

(٢٦) يورغ شتاينر، [أسس الأكثرية والنسبية] Jurg Steiner, The Principles of Majority and Proportionality, British Journal of Political Science, 1, no. 1 (January 1971): 63.

ممثلة في أجهزة صنع القرار، بل يجب أيضاً أن تكون ممثلة بصورة نسبية. من ذلك، أن «الصيغة السحرية» السويسرية لتشكيل المجلس الفيدرالي هي صيغة نسبية. وفي النمسا كانت الحكومات الائتلافية الواسعة تشكل بطريقة تعبر عن القوة الانتخابية لكل من الشريكين في الائتلاف بأقرب ما يكون إلى الدقة.

والتركيبة النسبية للحكومات وسواها من هيئات صنع القرار لا تحل مشكلة كيف يمكن تحقيق التأثير النسبي عندما تكون طبيعة القرار ثنائية: كأن يكون السؤال المطروح هل يجب القيام بعمل معين أم لا؟ فما لم يكن هناك إجماع تلقائي، سوف يكون هناك رابحون وخاسرون في حالة كهذه: وفي النهاية، لن يكون من الممكن تفادي حكم الأكثرية أو فيتو الأقلية. لا حل لهذا المأزق، ولكن ثمة طريقتان من شأنهما تخفيفه ويمكن اعتبارهما حلّين جزئيين. الأولى هي ربط عدة قضايا معاً وحلها بالتزامن عبر [p.39] تنازلات متبادلة: والمصطلحات المستعملة في هذه الطريقة هي مقايضة أصوات، رزمة حلول، وفي النمسا يونكتيم (رزم)[٢٧].

الطريقة الثانية هي تفويض أصعب القرارات المصيرية إلى كبار زعماء القطاعات. والنسبية مبدأ حيوي في هذه العملية. في النموذج البريطاني من النمط المثالي، يطبق حكم الأكثرية على قرارات الناخبين وتركيبة الحكومة. إذ يختار الناخبون، من وجهة النظر المثالية، في كل دائرة انتخابية مرشحاً مع مجموعة واضحة من السياسات. ثم تقوم

---

(٢٧) جرهارد ليمبروخ، [الديمقراطية النسبية] Gerhard Lehmbruch, Proporzdemokratie: Politisches System und politische Kultur in der Schweiz und in Osterreich (Tubingen: Mohr, 1967), pp. 26-29

الحكومة المدعومة بأكثرية هؤلاء المرشحين الرابحين بتنفيذ البرنامج الرابح. في هذا النموذج يتخذ القرار الأساسي وفق حكم الأكثرية على مستوى الانتخابات. أما النموذج النسبي فهو، على النقيض التام من هذا، يؤجل القرار استناداً إلى حكم الأكثرية (أو فيتو الأقلية) أطول مدة ممكنة. ومن حيث هو نظام انتخابي، فهو يترجم القوة الانتخابية إلى مقاعد برلمانية بأقرب ما يكون إلى الدقة، من دون أن يتطلب مجموعة من القرارات السياسية. وتؤجل القرارات أكثر فأكثر من خلال تشكيل حكومة ائتلاف واسع نسبية التكوين، وربما رفعها أيضاً إلى هيئة أعلى كاللجنة الائتلافية والبيتكا. إن طريقة تأجيل القرارات هذه إلى أعلى المستويات تستتبع تركيز صنع القرارات في أيدي مجموعة صغيرة من كبار الزعماء. ومزية هذا الترتيب هو أنه في المفاوضات الحميمة والسرية تزداد إلى أقصى حد إمكانية تحقيق رزمة من الاتفاقات وتخفض إلى أدنى حد إمكانية فرض الفيتو.

وعلى وجه التدقيق، فإن القطب النقيض للطريقة النسبية في تأجيل القرارات وتفويضها إلى قلة ليس حكم الأكثرية المعمول به في بريطانيا بل حكم الأكثرية من دون تدخل ممثلين منتخبين، كما في الاستفتاء، ولا سيما عندما يكون ذلك مقترنا بالمبادرة. لذلك فإن سويسرا تتميز بخليط مستغرب من التفويض النسبي للقرارات إلى مستوى الهيئة التنفيذية القومية مع ارتدادات متقطعة إلى القطب النقيض، أي الديمقراطية المباشرة وحكم الأكثرية ـ الملطف قليلاً بواقع أنه لا بد من الأكثرية الشعبية والكانتونية عندما يتعلق الأمر ببت المسائل الدستورية.

ثمة تنويعان لمبدأ النسبية [p.40] يستتبعان انحرافات أكبر شأناً عن

حكم الأكثرية: تعمد المبالغة في تمثيل القطاعات الصغيرة، والتكافؤ في التمثيل. ويمكن اعتبار التكافؤ بمثابة التوسيع الأقصى للمبالغة في التمثيل: فالأقلية أو الأقليات تحصل على تمثيل مبالغ فيه إلى حد أنها تبلغ حد التساوي مع الأكثرية أو الجماعة الكبرى. والنتيجة العملية لحكم الأكثرية في النموذج البريطاني هو المبالغة في تمثيل الأكثرية ونفوذها. أما التكافؤ والمبالغة في تمثيل الأقلية فيفضيان إلى تأثير معاكس. كلاهما من وسائل توفير الحماية الإضافية والأمان للقطاعات الصغيرة. والتكافؤ بديل مفيد جداً للنسبية عندما يكون المجتمع مقسماً إلى قطاعين غير متساويين في الحجم. ففي حالة كهذه لا تنفي النسبية المواجهة بين الأكثرية والأقلية في هيئات صنع القرار لأنها إنما تعبر عن قوى القطاعات. ومن الأمثلة على هيئة تكافؤية الحكومة البلجيكية التي بات، بفضل الأحكام الدستورية الجديدة التي أدخلت سنة ١٩٧٠، يفترض فيها أن تضم عدداً متكافئاً من الوزراء الناطقين بالهولندية والفرنسية (مع استثناء رئيس الحكومة من العد) والتي باتت الأقلية الناطقة بالفرنسية تمثل فيها تمثيلاً مبالغاً فيه.

الاستقلال القطاعي والفيدرالية

الانحراف الأخير عن حكم الأكثرية هو الاستقلال القطاعي، الذي يستتبع حكم الأقلية: حكم الأقلية لنفسها في المنطقة التي تعني هذه الأقلية حصرياً. إنها اللازمة المنطقية لمبدأ الائتلاف الواسع. ففي كافة الشؤون التي تعني الجميع، ينبغي للقرارات أن تتخذ من قبل كل القطاعات معاً وبدرجات متساوية تقريباً من النفوذ. أما في باقي الشؤون فيمكن للقرارات ولتنفيذها أن يوكل لقطاعات مختلفة.

إن تفويض سلطات صناعة الحكم وتنفيذه إلى القطاعات، مقروناً بالتوزيع النسبي للأموال الحكومية على كل قطاع، يشكل حافزاً قوياً لمختلف المنظمات القطاعية. فمن أوجه تعريف المجتمع التعددي أن المنظمات التمثيلية للمجتمع تتبع الانقسامات القطاعية. معنى هذا أن الاستقلال [p.41] القطاعي يزيد من الطبيعة التعددية لمجتمع تعددي أصلاً. وقد انتقد دالدر تفسير انصار «الاتفاق حول المدارس» سكول باكت School pact سنة ١٩١٧ وتسوية مسألة حق التصويت في الانتخابات ـ عبر ائتلافات واسعة مرتجلة لزعماء الأحزاب على أساس مبادئ نسبية ـ تجاوباً مع التوترات التي نشأت حول هذه القضايا بين الثقافات الفرعية: «التهدئة الكبرى التي حصلت سنة ١٩١٧ لم تكن... تجاوباً مع الانقسامات القطاعية الهولندية، بل كانت من نواحي عدة توطئة لها. إذ لم تطور مختلف الجماعات الهولندية شبكات قوية للمنظمات المدافعة عن مصالح الثقافات الفرعية إلا بعد سنة ١٩١٧»[(٢٨)]. والواقع أن ليس ههنا أي تناقض البتة. فالقطاعات كانت موجودة كثقافات متمايزة قبل سنة ١٩١٧، غير أن شبكاتها التنظيمية تعززت بصورة لا سابق لها عبر تطبيق الاستقلال للثقافات الفرعية والمساعدات النسبية بدءاً من سنة ١٩١٧. فمن طبيعة الديمقراطية التوافقية، في بدايتها على الأقل، أن تجعل المجتمعات التعددية أكثر تعددية. وهي لا تستهدف إزالة الانقسامات القطاعية أو إضعافها، بل الاعتراف بها صراحة وتحويل القطاعات إلى عناصر بناءة للديمقراطية المستقرة.

---

(٢٨) هانز دالدر، [موضوع الديمقراطية التوافقية]، Hans Daalder, "The Consociational Democracy Theme," World Politics 26, no. 4 (July 1974): 616

ثمة شكل خاص من أشكال الاستقلال القطاعي وهو الفيدرالية، مع أن الفيدرالية يمكن أن تطبق أيضاً في مجتمعات غير تعددية. نظرياً، ثمة بضعة أوجه شبه هامة بين الفيدرالية والنظرية التوافقية: ولا تقتصر أوجه الشبه على منح الاستقلال الذاتي للعناصر المكونة للدولة، وهي أهم سمة من سماتها، بل تتعداها إلى المبالغة في تمثيل الأقسام الصغرى في المجلس «الفيدرالي». لذلك يمكن اعتبار النظرية الفيدرالية نمطاً محدوداً وخاصاً من النظرية التوافقية. وبالمثل، فمن الممكن استعمال الفيدرالية كطريقة توافقية عندما يكون المجتمع التعددي «مجتمعاً فيدرالياً»: أي مجتمعاً يتركز فيه كل قطاع في إقليم محدد منفصل عن بقية القطاعات، أي، بعبارة أخرى، أي تتطابق فيه الانقسامات القطاعية مع الانقسامات الإقليمية(٢٩). نظراً إلى كون الحكم على المستوى المحلي منظماً بصورة عملية [p.42] على أسس إقليمية دائماً، فإن الفيدرالية تشكل طريقة جذابة جداً لتطبيق فكرة الاستقلال القطاعي.

وبالعكس، فإن الاستقلال القطاعي يمكن أن يعدّ تعميماً لفكرة الفيدرالية. وقد قام فعلياً كل من أوتّو باوير وكارل رينر بمحاولة لتطوير نظام كهذا للفيدرالية غير الإقليمية كحل لمسألة القوميات في الإمبراطورية النمساوية ـ الهنغارية. وقد أشارا إلى اقتراحهما باعتباره فيدرالية على أساس «مبدأ الشخصية» مقابلة مع المبدأ الإقليمي المعتاد. يجب أن يكون كل فرد قادراً على أن يعلن إلى أية قومية يود أن ينتمي،

---

(٢٩) أنظر مايكل ب. شتاين، [«الأنظمة السياسية الفيدرالية والمجتمعات الفيدرالية»]
Michael B. Stein, "Federal Political Systems and Federal Societies," World Politics 20, no. 4 (July 1968): 721-47

بحيث تصبح هذه القوميات (Kulturgemeinschafte) جماعات ثقافية مستقلة ذاتياً. وقد أقام باوير بصراحة مقارنة بين هذه الجماعات الثقافية المقترحة والجماعات الدينية كالكاثوليك، والبروتستنانت، واليهود المتعايشة في أماكن عدة والتي تعتني كل منها بشؤونها الدينية الخاصة بصورة مستقلة(٣٠). لعبت الفيدرالية الإقليمية وغير الإقليمية في الديمقراطيات التوافقية الأوروبية، دوراً لا يستهان به. كان النمط الأول ذا أهمية خاصة في سويسرا (التي سوف ننظر إليها بمزيد من التفصيل في الفصل التالي)، وأهمية متنامية منذ ١٩٧٠ في بلجيكا. حيثما كانت القطاعات متناثرة جداً جغرافياً أقيم الاستقلال القطاعي على أساس المبدأ الشخصي: في النيذرلاندز، والنمسا، وفي بلجيكا من حيث العلاقة بالثقافات الفرعية الدينية ـ الأيديولوجية وليس بالجماعات اللغوية. النمسا جمهورية فيدرالية من حيث المبدأ، غير أن نظام الاستقلال القطاعي فيها هو في جلّه من النمط غير الإقليمي. والملاحظ هنا أنه على الرغم من أن إيلاء المسؤوليات الحكومية والإدارية لقطاعات مركّزة إقليمياً أسهل من إيلاء هذه المسؤوليات

(٣٠) أوتو باوير، [مسألة القوميات] Otto Bauer, Die Nationalitatenfrage und die Sozialdemokratie Vienna: Wiener Volksbuchhandlung, 1907), pp. 353-63. See also Karl Renner, Das Selbstbestimmungsrecht der Nationen in besonderer Anwendung auf Osterreich (Leipzig: Deuticke, 1918); Carl J. Friederich, "Corporate Federalism and Linguistic Politics," ورقة مقدمة إلى المؤتمر العالمي التاسع لجمعية العلوم السياسية الدولية، مونتريال، ١٩٧٣؛ وكارل أون، [الاستقلال الثقافي للأقليات الإثنية في إستونيا] Karl Aun, "Cultural Autonomy of Ethnic Minorities in Estonia: A Model for Multicultural Society?" ورقة مقدمة إلى الندوة الثالثة لدراسات البلطيق في اسكندينافيا، ستوكهولم، ١٩٧٥.

لقطاعات غير إقليمية، فقد تبيّن أن الاستقلال الذاتي يتلاءم مع المقاربتين. وإذا ما قصرنا النظر على [p.43] مجال الشؤون الثقافية، كالتربية والاتصالات، فقد أضحى الاستقلال القطاعي في النيذرلاندز، والنمسا، وبلجيكا، واسع النطاق جداً.

الانفصال والتقسيم

ثمة سبب من الأسباب التي استبعد لأجلها إريك أ. نوردلينغر الفيدرالية، علاوة على الاستقلال القطاعي بعامة، من مجموعة الممارسات التي اقترحها لتنظيم النزاعات في المجتمعات التعددية، هو أنها ربما شجعت على تفكيك الدولة: «إن قيام قطاعات متمايزة إقليمياً إذا ما اقترن بما تمنحه الفيدرالية من استقلال ذاتي جزئي ربما أتاح اندفاعاً إضافياً للمطالبات بمزيد من الاستقلال الذاتي»، وعندما ترفض هذه المطالبات «فقد يعقب ذلك الانفصال ثم الحرب الأهلية»[٣١]. ومن الردود الممكنة على هذا الحجاج أن الحجة نفسها يمكن أن تساق ضد عناصر أخرى من الديمقراطية التوافقية. من ذلك أن الفيتو المتبادل أو التهديد به يمكن أن يكون موضع إصرار متكرر

(٣١) إريك أ. نوردلينغر، [تنظيم النزاعات في المجتمعات المنقسمة]، Eric A. Nordlinger, Conflict Regulation in Divided Societies, Occasional Papers in International Affairs, no. 29 (Cambridge, Mass: Center for International Affairs, Harvard University, 1972), p. 32. وانظر أيضاً تشارلز د. تارلتون، [التناظر واللاتناظر كعناصر في الفيدرالية] Charles D. Tarlton, "Symmetry and Asymmetry as Elements of Federalism: A Theoretical Speculation," Journal of Politics 27, no. 4 (November 1965): 861-74

من قبل أحد القطاعات بغية انتزاع تنازلات استثنائية من الآخرين، ويمكن لإساءة استعمال الفيتو هذه أن تستثير النزاع العنيف. ومن ذلك أيضاً إصرار قطاع معيّن على تغيير النسبية إلى المبالغة في التمثيل لصالحه، بالرغم من أن الظروف الموضوعية لا تبرر ذلك. وجملة القول إن كل الطرق التوافقية يجب أن تطبق بحذر وتحفظ. الرد الثاني، هو أنه من الصعب التصور بأن فرض النظام الديمقراطي الموحد والمركزي سيتمكن من الحؤول دون الانفصال إذا كانت العناصر الأساسية للشعور الانفصالي قويةً .

ومن الردود الأمضى على اعتراض نوردلينغر أنه ينبغي ألا يعدّ الانفصال دائماً نتيجة غير مرغوب فيها للتوترات داخل مجتمع تعددي في كافة الظروف. ثمة ثلاثة أنواع من الحلول لمعالجة المشاكل السياسية في مجتمع تعددي مع الحفاظ على طبيعته الديمقراطية. أولها، [p.44] إزالة الطابع التعددي للمجتمع أو تقليصه بصورة جوهرية عبر الاستيعاب ـ وهي طريقة ذات احتمالات ضئيلة في النجاح، على المدى القصير خصوصاً. ثانيها، الحل التوافقي الذي يقبل بالانقسامات التعددية باعتبارها لبنات البناء الأساسية لنظام ديمقراطي مستقر. فإذا كان الحل الثاني بعيد المنال، أو إذا ما جرب وأخفق، فإن الحل المنطقي الوحيد الباقي هو تقليص التعدد عبر تقسيم الدولة إلى دولتين منفصلتين متجانستين أو أكثر.

النموذج التوافقي نموذج يقف متوسطاً بين النموذج البريطاني الموحد ونموذج الديبلوماسية الدولية؛ وهو يشبه الأخير خصوصاً من حيث حرية تحرك وحداته وحقها في الفيتو المتبادل. فالانفصال إلى عدة دول ذات سيادة يتخطى الاستقلال القطاعي بخطوة واسعة جداً،

ولكنه لا يتناف مع المسلمات الأساسية التي يبنى عليها النموذج التوافقي. والنموذج يدعم رأي ج. س. فرنيفال بأن المجتمع التعددي المتداخل جغرافياً يفتقر إلى مزية الفيدرالية التي يظل «دواء [الانفصال] متاحاً لها... إذا ما أضحى نير الاتحاد المشترك (التعايش) لا يطاق»[٣٢]. فبدلاً من النظر إلى التركيز الجغرافي للقطاعات في المجتمع التعددي نظرة سلبية كمصدر للمشاكل، يمكن أن ينظر إليه باعتباره متسماً بسمة إيجابية هي إتاحة تطبيق الفيدرالية كوسيلة توافقية أو التقسيم كحل أخير. المشكلة الحقيقية تنشأ عندما تكون القطاعات متداخلة جغرافياً. فهذا الوضع يستبعد إمكانية الفيدرالية الإقليمية كصورة من صور الاستقلال القطاعي ويحد الخيارات بصور من الاستقلال الذاتي أقل اتساعاً. كما أن التقسيم لا يفضي إلى دول متجانسة التركيب إلا إذا ترافق مع إعادة توطين السكان المنتمين إلى الأقلية.

ثمة مؤلفون يدعون إلى التقسيم حتى في ظل هذه الظروف غير المؤاتية. ومن الأمثلة الساطعة على ذلك التوصية التي وضعها لويس ويرث في نهاية الحرب العالمية الثانية: سيكون من الحكمة في تسويات/ معاهدات الصلح القادمة أن [p.45] يتم الاعتراف عند رسم الحدود القومية بأهمية توزيع الجماعات العرقية والاستعداد لنقل الناس إلى دول أكثر مجانسة لهم متى كان لا بد من انتهاك الحدود العرقية.» وأشار، في معرض تقوية حجته، إلى «السابقة القيّمة» المتمثلة في

(٣٢) ج. س. فرنيفال، [الهند النيذرلاندية] J. S. Furnivall, Netherlands India: A Study of Plural Economy (Cambridge: Cambridge University Press, 1939), p.447 التشديد من الكاتب

«التبادل شبه المُرضي للسكان الأتراك، والبلغار، واليونانيين عقب الحرب اليونانية التركية بين العامين ١٩١٩ و١٩٢٣». ثم ختم قائلاً: «على ضوء هذه الحوادث، لا يمكن اعتبار مسألة الأقليات مسألة لا تقبل الحل»[٣٣]. وثمة مثال أحدث عهداً يتمثل في مناقشة نورمان باوندز للتقسيم، حيث يعترف بمشكلة التبادل السكاني الشائكة، إضافة إلى عدم مرغوبية زيادة عدد الدول الصغيرة في العالم، ولكنه يتمسك مع هذا بأن «التقسيم وعواقبه قد يكون ثمناً بسيطاً يدفع لتفادي الصراع الداخلي أو حتى الحرب الأهلية»[٣٤].

إن مسألة تكاليف التقسيم وإعادة التوطين ـ لا من حيث الموارد المادية الضرورية فحسب بل ومن حيث ما تنطوي عليه من معاناة إنسانية بصورة خاصة ـ إنما هي مسألة نسبية ينبغي أن تقاس مقابل المكاسب؛ ولكن من الواضح أنه يجب ألاّ يُستَقلّ أمر هذه التكاليف. من ناحية ثانية، فالتقسيم يستحق النظر فيه باعتباره إمكانية جدية وهو جدير بنظرة منصفة ـ وهو أمر غير محتمل الحصول في المزاج المضاد للتقسيم السائد بين رجال الدول والعلماء اليوم. فكما لاحظ صموئيل هنتنغتون: «إن انحياز القرن العشرين ضد الطلاق السياسي، أي الانفصال، قوي كقوة الانحياز ضد الطلاق الزوجي تقريباً في القرن التاسع عشر. حيثما يكون الانفصال ممكناً حريّ بالساسة أن ينظروا

---

(٣٣) لويس ويرث، [«مشكلة الجماعات الأقلية»] Louis Wirth, "The Problem of Minority Groups," in The Science of Man in the World Crisis, ed. Ralph Linton (New York: Columbia University Press, 1945), p. 372

(٣٤) نورمان باوندز، [«التاريخ والجغرافيا: نظرة إلى التقسيم،»] Norman J. G. Pounds, History and Geography: A Perspective on Partition," Journal of International Affairs 18, no. 2 (1964): 172

إليه بمزيد من التساهل»(٣٥). إن انحياز الباحثين [p.46] ضد الطلاق السياسي تدعمه الفكرة التقليدية السائدة في نظرية العلاقات الدولية بأن السبب الجذري للنزاع بين الدول هو انعدام حكومة مشتركة. كان هدلي بُل من المنظرين القلائل الذين جاهروا بمخالفتهم لهذه المسلّمة الشائعة: «إن المخاطر الكلاسيكية المتعلقة بتعدد الدول ذات السيادة وإن كانت هائلة، فمن الواجب أن تقاس في مقابل تلك المخاطر الكامنة في محاولة احتواء جماعات متنافرة داخل إطار حكومة واحدة»(٣٦). وثمة في مجال أبحاث السلام، ميل مشابه إلى العبوس

---

(٣٥) سمويل هنتنغتون، [«مقدمة» لكتاب نوردلنغر تنظيم النزاعات] Samuel P. Huntington, "Forword" to Nordlinger, Conflict Regulation, p. vii.. علاوة على ذلك، ينبغي ألا يبالغ في تقدير المساوئ التي كثيراً ما تنسب إلى صغر الحجم. فقد خلص روبرت دال وإدوارد تافت إلى أن «فرص بقاء دولة ما على قيد الحياة لا تتوقف بصورة حاسمة على حجمها»؛ أنظر كتابهما [الحجم والديمقراطية] Size and Democracy (Stanford: Stanford University Press, 1973), p. 122 كما تبين من تحليل العوامل لمئتين وستة وثلاثين متغيراً في ٨٢ أمة أن الحجم (السكاني) والثروة (الدخل القومي الخام للفرد) كانا من العوامل غير المترابطة عملياً؛ أنظر جاك سوير، [«أبعاد الأمم: الحجم، الثروة، والسياسة،»] Jack Sawyer, "Dimensions of Nations: Size, Wealth, and Politics," American Journal of Sociology 73, no. 2 (September 1967): 145-72.

(٣٦) هدلي بل، [«المجتمع والفوضى في العلاقات الدولية»] Hedley Bull, "Society and Anarchy in International Relations", in Diplomatic Investigations: Essays in the Theory of International Politics, ed. Herbert Butterfield and Martin Wight (London: Allen and Unwin, 1966), p. 50. أنظر أيضاً أرند ليبهارت [«بنية الثورة النظرية في العلاقات الدولية،»] Arend Lijphart, "The Structure of Theoretical Revolution in International Relations," International Studies Quarterly 18, no. 1 (March 1974): 41-74

في شأن السلام الذي يتحقق عبر انفصال أعداء محتملين - إذ يوصم بأنه سلم «سلبي» - وسعي من أجل سلام مستند إلى الشعور الأخوي ضمن مجتمع واحد متكامل عادل: السلم «الإيجابي»[٣٧].

مساوئ الديمقراطية التوافقية

نظراً إلى كون النموذج التوافقي لا يستعمل كتفسير عملي للاستقرار السياسي في مجموعة صغيرة من الديمقراطيات الأوروبية فحسب، بل كمثال معياري للمجتمعات التعددية في أماكن أخرى من العالم أيضاً، فلا بد من تقويم مواطن ضعفه الحقيقية والمزعومة. وتنقسم هذه إلى قسمين: فالديمقراطية التوافقية ربما انتقدت لأنها ليست على درجة كافية من الديمقراطية ولأنها لا تتمتع بالقدرة الكافية على تحقيق حكومة مستقرة وفعالة.

إذا ما اعتبر المرء وجود معارضة قوية مكوناً جوهرياً من مكونات الديمقراطية، فإن للديمقراطية التوافقية حد أقل ديمقراطية من نمط الحكومة البريطانية - ضد - المعارضة البريطانية؛ ذلك أن حكومة الائتلاف الواسع تستلزم حتماً إما معارضة صغيرة وضعيفة أو غياب أية معارضة رسمية في المجلس التشريعي. غير أن هذا الاعتراض ليس اعتراضاً منصفا تماماً: فالمثال الأعلى للمعارضة السياسية القوية، والذي يمكن أن يتحقق إلى حد بعيد في المجتمعات المتجانسة [p.47] لا يمكن أن يستعمل كمعيار لتقويم الأداء السياسي للمجتمعات

(٣٧) أنظر يوهان غالتونغ، [«العنف، السلام، وأبحاث السلام»] ,Johan Galtung "Violence, Peace, and Peace Research," Journal of Peace Research 6, no. 3 (1969): 183-86

التعددية. ففي ظل الظروف غير المؤاتية التي تمليها الانقسامات القطاعية، تبدو الديمقراطية التوافقية، مهما بعدت عن المثال الأعلى المجرد، أفضل أنواع الديمقراطية التي يمكن توقع تحقيقها بصورة واقعية. ثم إن هذا الاعتراض غير صحيح: فهو يفترض أن الأحزاب تتناوب في الحكومة والمعارضة. والواقع أن الانقسامات القطاعية، على ما بيّناه من قبل، تميل إلى أن تكون عديمة المرونة ولا تسمح بكثير من الحرية للأصوات في التحرك بين الأحزاب. لن يكون من الديمقراطية في شيء استبعاد القطاع أو القطاعات الأقلية بصورة دائمة من المشاركة في الحكم. كما تجدر الإشارة إلى أن الائتلاف الواسع لا ينفي إمكانية قيام معارضة نفياً كلياً. فطالما أن ثمة برلماناً أو هيئة أخرى يعتبر الائتلاف الواسع مسؤولاً أمامها، فإن الانتقادات التي يدلي بها مؤيدو الأحزاب الأخرى يمكن أن توجه لا إلى الائتلاف كله فحسب بل يمكن أن توجه أكثر إلى أعضاء محددين في الائتلاف. هذا ما أطلق عليه النمساويون عبارة [Bereichsopposition] معارضة مجال الاختصاص] «معارضة ما يحدث في ظل ولاية الحزب الآخر المتفق عليها» خلال حقبة الائتلافات الواسعة الكاثوليكية ـ الاشتراكية(٣٨).

المجموعة الأخرى من انتقادات النوعية الديمقراطية للنموذج التوافقي هي أنه يقصر عن الثالوث الديمقراطي المتمثل في الحرية، والمساواة، والأخوة. فالقطاع الذي ينتمي إليه الفرد قد يقف حائلاً بينه وبين المجتمع الوطني والحكومة، وقد يكون القطاع متجانساً بصورة

---

(٣٨) أوتو كيرشهايمر، [«أفول المعارضة في الأنظمة البرلمانية»] ,Otto Kirchheimer "The Waning of Opposition in Parliamentary Regimes," Social Research 24, no. 2 (summer 1957): 127-56

قاهرة. فالنموذج التوافقي يشبه «المجتمع الطائفي» في تصنيف وليام كورنهاوزر، الذي تكون فيه الجماعات الوسيطة «جامعة» بمعنى أنها تميل إلى «احتواء كافة أوجه حياة أفرادها»(٣٩). وربما كان لمجتمع شديد التجانس والامتثالية نفس التأثير الكابت لحرية الأفراد. وليس في الأمر أية مفارقة: فالديمقراطية التوافقية تفضي إلى تقسيم المجتمع التعددي إلى عناصر أكثر تجانساً واستقلالية.

إن تمايز مختلف القطاعات والاستقلال الذاتي الذي تتمتع به لإدارة شؤونها الخاصة يؤثر أيضاً في مثال[p.48] المساواة الأعلى عبر طريقتين على الأقل. أولاً، الديمقراطية التوافقية معنية بالمعاملة المتساوية أو النسبية للجماعات أكثر من المساواة بين الأفراد. ثانياً، الانعزال والاستقلال القطاعيين قد يكونان عقبات في وجه تحقيق المساواة في المجتمع ككل. فالتفاوتات الإقليمية تميل لأن تكون أكبر في الديمقراطيات الفيدرالية التنظيم مما هي في الديمقراطيات الوحدوية، كما أنها أكبر بين الدول ذات السيادة مما هي داخل الدول الفيدرالية(٤٠). وفي هذا المجال أيضاً يقف النموذج التوافقي بين النموذج البريطاني ونموذج السياسة الدولية. من ناحية ثانية، التمايز

(٣٩) وليام كورنهاوزر، [سياسة المجتمع الجماهيري] William Kornhauser, The Politics of Mass Society (New York: Free Press of Glencoe, 1959), p. 83-84

(٤٠) أنظر دايفيد كامرون وريتشارد هوفربرت، [أثر الفيدرالية: في تمويل التربية] David R. Cameron and Richard I. Hofferbert, "The Impact of Federalism on Education Finance: A Comparative Analysis," European Journal of Political Research 2, no. 3 (September 1974): 225-58

القطاعي لا يتنافى البتة والمساواة القطاعية. والواقع أن الثقافات الفرعية الكاثوليكية، والكالفينية، والاشتراكية ومنظماتها في النيذرلاندز كثيراً ما توصف بأنها حركات تحررية وقد توصلت إلى تحقيق قدر كبير من أهدافها في القيام بدور كامل ومتساوٍ في الحياة القومية الهولندية ضمن إطار الديمقراطية التوافقية. فالتمايز ربما نحا نحو عدم المساواة غير أنه في جوهره لا يفضي إلى ذلك حتماً.

والتوافقية ليست نظاماً مثالياً من حيث العنصر الثالث أيضاً في الثالوث الديمقراطي. فالإخاء يعني السلام «الإيجابي»، أما مجرد السلام «السلبي» للديمقراطية التوافقية فيشحب إذا ما قورن به. بيد أنه ينبغي ألا نستهين بالتعايش السلمي. والسؤال هنا ليس أي من الإثنين يستحق أن يكون بالمطلق الهدف المرغوب، بل أي الهدفين يمكن تحقيقه واقعياً. السلام والتآخي الإيجابيان أولى طبعاً بأن يُتخذا غاية تستحق العناء من مجرد التعايش السلمي، ولكن في المجتمع التعددي يعتبر التعايش الديمقراطي السلمي أفضل بكثير من السلام غير الديمقراطي ومن ديمقراطية غير مستقرة يمزقها التصارع بين القطاعات.

الاعتراض الأخير على الصفة الديمقراطية للديمقراطية التوافقية هي أنها تستلزم ما يسميه نوردلينغر «سيادة النخبة المنظمة»، كما تستلزم، بالمقابل، دوراً امتثالياً لكافة الجماعات غير النخبة. وتقع على عاتق زعماء القطاعات المهمة العسيرة المتمثلة في القيام بالتسويات السياسية مع زعماء بقية القطاعات وتقديم التنازلات لهم، والحفاظ على ثقة [p.49] قواعدهم. لذلك يكون من المفيد أن يمتلكوا سلطة مستقلة كبيرة وموقعاً آمناً في القيادة. غير أن هذا لا يستتبع موقعاً شبه

ديكتاتوري. ويوضح نوردلينغر أن سيادة النخبة المنظمة «لا تعني دائماً ولا حتى عادةً استتباع من ليسوا من النخبة. بل هي تكون عادة ملطفة بقدر جيد من التجاوب مع أماني من ليسوا من النخبة ومطالبهم. ففي الأنظمة المنفتحة يحدد الذين ليسوا من النخبة إجمالاً حدوداً خارجية لمطالب زعمائهم وقدرتهم على السيطرة»[٤١]. كما أن الديمقراطية التوافقية لا تتنافى مع درجة عالية من مشاركة غير النخبة في المنظمات القطاعية. والواقع، كما يكتب لوروين، أن التعددية القطاعية للديمقراطيات الأوروبية الصغيرة الخمس التي تناولها بالتحليل، «قد شجعت المزيد من المشاركة في الروابط التطوعية بدلاً من أن تحدّها». ومن الأسباب البيّنة لذلك أنه «مع تساوي باقي العوامل، كلما زادت التعددية في مجال جمعية اجتماعية اقتصادية زاد عدد المناصب المطلوب ملؤها على كل المستويات»[٤٢]. علاوة على ذلك، ينبغي ألا تقارن نخبوية الديمقراطية التوافقية مع المثال الأعلى النظري، والساذج، للتساوي في السلطة والمشاركة من قبل كافة المواطنين، بل مع درجة سيادة النخبة المقبولة عادة في الأنظمة الديمقراطية أياً كان نوعها. ربما كشف ذلك عن فرق ما لكنه لن يكشف عن تقابل صارخ.

لعل أكثر انتقادات الديمقراطية التوافقية جدية وعمقاً لا يتعلق بسمتها غير الديمقراطية بل بعجزها المحتمل عن إحلال الاستقرار السياسي والحفاظ عليه. فمن الممكن للعديد من سماتها أن تقود إلى

(٤١) نوردلينغر، [تنظيم النزاعات] Nordlinger, Conflict Regulation, pp. 73-74

(٤٢) فال لوروين، [التعددية القطاعية] Val R. Lorwin, "Segmental Pluralism: Ideological Cleavages and Political Cohesion in the Smaller European Democracies," Comparative Politics 3, no. 2 (January 1971): 157-58

التردد وعدم الفعالية: (١) فالحكم بواسطة الائتلاف الواسع يعني أن عملية صنع القرارات ستكون بطيئة. ذلك أنه من الأسهل أن يتم التوصل إلى اتفاق في ائتلاف محدود، أضيق طيفاً في توجهاته السياسية، وأيسر من القيام بذلك ضمن ائتلاف واسع يشمل الطيف الكامل للمجتمع التعددي؛ وهذا من الأسباب، متى تساوت بقية العوامل، التي لأجلها كان تشكيل أصغر الائتلافات الرابحة أرجح من الائتلافات الواسعة أصلاً. (٢) الفيتو المتبادل ينطوي على خطر إضافي يتمثل في تجميد صنع القرارات كلياً. [p.50] ولذلك فقد يولّد الركود وعدم الاستقرار اللذين صُمِّمت الديمقراطية التوافقية لتفاديهما. (٣)النسبية كمعيار لتوظيف العاملين في الإدارات الحكومية يستتبع أولوية للعضوية في قطاع محدد أعلى من الأولوية التي يوليها للكفاية الفردية، ولذلك فقد تكون على حساب الفعالية الإدارية. (٤) الاستقلال القطاعي لا يكون إلا بثمن بالمعنى الحرفي للكلمة: فبقدر ما يتطلب تعدد الوحدات الحكومية والإدارية إضافة إلى إنشاء عدد كبير من المنشآت الخاصة لمختلف القطاعات، فهو يجعل الديمقراطية التوافقية نمطاً مكلِفاً من الحكم.

المشكلة الأكثر خطورة هي الجمود؛ أما مشاكل عدم الفعالية الإدارية والكلفة فهي صغيرة نسبياً بالقياس إليها. ولكن، تجدر الإشارة إلى أن سمات التوافقية المسؤولة عن هذه المساوئ الصغرى قد تكون ذات وظائف إيجابية بالقياس إلى سرعة اتخاذ القرارات وفعاليتها. من ذلك، في رأي شتاينر، أن المطالب في سويسرا «تقسّم، بفضل الهيكلية الفيدرالية، على مختلف المستويات السياسية» بحيث يسهم ذلك في «تخفيض عدد المطالب نسبياً» على المستوى القومي،

والتخفيف من أعباء اتخاذ القرارات على هذا المستوى وإلى جمود أقل احتمالا[٤٣]. وبالمثل، فإن مبدأ النسبية طريقة ملائمة وموفِّرة للوقت في تخصيص الموارد والتعيينات.

علاوة على ذلك، لا بد من التمييز بين الفعالية القصيرة الأمد والطويلة الأمد. فعلى المدى القصير، ربما كان النظام الخصومي أسرع حسماً وفعالية في مجتمع تعددي من الديمقراطية التوافقية. غير أن الثمن الذي ربما ترتَّب على هذه النتيجة المؤاتية هو تزايد العداوة والارتياب عند تلك القطاعات التي حرمت من المشاركة في الحكم والتي تشعر، بحق أو بغير حق، أنها لم تعامل معاملة عادلة. ولذلك فمن المحتمل أن تؤدي الفعالية القصيرة الأمد إلى الانهيار على المدى الطويل. وبالعكس، فإن الديمقراطية التوافقية قد تبدو بطيئة وثقيلة على المدى القصير غير أن لها حظوظاً أكبر في إنتاج قرارات فعالة مع مرور الزمن، ولا سيما إذا تعلم القادة تطبيق [p.51] الفيتو المتبادل باعتدال. وإن تجربة الديمقراطيات التوافقية الأوروبية لتظهر أن الطريق المسدود والجمود ليسا قط من الأمور المحتومة.

الانتقاد الأخير يتناول مسألتي النوعية الديمقراطية والاستقرار الديمقراطي. يتصف نمط الحكومة ضد المعارضة بمزية تمنح المواطنين غير الراضين حق التصويت ضد الحكومة من دون التصويت ضد النظام. أما في النموذج التوافقي فإن الحكومة والنظام يتطابقان. وبهذا ينقلب السخط على أداء الحكومة بسرعة سخطاً على النظام. ولكن على

---

(٤٣) شتاينر، [مبادئ الأكثرية والنسبية] Steiner, "Principles of Majority and Proportionality," p.69

الرغم من كون هذا من مواطن الضعف الخطيرة، فليس من الضروري أن يكون مهلكاً. فإذا عُبِّئ سخط الناخبين في أحزاب سياسية جديدة فقد تكون هذه مضادة لنظام الحكم أو للنظام كله ولكنها ليست بالضرورة مضادة للديمقراطية. ونظراً إلى أن النظام الانتخابي للديمقراطية التوافقية هو نظام التمثيل النسبي، فمن السهل على الأحزاب الجديدة أن تغنم صوتاً في العملية السياسية. وهذا ما حدث يوم بدأت الديمقراطية التوافقية بالانهيار في النيذرلاندز في أواخر الستينات. إن السهولة النسبية في اطراح التوافقية تجعل من استمرار النظام الديمقراطي أوفر حظاً. ويمكن لهذه الحجة أن تستخدم كرد نهائي على مختلف التهم المتعلقة بالصفة الديمقراطية الناقصة للديمقراطية التوافقية: فعندما يسود الشعور بأن مواطن الضعف هذه قد أضحت متزايدة الكلفة، ولا سيما عندما تعتبر متناقصة الضرورة لأن المجتمع قد أصبح أقل تعددية، فلن يكون من الصعب أن ينتقل المجتمع من نظام توافقي إلى نظام ديمقراطي تنافسي.

الفصل الثالث

الظروف المؤاتية للديمقراطية التوافقية

الديمقراطية التوافقية تتطلّب تعاوناً بين قادة القطاعات على الرغم من الانقسامات العميقة التي تفصل بين هذه القطاعات. وهذا يستلزم أن يشعر القادة بشيء من الالتزام بصون وحدة البلد، على الأقل، وبالممارسات الديمقراطية أيضاً. وعليهم أيضاً أن يتحلوا بالاستعداد الأساسي للانخراط في الجهود التعاونية مع قادة القطاعات الأخرى بروحية الاعتدال والحلول الوسط. ولا بد لهم في الوقت نفسه من الاحتفاظ بولاء أتباعهم ودعمهم. ولذلك يتوجب على النخب أن تقوم باستمرار بعملية توازن صعبة. فثمة أمران حيويان: أولهما، على ما رأى هانز دالدر، «اتصاف قادة الأحزاب بقدر من التسامح يفوق أتباعهم». وثانيهما، «مدى قدرتهم على حمل الأتباع على مجاراتهم»[1].

---

(١) هانز دالدر، [الأحزاب، النخب، والتطورات السياسية في أوروبا الغربية] Hans Daalder, "Parties, Elites, and Political Developments in Western Europe," in Political Parties and Political Development, ed. Joseph

عبارة «أتباع» هنا لا تدل بصورة أساسية على جمهور الناس، الذين يميلون إلى الاستكانة والبعد عن التسييس في كل الأقطار تقريباً ولا يشكلون تالياً خطراً كبيراً على إمكانيات التوافق الذي تقوم به النخبة، بل يدل بصورة أخص على الجماعة المتوسطة المستوى التي يمكن وصفها بأنها جماعة الناشطين الأدنى من النخبة(٢).

إن دور القيادة عنصر حاسم جداً في الديمقراطية التوافقية. أما شكوى ستانلي هوفمان من أن «الجهود التنظيرية قد أنتجت وفرة من تصنيفات الأنظمة السياسية ونماذجها، تصل في كثير من الأحيان إلى مستوى من التجريد يضيع معه دور القادة السياسيين وتأثيرهم»(٣). فمن الواضح أنها لا تنطبق على [p.53] النمط التوافقي من الديمقراطية. وللتركيز على دور النخبة مزية نظرية تتمثل في المساعدة على تفسير الاستقرار السياسي في أنظمة ربما توقَّع المرء فيها عدم الاستقرار. فالقدرة التفسيرية لهذا النمط كبيرة حقاً، غير أن قدرته التنبؤية محدودة للسبب نفسه. ذلك أن سلوك النخبة يبدو محيِّراً أكثر

LaPalombara and Myron Weiner (Princeton: Princeton University Press, 1966), p. 69

(٢) رودني ستيفبولد، [التعددية المقطعة والديمقراطية التوافقية في النمسا] Rodney P. Stiefbold, "Segmented Pluralism and Consociational Democracy in Austria," in Politics in Europe: Structures and Processes in Some Postindustrial Democracies, ed. Martin O. Heisler (New York: McKay, 1974), pp. 147-55.

(٣) ستانلي هوفمان، [«القيادة البطولية: حالة فرنسا المعاصرة»] Stanley Hoffman, "Heroic Leadership: The Case of Modern France," in Political Leadership in Industrialized Societies: Studies in Comparative Analysis, ed. Lewis J. Edinger (New York: Wiley, 1967), p.108

من الظواهر الجماهيرية كما أنه أقل قابلية منها للتعميمات العملية. فإذا ما كان النمط التوافقي من الديمقراطية يعمل منذ مدة، فإن من شأن تحليل آلياته المؤسساتية ونظم اشتغال نخبه أن يسفر عن بعض الأسس للتنبؤ باستمراره الناجح في المستقبل. ولكن التنبؤ عما إذا كانت ديمقراطية غير مستقرة يمكنها أن تصير أو سوف تصير مستقرة عبر اعتماد الممارسات التوافقية أمر أصعب بكثير، لأن هذا يستتبع تغيراً مقصوداً في سلوك النخبة.

مع ذلك، فمن الممكن أن تحسّن القدرة التفسيرية والتنبؤية للنموذج التوافقي عبر تحديد الظروف المؤدية إلى التعاون الغالب بين النخبة والتأييد الثابت الذي تقدمه القواعد. واستناداً إلى التفحص المقارن لأربع حالات أوروبية من الديمقراطية التوافقية وغيرها من الديمقراطيات الغربية، يتبين أن للعوامل التالية أهمية خاصة في هذا المضمار: توازن متعدد للقوى، صغر حجم البلد، ولاءات غالبة، عزل قطاعي، تقاليد سابقة في مجال التوافق بين النخبة، ووجود انقسامات متقاطعة، وإن كانت ضعيفة وملتبسة. وبقدر ما تسهم هذه العوامل في التعاون بين القادة القطاعيين وفي التأييد الوفي من قبل أعضاء القطاعات، فهي تشكل ظروفاً مساعدة لا على إنشاء الديمقراطية التوافقية في مجتمع تعددي فحسب، بل على صيانة هذه الديمقراطية، متى أنشئت، وتعزيزها أيضاً.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الظروف المؤاتية التي ستناقش في هذا الفصل إنما هي العوامل التي تساعد وليست تلك الكافية أو التي لا بد منها لتفسير نجاح الديمقراطية التوافقية. وحتى عندما تكون كل الظروف غير مؤاتية، فيجب ألا تعتبر الصيغة التوافقية، على

صعوبتها، مستحيلة. وبالعكس، فإن توفر خلفية من الظروف المؤاتية تماماً يسهل كثيراً، لكنه لا يضمن، الخيارات التوافقية [p.54] أوالنجاح. وكما لا حظ غابرييل أ. ألموند في أحد أعماله الأخيرة، فإن «الخيارات في السياسة مقيّدة لكنها غير محددة». ربما كان هذا الاستنتاج مخيباً للأمل بالنسبة إلى «علم السياسة، غير أنه قد يكون سبباً للارتياح في ميدان حل المشاكل السياسية.» والنظرية التوافقية تلائم ما يسميه ألموند «أدبيات علم السياسة التي تشدد على هامش المناورة، ومجالات الحرية، وموضع المخاطرة»(٤).

توازن القوى

إن توازن القوى المتعددة بين قطاعات المجتمع التعددي يفضي إلى الديمقراطية التوافقية بأيسر مما يفضي إليه التوازن الثنائي القوى أو هيمنة قطاع واحد على بقية القطاعات، لأنه إذا ما كان لقطاع محدد أكثرية واضحة فإن قادته قد يحاولون السيطرة بدلاً من التعاون مع الأقلية المنافسة. و من الجائز في مجتمع ذي قطاعين اثنين متساويين في الحجم تقريباً، أن يأمل زعماء القطاعين أن يكسبوا أكثرية تمكنهم من تحقيق أهدافهم في السيطرة بدلاً من التعاون. ويستنتج روبرت دال في شأن التوازن الثنائي ما يلي: «حتى في نظام يضم حزبين موحدين كل على حدة... فإن التنافس الحاد ليس أمراً لا مفر منه. ومع ذلك فمن

---

(٤) غابرييل أ. ألموند وروبرت ج. موندت، [الأزمة، الخيار والتغير]، Gabriel A. Almond and Robert J. Mundt, "Crisis, Choice and Change: Some Tentative Conclusions," in Crisis, Choice and Change: Historical Studies of Political Development, ed. Gabriel A. Almond, Scott C. Flanagan, and Robert J. Mundt (Boston: Little, Brown, 1973), p.649

المرجح أن يكون الإغراء بالتحول من الائتلاف إلى التنافس كبيراً جداً، ولا سيما بالنسبة إلى الحزب الذي يعتقد أن في وسعه أن يكسب أكثرية الأصوات. من هنا كان الائتلاف في نظام الحزبين يفرض توترات شديدة وربما مال إلى أن يكون حلاً غير مستقر»[٥]. ويؤكد جرهارد ليمبروخ هذا الاستنتاج بناء على تجربة الائتلاف الواسع النمساوي الذي كان عليه أن يعمل من خلال توازن ثنائي للقوى: «لقد عملت الهيكلية ذات القطبين في الائتلاف على تعزيز نقاط الخلاف والتناقض بينهما»[٦]. وبالعكس، ينسب دالدر نجاح التوافقية في النيذرلاندز [p.55] إلى الوضع الأقلوي لكافة الثقافات الفرعية: «فالتأثيرات التقسيمية للفرز القطاعي يلطّفها الوضع القاضي بعدم تمتع أي من الثقافات الفرعية بفرص ذات بال لاحتياز أكثرية مستقلة»[٧]. و«القوة» التي قد تكون أو لا تكون متوازنة هنا تعني أولاً القوة العددية للقطاعات، والتي يمكن التعبير عنها في نظام ديمقراطي من

(٥) روبرت دال، [المعارضات السياسية في الديمقراطيات الغربية] Robert A. Dahl, Political Oppositions in Western Democracies (New Haven: Yale University Press, 1966), p. 337.

(٦) جرهارد ليمبروخ، [«نمط غير تنافسي لإدارة الصراعات في الديمقراطيات الليبرالية»] Gerhard Lehmbruch, "A Non-Competitive Pattern of Conflict Management in Liberal Democracies: The Case Switzerland, Austria and Lebanon," in Consociational Democracy: Political Accommodation in Segmented Societies, ed. Kenneth D. McRae (Toronto: McClelland and Stewart, 1974), p. 95

(٧) هانز دالدر، [«النيذرلاندز: المعارضة في مجتمع مقطع] Hans Daalder, "The Netherlands: Opposition in a Segmented Society," in Dahl, Political Oppositions, p. 219

خلال القوة الانتخابية وترجمتها بمقاعد في البرلمان ـ مع أن النفوذ الذي تمارسه القوة الاقتصادية غير المتساوية أو الهيمنة الثقافية قد تكون عاملاً مهماً أيضاً.

إن مفهوم توازن القوى المتعددة يحتوي على عنصرين منفصلين: (١) توازن، أو شبه توازن بين القطاعات، و(٢) وجود ثلاثة قطاعات على الأقل. هذان العنصران معاً يعنيان أن كل القطاعات أقليات. ولكن، عندما ينظر إلى كل منها على حدة، فقد يثار اعتراضان عليهما. إن شرط وجود تركيبة «متعددة» القوى من ثلاثة قطاعات «على الأقل» يستتبع أنه من الأفضل أن يوجد العدد الأكبر الممكن من الجماعات. والواقع أن من شأن مجتمع ذي عدد قليل من القطاعات، ثلاثة أو أربعة، أن يشكل قاعدة مؤاتية أكثر للديمقراطية التوافقية من مجتمع متعدد القطاعات نسبياً، ومن مجتمع مفتت إلى عدد كبير من القطاعات. والسبب في ذلك أن التعاون بين الجماعات يصبح أعسر مع تزايد عدد المشاركين في المفاوضات. ولكن ينبغي لانقسام المجتمع إلى قطاعين أن يكون أفضل، وفقاً للحجة نفسها، من انقسامه إلى ثلاثة. غير أن مشكلة الثنائية هي كما سبقت منا الإشارة، أنها تستتبع أحد أمرين إما الهيمنة أو التوازن الهش العابر. ومن الأسباب الإضافية لكون التركيبة التعددية نسبياً أفضل من التركيبة الثنائية هي أنها لا تقود إلى تفسير السياسة بسهولة باعتبارها لعبة رابح وخاسر. فإذا كان ثمة قطاعان أو ثقافتان فرعيتان، فإن الربح الذي يحققه قطاع، على ما كتب يورغ شتاينر، «يمكن بسهولة أن ينظر إليه باعتباره خسارة للقطاع الآخر. أما في حال تعدد الثقافات الفرعية، فلن يتبيَّن تماماً من هو الخاسر إذا ما تمكنت إحدى الثقافات الفرعية من تحسين موقعها.

وقد يقود هذا إلى مقايضة الأصوات بحيث تهتم كل ثقافة فرعية [p.56] أولاً بمكاسبها الخاصة ولا يلتفت أحد إلى تكاليف قرار ما»[٨]. ولكن، ينبغي ألا تُمَطَّ حجة شتاينر كثيراً: فهي تبدو أيضاً وكأنها تستتبع القول بأنه كلما زادت القطاعات كان المجتمع أحسن حالاً، مثلما رأى فعلاً بعض المؤلفين. من ذلك أن دايفيد هوروويتز يقابل بين وضع بضع جماعات كبيرة حيث «يحتمل أن تكون مطالب إحدى الجماعات على حساب جماعة أخرى» وبين وفرة من الجماعات الصغيرة المتفرقة التي يكون فيها «للمركز بعض المرونة ويمكنه أحياناً أن يلبي مطالب إحدى الجماعات من دون الإضرار المحتوم بمصالح الجماعات الأخرى». وهو يرى أيضاً أن كثرة الجماعات قد تتيح للمركز أن يتدخل تدخل «الحَكَم المحايد»[٩]. ومتى كان هذا «المركز» ائتلافاً واسعاً، فسوف يحسن ذلك فعاليته إذا استطاع أن يعمل عمل الوسيط غير المنحاز إضافة إلى مهامه في التفاوض والمساومة. ولكن المهمات الأخيرة أساسية أكثر ومن المرجح أن تعرقلها مشاركة عدد كبير من القطاعات. لذلك يظل العدد الأفضل للقطاعات حوالى ثلاثة أو أربعة.

---

(٨) يورغ شتاينر، [الاتفاق الودي ضد حكم الأكثرية] Jurg Steiner, Amicable Agreement versus Majority Rule: Conflict Resolution in Switzerland, rev. ed. (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1974), p. 268.

(٩) دونالد هوروفيتس، [«ثلاثة أبعاد للسياسة الإثنية»] Donald L. Horowitz, "Three Dimensions of Ethnic Politics," World Politics 23, no. 2 (January 1971): 238. See also Robert Melson and Howard Wolpe, "Modernization and the Politics of Communalism: A Theoretical Perspective," American Political Science Review 64 , no. 4 (December 1970): 1121-22

الاعتراض الثاني على فكرة التركيبة المتعددة القوى هو أنها ليست أكثر من مجرد طريقة غير مباشرة للقول بأن وجود قطاع أكثري أو شبه أكثري إنما هو عامل غير مؤات. صحيح، طبعاً، أنه كلما كثرت القطاعات قلّت فرص أي منها للحصول على وضع الأكثرية، ولكن ليس من الثابت بأنه لن تنشأ جماعة مسيطرة كهذه. ولا ضمانة لبقاء وضع الأقليات لكافة الجماعات إلا إذا أضيف عنصر التوازن. والسيء في الأمرأن الشرطين متى اقترنا أصبحا صارمين جداً. من ذلك أن تركيبة رباعية للسلطة تتوزع فيها القطاعات على ٤٠، ٢٥، ٢٥، و١٠ ٪ من مجموع السكان، على التوالي، إنما تشكل وضعاً أقلياً لكافة الجماعات ولكن من دون توازن للقوى المتعددة. والحل هو في استعمال حجم أكبر القطاعات (أكثرية، أقلية [p.57]، أو ٥٠٪ تقريباً) كمعيار منفصل، وإيلائه الأرجحية. ويبقى العنصران الآخران ـ مع توازن أو بلا توازن، واثنان، أو بضعة، أو عدة قطاعات ـ معايير ثانوية.

يعرض الجدول رقم ١ مختلف التركيبات الممكنة لثلاثة عناصر مرتبة ترتيباً تنازلياً من حيث إسهامها المحتمل في الديمقراطية التوافقية.

الجدول رقم ١.

الأحجام النسبية وعدد القطاعات مرتبة ترتيباً تنازليا من حيث إفضاؤها إلى الديمقراطية التوافقية.

	حجم القطاع الاكبر	عدد القطاعات	الحجوم النسبية للقطاعات	أمثلة افتراضية نسبة مئوية	مؤشر التفتت
١	أقلية	قليل	توازن	٣٣ـ٣٣ـ٣٣	٠,٦٧
٢	أقلية	قليل	لا توازن	٤٥ـ٣٠ـ٢٥	٠,٦٤
٣	أقلية	كثير	توازن	٢٠ـ٢٠ـ٢٠ـ٢٠ـ٢٠	٠,٨٠
٤	أقلية	كثير	لاتوازن	٤٥ـ١٥ـ١٥ـ١٥ـ١٠	٠,٧٢
٥	٥٠٪	إثنان	توازن	٥٠ـ٥٠	٠,٥٠
٦	٥٠٪	قليل	لاتوازن	٥٠ـ٣٠ـ٢٠	٠,٦٢
٧	٥٠٪	كثير	لاتوازن	٥٠ـ١٥ـ١٥ـ١٠ـ١٠	٠,٦٨
٨	أكثرية	إثنان	لاتوازن	٦٠ـ٤٠	٠,٤٨
٩	أكثرية	قليل	لاتوازن	٦٠ـ٢٠ـ٢٠	٠,٥٦
١٠	أكثرية	كثير	لاتوازن	٦٠ـ١٠ـ١٠ـ١٠ـ١٠	٠,٦٠

نظراً إلى تناول ثلاث فئات لاثنين من المتغيرات واثنتين من المتغير الثالث بالاعتبار في هذا الجدول، فثمة نظرياً ثمانية عشر تركيباً مختلفاً.

ولكن يتبين للناظر أن عدداً من هذه التركيبات متناقض لأن المتغيرات الثلاثة ليست غير مترابطة. من ذلك، أنه إذا كان ثمة قطاع أكثري فلا يمكن أن يقوم توازن؛ وإذا كان القطاع الأكبر أقلياً، فلا بد من وجود ثلاثة قطاعات على الأقل؛ وقس على ذلك. أما الترتيب

فيستند إلى افتراض أن حجم القطاع الأكبر هو المتغير الأهم، وأن عدد القطاعات يليه في الأهمية، وأن توزيع القوة هو العامل الأقل أهمية. ولكن، ينبغي للأهمية النسبية للمتغيرين الأخيرين أن تُعكس في بعض الحالات، ولا سيما إذا كانت الحالة متطرفة في أحد [p.58] المتغيرات. مثال ذلك، أن التركيب رقم ٤ ذي اللاتوازن غير الصارخ قد يفضّل على التركيب رقم ٣ ذي العدد الكبير من الجماعات وإن كان متوازناً. علاوة على ذلك، أن التركيب رقم ٥ ذي التوازن الثنائي، قد يكون أفضل من التركيب رقم ٤ المتسم بعدد كبير جداً من الجماعات ولا توازن صارخ.

لم يبذل أي جهد لتصميم مؤشر كمي لقياس التأثير المتضافر للمتغيرات الثلاثة. فالجدول يعرض سلسلة من الأمثلة الافتراضية والقيم المقابلة لها في مؤشر دغلاس و. راي ومايكل تايلور للتفتت. ويعرف هذا المؤشر التفتت باعتباره الاحتمال القائم لكون أي فردين اثنين في مجتمع ما ينتميان إلى مجموعات مختلفة، مع اختيار الاثنين بطريقة عشوائية. ويتراوح المؤشر بين صفر وواحد. فالقيمة صفر تعطى لمجتمع متجانس تماماً، لأن احتمال الانتماء إلى مجموعات مختلفة معدوم أصلاً. الطرف الآخر هو حالة المجتمع الذي ينتمي كل فرد من أفراده إلى مجموعة مختلفة؛ وهذا الوضع يسفر عن مؤشر قيمته واحد(١٠). وسوف يستعمل هذا المؤشر تكراراً فيما يلي بغية قياس

(١٠) دغلاس و. راي ومايكل تايلور، [تحليل الانقسامات السياسية] Douglas W. Rae and Michael Tylor, The Analysis of Political Cleavages (New Haven: Yale University Press, 1970), pp. 22-23. والتفتت يتماهى مع مؤشر راي لتجزّؤ نظام الأحزاب وقياس غرينبرغ للتنوع اللغوي، وهو مكمل لمؤشر

درجة التجانس أو عدم التجانس في مختلف المجتمعات التعددية. والجدير بالملاحظة هنا هو أن هذا المؤشر لا يلتقط التأثير المتضافر لأوجه توازن القوى الثلاثة: فهو يتجه صعوداً مع تزايد توازن القطاعات حجماً، إلا أنه يتجه نزولاً مع تناقص عدد القطاعات [p.59]

النمسا والنيذرلاندز تندرجان في فئات الجدول رقم ١ بسهولة. الثقافة القومية ـ الليبرالية، من بين الثقافات الفرعية النمساوية الثلاث، ضئيلة الحجم جداً، والمعسكران الكاثوليكي والاشتراكي

هرفيندال ـ هيرشمان. أنظر دغلاس راي [العواقب السياسية للقوانين الانتخابية] The Political Consequences of Electoral Laws (New Haven: Yale University Press, 1967), pp. 55-58; Joseph H. Greenberg, "The Measurement of Linguistic Diversity," Language 32, no. 1 (March 1956): 109-15; and Marshall Hall and Nicolaus Tideman, "Measures of Concentration," Journal of the American Statistical Association 62, no. 317 (March 1967): 162-68. وللاطلاع على مناقشة لمؤشر التفتت ومؤشرات مشابهة أنظر جون ك. ويلدجين، [قياس التجزؤ المفرط] John K. Wildgen, "The Measurement of Hyperfractionalization," Comparative Political Studies 4, no. 2 (July 1971): 233-43; Raimo Vayrynen, "Analysis of Party Systems By Concentration, Fractionalization, and Entropy Measures," in Scandinavian Political Studies, vol. 7 (Oslo: Universitetsforlaget, 1972), pp. 137-55; Allen R. Wilcox, "Indices of Qualitative Variation and Political Measurement," Western Political Quarterly 26, no. 2 (June 1973): 325-43; and N. David Milder, "Definitions and Measures of the Degree of Macro-Level Party Competition in Multiparty Systems," Comparative Political Studies 6, no. 4 (January 1974): 431-56.

متساويان في القوة: وهذا توازن بين قطبين (التركيب رقم ٥). الأحجام النسبية للزويلن الهولندية قدرت بأنها ٣٤٪ (كاثوليك)، ٣٢٪ (إشتراكي)، ٢١ ٪ (بروتستنانت)، و١٣٪ (ليبرالي)[١١]. لذلك يمكن تصنيف هولندا في التركيب الثاني. أما سويسرا فلا يمكن تصنيفها من دون صعوبة. فهي، كما أشرنا من قبل، تتسم بدرجة من التعددية المقطعة أدنى من سواها من الديمقراطيات التوافقية. ومن الدلائل على هذا هو أن قطاعاتها لا يمكن أن تحدد بقدر من الوضوح والسهولة يضارع قطاعات البلدان الثلاثة الأخرى. فثمة أحزاب للكاثوليك، والاشتراكيين، والراديكاليين (أي الليبراليين)، ولكن هذه لا تمثل ثقافات فرعية بصورة لا لبس فيها. وعندما يتحدث شتاينر عن ثقافات فرعية في سويسرا، فهو يطبق المصطلح على مجموعات أصغر بكثير. فتقاطع الجماعات اللغوية والدينية يخلق ثقافات فرعية منفصلة، وهذه تنقسم بدورها إلى «ثقافات فرعية كانتونية». هو يشدد على أن هذه الجماعات هي «ثقافات فرعية أصلية وليست مجرد جماعات إحصائية»[١٢]. أما الزعم أن كل كانتون يمتلك ثقافة فرعية، وأن ثمة لذلك أكثر من خمسة وعشرين ثقافة فرعية سويسرية إنما هو زعم مبالغ فيه، ولكن ينبغي أن تعدَّ سويسرا في عداد المجتمعات التي تحتوي على قطاعات «عديدة» لا «قليلة» ويمكن لذلك أن تصنف في الفئة الرابعة.

---

(١١) أرنـد ليبهـارت، Arend Lijphart, "Verzuiling," in Verkenningen in de politiek, ed. Andries Hoogerwerf, 3rd ed. , 2 vols. (Alphen aan den Rijn: Samsom, 1976), 2: 31-32.

(١٢) شتاينر، [الاتفاقات الودية] Steiner, Amicable Agreement, p. 255. See also Gordon Smith, Politics in Western Europe: A Comparative Analysis (London: Heinemann, 1972), p. 18

بلجيكا هي البلد الأعسر على التصنيف. نظراً إلى أن العائلات الروحية الكاثوليكية، والاشتراكية، والليبرالية هي كلها أقليات بالترتيب التنازلي للأحجام، فإن الفئة الثانية تبدو الأكثر ملاءمة لها. غير أن الثقافة الكاثوليكية هي الأقرب إلى وضع الأكثرية، فإن الحالة البلجيكية تقارب أيضاً التركيب رقم ٦. وما يزال هذا عاملاً هاماً في السياسة البلجيكية؛ وكما يلاحظ لوسيان هويز فمن اللافت جداً أن أكثر الفترات اضطراباً في تطوير مسألة الملكية والصراع المدرسي قد سبقتها انتصارات انتخابية [p.60] للحزب الكاثوليكي[١٣]. ثمة عقبة أخرى تتمثل في الانقسام إلى قطبين لغويين. فالجماعتان اللغويتان تخشى كل منهما سيادة لغة الأخرى: فالبلجيكيون الناطقون بالفرنسية يخشون الكثرة العددية للفليمنغ، والفليمنغ يخشون وينفرون من السيطرة الاقتصادية والثقافية للقطاع الناطق باللغة الفرنسية. وفي هذا المجال، تندرج بلجيكا في التركيب رقم ٥. ولكن لما كان الانقسام اللغوي لا يتطابق مع الانقسامات الثقافية الفرعية، فربما كان من الأفضل اعتبار بلجيكا مثالاً على التركيب رقم ٤ مع قطاعات أقلية متعددة نسبياً.

اللافت أن كل هذه الديمقراطيات التوافقية الأربع يمكن أن تحل في الفئات الخمس الأولى من الجدول رقم ١، وأن ليس في أي منها قطاع أكثري سائد. غير أن البيّنة ليست مجردة من اللبس. فالائتلاف الواسع في النمسا قد شكل على الرغم من الانتصار الانتخابي

---

(١٣) لوسيان هويز، [السلبية، ...] Lucien Huyse, Passiviteit, pacificatie en verzuiling in de Belgische politiek: Een sociologische studie (Antwerp: Standaard, 1970), pp.231-32

للكاثوليك سنة ١٩٤٥، وإن كان لا بد من الاعتراف بأن نجاح الحزب لم يكن نتيجة لقوة الكاثوليك بقدر ما كان نتيجة لحرمان عدد كبير من النمساويين من حق الانتخاب. أما في سويسرا، ففي تسعة من الكانتونات التي يتمتع الحزب الكاثوليكي فيها بأكثرية مطلقة، نجد أن الهيئات التنفيذية الكانتونية تتشكل على أساس ائتلافات واسعة تماماً كغيرها من الكانتونات التي لا توجد فيها أحزاب أكثرية(١٤). لذا لا يستطيع المرء أن يستنتج أن وجود قطاع أكثري يشكل عقبة مطلقة في وجه التوافقية.

الأنظمة المتعددة الأحزاب

تميل الانقسامات الاجتماعية في المجتمعات التعددية ذات الانتخابات الحرة، إلى أن تعبر عن ذاتها من خلال انقسامات في نظام الأحزاب؛ وتميل الأحزاب إلى أن تمثل المظاهر السياسية المنظمة للقطاعات. إن وجود أحزاب قطاعية كهذه مؤات للديمقراطية التوافقية. فهي تستطيع أن تعمل عمل الممثل السياسي لقطاعاتها، كما أنها تتيح طريقة جيدة [p.61] لاختيار قادة القطاعات الذين سوف يشاركون في الائتلافات الواسعة. ثم إن الأحزاب ليس الهيكليات الوحيدة التي تستطيع القيام بهذه الوظيفة؛ ففي المجتمعات التعددية التي تتركز قطاعاتها جهوياً ويجمعها دستور اتحادي، يجوز لوظيفة

(١٤) روجر جيرود، [«جغرافية نظام الأحزاب السويسرية» Roger Girod, "Geography of the Swiss Party System," in Cleavages, Ideologies, and Party Systems: Contributions to Comparative Political Sociology, ed. Erik Allardt and Yrjo Littunen (Helsinki: Academic Bookstore, 1964), pp.139-40

التمثيل هذه أن تتم بدلاً من ذلك، أو بالإضافة إلى ذلك، على أيدي حكومة الولاية أو ممثلي الولاية في المجلس التشريعي والتنفيذي.

نظراً إلى احتمال نشوء أحزاب قطاعية ومرغوبية نشوء أحزاب كهذه، يترتب على الجدول رقم ١ أن تعدد الأحزاب، مع اقتصار الأمر على عدد قليل نسبياً من الأحزاب، هو الوضع الأفضل للمجتمع التعددي. وهذه القضية تتحدى الرأي الشائع بأن أنظمة الحزبين متفوقة على الأنظمة المتعددة الأحزاب[١٥]. من ذلك، أنه عندما يتم التعبير السياسي عن قطاعين كبيرين من خلال نظام الحزبين، كما في النمسا، فإن هذا النمط الثنائي أقل إفضاء إلى الديمقراطية التوافقية من النظام المتعدد الأحزاب. ويذهب غابرييل أ. ألموند وج. بنغهام باول إلى أن نظام الحزبين النمساوي، وخلافاً لنظام تعدد الأحزاب الإيطالي، قد توصل إلى تكتيل المصالح بصورة فعالة، وأن هذا قد ساعد على خفض... التوتر النسبي في النظام السياسي النمساوي»[١٦]. ولكن، عندما يفسر المرء استقرار الديمقراطية النمساوية على ضوء النموذج التوافقي، فهو يصل إلى استنتاج معاكس: فاستقرار النمسا يعزى في معظمه إلى تعاون النخب المتنافسة في إطار ائتلاف واسع، كما أن نظام الحزبين، ولا سيما في السنوات الأولى، كان سبباً للضغط على هذا التعاون الغالب ولم يكن دعماً له.

---

(١٥) أنظر مناقشة أنظمة الأحزاب في الفصل الأول.

(١٦) غابرييل ألموند وج. بنغهام باول الأصغر، [السياسة المقارنة] Gabriel A. Almond and G. Bingham Powell, Jr., Comparative Politics: A Developmental Approach (Boston: Little, Brown, 1966), p. 111

ومن جهة ثانية، فإن هذه القضية تتوافق مع بلورة جيوفاني سارتوري لتصنيف النظم السياسية من حيث عدد الأحزاب. فهو يقسم الأنظمة المتعددة الأحزاب إلى أنظمة معتدلة متعددة الأحزاب وأنظمة متطرفة متعددة الأحزاب. فمع احتساب الأحزاب الكبرى وحدها ـ أي تلك التي تمتلك «القدرة على الائتلاف» أو «القدرة على الابتزاز» (كالحزبين الشيوعيين الفرنسي والإيطالي) ـ وإغفال الأحزاب الصغرى الهامشية، نجد أن عدد الأحزاب السويّ في الأنظمة المعتدلة المتعددة الأحزاب هو «ثلاثة أو أربعة». أما في الأنظمة المتطرفة المتعددة الأحزاب فإن «الحد الأدنى المطلوب هو خمسة أحزاب،» ويضيف سارتوري في حاشية على المتن «أن مجرد تفاعل أكثر من أربعة أحزاب [p.62] يساعد على تفسير نمط التطور اللامركزي». والخط بين نظامي الأحزاب الأربعة والأحزاب الخمسة، هو عند سارتوري الخط الجوهري الفاصل وليس التمييز بين نظام الحزبين والنظام المتعدد الأحزاب. أما في ما عدا ذلك فهو يتفق مع موريس ديفرجي وسيغموند نويمان في تأكيدهما المذكور في الفصل الأول، على وجود علاقة بين عدد الأحزاب واستقرار الديمقراطية. إن نظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب المعتدل ينزعان كلاهما نحو المركزية، بينما تنزع الأنظمة المتطرفة المتعددة الأحزاب إلى اللامركزية، وعلى قول سارتوري: «عندما ينزع النظام السياسي إلى المركزية يجد المرء سياسة معتدلة، بينما تعبر السياسات غير المعتدلة أو المتطرفة عن سيادة النوازع اللامركزية». فالأنظمة المتطرفة المتعددة الأحزاب التي تعتبر إيطاليا ما بعد الحرب، وفرنسا في ظل الجمهورية الرابعة، وألمانيا حكومة فايمار، والجمهورية الإسبانيا من العام ١٩٣١ إلى ١٩٣٦ من

الأمثلة عليها، «تفضي إلى مآزق حكومية وإلى الشلل»[١٧].

ويتراجع سارتوري في كتاباته المتأخرة عن رسم الخط الفاصل بين الأنظمة المعتدلة المتعددة الأحزاب والأنظمة المتطرفة المتعددة الأحزاب عن نقطة التحول من نظام رباعي الأحزاب إلى نظام خماسي الأحزاب. مثال ذلك أنه، يعرّف النظام المعتدل بأنه النظام الذي تكون «الأحزاب ذات الوزن فيه ثلاثة، أربعة، أو خمسة على الأكثر». ويصرح في موضع آخر بأن العتبة هي «حوالى الخمسة» وليس «عند الخمسة» بدقة أو بالضرورة[١٨]. ويقيم ديفرجي تمييزاً مشابهاً بين أنماط الأنظمة المتعددة الأحزاب: الثلاثي الأحزاب، والرباعي الأحزاب، وحينما يكون ثمة خمسة أحزاب أو أكثر، [p.63] فهذا تعدد

(١٧) جيوفاني سارتوري، [الأحزاب السياسية الأوروبية] Giovani Sartori, "European Political Parties: The Case of Polarized Pluralism," in Political Parties and Political Development, pp. 139, 153-55, 161. See also Gunnar Sjoblom, Party Strategies in a Multiparty System (Lund: Studentliteratur, 1968), pp. 28, 174-75. وقد وجد مايكل تايلور وف. م. هرمان أن استقرار الحكومة، مقدراً بالاستناد إلى مدة بقائها في الحكم، يترابط سلبياً مع عدد الأحزاب البرلمانية وتفتت نظام الأحزاب؛ أنظر [أنظمة الأحزاب واستقرار الحكومة] "Party Systems and Government Stability," American Political Science Review 65, no. 1 (March 1971): 29-31

(١٨) جيوفاني سارتوري، [المعارضة والسيطرة] Giovanni Sartori, "Opposition and Control: Problems and Prospects," Government and Opposition 1, no. 2 (January 1966): 152; and Politics: Studies in Political Sociology, ed. Erik Allardt and Stein Rokkan (New York: Free Press, 1970), p. 337. See also Sartori, Parties and Party Systems: A Framework for Analysis (Cambridge: Cambridge University Press, 1976), pp. 119-216

الأحزاب ـ الذي يبدو أنه يوازي التطرف في تعدد الأحزاب عند سارتوري(١٩) .

لذلك كان تعدد الأحزاب في المجتمع التعددي ذي الأحزاب القطاعية يشكل أفضل الظروف للديمقراطية التوافقية ـ انسجاماً مع أفكار سارتوري. ولكن ينبغي إضافة بعض التقييدات إلى هذا التلاقي الظاهر. أولاً، إن الحجة المؤيدة لنظام تعدد الأحزاب المعتدل تقتصر على المجتمعات التعددية فحسب. أما في البلدان المتجانسة فإن من شأن نظام الحزبين أن يكون أكثر استقراراً وفعالية من نظام تعدد الأحزاب، كما أن له أيضاً مزايا هامة من حيث نوعية الديمقراطية. وهو يتيح نمطاً نقياً من الحكومة ـ ضد ـ المعارضة وحكومة واضحة المسؤولية ـ على أن تكون الحكومة مستندة إلى تأييد الأكثرية في المجلس التشريعي، وأن يكون الحزبان كيانين متراصين، وأن تتشكل الحكومة من حزب واحد لا من ائتلاف أحزاب .

ثانياً، تعدُّد الأحزاب المعتدل عامل مؤات على شرط أن تكون الأحزاب كلها أحزاباً أقلوية؛ علاوة على ذلك، فمن المفيد ألا يكون بينها تفاوت كبير من حيث الحجم. وفي هذا المجال، ثمة تضارب آخر مع فكرة ألموند عن أنظمة الأحزاب. فهو معجب جداً بأنظمة الحزبين وهو يُنزِل في منزلة ثانية أنظمة الأحزاب المتعدِّدة التي يكون فيها حزب واحد على الأقل كبيراً وتكتيلياً بصورةعامة. ومن الأمثلة التي يوردها ألموند الحزب الكاثوليكي البلجيكي ـ الذي كان لوضعه

---

(١٩) موريس ديفرجي، [الأحزاب السياسية]: Maurice Duverger, Political Parties: Their Organization and Activity in the Modern State, Trans. Barbara and Robert North (London: Methuen, 1959), pp. 234-39

شبه الأكثري تأثير مشوّش في الواقع، على ما أشرنا إليه آنفاً في هذا الفصل[٢٠]. أخيراً، في المجتمعات التعدُّدية التي ليست مقطّعة بصورة معتدلة ـ أي تلك التي لا يوجد فيها إلا قطاعان كبيران أو أكثر من خمسة أو ستة قطاعات ـ فإن نظام الحزبين أو تعدُّد الأحزاب المتطرف يفضَّل على تعدُّد الأحزاب المعتدل. والمعيار الأهم هو أن تمثل الأحزاب السياسية بوضوح كل القطاعات. ومن المزايا الإضافية للتمثيل النسبي هو أنه يتيح تشكيل أحزاب قطاعية، وأنه لا [p.64] يُكرِه بصورة مفتعلة على تكوين أحزاب أكبر حجماً وأقل تمثيلاً.

الحجم والديمقراطية التوافقية

السمة اللافتة للديمقراطيات الأوروبية التوافقية هي أنها كلها بلدان صغيرة. فالنيذرلاندز، وهي الكبرى من بينها، كان عدد سكانها أقل من اثني عشر مليون نسمة سنة ١٩٦٠. والواقع أن خمسة، من بين البلدان التسعة التي يصنّفها لوروين باعتبارها تتصف بنسبة عالية أو متوسطة من التعدُّدية القطاعية، هي بلدان صغيرة (الأراضي الواطئة، النمسا، وسويسرا) وأربعة أكبر منها بكثير (فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، والولايات المتحدة) ـ وأن كل البلدان الصغرى قد أصبحت ديمقراطيات توافقية بخلاف البلدان الكبرى[٢١]. ما تفسير هذه

(٢٠) أنظر أيضاً ليون د. إبشتاين، [الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية] Leon D. Epstein, Political Parties in Western Democracies (New York: Praeger, 1967), pp.73-76

(٢١) فال لوروين، [التعددية المقطعة] Val R. Lorwin, "Segmented Pluralism: Ideological Cleavages and Political Cohesion in the Smaller European Democracies," Comparative Politics 3, no. 2 (January 1971): 148

العلاقة التجريبية القوية؟ إن لصغر الحجم تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على احتمال قيام ديمقراطية توافقية واحتمال نجاحها: فهو يعزز مباشرة روح التعاون والتسويات، وهو يزيد بصورة غير مباشرة حظوظ الديمقراطية التوافقية عبر تخفيض أعباء صنع القرارات ويجعل حكم البلد أسهل على الحكومة. وتصدر تأثيرات صغر الحجم عن السمات الداخلية للبلدان الصغيرة وعن وضعها الخارجي حيال غيرها ولا سيما البلدان الأكبر حجماً والأقوى على الساحة الدولية. التأثير الداخلي المباشر لصغر الحجم هو أن النخب أقرب إلى أن يعرف بعضهم بعضاً بصورة شخصية وأن يلتقوا مراراً؛ ومن شأن هذا أن يزيد احتمال عدم اعتبارهم السياسة لعبة رابح وخاسر وأن يختاروا لذلك، وكما سبقت مناقشته في الفصل الثاني، أنماط الائتلاف في صنع القرار بدلاً من الأنماط الخصومية. ويصوغ شتاينر هذه الحجة كما يلي: «النخبة السياسية في البلدان الصغيرة، صغيرة نسبياً مقارنة بالدول الكبرى. ولذلك فثمة احتمال أكبر لأن يتفاعل أفراد النخبة السياسية أكثر بعضهم مع بعض» . ومن شأن هذا أن [p.65] يقود إلى مستوى عال نسبياً من حسن النية المتبادلة التي تجعل القادة السياسيين «يفضلون عدم النظر إلى السياسة باعتبارها لعبة رابح وخاسر، لعبة تطبق فيها استراتيجية «كل شيء أو لا شيء». لأن الرابحين في لعبة كهذه يخسرون حسن نية الخاسر، ومن شأن هذا أن يستتبع كلفة عالية بالنسبة إلى المكاسب التي يمكن تحقيقها»[٢٢]. وتجدر الإشارة إلى أن

(٢٢) يورغ شتاينر، [«مبادئ الأكثرية والنسبية»] Jurg Steiner, "The Principles of Majority and Proportionality," British Journal of Political Science 1, no. 1 (January 1971): 65.

هذه الحجة تختلف عن الحجة السابقة بأن التقسيم، الذي يؤدي إجمالاً إلى دويلات صغرى، يمكن أن يكون حلاً لمشاكل المجتمعات التعددية في ظروف معيّنة. ونتيجة هذا النوع من التقسيم هو نشوء بلدان أكثر استقراراً لأنها أكثر تجانساً داخلياً. غير أن الفرص الفضلى لتحقيق الاستقرار السياسي التي تستطيع المجتمعات التعدُدية الصغيرة التمتع بها ليست نتيجة مزيد من التجانس الاجتماعي بل نتيجة لمزيد من الترابط بين نخبها ـ إضافة إلى الآثار الأخرى لصغر الحجم التي سوف نناقشها الآن. علاوة على ذلك، فإن التأثير الداخلي المباشر لصغر الحجم على إمكانيات الديمقراطية التوافقية ليس مطّرداً. فعندما يكون البلد صغيراً جداً، فإن مخزونه من المواهب السياسية يكون صغيراً أيضاً. ونظراً إلى أن الديمقراطية التوافقية تستلزم قيادات بارعة وحصيفة بصورة بارزة، فإن صغر الحجم عامل مؤات إلى حد محدود فحسب.

التأثير الخارجي المباشر لعامل الحجم هو أن البلدان الصغيرة أقرب إلى أن تكون وأن تشعر بأنها مهدَّدة من قبل البلدان الأكبر حجماً. وإن من شأن هذا الشعور بالانعطابية والقلق أن يوفر حوافز قوية للحفاظ على الوحدة الداخلية. والأرجح أن يميل القادة السياسيون إلى التضامن كما أن الأرجح أن يوافق أتباعهم على التعاون القطاعي البيني في وجه المخاطر الخارجية الكبرى. واللافت أنه في كافة الديمقراطيات التوافقية لم تتخذ الخطوات الحاسمة في اتجاه هذا النوع من النظام إلا في ظل أزمنة توترات دولية أو تهديدات محدَّدة لوجود البلد الصغير نفسه. إذ يمكن أن يتم ترسُّم تاريخ الديمقراطية التوافقية في النمسا والنيذرلاندز بصورة مبسطة إلى فترة زمنية قصيرة

جداً في تاريخهما السياسي، كما أن هذه الديمقراطية قد نشأت بلا استثناء خلال وإلى حد ما جرّاء حالة دولية طارئة. من ذلك أن حكومة النمسا الائتلافية الواسعة جاءت بالدرجة الأولى بمثابة رد على [p.66] النزاع الأهلي الذي نشب خلال الجمهورية الأولى، ولكنها انطلقت للمرة الأولى، وهذا أمر له مغزاه، يوم كانت قوات الحلفاء تحتل النمسا بعد الحرب العالمية الثانية. أما التوافق السلمي الشامل للخلافات الداخلية الذي مهّد السبيل أمام الديمقراطية التوافقية في النيذرلاندز فقد تم سنة ١٩١٧، يوم كانت الحرب العالمية الأولى تستعر على مقربة من حدودها. وأما في بلجيكا وسويسرا، فقد اعتمدت الممارسات التوافقية بصورة تدريجية أكثر، ولكن تحت تأثير المخاطر الأجنبية أيضاً. فالنزعة «الاتحادية» البلجيكية (ائتلافات كاثوليكية ـ ليبرالية واسعة) بدأت خلال كفاح بلجيكا من أجل الاستقلال ولكن وتيرتها خفّت بعدما بدا وجود الأمة مضموناً. وقد استؤنفت ثانية خلال الحرب العالمية الأولى، لتعقبها بعد فترة وجيزة الخطوة الهامة المتمثلة في قبول الاشتراكيين داخل الحكومة الائتلافية. أما الخطوة النهائية المتمثلة في قبول الاشتراكيين داخل الائتلاف الواسع فلم تحدث إلا بعد ذلك بكثير في سويسرا، ولكنها حصلت أيضاً خلال الحرب العالمية: سنة ١٩٤٣[٢٣].

(٢٣) تبين أن التغيرات الحاصلة في معظم الأحوال، تحت تأثير مخاطر خارجية، قابلة للبقاء. وهذا يتناقض مع ما توصل إليه كارل و. دويتش وآخرون وهو أن تأثير التهديدات العسكرية الخارجية على الاندماج لم تكن قط قوية جداً ولا إيجابية دائماً، وأنها حتى عندما كانت إيجابية «فهي لم تكن إلا عابرة.» أنظر كتابه [المجتمع السياسي ومنطقة شمال الأطلسي] Karl W. Deutsch et al., Political Community and the North Atlantic Area: International Organization

ثمة قيد واحد هام لا بد من إضافته إلى القضية القائلة بأن التهديدات الأجنبية تميل إلى فرض الحاجة إلى الوحدة والتضامن على النخب المتشاجرة: يجب أن تنظر كل القطاعات إلى هذا التهديد نظرتها إلى خطر مشترك كي يكون له مفعول توحيدي. وبنوع أخص، على ما يشير ليمبروخ، عندما تتطابق الانقسامات الداخلية بين القطاعات مع الخطوط الدولية للنزاع، «فإن من شأن هذا أن يؤدي إلى استنساخ داخلي للنزاعات الدولية، ولا سيما في حال النزاعات الدينية والإثنية»[٢٤]. كان التطابق بين الانقسامات الداخلية والأجنبية عاملاً لا يستهان به بالنسبة إلى بلجيكا في الحربين العالميتين: فالتناظر اللغوي والثقافي لفلاندر مع ألمانيا ولوالونيا مع فرنسا قد أدى إلى تفاقم النزاع اللغوي والإقليمي في البلد. وفي سويسرا، تأثر الانقسام الفرنسي - الألماني أيضاً، ولكن بدرجة أقل خطورة [p.67] وخلال الحرب العالمية الأولى فحسب. والعاقبة الكارثية الحقيقية الوحيدة للخطر الخارجي على دولة أوروبية صغيرة تعددية كانت الضغوط الألمانية لتوقيع الأنشلوس مع النمسا: فقد كانت الجمهورية الأولى «ممزقة بالضغوط الخارجية التي انصبت على خطوط الضعف في الهيكلية السياسية الهشة للدولة الجديدة»[٢٥]. ولكن المخاطر الخارجية قد عززت، على وجه الإجمال،

---

in the Light of Historical Experience (Princeton: Princeton University Press, 1957), pp. 44-46.

(٢٤) جيرهارد ليمبروخ، [الديمقراطية التوافقية في النظام الدولي] Gerhard Lehmbruch, "Consociational Democracy in the International System," European Journal of Political Research 3, no. 4 (December 1975): 382.

(٢٥) لورون، [التعددية المقطعة]، ص ١٤٩ - ١٥٠ Lorwin, "Segmented Pluralism", pp. 149-50

التضامن في الديمقراطيات التوافقية.

أما التأثيرات غير المباشرة لصغر الحجم فتتعلق بمشاكل صنع القرارات. فاستقرار أي نظام سياسي يمكن اعتباره من حيث التوازن بين قدرات النظام وما يطلب منه. فمن المرجح أن تحظى أية حكومة بالاستقرار إذا لم تكن الأعباء الملقاة عليها ثقيلة جداً. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في الديمقراطيات التوافقية لأن إدارة الانقسامات القطاعية عملية بطيئة تكتنفها العقبات التي تستدعي الكثير من طاقات القادة ومهاراتهم. هنا أيضاً، لا بد من التمييز بين المظاهر الداخلية والخارجية: أعباء رسم السياسة الداخلية وأعباء السياسة الخارجية.

وأما ما يتعلق بالمظاهر الداخلية غير المباشرة، فإن البلدان الصغيرة أيسر حكماً من البلدان الكبرى لأنها تميل إلى أن تكون أقل تركيباً: فالأفراد الذين ينبغي أن تؤخذ مصالحهم ومواقفهم في الاعتبار أقل عدداً وتنوعاً. وهذا ما رمى إليه إرنست س. غريفيث عندما ذهب إلى أن «الأرجح للديمقراطية أن تستمر، إذا ما تساوت بقية الظروف، في الدول الصغيرة»، وعندما يصف الدول الصغيرة بأنها «أسلس إدارة»(٢٦). من الصعب القيام بمقارنات بين الدول من حيث درجة تركيبها وما يترتب على ذلك من أعباء في صنع القرارات، ولكن النظرية والبينات المتاحة تدعم ما ذهب إليه غريفيث. ويصل روبرت أ. دال وإدوارد ر. تافت إلى النتائج التالية بعد تفحص

(٢٦) إرنست س. غريفيث، [«المستلزمات الثقافية للديمقراطية الناجحة»] Ernest S. Griffith, "Cultural Prerequisites to a Successfully Functioning Democracy," American Political Science Review 50, no. 1 (March 1956): 102

دقيق للبينات: «عند تساوي بقية العوامل - ولا سيما المستوى الاجتماعي والاقتصادي للبلد - فإن البلد كلما كان أكبر كان عدد المنظمات والوحدات الفرعية التي يحتويها أكبر، وازداد عدد المصالح [p.68] المنظمة أو جماعات المصالح التي يضمها». معنى هذا، أنه مع تساوي بقية العوامل، كلما كان البلد الديمقراطي أكبر حجماً، ازدادت عملية صنع القرارات فيه تركيباً[٢٧].

وينتج تخفيض أهم لأعباء صنع القرارات في الدول الصغيرة عن التأثير الخارجي غير المباشر لصغر الحجم: كالقوة المحدودة للدولة الصغيرة على المسرح الدولي، وميلها إلى الامتناع عن اتباع سياسة خارجية نشطة، ونتيجة لذلك، حظها الأوفر في تحاشي الخيارات الصعبة في هذا المجال. وتتعزز هذه المزية عندما تنتهج الدولة الصغيرة سياسة الحياد، ولا سيما إذا لم تكن تقوم بذلك جراء قرارها - وهذا يستتبع قراراً من المحتمل أن يكون صعباً - بقدر ما تفعل ذلك جراء إملاء دولي. وقد فرض الحياد على الديمقراطيات التوافقية الأوروبية الأربع في وقت من الأوقات باتفاق صريح أو مضمر بين القوى الأجنبية الكبرى[٢٨]. إذا كان البلد الصغير مجتمعاً تعددياً، فإن من شأن حجمه وطبيعته التعددية التي تستتبع خطر تمدد النزاع الداخلي إلى المجال الدولي، أن يزيدا من احتمالات فرض الحياد عليه.

---

(٢٧) روبرت دال وإدوارد تافت، [الحجم والديمقراطية] Robert A. Dahl and Edward R. Tufte, Size and Democracy (Stanford: Stanford University Press, 1973), p. 40

(٢٨) هانز دالدر، [موضوع الديمقراطية التوافقية] Hans Daalder, "The Consociational Democracy Theme," World Politics 26, no.4 (July 1974): 610

ويذهب ليمبروخ إلى حد القول إنه لما كان «الحفاظ على التوازن الداخلي يفترض تخفيض المطالب الخارجية على النظام السياسي» فإن النمط التوافقي في صنع القرارات «لا يعمل، فيما يبدو، إلا في الدول الصغيرة فقط»(٢٩). وينتقد دالدر هذا الاستنتاج فيرى أن المسألة التي يجب دراستها قبل القبول بصغر الحجم كشرط مطلق للنظام التوافقي الناجح هي مسألة «هل الموقف الناشط الذي تتخذه الدول الأكبر حجماً في السياسة الدولية (مع كل ما يستتبعه بالنسبة إلى السياسة الداخلية) هو قدَر لا مفر منه أم هو نتيجة خيار سياسي»(٣٠). والحق أن ليس ثمة أية حتمية في العلاقة بين الحجم والموقف الناشط في السياسة الخارجية، غير أن الميل الغالب واضح بشكل واف. من ذلك، أن دراسة حديثة منظمة لمشاركة دول كبرى [p.69] ودول صغيرة في الشؤون الدولية تؤكد أن «الدول الكبيرة تظهر مستوى من النشاط الدولي أعلى من الدول الصغيرة». وكما هو متوقع، فإن مستوى التطور الاجتماعي الاقتصادي هو أيضاً عامل هام، ولكن «الحجم أهم من التطور في تفسير الاختلافات في مستوى النشاط الدولي»(٣١). وثمة مؤشر آخر على الميل نفسه في

(٢٩) ليمبروخ، [«النمط غير التنافسي في حل النزاعات»] Lehmbruch, "Non-Competitive Pattern of Conflict Management," p.96

(٣٠) دالدر، [موضوع الديمقراطية التوافقية] Daalder, "Consociational Democracy Theme," p.611

(٣١) موريس أ. إيست، [الحجم والسياسة الخارجية] Maurice A. East, "Size and Foreign Policy Behavior: A Test of Two Models," World Politics 25, no. 4 (July 1973): 564. ولمن يروم مراجعة نقدية لمفهوم الدول الصغيرة في السياسة الدولية، أنظر بيتر باير، [الدول الصغيرة: أداة للتحليل؟] Peter Baehr,

توصل دال وتافت إلى أن البلد كلما كان أكبر حجماً من حيث السكان، زادت كمية إنفاقه على الدفاع بالنسبة إلى كل فرد من سكانه. هذه العلاقة قوية بصورة خاصة في البلدان الديمقراطية. علاوة على ذلك، وبالرغم من أن مستوى التطور (الذي يقاس هنا من حيث الدخل القومي الخام/ بالنسبة إلى كل فرد) يتصل أيضاً بمستوى الإنفاق على الدفاع، فالحجم يبقى العامل المنبئ الأقوى بكثير[٣٢].

والنقد الأخير للزعم القائل بأن انخفاض عبء الشؤون الخارجية ظرف مؤات للديمقراطية التوافقية هو ما تقدم به بريان باري إذ قال: «يبدو أن ليس من سبب لكون النظام التوافقي يجعل إدارة الشؤون الخارجية أمراً عسيراً بصورة خاصة ومن اللافت أن معظم البلدان غير التوافقية تشكل ائتلافاً من كل الأحزاب في زمن الحرب، ولعل السبب هو أن ذلك أفضل في معالجة المخاطر الخارجية»[٣٣]. وموطن الضعف في هذه الحجة هو العجز عن التمييز بين التأثيرات الخارجية المباشرة وغير المباشرة لصغر الحجم وبين الإدارة العادية للشؤون الخارجية وإدارة الأزمات والحروب. فالحروب تستتبع، طبعاً، القيام بأصعب القرارات السياسية، وأما تأثيرها المؤاتي فمباشر في طبيعته ـ توحيد القادة السياسيين للبلد وأتباعهم ـ بينما تأثيرها الضار المحتمل

"Small States: A Tool for Analysis?" World Politics, 27, no. 3 (April 1975): 456-66.

(٣٢) دال وتافت، [الحجم والديمقراطية] Dahl and Tufte, Size and Democrac, pp. 122-28,

(٣٣) بريان باري، [التوافق السياسي والديمقراطية التوافقية] Brian Barry, "Political Accommodation and Consociational Democracy," British Journal of Political Science 5, no. 4 (October 1975): 484

وغير المباشر، أي إرهاق عملية صنع القرارات، فهو لا يطرح مخاطر جدية لأن المرجح أن إدارة الحرب سوف تولى الأهمية القصوى، كما أنه من المرجح أن تهمل بقية المشاكل أو تؤجل. [p.70]

بنية الانقسامات

عندما يحلل المرء تأثير الانقسامات الاجتماعية في الأداء الحكومي والاستقرار السياسي، فإن التمييز الأول والأهم الذي ينبغي القيام به هو ذاك القائم بين المجتمعات المتجانسة التي لا انقسامات كبرى فيها والمجتمعات التعددية بصورة واضحة. غير أنه يجب التمييز أيضاً بين المجتمعات التعددية على أساس عدة سمات تتسم بها بنية انقساماتها أي: عدد الانقسامات ودرجة التفتت التي تسبّبها، مدى تقاطع الانقسامات المختلفة وتطابقها، أنواع الانقسامات وكثافتها، التأثيرات المضادة التي تسببها الولاءات الغالبة، وأخيراً الطريقة التي تتصل بها الانقسامات القطاعية وانقسامات نظام الأحزاب.

دعنا نلقي أولاً نظرة على عدد الانقسامات الأساسية، وأنواعها، وتفتتها في الديمقراطيات التوافقية الأربع. فالانقسامات الكبرى هي طبقية، ودينية، وفي بلجيكا وسويسرا، لغوية. ولما كانت البلدان الأربعة مجتمعات صناعية متقدمة، فمن الممكن النظر إلى بنيتها الطبقية باعتبارها متماثلة بشكل أساسي[٣٤]. ولكن ثمة اختلافات هامة في ما

(٣٤) أحد المؤشرات على ذلك هو نسبة العمالة غير الزراعية من السكان البالغين سن العمل: النمسا ٤٩,٢ بالمئة (١٩٥١)؛ بلجيكا، ٥٣,٠ بالمئة (١٩٦٠)، النيذرلاندز، ٥٢,٠ بالمئة (١٩٤٧)؛ سويسرا، ٦٢,٨ بالمئة (١٩٦٠). أنظر بروس م. راسيت وآخرون، [الدليل العالمي للمؤشرات السياسية والاجتماعية] Bruce

يتعلق بالمتغيرين الآخرين. فالجدول رقم ٢ يبين مدى تقسيم اللغة والديانة في المجتمعات الأربعة. والقياس المستخدم هو مؤشر راي وتايلور للتفتُّت (F)[٣٥]. إن مهمة جمع البيانات عن التفتُّت الديني واللغوي ليست بالمهمة السهلة اليسيرة. والرقم المبين للتفتُّت اللغوي في بلجيكا والمبين في الجدول رقم ٢ يستند إلى بيانات إحصاء العام ١٩٤٧، الذي تبين فيه أن ١.٦٠ بالمئة من السكان يتكلمون اللغة الهولندية ومعظم الباقين يتكلمون الفرنسية. غير أن هذه البيانات تعتبر إجمالاً غير موثوقة. ونظراً إلى الحساسية السياسية لمسألة اللغة، لم يتكرر السؤال المتعلق باللغة في إحصاء ١٩٦١. ولكن في وسع المرء

جدول رقم ٢:

التفتت الديني واللغوي في أربع ديمقراطيات توافقية (حوالي العام ١٩٦٠)

البلد	التفتت الديني	التفتت اللغوي
النمسا	٠,١٩	٠,٠٣
بلجيكا	٠,٠٦	٠,٤٨
نيذرلاندر	٠,٦٤	٠,٠٢
سويسرا	٠,٥٠	٠,٤٠

المصادر: مقتبس من Bruce M. Russett et al., World Handbook of Political and Social Indicators (New Haven: Yale University Press, 1964), pp. 134-35, 249-54؛ البيانات من مكتب الإحصاء الفيدرالي في برن، والتقديرات من قبل المؤلف.

M. Russett et al., World Handbook of Political and Social Indicators (New Haven: Yale University Press, 1964), p. 182.

(٣٥) راي وتايلور، [تحليل الانقسامات السياسية] Rae and Taylor, Analysis of Political Cleavages, pp. 30-33

أن يقدر [p.71] مواطن قوة الجماعات اللغوية المعنية على أساس عدد السكان في مختلف المناطق. فقد احتوت فلاندرز على ٥١,٣ بالمئة من سكان بلجيكا سنة ١٩٦١، ووالونيا ٣٣,١ بالمئة، وبروكسل الثنائية اللغة ١٥,٦ بالمئة. ولما كان حوالي ٨٠٪ من سكان بروكسل يتكلمون الفرنسية، فإن نسبة الناطقين بالفليمنغ إلى الناطقين بالفرنسية في البلد كله تبلغ حوالي ٥٤,٤ إلى ٤٥,٦ بالمئة (مع إغفال الأقلية الضئيلة التي تبلغ حوالي ٠,٥ بالمئة من الناطقين بالألمانية)[٣٦]. ويسفر هذا التقدير عن مؤشر تفتُّت يصل إلى ٠,٥٠٪، وهو قريب من المؤشر المبين في الجدول رقم ٢.

البيانات التي يقدّمها إحصاء السكان السويسري حول اللغة كاملة وموثوق بها، ولكن هنا تظهر مشكلة أخرى: هل يجب أن يستند مؤشر التفتّت إلى مجموع السكان المقيمين أم إلى المواطنين السويسريين حصراً؟ الفرق بين الإثنين لن يكون كبيراً في معظم البلدان، ولكن عدد الأجانب المقيمين في سويسرا كبير جداً: ١٠,٨ بالمئة من السكان استناداً إلى إحصاء ١٩٦٠. فالمواطنون من السكان أكثر تجانساً من إجمالي السكان، وذلك جراء إقامة عدد كبير من الإيطاليين في سويسرا: فمن بين جميع الناطقين بالإيطالية لا يتجاوز المواطنون السويسريون نسبة ٣٨,٦ بالمئة. ويبلغ مؤشر التفتت اللغوي لإجمالي السكان نسبة ٠,٤٧ بالمئة؛ أما للمواطنين فهو ٠,٤٠ بالمئة. والعدد الأخير متضمن في الجدول رقم ٢ (و سوف تتبع القاعدة القاضية

---

(٣٦) أنظر جورج غوريلي، [«تقرير تمهيدي حول بروكسل والفدرالية»] Georges Goriely, "Rapport introductif sur Bruxelles et le federalisme," Res Publica 13, no. 3-4 (1971): 407-13.

بحصر التحليل بالمواطنين فقط في الجداول اللاحقة) لأنه المعطى الأكثر صلة بالنسبة إلى العواقب السياسية للانقسامات. ومن الجدير بالملاحظة هنا أن كلا المؤشرين أدنى من مؤشر بلجيكا، بالرغم من أن ثمة عدداً من اللغات أكبر في سويسرا مما يوجد في بلجيكا. ولكن الجماعتين اللغويتين في بلجيكا أقرب إلى التوازن، بينما الناطقون بالألمانية يشكلون ثلاثة أرباع سكان سويسرا: ٧٤,٤ بالمئة من المواطنين، ٤.٦٩ بالمئة من مجموع السكان(٣٧).

النمسا والنيذرلاندز متجانسة كلياً تقريباً فيما يختص باللغة. وقد وجد إحصاء السكان في النمسا سنة ١٩٥١أن ٩٨,٧ بالمئة من السكان يتكلمون الألمانية. ولم يدرج أي سؤال عن اللغة في أي إحصاء هولندي. ثمة أقلية تتكلم الفريزية في إحدى المقاطعات الشمالية، ولكن اللغة الهولندية يتكلمها الجميع أيضاً، بحيث يمكن اعتبار النيذرلاندز متجانسة لغوياً بنسبة ٩٩ بالمئة على الأقل.

أما مؤشرات التفتت الديني في الجدول رقم ٢ فتستند إلى التقسيم الثلاثي إلى كاثوليك، مسيحيين آخرين، وأشخاص ينتمون إلى ديانات أخرى أو لا ينتمون إلى أية ديانة على الإطلاق. النيذرلاندز وسويسرا مفتتة جداً في هذا المجال بينما النمسا وبلجيكا أقرب إلى التجانس. وتكون نسبة التفتت الديني في سويسرا أعلى إذا ما أدرج الأجانب في الحسبان: فتكون ٠,٥٢ ٪ بدلاً من ٠,٥٠ ٪. أما التقسيم الثلاثي للأديان فليس مرضياً في الحالة الهولندية، لأن ثمة اختلافات

---

(٣٧) أما النسب المئوية المقابلة للجماعات اللغوية الأخرى فهي كما يلي: الفرنسية ١٨,٩٪ (مجموع السكان) و٢٠,٢٪ (مواطنين)؛ إيطالية، ٩,٥٪ و٤,١ ٪ على التوالي، ؛ رومانشية ٠,٩٪ و١,٠ ٪؛ واللغات الأخرى ١,٤ ٪ و ٠,٣٪.

هامة داخل فئة البروتستانت بين الكنيسة الهولندية المصلحة الأكثر ليبرالية إجمالاً، وبين الكنيسة الأرثوذكسية المصلحة. لذا كان التقسيم الخماسي (كاثوليكية، هولندية مصلحة، أرثوذكسية مصلحة، بروتستناتية أخرى، لا ديانة) ينتج مؤشراً للتفتت أعلى نسبة: ٠,٧١ بالمئة. ولكن هذا أيضاً ليس تصنيفاً مرضياً تماماً، لأن التدين يجب أن يؤخذ أيضاً في الحسبان إضافة إلى الانتماء الكنسي. لذلك كان التقسيم الثلاثي الذي يستند جزئياً إلى تقديرات حول الحضور المنتظم إلى الكنيسة يتسم بالدلالة السياسية الكبرى: الكاثوليك الممارسون (٣٤ بالمئة)، الكالفينيون الأرثوذكس (٢١ بالمئة)، العلمانيون (٤٥ بالمئة)[٣٨]. ويسفر هذا عن مؤشر تفتت بنسبة ٠,٦٤، أي مؤشر متماه مع ذاك المبين في الجدول.

التجانس الديني في النمسا وبلجيكا ظاهري أكثر مما هو واقعي. فسكان النمسا ٨٩,٤ بالمئة وبلجيكا ٩٦,٨ بالمئة من الكاثوليك، ولكن ثمة في البلدين انقسامات فعلية حادة بين الكاثوليك الممارسين والكاثوليك غير الممارسين. ففي أفضل الأحوال لا يذهب إلى الكنيسة بانتظام إلا حوالي نصف السكان. فإذا ما أخذ التدين إضافة إلى الانتماء الديني في الحسبان، فإن التفتت الديني في البلدين يقع في مكان ما بين ٠,٤٥ و٠,٥٠. والتقصير عن إدخال عامل التدين أيضاً يعطي النمسا وبلجيكا تقديرات مضللة من حيث التدني في مؤشر ماري هوغ المركب للتعددية، استناداً إلى خمسة متغيرات من مسح القوى في الكيان السياسي :(Cross Polity Survey) اللغة، الدين،

(٣٨) ليبهارت، [فرزويلنغ] Lijphart, "Verzuiling," pp. 31-32

العرق، الفئوية، التعبير عن المصالح من قبل الجماعات غير المتحدة في روابط nonassociational. تعطى النمسا أدنى تقدير إجمالي ممكن وتدرج ضمن فئة «التعددية غير الجديرة بالذكر». وتحل النيذرلاندز بعدها في فئة «التعددية المعتدلة»؛ تليها بلجيكا في فئة «التعددية الظاهرة»، وسويسرا في الفئة الرابعة والأخيرة «التعددية القصوى»(٣٩). والواقع أنه ينبغي لبلجيكا وسويسرا أن تحلا في فئة أعلى من حيث التعددية جراء تنوعهما اللغوي، ولكن البلدان الأربعة لا تختلف اختلافاً كافياً لرصفها على امتداد طيف كهذا [p.74]

الانقسامات المتقاطعة

يجب على المرء عند وجود انقسامين أو أكثر أن يتفحص كيف يتصل أحدهما بالآخر ويرى هل هما متقاطعان أم متطابقان أم يميلان إلى ذلك. في واقع الممارسة، قلما تصادف الانقسامات المتقاطعة تماماً أو المتطابقة تماماً، غير أن الاختلافات في الدرجة يمكن أن تكون ذات أهمية حاسمة لسببين. أولهما، أن الطريقة التي تتقاطع فيها الانقسامات تؤثر في حظوظ الديمقراطية التوافقية لأنها تؤثر في الأعداد والحجوم النسبية للقطاعات وفي توازن القوى بينها، تالياً. السبب الثاني، يمكن أن تكون للتقاطع عواقب هامة بالنسبة إلى حدة

---

(٣٩) ماري هوغ، [«التعددية الاجتماعية والثقافية كمفهوم في تحليل الأنظمة الاجتماعية»] Marie R. Haug, "Social and Cultural Pluralism as a Concept in Social System Analysis," American Journal of Sociology 73, no. 3 (November 1967): 289-99. البيانات الأساسية موجودة في Arthur S. Banks and Robert B. Textor, A Cross-Polity Survey (Cambridge, Mass.: M.I.T. Press, 1963), app. A

المشاعر التي تولدها الانقسامات. واستناداً إلى نظرية العضويات المتقاطعة أو المتداخلة التي تشكل، كما بيّنا آنفاً، إحدى المرتكزات النظرية لتصنيف ألموند، فإن التقاطع يستتبع ضغوطاً متقاطعة تدفع باتجاه المواقف والأفعال المعتدلة(٤٠). كما أن مدى تقاطع مختلف الانقسامات مع الانقسام الاجتماعي الاقتصادي يكتسي أهمية خاصة، وإن كان ذلك لسبب مختلف بعض الشيء. من ذلك مثلاً، أنه إذا ما تقاطع الانقسام الديني مع الانقسام الطبقي الاجتماعي تقاطعاً عالياً، مالت الجماعات الدينية إلى الشعور بالمساواة. ولكن، إذا ما مال الانقسامان إلى التطابق، فإن إحدى الجماعات تميل إلى الشعور بالسخط جراء وضعها الدوني وبالغبن جراء هزال حصتها من المكاسب المادية.

وقد احتسب التقاطع في البلدان التوافقية الأربعة استناداً إلى بيانات الإحصاء السكاني السويسري التي جمعت سنة ١٩٦٠، وبيانات من استقصاءات تمت في بلجيكا والنيذرلاندز سنة ١٩٥٦، وسويسرا

(٤٠) أنظر الفصل الأول. وقد وجد ج. بنغهام باول الأصغر توكيداً لهذه النظرية في دراسته للمجتمع النمساوي؛ أنظر [التفتت الاجتماعي والعداوة السياسية] Social Fragmentation and Political Hostility: An Austrian Case Study (Stanford: Stanford University Press, 1970), esp. pp. 37-38. عن نقد النظرية، أنظر بيتر و. سبيرليش، [الصراع والانسجام في الشؤون الإنسانية] Peter W. Sperlich, Conflict and Harmony in Human Affairs: A Study of Cross-Pressures and Political Behavior (Chicago: Rand McNally, 1971)؛ وإريك أ. نوردلينغر، [تنظيم النزاعات في المجتمعات المنقسمة] Eric A. Nordlinger, Conflict Regulation in Divided Societies, Occasional Papers in International Affairs, no. 29 (Cambridge, Mass.: Center for International Affairs, Harvard University, 1972), pp. 93-104

سنة ١٩٦٣، والنمسا سنة ١٩٦٧[٤١]. وقد استعمل مقياسان لدرجة

---

(٤١) بيانات الإحصاء السويسري هي أرقام غير منشورة أتاحها مكتب الإحصاء الفيدرالي في برن. أما بيانات الاستقصاء النمساوي (N=1,990) فقد قدمها معهد الأبحاث الاجتماعية التجريبية في فيينا Institut fur Empirische Sozialforschung . وأما بيانات الاستقصاء السويسري (N=2,066) فقد جمعها المعهد السويسري للرأي العام في لوزان. وأما البيانات البلجيكية (N=979) والهولندية (N=991) فقد أجريت في إطار دراسة الأونيسكو المعنونة «أفكار عامة عن الشعوب الأجنبية» .Common Ideas about Foreign Peoples ولمن يرغب في الإطلاع على تحليلات ثانوية أخرى لبيانات الأونيسكو، أنظر إريك رايغروتسكي ونلز أندرسون، [الصور القومية المنمطة والاتصالات الخارجية] Erich Reigrotzki and Nels Anderson, "National Stereotypes and Foreign Contacts, "Public Opinion Quarterly 23, no. 4 (winter 1959-60): 515-28; نيلز أندرسون، [الرأي في أوروبا] Nels Anderson, "Opinion on Europe,"European Yearbook, vol. 5 (The Hague: Nijhoff, 1959), pp. 143-60; ومارتن بروير، [الصلات الدولية وذهنية الاندماج] Marten Brouwer, "International Contacts and Integration-Mindedness," Polls 1, no. 2 (summer 1965): 1-11. ومن مواطن ضعف الاستقصائين اللذين يتناولان بلجيكا وهولندا (ومثلهما استقصاء سويسرا) هو أن النماذج المعتمدة ليست مرضية تماماً من حيث صفتها التمثيلية. فالعمال اليدويون، تحديداً، ليسوا ممثلين تمثيلاً كافياً. أنظر هيدي ساور، [بيانات كمية حول أفكار شائعة عن الشعوب الأجنبية] Heidi Sauer, Quantitative Data on Common Ideas about Foreign Peoples: Comparative Sample Survey of Factors Affecting National Stereotypes and Prejudices (Cologne: Unesco Institute for Social Sciences, 1958) . وفي الاستقصاء السويسري لا يحتوي متغير المهنة مهنة الزوج في حالة الزوجات غير العاملات ولا المهنة السابقة في حال الأشخاص المتقاعدين. ونظراً إلى أن المهنة قد اتخذت بمثابة مؤشر على الطبقة الاجتماعية، فقد أصبحت النسبة التي يمكن استعمالها لهذه الغاية من هذا النموذج ذكرية في سوادها الأعظم (٧٥,٥ بالمئة). أخيراً، من مساوئ الاستقصاء النمساوي أنه أجري سنة ١٩٦٧، يوم انقضت حقبة الائتلافات الواسعة. وللتأكد

التقاطع[p.75] . الأول هو زاوية التقاطع التي يمكن أن تتراوح بين ٩٠ درجة (وهو التقاطع التام بزاوية قائمة) وصفر درجة (تطابق تام للانقسامات). مثال ذلك، أن الانقسام الديني والطبقي يتقاطعان بزاوية قائمة عندما تكون نسبة البروتستانت من الطبقة الوسطى إلى البروتستانت من الطبقة الدنيا مماثلة لنسبة الطبقة الوسطى من الكاثوليك إلى الطبقة الدنيا منهم. وتكون الزاوية صفر درجة عندما ينتمي البروتستانت كلهم إلى الطبقة الوسطى والكاثوليك كلهم إلى الطبقة الدنيا(٤٢).

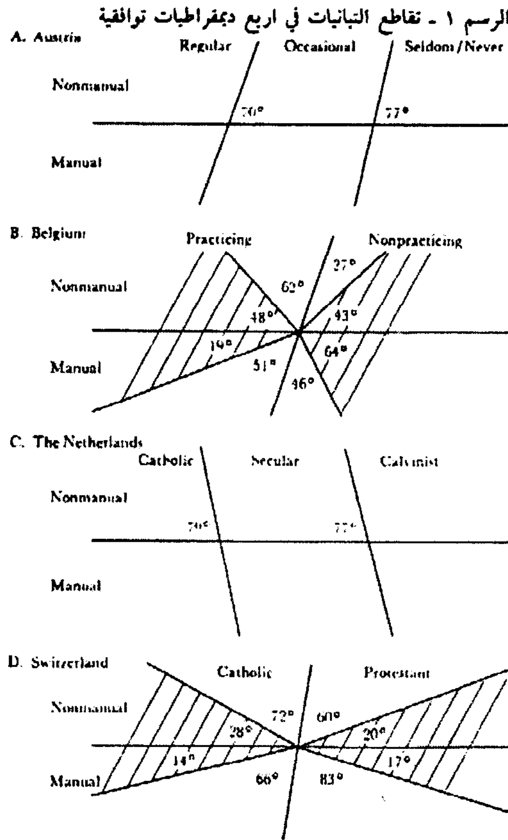
ويجد القارئ محاولة لتمثيل تقاطع الانقسامات الكبرى تقاطعاً بيانياً في الشكل رقم ١. وقد استخدمت المهن المصنّفة إلى فئتين يدوية وغير يدوية كمؤشرات على مكانة الطبقة الاجتماعية(٤٣). وقد صنف

من مصداقية بيانات الاستقصاء، بذل مجهود لمقارنة مؤشرات التفتت والتقاطع استناداً إلى بيانات الإحصاء السكاني بالمؤشرات نفسها محتسبة استناداً إلى بيانات الاستقصاء، حيثما كانت كلتا مجموعتي البيانات متاحة. وقد تبين أن مجموعتي الأرقام كانتا متقاربتين جداً في جميع الحالات، كما هو مبين أدناه. تقدم المؤشرات المستندة إلى الإحصاء أولاً: التفتت الديني في النيذرلاندز: ٠,٦٤ و٠,٦١. التفتت الديني في سويسرا: ٠,٥٠ و ٠,٥٠. التفتت اللغوي، سويسرا: ٠,٤ و٠,٤٤ . مؤشر التفتت الديني واللغوي، سويسرا: ٠,٤٨ و٠,٤٩. زاوية التقاطع، سويسرا: ٦١ درجة و ٥٦ درجة. تفتت النظام الحزبي، النمسا: ٠,٥٩ (استناداً إلى نتائج انتخابات ١٩٦٢) و٠,٥٣.

(٤٢) عندما توسم التواترات الأربع في جدول ٤*٤ باعتبارها ف١١، ف ١٢، ف ٢١، ف٢٢، ويكون حاصل ف١١ ف٢٢أصغر من حاصل ف ١٢ ف٢١ فإن المعادلة تكون كما يلي: الزاوية =

(٤٣) وقد اقتبست معايير التصنيف من كتاب روبرت ر. ألفورد، [الحزب والمجتمع] Robert R. Alford, Party and Society: The Anglo-American Democracies (Chicago: Rand McNally, 1963), pp. 69-71

الرسم ١ ـ تقاطع التباينات في اربع ديمقراطيات توافقية



المجيبون النمساويون تبعاً لتصريحهم بأنهم يؤدون الصلوات في الكنائس بصورة منتظمة، متقطعة، أو نادرة. ولما كان احتساب زاوية التقاطع غير ممكن إلا بالنسبة إلى انقسامات ثنائية فإنالخط الأول للانقسام الديني كان يستند إلى مقارنة بين الذين يصلون بصورة منتظمة في الكنيسة وكل الباقين، وكان الخط الثاني يستند إلى مقارنة بين الذين يصلون بصورة منتظمة أو متقطعة والذين يذهبون إلى

الكنيسة نادراً أو لا يذهبون أبداً. واتبعت طريقة مماثلة في الحالة الهولندية. ففي البلدين تكادالانقسامات الدينية والطبقية أن تتقاطع بزاوية قائمة(٤٤). ويصح هذا الاستنتاج على حالتي بلجيكا وسويسرا، حيث تبلغ الزاوية ٧٠ درجة و٨٠ درجة على التوالي. وينبغي لتمثيل العلاقة بين الانقسام اللغوي بالانقسامين الآخرين، رسم صورة ثلاثة مسطحات متقاطعة في فضاء ثلاثي الأبعاد، ولكن الأرجح أن يسبب هذا الأمر مزيداً من التشويش لا التوضيح. بدلاً من ذلك، فإن الزوايا الأربع الناتجة عن تقاطع الطبقة والدين قد قسمت استناداً إلى قوة كل جماعة من الجماعات اللغوية. فالناطقون باللغة الفرنسية هم في المناطق المظللة. ويظهر بوضوح أن اللغة تتقاطع مع الانقسامين الآخرين بدرجة عالية.

يبين الجدول رقم ٣ الزوايا الدقيقة للتقاطع بين كافة أزواج الانقسامات الثنائية. بالنسبة إلى النمسا، قسم التدين إلى ثنائية المصلين في الكنيسة بانتظام وكل الآخرين. وبالنسبة إلى النيذرلاندز القسمة الثنائية هي بين العلمانيين من جهة والكاثوليك والكالفينيين من جهة ثانية؛ ويسفر هذا عن زاوية قائمة تامة (٩٠ درجة). أما القسمة الثنائية اللغوية في سويسرا فهي بين الألمانية واللغات الرسمية الثلاث الأخرى. ويؤكد الجدول رقم ٣ الانطباع المستمد من الشكل رقم ١ بأن اللغة تتقاطع مع الدين والطبقة في بلجيكا وسويسرا، ولكن لا بد من إضافة ثلاثة تقييدات. إن زاوية ٧٥ درجة لتقاطع اللغة والطبقة في بلجيكا لا تعبر تماماً عن بقايا الوضع المتدني اجتماعياً للفليميش [p.78]

(٤٤) وهذا يتفق ما توصل إليه باول في مجتمع هالاين؛ أنظر كتابه [التفتت الاجتماعي]
Social Fragmentation, pp. 24-25

الموروثة من القرن التاسع عشر، والتي أجاد التعبير عنها القول الذي يورده لوروين: «الفرنسية في قاعة الاستقبال»

الجدول رقم ٣.
الانقسامات المتقاطعة في أربع ديمقراطيات توافقية (حوالي ١٩٦٠)

	مؤشر التقاطع			زاوية التقاطع		
	الدين والطبقة	الدين واللغة	اللغة والطبقة	الدين والطبقة	الدين واللغة	اللغة والطبقة
النمسا	٠,٥٠	--	--	٧٠درجة	--	--
بلجيكا	٠,٤٩	٠,٤٨	٠,٥٠	٧٠ درجة	٥٥ درجة	٧٥ درجة
نيذرلاندر	٠,٥١	--	--	٩٠ درجة	--	--
سويسرا	٠,٥٠	٠,٤٨	٠,٥٠	٨٣ درجة	٦١ درجة	٧١ درجة

المصادر: الأرقام محتسبة استناداً إلى البيانات المتوفرة من مكتب الإحصاء الفدرالي في بيرن (١٩٦٠)، بيانات استقصاء الأونيسكو حول بلجيكا والنيذرلاندز (١٩٥٦)، بيانات الاستقصاء النمساوي من معهد الدراسات الاجتماعية التجريبية (١٩٦٧)، وبيانات الاستقصاء السويسري من المعهد السويسري للرأي العام (١٩٦٣).

والفليميش في المطبخ. ثانياً، إن زاوية ٥٥ درجة بين الانقسام الديني واللغوي في بلجيكا هي القيمة الدنيا في الجدول رقم ٣؛ وهي تعبر عن درجة تدين أعلى عند الفليمنغ. غير أنه يجب النظر إلى هذه النتيجة على ضوء التعليق التالي الذي يبديه لوروين: «في الصورة الذاتية البلجيكية، أصبحت والونيا مارقة من المسيحية بينما فلاندرز بقيت كاثوليكية. والواقع أغنى بالتلاوين من هذا، وإن كانت الصورة الذاتية شكلاً من أشكال الواقع. فالتضاد يقع بالدرجة الأولى بين

سكان المدن والمناطق الصناعية وبين سكان البلدات الصغيرة الريفية. فالمناطق الريفية الوالونية متمسكة بالكاثوليكية ولكن في المدن الكبرى الفليميش فقدت الكنيسة معظم العمال الصناعيين»(٤٥). ومع ذلك، فثمة مبالغة في القول إن «الانقسامات الدينية في بلجيكا تعزز، وتميل إلى اتباع [p.79] خطوط الانقسامات اللغوية نفسها» ومقابلة بلجيكا بسويسرا حيث «الانقسامات الدينية تتقاطع مع الحدود اللغوية بدلاً من أن تتطابق معها»(٤٦). أخيراً، لا يظهر موقع الأقلية الصغيرة نسبياً الناطقة باللغة الإيطالية من المواطنين السويسريين لا في الشكل رقم ١ حيث لم يكن من الممكن تمثيلهم بسبب عددهم الضئيل، ولا في الجدول رقم ٣، حيث ضموا إلى الناطقين بالفرنسية والناطقين بالرومانش. ونظراً إلى كون الكثرة الكاثرة من السكان الناطقين باللغة الإيطالية هم من الكاثوليك، فإن الانقسام اللغوي والانقسام الديني يتقاطعان بزاوية ٦ درجات.

مقياس التقاطع الآخر المبين في الجدول رقم ٣ هو مؤشر راي وتايلور للتقاطع .(XC) وهما يعرفان XC بأنها نسبة كل أزواج الأفراد الذين ينتمي كلا عضوي الزوج منهم إلى المجموعة نفسها في انقسام

---

(٤٥) فال لوروين، [بلجيكا: الدين، الطبقة، واللغة في السياسة القومية] Val R. Lorwin, "Belgium: Religion, Class, and Language in National Politics," in Dahl, Political Oppositions, pp. 158-59. أنظر أيضاً تقديرات الممارسات الدينية في فلاندرز ووالونيا في كتاب جان مينو وآخرين، [القرار السياسي في بلجيكا] Jean Meynaud et al., La decision politique en Belgique (Paris: Colin, 1965), pp. 24-25

(٤٦) ليسلي ليبسون، [الحضارة الديمقراطية] Leslie Lipson, The Democratic Civilization (New York: Oxford University Press, 1964), p. 152

معينّ ولكنهما ينتميان إلى مجموعات مختلفة من الانقسام الآخر» . ومن مزايا هذا المقياس هو أنه لا يستلزم كون الانقسامات ثنائية. وهو يمكن أن يتراوح بين صفر عندما يتطابق الانقسامان تماماً، وصولاً إلى حد أقصى يتوقف بطريقة مركبة على مدى تفتت الانقسامين المتقاطعين ولكنه أعلى بكثير من ٠,٥٠[٤٧]. كل مؤشرات التقاطع المبينة في الجدول رقم ٣ عالية إلى حد ما ومتقاربة بعضها من بعض من حيث المقدار.

إن تأثير هذه الانقسامات في الاعتدال يتوقف أولاً، ووفقاً لنظرية الانقسامات المتقاطعة، على مدى تقاطعها والبعد عن التطابق فيما بينها، وعلى حدة الانقسامات، أو بعبارة أوضح، حدتها النسبية. فتقاطع الانقسامات المتساوية الحدة ربما أفضى إلى تكوّن عدد من المجموعات المتنافرة التي يصبح التعاون في ما بينها عسيراً للغاية. ويرى دال أن للتقاطع في حالة كهذه مفعولاً تفكيكياً: «فالتأثيرات التوحيدية لا يمكن أن تأخذ مجراها متى كان الشعور بكافة الانقسامات متساوياً في الحدة. فالانقسامات المتقاطعة لا تشجع التساهل والتسامح إلا إذا كان بعض الانقسامات أقل أهمية من بعض»[٤٨]. وهذا أيضاً رأي شاتشنايدر: فالصراع [p.80] والانقسامات المتفاوتة في الحدة تستتبع «نظاماً من السيطرة على الصراعات وإخضاعها»، كما تستتبع عملية لا «تقضي بالتقسيم، ثم التقسيم، ثم التقسيم إلى ما لا نهاية له، بل بالتقسيم والتوحيد من

---

(٤٧) راي وتايلور، [تحليل الانقسامات السياسية] Rae and Taylor, Analysis of Political Cleavages, pp. 92-95, 99-103.

(٤٨) دال، [المعارضات السياسية] Dahl, Political Oppositions, p. 378n.

ضمن العملية ذاتها»[٤٩].

إن نظرية الديمقراطية التوافقية لا تعتمد على وجود الانقسامات المتقاطعة كتفسير أساسي للاستقرار السياسي في المجتمعات التعددية. ولكن الانقسامات المتقاطعة المتساوية أو غير المتساوية في الحدة عوامل ذات أهمية ثانوية، وقد تكون مؤاتية أو غير مؤاتية للمنحى التوافقي. فعندما تكون الانقسامات متساوية، فهي تستتبع قطاعات قائمة بذاتها ومتجانسة داخلياً وغير خاضعة بقوة للضغوط المتقاطعة. والتأثير الوحيد لهذا النوع من الانقسامات في حظوظ الديمقراطية التوافقية في النجاح إنما هو في كونه يخلق مجتمعاً متعدد القطاعات. فإذا كان معنى هذا قيام حالة كلها أقليات وعدم وجود الكثير من القطاعات بدلاً من حالة استقطاب بين قطبين، فذلك تأثير مؤات؛ وإذا كان معنى هذا وجود مجتمع مجزّأ جداً، فذلك تأثير غير مؤات. إن تفاوت الانقسامات يستتبع وجود عدد أقل من القطاعات غير المتجانسة تماماً من الداخل. في هذه الحالة تقوم الضغوط المتقاطعة داخل القطاعات بتشجيع المواقف المعتدلة. ولكن هنا تنشأ، كما سوف نرى، مشكلة كيف تمثل الانقسامات الأقل حدة سياسياً، وكيف تحل القضايا المؤثرة في الانقسامات الأقل حدة.

الولاءات الغالبة

تتوقف إمكانيات الصراع القائمة في الانقسامات أيضاً على

---

(٤٩) إ. إ. شاتشنايدر، [الشعب شبه السيد] E. E. Schattschneider, The Semisovereign People: A Realist's view of Democracy in America (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1960), pp. 67-68

الدرجة التي تخضع فيها حدة هذه الانقسامات لدافع الاعتدال الناتج عن الولاءات الغالبة. وكما لاحظ هاري إكشتاين مرة، «إذا كان الانقسام والتماسك متنافيان... فإنه من الممكن أن يُستَدل على مقدار التماسك من الانقسامات»(٥٠). ولكن القوتين التقسيمية والتماسكية، أي الانقسامات والولاءات الغالبة، قد تعملان بصورة متزامنة، وعندئذ تعتمد إمكانيات الصراع القائمة في الانقسامات على التأثير المتضافر للقوتين. فقد تعمل الولاءات الغالبة على [p.81] إنتاج التماسك للمجتمع بأكمله أو لقطاعات محددة. والمثال على ذلك الوحدة في الثقافتين الفرعيتين الكاثوليكية والكالفينية في هولندا. ومع أن الانقسامات الدينية والانقسامات الطبقية تتقاطع بزوايا قائمة، على ما رأينا، فإن الانقسام الطبقي لم يفتت القطاعات الكاثوليكية والكالفينية. ويكمن تفسير ذلك في ما تتسم به الروابط الدينية من قوة دافعة إلى التماسك لا في ضعف الانقسام الطبقي. أما في القطاع العلماني، حيث لا توجد قوة جامعة كهذه، فإن الانقسام الطبقي يشكل الحد الفاصل بين الثقافتين الفرعيتين الاشتراكية والليبرالية. وبالمثل فإن القوة الجامعة للكاثوليكية في بلجيكا كانت أقوى من الانقسام الطبقي بين الكاثوليك المارسين. ولكن الاختلافات الطبقية تفرق ما بين الاشتراكيين والليبراليين. وهكذا فإن التفاعل بين الانقسامات والولاءات الغالبة يحدد عدد القطاعات في المجتمع التعددي وطبيعتها.

---

(٥٠) هاري إكشتاين، [الانقسام والتماسك في الديمقراطية] ,Harry Eckstein Division and Cohesion in Democracy: A Study of Norway (Princeton: Princeton University Press, 1966), p. 67

وتكتسي الولاءات الغالبة أهمية أكبر إذا ما كانت تتيح التماسك للمجتمع ككل وتعمل تالياً على تلطيف حدة الانقسامات كلها في الوقت نفسه. فالروح القومية يمكن أن تكون قوة كهذه. فليست قوتها هامة فحسب، بل تكتسي القدر نفسه من الأهمية مسألة هل تعمل هذه القوة على توحيد المجتمع حقاً أم أنها تعمل عمل انقسام إضافي بتوفير ولاء «لأمة» لا تتطابق مع الدولة. فالروح القومية ليست قوية في أي من البلدان التوافقية الأربعة. ولعلها الأقوى في النيذرلاندز، أي في بلد ذي تاريخ عريق كأمة مستقلة في حدودها الجغرافية الحالية تقريباً. كما أن الولاءات المحلية في سويسرا أرجح إجمالاً من الولاء القومي .

الشعور القومي في بلجيكا أضعف استناداً إلى لوروين مما هو في أي بلد أوروبي آخر[٥١]. ولكن النمسا لا تختلف كثيراً عن بلجيكا في هذا الصدد. فقد أظهر استطلاع للرأي أجري سنة ١٩٥٦ ارتباكاً كبيراً حول مسألة الهوية القومية إذ أجاب حوالي نصف المستَطلَعين أنهم يعتقدون أن النمسا أمة بذاتها، بينما اعتبر النصف الآخر أنفسهم جزءاً من الأمة الألمانية[٥٢]. وقد تطابقت هذه الآراء المتباينة إلى حد بعيد مع [p.82] الانقسامات القطاعية الكبرى. ويذكر وليام ت. بلوم أن الكاثوليك والاشتراكيين كانت لهم سنة ١٩٤٥ «مفاهيم متباينة حول

---

(٥١) لوروين، [بلجيكا] Lorwin, "Belgium", p. 176

(٥٢) رودني ب. شتيفبولد وآخرون، [الانتخابات والأحزاب في النمسا] Rodney P. Stiefbold et al., Wahlen und Parteien in Osterreich: Osterreichisches Wahlhandbuch, 3 vols. (Vienna: Verlag fur Jugend und Volk, 1966), 2: 584-85.

معنى المجتمع النمساوي وقيمه، ومفاهيم مختلفة للهوية النمساوية». فقد كان كبار الزعماء الكاثوليك شديدي التعلق بقيم الإمبراطورية القديمة «وينظرون إلى النمسا بمنظار ثقافي كلي، لا كمجتمع سياسي فحسب. أما الإشتراكيون فكانوا، بالمقابل، من المؤمنين بالقومية الألمانية الجامعة ثقافياً وسياسياً»(٥٣). ومن الأمثلة الأخرى على ظاهرة الروح القومية التي تركز على أمة هي غير الدولة القومية، قومية الفليميش. ففي فلاندرز، تثير الرموز الفليميش القومية قدراً من الحماسة أكثر من الرموز البلجيكية، التي يمكن أن تكتسي تداعيات سلبية عند الكثير من الفليمنغ(٥٤).

أنظمة الأحزاب التمثيلية

الأحزاب السياسية هي الوسيلة المؤسساتية الأساسية لترجمة الانقسامات القطاعية في الميدان السياسي. لذلك كانت العلاقة بين انقسامات نظام الأحزاب ببقية الانقسامات الكبرى في المجتمع عظيمة الأهمية. يبين الجدول رقم ٤ مدى التقاطع بين انقسامات نظام الأحزاب والانقسامات الدينية، والطبقية، واللغوية في الديمقراطيات التوافقية الأربع. لم نأخذ إلا الأحزاب الكبرى في نظر الاعتبار: الكاثوليكي، والاشتراكي، والحزبين الليبرالي أو الراديكالي في البلدان الأربعة، الحزبين البروتستانتيين في النيذرلاندز وحزب الفلاحين

(٥٣) وليام ت. بلوم، [بناء الأمة النمساوية] William T. Bluhm, Building an Austrian Nation: The Political Integration of a Western State (New Haven: Yale University Press 1973) p. 63

(٥٤) من شأن البيت الملكي أن يكون رمزاً ذا أهمية خاصة من رموز القومية والوحدة الوطنية؛ أنظر المناقشة في الفصل الثاني.

السويسري[٥٥]. ويبيّن التقاطع مرة ثانية من حيث مؤشر (XC) وزاوية التقاطع. بغية احتساب الزوايا،

الجدول رقم ٤ :

تقاطع انقسامات نظام الأحزاب والانقسامات الدينية، والطبقية، واللغوية (حوالي العام ١٩٦٠)

زاوية التقاطع

	مؤشر التقاطع (xc)	الأحزاب الدينية مقابل الأحزاب العلمانية	الأحزاب الاشتراكية مقابل الأحزاب غير الاشتراكية
النمسا			
الأحزاب والدين	٠,٤١	١٨ درجة	١٨ درجة
بلجيكا			
الأحزاب والدين	٠,٢٦	٤ درجات	٧ درجات
الأحزاب والطبقة	٠,٤٧	٦٠ درجة	٤١ درجة
الأحزاب واللغة	٠,٤٩	٧٢ درجة	٧١ درجة

(٥٥) ليس من السهل تحديد أي الأحزاب في سويسرا هو من الأحزاب الكبرى. والأحزاب الأربعة المشتملة في الجدول رقم ٤ هي الكبرى على مستوى المجلس الفدرالي. ولكن على المستوى الكانتوني تمتلك عدة أحزاب أخرى مقاعد في الهيئات التنفيذية. حول نظام الأحزاب السويسرية، أنظر إريك غرونر، [الأحزاب في سويسرا] Erich Gruner, Die Parteien in der Schweiz (Berne: Francke, 1969); and Jurg Steiner, "Typologisierung des schweizerischen Parteiensystems," in Annuaire Suisse de science politique, vol. 9 (Lausanne: Association Suisse de Science Politique, 1969), pp.21-40

النيذرلاندز			
الأحزاب والدين	٠,٢٢	٤ درجات	٨درجات
الأحزاب والطبقة	٠,٥٢	٨٩ درجة	٦٢درجة
سويسرا			
الأحزاب والدين	٠,٣٧	درجتان	٤٤ درجة
الأحزاب والطبقة	٠,٥٦	٨٤ درجة	٥٠ درجة
الأحزاب والغة	٠,٦٢	٧٤ درجة	٨٩ درجة

المصدر: أنظر الجدول رقم ٣

جمعت الأحزاب في ثنائيتين بديلتين: الأحزاب الدينية مقابل الأحزاب العلمانية والأحزاب الاشتراكية مقابل الأحزاب غير الاشتراكية، وتم تبيين مقادير زوايا التقاطع لكلتا الثنائيتين[٥٦].

ثمة في البلدان الأربعة علاقة قوية بين تفضيل الحزب السياسي والدين. فالكاثوليك في بلجيكا والنيذرلاندز يمنحون تأييداً غالباً للحزب الكاثوليكي، عبر الانقسامات الطبقية واللغوية. ويطّرد النمط نفسه، وإن بقوة أقل، بالنسبة إلى النمسا وسويسرا. ويمنح البروتستانت الهولنديون تأييداً قوياً [p.84] للحزب البروتستانتي اللا ـ ثوري والاتحاد التاريخي المسيحي. أما تأييد الحزبين الاشتراكي والليبرالي فيميل إلى اتباع الانقسامات الطبقية. وفي صفوف البلجيكيين

(٥٦) الثنائية الدينية بالنسبة إلى النيذرلاندز هي العلمانيين مقابل الكاثوليك والكالفينيين. أما عن ثنائية الكاثوليك مقابل غير الكاثوليك، فزاويتا التقاطع هما ٣ درجات و٤ درجات على التوالي. ولا يشتمل الجدول رقم ٤ على الناطقين باللغة الإيطالية في سويسرا.

الذين لا يؤمون الكنائس، وصفوف الفريق العلماني الهولندي، والسويسريين البروتستانت فإن العمال اليدويين يميلون إجمالاً إلى تأييد الاشتراكيين وتميل نسب عالية من العاملين غير اليدويين إلى تأييد الليبراليين. ولا تؤثر الاختلافات اللغوية في بلجيكا وسويسرا تأثيراً يذكر في اختيار الحزب السياسي[٥٧].

إن كلتا قيم XC ومقادير زوايا التقاطع هي الأدنى بالنسبة إلى تقاطع الأحزاب السياسية والدين في البلدان الأربعة. يلي ذلك تقاطع

---

(٥٧) للاطلاع على بيانات أحدث عهداً حول السلوك الانتخابي، أنظر نيكول دلرويل، رينيه إفالينكو، ووليام فرايس، [السلوك السياسي للناخبين البلجيكيين] Nicole Dlruelle, Rene Evalenko, and William Fraeys, Le comportement politique des electeurs belges (Brussels: Editions de l'Institut de Sociologie, Universite Libre de Bruxelles, 1970); أ. ب. فرونيير، [المسافة بين الأحزاب والانقسامات في بلجيكا] A.P. Frognier, "Distances entre partis et clivage en Belgique," Res Publica 15, no. 2 (1973): 291-311; كيث هيل، [بلجيكا: التغير السياسي في مجتمع مقطع] Keith Hill, Belgium: Political Change in a Segmented Society," in Electoral Behavior: A Comparative Handbook, ed. Richard Rose (New York: Free Press, 1974), pp. 29-107; هنري كير الأصغر [سويسرا: الانقسامات الاجتماعية والصراعات الحزبية] Henry H. Kerr, Jr., Switzerland: Social Cleavages and Partisan Conflict, Professional Papers in Contemporary Political Sociology, no. 06-002 (London: Sage, 1974) أريند ليبهارت [النيذرلاندز: الاستمرار والتغير في السلوك الانتخابي] Arend Lijphart, "The Netherlands: Continuity and Change in Voting Behavior," In Rose, Electoral Behavior, pp. 227-68: and Werkgroep Nationaal Verkiezingsonderzoek 1972, De Nederlandse kiezer '72 (Alphen aan den Rijn: Samsom, 1973)

الطبقة والحزب، ويقارب التقاطع اللغوي والحزبي الزاوية القائمة في بلجيكا وسويسرا مع وجود استثناء ضئيل فحسب. إن انقسامات أنظمة الأحزاب تميل على وجه الإجمال إذاً إلى التطابق مع الانقسامات الدينية، والتطابق الجزئي مع الانقسام الطبقي، والتقاطع شبه التام مع الانقسامات اللغوية. أي هذه الأنماط أكثر ملاءمة للديمقراطية التوافقية؟ يرى سيمور مارتن ليبست أن «الديمقراطية المستقرة تتطلب وضعاً تضم فيه كافة الأحزاب الكبرى مؤيدين من عدة قطاعات من السكان. ذلك أن النظام الذي يكون فيه تأييد مختلف الأحزاب متطابقاً بدقة مع الانقسامات الاجتماعية الأساسية لا يمكن أن يستمر على أسس ديمقراطية، لأنه يعكس حالة صراع بالغة من الحدة درجة تستبعد التسويات»(٥٨). ومما يدعم هذا الرأي، على سبيل المثال، الطابع المتقاطع للأحزاب الهولندية الدينية. فكون هذه الأحزاب غير متجانسة [p.85] من حيث الطبقة قد خلف أثراً تلطيفياً كبيراً في حدة الصراع الاجتماعي الاقتصادي أو أي صراع محتمل من هذا النوع. من ناحية ثانية، إن عدم كون أي من الأحزاب الهولندية غير متجانس دينياً لم يحل دون حل المسائل الدينية عبر وسائل توافقية.

وتتيح لنا الحالة البلجيكية أفضل الفرص لمقارنة عواقب الأشكال المختلفة لقيام الأحزاب السياسية بتكتيل المصالح، وذلك لأن فيها ثلاثة أنماط واضحة لا لبس فيها للعلاقات بين الأحزاب والانقسامات الاجتماعية: انقسام ممأسس (الدين)، انقسام نصف

---

(٥٨) سيمور مارتن ليبست، [الإنسان السياسي] Seymour Martin Lipset, Political Man: The Social Bases of Politics (Garden City, N. Y.: Doubleday, 1960), p. 31

ممأسس (الطبقة)، انقسام غير ممأسس (اللغة). ويقارن ديريك و. أوروين تسوية مسألة المدارس ـ وهو صراع ديني ـ بالإخفاق في إيجاد حل للمسألة اللغوية، ويستنتج أن قادة الأحزاب البلجيكية كان في وسعهم التوصل إلى تسوية في مسألة المدارس بسبب «مأسسة الانقسام عبر التنظيم الحزبي القوي»، أي بسبب التطابق شبه التام بين نظام الانقسام الحزبي والانقسام الديني، لا بالرغم من هذا التطابق. من ناحية ثانية، لم يتطور حوار ممأسس حول مسألة اللغة لأن «الانقسام اللغوي لم يجد تاريخياً تعبيراً عنه في نظام الأحزاب»[٥٩]. ويجيد لوروين إظهار هذه النقطة بوجه أقوى عندما يصرح أن السبب الأول لكون المسألة اللغوية عصية على المعالجة هو التالي: «المصالح العاطفية والعملية للجماعتين اللغويتين غير منظمة بصورة فعالة...فلا وجود لمثلين معترف بهم ومؤهلين لصياغة المطالب، والتفاوض، والوفاء بالالتزامات»[٦٠]. ويدعم عالم الاجتماع البلجيكي أ. فان دن برانده هذه الحجة ويذهب إلى أن عدم مأسسة المسألة اللغوية هو السبب في أن هذا الصراع يصبح عنيفاً في بعض الأحيان بحيث يصار إلى «البحث عن أقنية أخرى حيثما تخفق الأقنية السياسية»[٦١]. [p.86]

---

(٥٩) ديريك و. أوروين، [الانقسامات الاجتماعية والأحزاب السياسية في بلجيكا]
Derek W. Urwin, "Social Cleavages and Political Parties in Belgium: Problems of Institutionalization," Political Studies 17, no. 3 (September 1970): 326, 336

(٦٠) لوروين، [«بلجيكا»] Lorwin, "Belgium", p. 174

(٦١) أ. فان دن برانده، [«عناصر لتحليل اجتماعي لأثر الصراعات الأساسية في الحياة السياسية البلجيكية»] A. van den Brande, "Elements for a Sociological Analysis of the Impact of the Main Conflicts on Belgian Political Life," Res Publica 9, No 3 (1967): 462

ثمة سبب إضافي لكون تقاطع انقسام نظام الأحزاب والانقسام اللغوي عقبة في وجه تسوية الصراع. فكما أن الضغوط المتقاطعة على الفرد الناخب قد تقوده إلى الإدلاء بصوت معتدل أو إلى الامتناع عن التصويت أصلاً، فإن الحزب الخاضع لضغوط متقاطعة ربما لزم جانب الاعتدال أو كان عديم الفعالية في المسألة المطروحة. وبذلك فإن التقاطع ربما أفضى إلى الجمود. ويذهب إكشتاين إلى أن هذا، على وجه الإجمال، موطن ضعف للأنظمة المتسمة بالانقسامات المتقاطعة: ومن شأن هذه الأنظمة، على قوله: «أن تكون أقرب إلى الديمومة منها إلى الفعالية» لأن عاقبة التقاطع، إجمالاً هو «الحؤول دون اتخاذ القرارات، لانعدام الضغوط لاتخاذها أو لكون الضغوط متنافية بحيث يلغي كل واحد منها الآخر»(٦٢). وبالمثل، يذهب شاتشنايدر إلى أن «عدداً كبيراً من الصراعات الممكنة ... لا يمكن أن تتطور لأنها تمّحي أمام أنظمة من التناقضات الأقوى»(٦٣).

وجملة القول، إن الدلائل تشير إلى أن التقاطع قد يفضي إلى الديمقراطية التوافقية، ولكن تأثيره ليس قوياً جداً ولا هو إيجابي دائماً. فأنواع التقاطع الوحيدة المؤاتية بلا لبس هي تقاطع الانقسامات الطبقية مع مختلف أنواع الانقسامات القطاعية، بحيث يتولد منها قطاعات متساوية تقريباً من الناحية الاقتصادية، و«تقاطع»، أو بالأحرى،

---

(٦٢) إكشتاين، [الانقسام والتماسك] Eckstein, Division and Cohesion, pp. 193-94. ويرى فان دن برانده أنه نظراً إلى تعدد الضغوط المتقاطعة على الناخب البلجيكي، فإن «الاقتراع الإلزامي ليس صدفة في بلجيكا»؛ أنظر [عناصر التحليل الاجتماعي]، ص ٤٦٥.

(٦٣) شاتشنايدر، [الشعب شبه السيد] Schattschneider, Semisovereign People, p. 68

تداخل الولاءات الغالبة الشاملة للمجتمع بأسره. ستقدم مناقشة الفيدرالية في القسم التالي مناسبة أخرى لتقويم دور التقاطع، ولكن هذا لن يؤدي إلى أي تغيير في الاستنتاج المتعلق بأهميته الهامشية.

الانعزال القطاعي والفيدرالية

تتسم الديمقراطيات الأوروبية الأربع، على ما بيّنا في الفصل الأول، بثقافة سياسية أوضح تفتتاً من الأنظمة المذكورة في [p.87] النمط الأوروبي القاري من تصنيف ألموند. ويظهر هذا الأمر بمظهر المفارقة، لأن المرء ربما توقع ازدياد عدم الاستقرار مع تزايد التفتت. من ناحية ثانية، تمتاز الحدود الواضحة بين قطاعات المجتمع التعددي بمزية الحد من الصلات المتبادلة والحد تالياً من فرص اندلاع الصدام الفعلي انطلاقاً من التناقضات المحتملة الحاضرة أبداً. ويرى كونسي رايت أنه «من الجائز للأيديولوجيات المقبولة عند جماعات مختلفة أن تتناقض من دون أن تولد توتراً». فخطر التوتر الشديد لا ينشأ إلا عندما تدخل هذه الجماعات «في صلات وثيقة»[٦٤]. ويرى دايفيد إيستون على نحو مماثل أن أفضل السبل لتحقيق نظام مستقر ومتكامل قد لا تكمن في بذل الجهود لفرض التجانس على نظام مفتت: «فقد يتم التوصل إلى نجاح أكبر عبر خطوات تفضي إلى تطوير إحساس أعمق بالوعي والتجاوب المتبادلين بين وحدات ثقافية مكبسلة (معلبة في كبسولة)»[٦٥]. ويبدي لوروين الملاحظة التالية في شأن بلجيكا،

---

(٦٤) كوينسي رايت، [طبيعة الصراع] "Quincy Wright, "The Nature of Conflic, Western Political Quarterly 4, no. 2 (June 1951): 196

(٦٥) دايفيد إيستون، [تحليل نظمي للحياة السياسية] David Easton, A Systems Analysis of Political Life (New York: Wiley, 1965), p.250

وهي قابلة للتطبيق على غيرها من الديمقراطيات التوافقية: «متى كانت الصلات الشخصية ذات الدلالة مع أشخاص من ثقافات فرعية أخرى قليلة، كذلك تكون فرص العداوات الشخصية»(٦٦).

يبدو هذا الحِجاج مناقضاً للمفهوم الواسع القبول ـ وهو من الأسس النظرية لنظرية العضويات المتداخلة ـ والقائل بأن الصلات المتبادلة بين مختلف الأشخاص والجماعات ترقّي التفهم المتبادل. من الممكن حل هذا التباين عبر التمييز بين المجتمعات المتجانسة في جوهرها حيث من المرجح لتزايد الصلات أن يزيد التفهم المتبادل ويفضي إلى المزيد من التجانس، وبين المجتمعات التعددية حيث يمكن للصلات الوثيقة أن تفضي إلى التوتر والعداوة. ويقوم واكر كونور بهذا التمييز عندما يذهب إلى أن «زيادة الصلات تعمل على تذويب التمييزات الثقافية الإقليمية داخل بلد كالولايات المتحدة. ولكن، إذا كان المرء لا يتعامل مع فروق صغرى داخل الثقافة نفسها، بل مع ثقافتين مختلفتين ومتمايزتين، أوليس من شأن زيادة الصلات بين [p.88] الاثنتين أن يزيد التناقضات»؟(٦٧) ويمكن إرهاف هذه القضية أكثر بتحديد درجة التعددية القطاعية ومدى الصلات المتبادلة على أساس متصلات بدلاً من القسمات الثنائية: يجب ألا يتعدى حجم الصلات وكثافتها درجة التجانس المناسبة. ووفقاً لتعبير كارل و. دويتش، لا بد من إقامة توازن بين المعاملات والتكامل لأن كمية فرص الصراع العنيف الممكن تتزايد مع

---

(٦٦) لوروين، [بلجيكا] ص ١٨٧.

(٦٧) واكر كونور، [تقرير المصير] Walker Connor, "Self-Determination: The New Phase," World Politics 20, no. 1 (October 1967): 49-50

حجم المعاملات المتبادلة واتساعها»[٦٨].

يميل المجتمع التعددي إلى الانتظام وفقاً للانقسامات القطاعية، وهذه التنظيمات المنفصلة تستلزم درجة من الانعزال القطاعي المؤدي إلى الديمقراطية التوافقية. من ناحية ثانية، وكما رأينا من قبل، فإن الطريقة التوافقية للاستقلال القطاعي تمعن في تطوير الشبكات التنظيمية داخل كل قطاع. لذلك ربما كان من الأنسب أن يُنظر إلى الانعزال القطاعي الناتج عن المنظمات السياسية والاجتماعية القائمة بذاتها كطريقة للديمقراطية التوافقية لا كشرط مسبق لها. ولكن، ثمة نمط هام جداً من الانعزال القطاعي الذي لا «تخلقه» الديمقراطية التوافقية نفسها بصورة مؤكدة: الانعزال القطاعي وفق خطوط جغرافية. هنا أيضاً يمكن أن يزيد النظام التوافقي درجة الانفصال عبر تطبيق الاستقلال القطاعي الإقليمي: أي الفيدرالية. إن كون اثنتين من الديمقراطيات التوافقية تعتمدان النظام الفدرالي يتيح لنا فرصة التحري إلى أي مدى قد استفادتا من مزايا الطريقة الفيدرالية.

تنقسم سويسرا إلى ٢٥ كانتوناً ـ أو على وجه التحديد ١٩ كانتوناً و٦ أنصافكانتونات ـ كما أن النمسا تنقسم إلى ٩ لاندر (أقاليم). ومن المهم في حال سويسرا تحديداً أن نحلل المستوى الكانتوني علاوة على المستوى القومي، لأن سويسرا تخضع لنظام ممعن في اللامركزية. ومن المؤشرات المفيدة على الأهمية النسبية للحكومة القومية مقارنة بالحكومات على مستويات أدنى، نسبة كل المداخيل الحكومية (وفي

(٦٨) كارل و. دويتش، [المجتمع السياسي على المستوى الدولي] Karl W. Deutsch, Political Community at the International Level (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1954), p.39.

جملتها الضمان الاجتماعي والمشاريع العامة) التي [p.89] تنفقها الحكومة القومية. تشير الأرقام المستندة إلى بيانات سنة ١٩٥٩، إلى ٦١ بالمئة لسويسرا و٨٤ بالمئة للنمسا. وللدول الفيدرالية الغربية الأخرى نسب مئوية تتراوح بين هاتين الاثنتين: كندا، ٦٥ بالمئة؛ ألمانيا الغربية، ٧٤ بالمئة؛ والولايات المتحدة، ٧٧ بالمئة. تتسم سويسرا بالنسبة المئوية الأدنى، ولكن النسبة المئوية للنمسا تقارب النسب في عدد من الدول غير الفيدرالية في أوروبا الغربية[٦٩]. فالحكم اللامركزي يعني أيضاً سياسة لامركزية؛ من هنا جاء قول روجر جيرو، «الحياة السياسية السويسرية إجمالاً ترتكز في معظمها على مرتكزات كانتونية»[٧٠].

ما هو تأثير التقسيم إلى كانتونات وأقاليم (لاندر) في التفتت وتقاطع الانقسامات الكبرى؟ ما وجه المقارنة بين بنية الانقسامات القومية وانقسامات الكانتونات والأقاليم. دعنا ننظر أولاً في الحالة السويسرية. يبين الجدول رقم ٥ عدداً من مقاييس التفتت والتقاطع لكل من الكانتونات الخمسة والعشرين (مدرجة وفقاً للترتيب التنازلي لعدد السكان) وللبلد ككل، استناداً إلى بيانات إحصاء سنة ١٩٦٠. وقد استثني غير المواطنين كلهم، كما استثني كل الأشخاص الذين لا يتكلمون إحدى اللغات الرسمية الأربع والأشخاص الذين لا يمكن

---

(٦٩) روسيت وآخرون، [الدليل العالمي] Russett et al., World Handbook, pp. 64-65

(٧٠) جيرو، [جغرافية النظام الحزبي السويسري] Girod, "Geography of the Swiss Party System," p.133

تصنيفهم كبروتستانت أو كاثوليك(٧١). مقاييس التفتت هي مؤشر راي وتايلور (F)ومؤشر بسيط جداً للتفتت، أو بالأحرى للتجانس: حجم الجماعة الكبرى. البروتستانت هم الجماعة الدينية الكبرى في سويسرا، إذ تبلغ نسبتهم ٥٨,١ بالمئة من السكان. ومع أن الكانتونات كلها أكثر تجانساً في هذا المجال؛ ففي جنيف، وسولوثرن، وغراوبوندن وحدها تشكل المجموعة الكبرى نسبة مئوية من السكان أصغر من النسبة المئوية القومية. وإذا ما قيس غراوبوندن من حيث مؤشر التفتت الديني يبدو الأكثر تفتتاً من البلد ككل(٧٢). أما بالنسبة إلى التفتت اللغوي [p.90] فثمة ثلاثة كانتونات (هي فاليه، فريبورغ، وغراوبوندن) أكثر تفتتاً من الأمة ككل. أما باقي الكانتونات فهي كلها أكثر تجانساً في هذا الوجه. وقد دمج التفتت الديني واللغوي في العمود الخامس والسادس من الجدول رقم ٥. أما العمود الأول منها فهو يظهر الجماعة الكبرى من الجماعات الدينية اللغوية الثماني. وأما العمود الآخر فهو مؤشر التفتت محتسباً استناداً إلى فرضية أن الدين واللغة يكونان متغيراً واحداً مثمّن الفئات. كما أن غراوبوندن تبدو، مرة ثانية، أكثر تفتتاً من البلد بأكمله.

زاوية التقاطع في الجدول رقم ٥ تستند إلى القسمة الثنائية ما بين بروتستانت وكاثوليك والقسمة الثنائية اللغوية للجماعة اللغوية الكبرى

(٧١) استثناء غير المواطنين يقلص عدد السكان بنسبة ١٠.٦٪. كما أن استثناء الجماعتين الأخريين يؤدي إلى تقليص إضافي بنسبة ١.٦. لذا كان الجدول رقم ٥ مبنياً على ٨٧.٦٪ من مجموع السكان المقيمين سنة ١٩٦٠.

(٧٢) يختلف مؤشر التفتت الديني في الجدول رقم ٥ اختلافاً طفيفاً عن المؤشر نفسه المستعمل بالنسبة إلى سويسرا في الجدول رقم ٢، لأن الجدول رقم ٥ لا يستند إلى العدد الإجمالي للسكان المواطنين. (أنظر الحاشية رقم ٧١ أعلاه)

مقابل سائر الجماعات. معنى هذا بالنسبة إلى الأمة ومعظم الكانتونات الألمانية مقابل اللغات الثلاث الأخرى. والاستثناءات الوحيدة هي كانتونات فو، جنيف، فاليه، فريبورغ، ونوشاتيل حيث الفرنسية هي اللغة الغالبة، وتيسينو الناطقة بالإيطالية. ثلاثة كانتونات تتسم بقيم XC وثمانية تتسم بزوايا تقاطع تفوق قيم البلد ككل.

الجدول رقم ٦ يختصر الأرقام بالنسبة إلى الكانتونات الخمسة والعشرين إذ يقدم المتوسطات والمتوسطات الموزونة لمختلف مقاييس التفتت والتقاطع. والمتوسطات الموزونة ـ الموزونة بحجم السكان في الكانتونات ـ هي أنسب المقاييس المختصرة إذا ما أردنا مقارنة الكانتونات في مجموعها بالأمة كلها. ويتبين من كافة المقاييس، أن التقسيم الفيدرالي للبلد قد أوجد كانتونات أكثر تجانساً، وأقل تقاطعاً للانقسامين بكثير من الأمة ذاتها. وهذا لا يتوافق مع معيار نظرية التقاطع التي ترى وجوب تقاطع الحدود الفيدرالية بدلاً من اتباعها للانقسامات الاجتماعية الأساسية؛ فالديمقراطية، حسب عبارة ليبست، «تحتاج إلى وجود انقسامات داخل الجماعات اللغوية أو الدينية، وليس بينها»(٧٣).

أما بالنسبة إلى المسألة اللغوية، فإن الصيغة السويسرية لإدارة العلاقات بين مختلف الجماعات تحتوي على العناصر التالية: (١) زيادة [p.91]

(٧٣) ليبست، [الإنسان السياسي]، ص ٩٢ (التشديد من الكاتب)

الجدول رقم ٥.

التفتت الديني واللغوي والتقاطع في الكانتونات السويسرية (المواطنون فقط)، ١٩٦٠

	التفتت الديني		التفتت اللغوي		التفتت الديني واللغوي		التقاطع الديني واللغوي	
الكانتون	الجماعة الكبرى النسبة المئوية	مؤشر التفتت F	الجماعة الكبرى النسبة المئوية	مؤشر التفتت F	الجماعة الكبرى النسبة المئوية	مؤشر التفتت F	مؤشر التقاطع XC	زاوية التقاطع
بيرن	٨٤,٧	٠,٢٦	٨٤,٣	٠,٢٧	٧٧,٤	٠,٣٨	٠,٢٤	١٣ درجة
زوريخ	٧٤,٤	٠,٣٨	٩٥,٩	٠,٠٨	٧٢,٦	٠,٤٢	٠,٣٨	٣٥ درجة
فو	٧٩,٤	٠,٣٣	f٨٧,٧	٠,٢٢	pf ٧٠,٦	٠,٤٦	٠,٣٨	٦٩ درجة
أرغو	٥٨,٤	٠,٤٩	٩٨,٢	٠,٠٤	٥٧,٦	٠,٥٠	٠,٤٩	٦٦ درجة
سانت غالن	c٦٠,١	٠,٤٨	٩٨,٥	٠,٠٣	CG٥٩,٥	٠,٥٠	٠,٤٨	٧٥ درجة
لوسيرن	C٨٦,٢	٠,٢٤	٩٨,٣	٠,٠٣	٨٤,٩ CG	٠,٢٦	٠,٢٥	٦١ درجة
مدينة بازل	٦٦,١	٠,٤٥	٩٣,٩	٠,١٢	٦٣,٥	٠,٥٠	٠,٤٤	٤٧ درجة
جنيف	٥٦,٨	٠,٤٩	F٨٢,٧	٠,٢٩	PF٤٦,٥	٠,٦٤	٠,٥٠	٨٣ درجة
سولوثرن	C٥٦,٤	٠,٤٩	٩٧,٠	٠,٠٦	٥٤,٦ CG	٠,٥٢	٠,٤٩	٧٩ درجة
فاليه	C٩٦,٢	٠,٠٧	F٦٤,٣	٠,٤٦	٦٢,٢ CF	٠,٥٠	٠,٤٧	٦٩ درجة
تيسينو	C٩٢,٨	٠,١٣	٨٨,٦١	٠,٢١	CI٨٧,٥	٠,٢٣	٠,١٢	٢ درجة
فريبورغ	C٨٦,٥	٠,٢٣	F٦٤,٩	٠,٤٦	٦٢,٢ CF	٠,٥٤	٠,٣٩	١٦ درجة
ثورغو	٦٧,٢	٠,٤٤	٩٨,٦	٠,٠٣	٦٦,٧	٠,٤٥	٠,٤٤	٤١ درجة
غراوبوندن	٥٣,٠	٠,٥٠	٦٠,٠	٠,٥٤	٤١,٢	٠,٧٤	٠,٤٤	٢٩ درجة

نوشاتيل	٧٧,٨	٠,٣٥	F٨٥,٩	٠,٢٥	٦٨,٠ PF	٠,٥٠	٠,٤٠	٥٩ درجة
ريف بازل	٧٣,٥	٠,٣٩	٩٦,٥	٠,٠٧	٧١,٨	٠,٤٢	٠,٣٩	٤٣ درجة
شويتز	C٩٣,٨	٠,١٢	٩٨,٧	٠,٠٣	٩٢,٦ CG	٠,١٤	٠,١٤	٨٢ درجة
شافهاوزن	٧٩,١	٠,٣٣	٩٧,٧	٠,٠٥	٧٨,٢	٠,٣٥	٠,٣٢	٢٦ درجة
تزوغ	٨٣,٦	٠,٢٧	٩٧,٧	٠,٠٥	٨١,٤ CG	٠,٣١	٠,٣٠	٨٦ درجة
أبنزيل أ.ر	٨٣,٥	٠,٢٨	٩٩,٠	٠,٠٢	٨٣,٠	٠,٢٩	٠,٢٨	٢٨ درجة
غلاروس	٦٨,٠	٠,٤٤	٩٨,٠	٠,٠٤	٦٧,٣	٠,٤٥	٠,٤٣	٣٦ درجة
أوري	٩٢,٦ C	٠,١٤	٩٨,٢	٠,٠٤	٩١,١ CG	٠,١٦	٠,١٦	٥٥ درجة
أوبوالدن	٩٦,٦ C	٠,٠٧	٩٩,١	٠,٠٢	٩٥,٨ CG	٠,٠٨	٠,٠٨	٣٦ درجة
نيدوالدن	٩٢,٤ C	٠,١٤	٩٨,٨	٠,٠٢	٩١,٤ CG	٠,١٦	٠,١٥	٥٩ درجة
أبنزيل إ.ر	٩٦,٤ C	٠,٠٧	٩٩,٧	٠,٠١	٩٦,١ CG	٠,٠٨	٠,٠٧	٥٨ درجة
سويسرا	٥٨,١	٠,٤٩	٧٤,٤	٠,٤٠	٤٦,٥	٠,٦٨	٠,٤٨	٦١ درجة

المصدر: احتسب استناداً إلى بيانات مستمدة من مكتب الإحصاء الفيدرالي.

ملاحظة: المجموعة الكبرى هي بروتساتنتية (العمود الأول)، ما لم يحدد خلاف ذلك، ناطقة بالألمانية (العمود ٣)، وبروتستانتية وناطقة بالألمانية (العمود ٥). أما في الحالات الأخرى فقد استعملت الرموز التالية للدلالة على الانتماء الديني أو اللغوي للمجموعة الكبرى:

P = بروتستانت، C = كاثوليك، G = اللغة الألمانية، F= اللغة الفرنسية، I = اللغة الإيطالية[p.93] .

الجدول رقم ٦.
التفتت والتقاطع في سويسرا: المعدلات الكانتونية والمجاميع القومية (١٩٦٠)

	الكانتونات		سويسرا
	المتوسط	المتوسط الموزون	
التفتت الديني:			
الجماعة الكبرى (٪)	٧٨,٢	٧٥,٤	٥٨,١
مؤشر التفت (F)	٠,٣٠	٠,٣٤	٠,٤٩
التفتت اللغوي:			
الجماعة الكبرى (٪)	٩١,٣	٨٩,٩	٧٤,٧
مؤشر التفتت (F)	٠,١٤	٠,١٧	٠,٤٠
التفتت الديني واللغوي:			
الجماعة الكبرى (٪)	٧٢,٩	٦٩,٥	٤٦,٥
مؤشر التفتت (F)	٠,٣٨	٠,٤٣	٠,٦٨
التقاطع:			
مؤشر (XC)	٠,٣٣	٠,٣٦	٠,٤٨
الزاوية	٥٠ درجة	٤٦ درجة	٦١ درجة

المصدر: أنظر الجدول رقم ٥.

تجانس الوحدات المكونة للفيدرالية عبر أقصى فصل إقليمي ممكن لمختلف الجماعات، وضع كافة الوظائف التي يمكن أن تصبح اللغة فيها مسألة حساسة، كالشؤون التربوية، والفكرية، والفنية، تحت ولاية السلطة الكانتونية لا الفيدرالية. ومما له دلالته أن للفيدرالية أربع لغات رسمية وأن ثلاثة فقط من الكانتونات تعتبر ذات لغتين رسمياً (برن، فريبورغ، وفاليه) وواحدة ذات ثلاث لغات (غراوبوندن).

ثمة طبعاً عدة كانتونات غير متجانسة لغوياً. فكيف يمكن أن يفسّر سلمها الأهلي؟ إن من شأن تفحص الحالة الشاذة للحركة الانفصاليةِ في منطقة برن من جبال الجورا أن تسِلط ضوءاً كاشفاً على المسألة. لِم لَم تمر إلا برن بصراع لغوي جاد، و لِمَ لَم يمر أي واحد من الكانتوناتَ ذات اللغتين أو اللغات الثلاث بصراَع كهذا؟ يبني شتاينر تفسيره على اعتبارات من توازن القوى. فهو يرى أن السبب الرئيسي لسخط أهل [p.94] برن من جبال الجورا هو أن السكان الكاثوليك الناطقين بالفرنسية هم أقلية من كل وجه. في البلد ككل وفي برن، يشكل الناطقون بالألمانية والبروتستانت الأكثريات[٧٤]. إن تفحص الجدول رقم ٥ وبعض البيانات غير المبينة في الجدول يعزّز هذه القضية. فالناطقون بالفرنسية، والناطقون بالإيطالية، والناطقون بالرومانش الكاثوليك هم الجماعات الأقلوية من الناحيتين داخل البلد. أما داخل الكانتونات الحالية، فهم ليسوا في هذا الوضع الأقلوي المزدوج. فالكاثوليك الناطقون بالفرنسية هم أكثرية واضحة في فاليه وفريبورغ (٦٢,٢ بالمئة في كلا الكانتونين)، وهم يشكلون أقلية لا يستهان بها في كانتونات برن، فو، جنيف، ونوشاتل (٧,٨، ١٧,١، ٣٦,٢، و١٧,٩ بالمئة على التوالي). وتتسم الكانتونات الثلاثة الأخيرة بأكثريات ناطقة بالفرنسية بحيث أن الكاثوليك الناطقين بالفرنسية فيها هم في وضع أكثري من هذه الوجهة. والكاثوليك الناطقون بالإيطالية هم أكثرية غالبة في تيسينو (٨٧,٥ بالمئة) وأقلية لا يستهان بها (٨,٧ بالمئة) - كالكاثوليك الناطقين بالرومانش (١٩,٣ بالمئة) - في غراوبوندن. هنا تبدو هاتان الجماعتان في وضع أقلوي مزدوج لأن في

(٧٤) شتاينر، [الاتفاق الودي] ص ٢٥٦

الكانتون أكثرية من الناطقين بالألمانية والبروتستانت. غير أن غراوبوندن حالة خاصة من حيث أنها تتسم بدرجة عالية من اللامركزية داخل الكانتون؛ حتى إنه ربما جاز أن توصف «بالفيدرالية الكانتونية»[(٧٥)] على حد تعبير جايمس أ. دن.

ومما يرجح حجة شتاينر القائلة بتوازن القوى نتائج استفتاءي ١٩٥٩ و١٩٧٤ حول مسألة تشكيل كانتون قائم بذاته في منطقة الجورا. لم تصوّت بالإيجاب إلا ثلاثة أقضية من شمال الجورا؛ وتضم هذه الأقضية أكثريات كاثوليكية وناطقة باللغة الفرنسية وهي تالياً في وضع أقلّوي مزدوج. أما الأقضية الأربعة الأخرى فقد صوتت كلها ضد إقامة كانتون منفصل، ومما له دلالته أن ليس من بينها أي كانتون في وضع أقلّوي مزدوج: فقضاء لاوفن الشمالي كاثوليكي وناطق باللغة الألمانية والأقضية الثلاثة الجنوبية بروتستانتية في أكثريتها وناطقة بالفرنسية[(٧٦)]. [p.95] ويمكن إيجاد تفسير إضافي في كون الانقسامات

---

(٧٥) جايمس أ. دن الأصغر، [الديمقراطية التوافقية والصراع اللغوي] James A. Dunn Jr., "Consociational Democracy and Language Conflict: A Comparison of the Belgian and Swiss Experiences," Comparative Political Studies 5, no. 1 (April 1972): 20

(٧٦) تقدم مختلف البيانات حول التركيب الديني واللغوي للأقضية الجوراسية في فرانسوا ل. ريموند، [«المسألة الجوراسية وتطور الحركة الانفصالية ١٩٥٩ ـ ١٩٦٤»] Francois-L. Reymond, "La question Jurassienne et l'evolution du movement separatiste, 1959-1964," in Annuaire Suisse de science politique, vol. 5 (Lausanne: Association Suisse de Science Politique, 1965), esp. pp. 35-36. أنظر أيضاً كورت ب. ماير، [مشكلة الجورا: الصراع العرقي في سويسرا] Kurt B. Mayer, "The Jura Problem: Ethnic Conflict in Switzerland," Social Research 35, no. 4 (winter 1968): 70741; ميشال

الدينية واللغوية في برن تميل إلى التطابق بدلاً من التقاطع. فكلا المؤشر وزاوية التقاطع لكانتون برن أدنى من سويسرا ككل كما أنهما أدنى كثيراً من متوسطات الكانتونات (أنظر الجدولين رقم ٥ و٦). ففي بقية الكانتونات غير المتجانسة نسبياً في كلا الأمرين (أي في الكانتونات التي تزيد مؤشرات التفتت الديني واللغوي فيها على ٠,٢٠)، وحيث يعدُّ مدى التقاطع عاملاً هاماً، نجد أن ثمة تقاطعاً كبيراً. وهذه الكانتونات هي فو، جنيف، فريبورغ، غراوبوندن، ونوشاتيل. ففي هذه الخمسة يفوق المؤشر وزاوية التقاطع ما نجده في برن. علاوة على ذلك، فإن مقاييس برن هذه متدنية عن متوسطات الكانتونات، بينما المقاييس نفسها للكانتونات الخمسة تكاد تكون كلها أعلى من المتوسطات الكانتونية.

لئن أنشئ كانتون جوراسي قائم بذاته - وفيه إما كامل منطقة برن الجوراسية وإما، وهذا أرجح نظراً إلى استفتاء ١٩٧٤، الأقضية الشمالية الانفصالية الثلاثة - فإن سكانه الكاثوليك الناطقين بالفرنسية سيبدلون بوضعهم الأقلوي المزدوج في كانتون برن وضعاً أكثرياً

باساند، [التغير الاجتماعي والصراعات الاجتماعية] Michel Bassand, "Changement social et antagonisms sociaux: Aspects sociologiques de la "question jurassienne", Les interets du Jura 43, no. 8 (August 1972): 163-82; كينيث د. ماكراي، [سويسرا: مثال على التعايش الثقافي] Kenneth D. McRae, Switzerland: Example of Cultural Coexistence, Contemporary Affairs, no. 33 (Toronto: Canadian Institute of International Affairs, 1964), pp. 57-61 and William R. Keech, "Linguistic Diversity and Political Conflict: Some Observations Based on Four Swiss Cantons," Comparative Politics 4, no. 3 (April 1974): 387-404

مزدوجاً. ويقول دال إن الحل المتمثل بإقامة كانتون منفصل «يبدو منسجماً تماماً مع خطة الضمانات المتبادلة السويسرية»(٧٧). فليس تقسيم كانتون ما بالخطوة غير المسبوقة. فقد قسمت ثلاثة كانتونات في التاريخ السويسري: أونتروالدن قسّم إلى أوبوالدن ونيدوالدن في القرن الخامس عشر[p.96] جراء الصعوبات في التواصل بين قسمي الكانتون؛ كما قسم أبنتزيل سنة ١٥٩٧ بسبب الانقسام الكاثوليكي ـ البروتستانتي؛ وبازل سنة ١٨٣٣ بسبب التوترات المدينية ـ الريفية. ويصف دن تقسيم الكانتون إلى قسمين بأنه «أقدم تقنيات حل النزاعات» التي اعتمدها السويسريون(٧٨).

ومن الجدير بالملاحظة أن بلجيكا قد نحت نحو نصف الفيدرالية التي تنطوي على الفصل الوظيفي والإقليمي لإيجاد حل لمشكلتها اللغوية. وفي السنوات الأخيرة أصبح الانقسام اللغوي ممأسساً أكثر فأكثر عبر نظام الأحزاب. فالأحزاب البروكسيلية الفليميش، والوالون، والميالة إلى الفرنسية تستند إلى هذا الخط من الانقسام. كما أن الأحزاب الأقدم عهداً والتي كانت تتجاوز الخطوط اللغوية قد باتت اليوم منقسمة انقساماً قوياً من جرائه. فالجناحان الإقليميان للحزب الكاثوليكي أصبحا اليوم فعلياً حزبان منفصلان. والنزعة نفسها قوية جداً في صفوف الاشتراكيين والليبراليين. ويلاحظ أوروين

---

(٧٧) روبرت دال، [البوليأركي: المشاركة والمعارضة] Robert Dahl, Polyarchy: Participation and Opposition (New Haven: Yale University Press, 1971), p. 119n.

(٧٨) دن، [الديمقراطية التوافقية والصراع اللغوي] Dunn, "Consociational Democracy and Language Conflict," p. 32

أن المراقب لانتخابات سنة ١٩٦٨ «يمكن أن يعذر إذا ما ظن أن الأجنحة الإقليمية هي أحزاب مستقلة»(٧٩).

تعترف التعديلات الدستورية التي اعتمدت في أواخر العام ١٩٧٠ اعترافاً رسمياً بالانقسام اللغوي عبر تقسيم كافة أعضاء البرلمان إلى مجلسين ثقافيين مختلفين يخدمان كبرلمانين داخل منطقة الاستقلال التربوي والثقافي الذاتي الممنوح لكل من الجماعتين اللغويتين. ولا بد للقوانين التي تمس الاستقلال الذاتي الثقافي من أن تقرّها أغلبية ثلثي الأعضاء مع موافقة الأغلبية الخاصة بكل جماعة لغوية. كما يحق للأقلية الناطقة بالفرنسية أن تستأنف أي مشروع قانون يهدد مصالحها أمام الحكومة المؤلفة من عدد متساو من الناطقين بالهولندية والفرنسية. وتدار شؤون بروكسل المزدوجة اللغة باتفاق مماثل. ويظهر، أخيراً، أن مصالح الجماعتين اللغويتين قد باتت تنظم بصورة فعالة وتمثل بواسطة هذه الهيكلية نصف الفيدرالية(٨٠) [p.97]

الجمهوريتان الأولى والثانية في النمسا كانتا دولتين فيدراليتين.

---

(٧٩) أوروين، [الانقسامات الاجتماعية والأحزاب السياسية في بلجيكا] ص ٣٣٨.

(٨٠) أنظر أ. كوبيه وآخرون Herverdeling van de politieke macht (Brussels: Reinaert, 1972); لوك هويز، [نظرة سوسيولوجية إلى المسألة اللغوية في بلجيكا] Luc Huyse, "Un regard sociologique sur la question linguistique en Belgique," Septentrion 3, no. 3 (1974): 23-25; Martin O. Heisler, "Institutionalizing Societal Cleavages in a Cooptive Polity: The Growing Importance of the Output Side in Belgium," in Heisler, Politics in Europe, pp. 178-220; جايمس أ. دن، الأصغر، [مراجعة الدستور في بلجيكا] James A. Dunn, Jr., "The Revision of the Constitution in Belgium: A Study in the Institutionalization of Ethnic Conflict," Western Political Quarterly 27, no. 1 (March 1974): 143-63

وقد نص الدستور على الفيدرالية عند إصرار الحزب الكاثوليكي وإن كان الحزب الاشتراكي كان يفضل دولة موحدة. ولكن بحلول العام ١٩٢٩ انقلب موقفا الحزبين كلياً. فالكاثوليك الذين كانوا في السلطة منذ العام ١٩٢٢ كانوا يحرصون على تعزيز الحكومة المركزية، بينما أضحى الاشتراكيون يدافعون عن استقلال اللاندر(الأقاليم) الذاتي، ولا سيما فيينا الاشتراكية. في العام ١٩٤٥، عاد الحزبان إلى مواقفهما الأصلية، وأصبحت النمسا دولة فيدرالية ولكن من دون أن تكون اللامركزية فيها قوية[٨١].

يبين الجدول رقم ٧ تفتت وتقاطع مختلف الانقسامات في اللاندر (الأقاليم) كما في النمسا ككل. احتسب التفتت الديني استناداً إلى استمارة استقصائية تتعلق بحضور الصلوات في الكنيسة. تتباين مؤشرات التفتت الديني تبايناً طفيفاً بين الأقاليم. والإقليم الوحيد ذي المؤشر المنخفض بصورة لافتة هو فورارلبرغ، معقل الحزب الكاثوليكي، حيث نسبة حضور الصلوات في الكنيسة مرتفعة جداً. كما احتسبت نسبة تفتت النظام الحزبي استناداً إلى نتائج انتخابات ١٩٦٢. فقد حصل الحزب الكاثوليكي على ٤٥,٤ بالمئة من الأصوات والاشتراكيون على ٤٤,٠ بالمئة. وحصل الكاثوليك على أكبر عدد من الأصوات في كافة الأقاليم باستثناء فيينا وكارينثيا. ولاحتساب زوايا

(٨١) ألفرد ديامانت، [الكاثوليك النمساويون والجمهورية الأولى] Alfred Diamant, Austrian Catholics and the First Republic: Democracy, Capitalism and the Social Order, 1918-34 (Princeton: Princeton University Press, 1960), pp. 83-85, 259-60; Kurt Steiner, Politics in Austria (Boston: Little, Brown, 1972), pp. 98-106.

التقاطع بين انقسامات نظام الأحزاب، والانقسامات الدينية، والانقسامات الطبقية، لم يؤخذ في الحسبان إلا الحزبان الرئيسيان(٨٢).

والنتيجة الإجمالية اللافتة أن التقسيم الفيدرالي لم يؤثر في التفتت ولا في التقاطع. والمتوسطات الموزونة، التي ربما كانت هنا أيضاً أبلغ المتوسطات دلالة، لا تكاد تختلف عن متوسطات البلد ككل. واضح إذاً أن الفيدرالية النمساوية ليست تجسيداً لطريقة الاستقلال القطاعي الذاتي التوافقية. بل إن الأقاليم، أو اللاندر، وهيكلياتها الملحقة تقوم بهذه الوظيفة، كما أن الاستقلال القطاعي الذاتي لا يأخذ إلا شكل الفيدرالية «الاجتماعية/ السوسيولوجية» أو غير الإقليمية على حد تعبير دال(٨٣). وبالمثل فمن الممكن أن توصف النيذرلاندز الموحّدة بأنها فيدرالية سوسيولوجية.

الجدول رقم ٧.
التفتت والتقاطع في النمسا: متوسطات الأقاليم والمجاميع القومية (حوالي ١٩٦٥)

	الأقاليم		
	متوسط	متوسط موزون	النمسا
التفتت الديني:			
الجماعة الكبرى ٪	٤٦	٤٥	٣٩
مؤشر التفتت F	٠,٦٢	٠,٦٣	٠,٦٦

(٨٢) وهذا يقود إلى بعض التباينات الطفيفة عن الأرقام الواردة في الجدول رقم ٤.

(٨٣) مذكور في سيدني فيربا، [بعض المآزق في البحث المقارن] Sidney Verba, "Some Dilemmas in Comparative Research," World Politics 20, no. 1 (October 1967): 126.

تفتت نظام الأحزاب:			
الحزب الأكبر ٪	٥١,٣	٥٠,٩	٤٥,٤
مؤشر التفتت F	٠,٥٨	٠,٥٨	٠,٥٩
تقاطع الدين والأحزاب			
مؤشر XC	٠,٤٠	٠,٤٠	٠,٣٩
زاوية	٤٠ درجة	٣٦ درجة	٣٧ درجة
الطبقة والأحزاب			
مؤشر XC	٠,٤٤	٠,٤٤	٠,٤٥
زاوية	٤٠ درجة	٣٦ درجة	٣٧ درجة
الدين والطبقة:			
مؤشر XC	٠,٥٠	٠,٥٠	٠,٥٠
زاوية	٧٠ درجة	٦٤ درجة	٧٠ درجة

المصدر: احتسبت استناداً لبيانات استقصاء ١٩٦٧ المستمدة من Institut fur Empirische Sozialforschung in Vienna (معهد الأبحاث الاجتماعية التجريبية بفيينا) ونتائج الانتخابات العامة سنة ١٩٦٢.

تقاليد التوافق عند النخبة

قد تتمتع المجتمعات التعددية بحكومة ديمقراطية مستقلة إذا ما انخرط القادة السياسيون في نمط ائتلافي لا خصومي [p.99] من أنماط صنع القرارات. قد يصدر ائتلاف النخبة عن دواعي إدراك المخاطر الكامنة في الانقسامات القطاعية والرغبة في تحاشيها. ولذا فإن النظرية القائلة بأن المجتمعات التعددية لا يمكن أن تكون ملائمة للأنظمة الديمقراطية تصبح نبوءة تنفي ذاتها بذاتها: فالنخب تتعاون

بالرغم من الاختلافات القطاعية الفاصلة بينهم لأن التصرف بخلاف ذلك يعني استنزال العواقب المتنبأ بأنها من سمات المجتمع التعددي. ومن العوامل البديلة أو الإضافية التي تحمل القادة السياسيين على الاعتدال والتعاون إنما هو الوجود المسبق لتقاليد التوافق عند النخبة.

وقد لفت دالدر تحديداً الأنظار بقوة إلى أهمية تقاليد كهذه. ففي سياق تحليله للعملية التاريخية لبناء الأمة في النيذرلاندز وسويسرا، رأى أن تقاليد التعددية في البلدين ومثلها «تقاليد التوافق السياسية سبقت بزمن طويل عملية التحديث السياسي». ويترتب على ذلك ألا ينظر إلى التوافقية الهولندية والسويسرية باعتبارها «رداً لمخاطر الثقافات الفرعية وانقساماتها، بل باعتبارها السبب المسبق لعدم تحول انقسامات الثقافات الفرعية إلى انقسامات خطرة»[٨٤]. إن وجود نزعة تاريخية نحو الاعتدال والتسويات قبل قيام نظام ديمقراطي يمكن أن يكون فعلاً عاملاً مستقلاً يستطيع أن يعزز بصورة بارزة فرص الديمقراطية التوافقية. لم تختبر سويسرا ولا النيذرلاندز أية حقبة مطولة من تقاليد الاستبداد، بل إن تقاليد الحكم شبه الاستبدادي المخفف ومثلها علاقات القوة المبعثرة ظلت قوية. ولذا لم يكن لحكم الأكثرية السافر ـ وهو المعادل الديمقراطي للاستبداد الملكي ـ أية جاذبية قوية.

ويميز ليمبروخ تقاليد تصالحية مشابهة لا في تطور النيذرلاندز وسويسرا فحسب، بل وفي تاريخ بلجيكا، والنمسا إلى حد كبير. ففي

(٨٤) هانز دالدر، [في بناء الأمم التوافقية] Hans Daalder, "On Building Consociational Nations: The Cases of the Netherlands and Switzerland," International Social Science Journal 23, no. 3 (1971): 367-68

النمسا وسويسرا، جاءت حكومات الائتلاف الواسع في الأقاليم والكانتونات قبل الائتلافات الواسعة القومية. فخلال الجمهورية الأولى، كان لكافة الأقاليم تمثيل نسبي لكل الأحزاب في السلطة التنفيذية إما بموجب نص الدستور أو، على أساس طوعي كما في فورارلبرغ. «فالصيغة النسبية [p.100] السحرية» لتشكيل المجلس الفيدرالية السويسري لم تعتمد حتى العام ١٩٥٩، ولكن الكانتونات كانت قد اعتمدت ممارسات مشابهة في تاريخ مبكر أكثر. فقد طرح كانتون برن المثال في العام ١٨٥٤ يوم قبلت الأكثرية المحافظة بمشاركة المعارضة الجذرية في مجلس الكانتون التنفيذي[٨٥]. ويشير كينيث د. ماكراي إلى أن البلدان الأربعة التي تطورت لاحقاً إلى ديمقراطيات توافقية

كانت تقع في فترة ما داخل حدود الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وأن الأربعة قد نجت بدرجات متفاوتة من العملية الطويلة، التدريجية، لمركزة السلطة التي اتسمت بها فرنسا، وإسبانيا، وإنكلترا، واسكوتلندا وسواها من الممالك القومية بدءاً من القرن الثاني عشر حتى القرن السادس عشر. علاوة على ذلك، شعرت البلدان الأربعة بدرجات متفاوتة بوطأة حرب الثلاثين عاماً والتوافق الديني الذي قدمته معاهدة وستفاليا والذي نص صراحة على حل الخلافات بين أفراد الإمبراطورية البروتستانت والكاثوليك بالاتفاقات المتبادلة بدلاً

(٨٥) جرهارد ليمبروخ، [الديمقراطية النسبية] Gerhard Lehmbruch, Proporzdemokratie: Politisches System und politische Kultur in der Schweiz und in Osterreich (Tubingen: Mohr, 1967), pp. 8, 17

من التصويت بالأكثرية(٨٦).

كان إرث تقاليد التوافق، في الديمقراطيات التوافقية الأربع، في أرفع مراتبه في النيذرلاندز وسويسرا، وأدنى درجة في بلجيكا، وجاءت النمسا في أدنى مراتبه؛ ويوافق دالدر وماكراي أيضاً على هذا الترتيب(٨٧). ولكن تفسير ائتلاف النخبة بواسطة ممارسات إدارة الصراع التقليدية لا يمكنه، في أي من هذه البلدان، أن يحل كلياً محل النبوءة النافية لذاتها. فالعنصر الأخير كان حاضراً بوضوح في تسوية نزاع المدارس في النيذرلاندز سنة ١٩١٧ ويظهر في كلمات رئيس الحكومة يوم اقترح تشكيل ائتلاف واسع خاص من كبار قادة الأحزاب لتسوية المشكلة. فقد وصف النزاع بأنه «إسفين... غرز في حياتنا القومية يقسم أمتنا إلى أمتين،» ورأى أن «أمتنا لا يمكنها تتطور بقوة ولا أن تطلق الطاقة التي يجب أن تكون تحت تصرفنا، إلا إذا اقتلعنا هذا الإسفين من حياتنا القومية.» وفي الاجتماع الأول للجنة [p.101] دعا الأعضاء إلى التخلي عن مواقفهم المتصلبة: «لقد حاولتم في الصراع الذي ساد سياستنا منذ عدة سنوات أن تحققوا انتصاراً للأهداف التي، لو كانت السلطة المطلقة في أيديكم، لكنتم اعتبرتموها أكثر توافقاً مع آرائكم الخاصة... ها أنتم الآن تواجهون واقعاً من آرائكم هذه التي جعلت بعضكم يقيم حدوداً في وجه البعض الآخر»(٨٨). علاوة على ذلك، فإن طبيعة التهدئة التي تمت سنة

---

(٨٦) ماكراي، الديمقراطية التوافقية، ص ١١.

(٨٧) دالدر، [موضوع الديمقراطية التوافقية]، ص ٦١٨؛ ماكراي، الديمقراطية التوافقية، ص ٢٥ ـ ٢٧.

(٨٨) مذكور في ب. ج. أود، [مئة عام، ١٨٤٠ ١٩٤٠] P. J. Oud, Hondred jaren, 1840-1940, Een eeuw van staatkundige vormgeving in

١٩١٧، والتي اشتملت أيضاً على مسألة حق التصويت، تشير إلى أن تأثير تقاليد التعاون القديمة بين النخب لا يمكنها أن تفسر بمفردها ما تم التوصل إليه: فالتوافق لم يكن تراكمياً بل شاملاً وبعيد المدى، كما أنه صيغ في فترة من الزمن قصيرة نسبياً. إن الوصف الحصيف الذي يطلقه لوروين على الائتلاف الكاثوليكي - الليبرالي في الفترة ما قبل الديمقراطية السابقة على ولادة بلجيكا المستقلة باعتباره «اتحاداً للمعارضات» واعياً ومميزاً يليق تماماً بالتهدئة اللاحقة في هولندا أيضاً[(٨٩)].

والنمسا مثال أفضل لكيفية اشتغال النبوءة النافية لذاتها. لئن كانت ثمة مجازفة في الاستنتاج من عدم نشوب صدام مدني خطير في النيذرلاندز في أوائل القرن العشرين أن القضايا لم تكن ملتهبة وأن الحرب الأهلية كانت من المستحيلات، فإن الحالة النمساوية لا تترك أي مجال للتردد في هذا المجال لأن الجمهورية الأولى أفضت فعلاً إلى الحرب الأهلية والديكتاتورية. ويجمع المراقبون كلهم على أن وجود الرغبة الغالبة في تفادي تكرار تلك الحوادث المأساوية كان من أهم الدوافع التي حدت بكبار القادة لتشكيل الائتلاف الواسع سنة ١٩٤٥. من ذلك أن ليمبروخ وإن كان يشدد على أهمية السوابق التاريخية

Nederland (Assen: Van Gorcum, 1954), p. 237; and in J.A. A.H. de Beaufort, Viftig jaren uit onze geschiedenis: 1868-1918, 2 vols. (Amsterdam: Van Kampen, 1928), 2: 212.

(٨٩) فال لوروين، [«النزعة الدستورية والعنف المقنن في الدولة الحديثة»] Val R. Lorwin, "Constitutionalism and Controlled Violence in the Modern State: The Case of Belgium," ورقة مقدمة في الاجتماع السنوي للرابطة التاريخية الاميركية، سان فرانسيسكو، ١٩٦٥، ص ٤.

للائتلاف الواسع في النمسا، إلا أنه يصرح بأن تجربة الحرب الأهلية خلال الجمهورية الأولى هي التي وفرت الدافع الأكبر[(٩٠)]. و«يتفق النقاد والمراقبون الموضوعيون، في رأي فريدريك إنكلمان، مع كبار الساسة النمساويين على الحكم بأن الائتلاف كان رداً على التوتر الناجم عن الحرب الأهلية في الجمهورية الأولى»[(٩١)]. كما ينسب أوتو كيرشهايمر «نظام التعاون النمساوي المرتب بعناية مسبقة» تحديداً إلى «تاريخها السياسي الحافل بالإحباط والارتياب المقيم»[(٩٢)].

أصرح كلام قيل عن أصل الائتلاف الواسع النمساوي وأوضحه هو كلام بلوم، الذي يستعمل فكرة توماس هوبز عن العقد الاجتماعي ليصفه. إن «حالة الطبيعة» التي عاشها الزعماء الكاثوليك والاشتراكيون بين العامين ١٩١٨ و١٩٤٥ ساقتهم إلى إبرام عقد اجتماعي رشيد: «بحلول العام ١٩٤٥ كان النمساويون قد عانوا كثيراً وباتوا على استعداد

(٩٠) ليمبروخ، الديمقراطية النسبية، ص ٢٥.

(٩١) فريدريك إنكلمان، [البحث عن التوازن] Frederick C. Engelmann, "Haggling for the Equilibrium: The Renegotiation of the Austrian Coalition, 1959," American Political Science Review 56, no. 3 (September 1962): 651

(٩٢) أوتو كيرشهايمر، [أفول المعارضة في الأنظمة البرلمانية] Otto Kirchheimer, "The Waning of Opposition in Parliamentary Regimes", Social Research 24, no. 2 (summer 1957): 137. وانظر أيضاً رودولف شتاينينغر، [الاستقطاب والتكامل] Rudolf Steininger, Polarisierung und Integration: Eine vergleichende Untersuchung der strukturellen Versaulung der Geselschaft in den Niederlanden und in Osterreich (Meisenheim am Glan: Hain, 1975), p. 215.

لأن «يتعاقدوا على الخروج» من وضعهم اليائس»[٩٣].

إن وجود تقاليد التوافق عند النخبة، كغيره من الشروط الأخرى التي تمت مناقشتها في هذا الفصل، شرط مؤات آخر من شروط الديمقراطية التوافقية. وربما كان أهم من سواه من الشروط، لكنه ليس شرطاً لا بد منه. فوجود تراث من تقاليد التوافق وحصول النبوءة النافية لذاتها أمران متكاملان وليسا متنافيين. ومن الضروري أن نشدد على العناصر الإرادية، العقلانية، الهادفة والتعاقدية في الديمقراطية التوافقية لأن مناقشة النموذج التوافقي بما هو نموذج معياري في الفصول اللاحقة يفترض مسبقاً أنه مثال يمكن أن يحتذى عن قصد واختيار حر. وسوف يتسنى لنا أن نرى أن تقاليد التعاون التي تمهد لصنع القرارات التوافقية ليست قطعاً أمراً نادراً في مجتمعات العالم الثالث. ولكن، وعلاوة على ذلك، ينبغي للناظر في هذا الأمر ألا يستبعد إمكانية كون القادة في المجتمعات التعددية مقتدرين على أفعال خلاقة بنّاءة وحرة.

(٩٣) بلوم، [بناء أمة نمساوية] Bluhm, Building an Austrian Nation, p. 46

الفصل الرابع

عناصر توافقية في ديمقراطيات غير توافقية

تختلف الديمقراطيات التوافقية الأربع اختلافاً بيّناً في درجة الاقتراب من النموذج التوافقي النقي، كما أوضحنا في الفصول السابقة[1]. فمن حيث قوة الفرز الفئوي، تبدو تعددية المجتمع السويسري أقل وضوحاً من البلدان الثلاثة الأخرى. ولا يمكن تعريف فئاتها بالسهولة التي يمكن تعريف الفئات النمساوية أو البلجيكية أو النيذرلاندية، وهي إنما تقع في مرتبة الفئة الوسطى من فئات فال ر. لوروين للتعددية الفئوية مقارنة بالمراتب العليا التي تقع فيها الديمقراطيات التوافقية الثلاث الأخرى. وقد صمم لوروين أيضاً أربع عشرة مرتبة لمجالات الأنشطة في البلدان الأربعة (كالتربية، ووسائل الإعلام، والمنظمات السياسية والاجتماعية/ الاقتصادية، واللهو والتسلية) من حيث درجة التعددية الفئوية، أي من حيث درجة تنظيم هذه المجالات تبعاً لخطوط الانشطارات الفئوية. وقد حلّت بلجيكا في

(١) أنظر أعلاه، ولا سيما ص ١٥، ٣١ ـ ٣٣، ٦٠ ـ ٦١.

الدرجة «العليا» إحدى عشرة مرة، والنيذرلاندز ثماني مرات، والنمسا سبع مرات. وتحسب سويسرا أقل تقطيعاً بكثير وفقاً لطريقة القياس هذه: فلم تحل إلا ثلاثة من هذه المجالات في مرتبة «عالية»(٢). أما بالنسبة إلى تآلف النخب، فإن النمسا وسويسرا أرسخ في التوافقية من بلجيكا والنيذرلاندز، كما أن الحالة البلجيكية يعقدها كون الحلول التوافقية لم تزل تطبق بوتيرة أكثر تكراراً على مشاكل تتعلق بالانشطارات الدينية الإيديولوجية مما تتعلق بالانشطار اللغوي.

يضاف إلى ذلك حصول تغيرات على مر الزمن. فمنذ ذروة التطور التوافقي في أواخر الخمسينات من القرن العشرين، [p.104] تراجعت الانشطارات الفئوية وخفّت حدّتها في البلدان الأربعة، باستثناء المشاعر التي تثيرها المسألة اللغوية في بلجيكا. وفي الوقت نفسه، باتت المشكلة الأخيرة تلقى مزيداً من المعالجة عبر ترتيبات توافقية، ونصف فيدرالية تحديداً. ولكن تآلف النخب تراجع في معظم المجالات الأخرى. فقد أعقب الائتلاف النمساوي الواسع سنة ١٩٦٦ حكومة الحزب الواحد الكاثوليكية التي حلّت محلّها حكومة اشتراكية سنة ١٩٧٠. وفي النيذرلاندز اعتمد الاشتراكيون وحلفاؤهم اليساريون الأصغر حجماً موقفاً صريحاً مناوئاً للتوافقية، إذ دعوا إلى عودة جذرية إلى حكم الأكثرية واتبعوا الاستراتيجية اللاتوافقية

(٢) فال لوروين، Val R. Lorwin, "Segmented Pluralism: [التعددية المقطعة] Ideological Cleavages and Political Cohesion in the Smaller European Democracies," Comparative Politics 3, no. 2 (January 1971): 155. وهو يقول في موضع سابق إن «الفرز القطاعي لا يقارب التمام إلا في النمسا.» (ص ١٤٤)

الواضحة المتمثلة في تشكيل «حكومة ظل» وفق الأسلوب البريطاني لمعارضة الائتلاف الحاكم في انتخابات ١٩٧١ و١٩٧٢[٣].

الأكثر قرباً من النموذج المثالي للديمقراطية التوافقية هي النمسا خلال فترة حكومات الائتلافات الواسعة بين العامين ١٩٤٥ و١٩٦٦. أما الحالات الثلاث الأخرى فقد انحرفت، حتى في ذروتها أواخر الخمسينات من القرن العشرين، في عدة مجالات هامة عن النموذج النقي، وإن كانت قريبة قرباً كافياً بحيث تعدُّ في عداد الديمقراطيات التوافقية. وبالعكس، فإن بعض الديمقراطيات غير التوافقية تحتوي على عدد غير قليل من العناصر التوافقية.

أنماط الأنظمة الديمقراطية

الديمقراطية التوافقية نمط من تصنيف رباعي الأنماط ينتج عن الجدولة المتقاطعة لبنية المجتمع، من حيث هو تعددي أو متجانس، وسلوك النخب السياسية من حيث هو تآلفي أو خصومي (أنظر الشكل رقم ٢). وهو يوازي جزئياً تصنيف ألموند للأنظمة الديمقراطية. فالنمطان المركزي واللامركزي يتماهيان تماماً مع النمطين الأوروبي القاري والأنكلو - اميركي على التوالي. وتستعمل عبارتا «لامركزي» و«مركزي» هنا بدلاً من مصطلحات ألموند تحاشياً لأية تداعيات جغرافية غير مقصودة. [p.105]

---

(٣) للاطلاع على مناقشة أوفى للمرحلة ما بعد التوافقية في السياسة الهولندية، أنظر أرنت ليبهارت، [سياسة التوافق] Arend Lijphart, The Politics of Accommodation: Pluralism and Democracy in the Netherlands, 2nd ed. (Berkeley: University of California Press, 1975), pp. 196-219

الشكل رقم ٢.

تصنيف لأنماط الأنظمة الديمقراطية

		بنية المجتمع	
		متجانسة	تعددية
سلوك النخبة	تآلفي	ديمقراطية غير مسيسة	ديمقراطية توافقية
	خصومي	ديمقراطية مركزية	ديمقراطية لا مركزية

النمط غير المسيّس يمثل نوع النظام الديمقراطي الذي بدا أن الديمقراطيات الغربية تتجه إليه في أوائل الستينات من القرن العشرين، استناداً إلى عدد من العلماء البارزين الذين شهدوا التطورات السياسية الكبرى في ذلك الزمن. وقد وصف بمصطلحات مثل «أوروبا الجديدة»، «ليبرالية جماعات المصلحة»، و«التنين الديمقراطي». بدا أنه توجُّه نحو تناقص التوترات الإيديولوجية والدينية وتزايد متزامن للتآلف في صنع القرارات. من ذلك أن إرنست هآس قد ذهب إلى أن «تكتيل المشاعر والتوقعات» داخل فئات منفصلة من السكان «بات يبدو شيئاً من الماضي». وفي الوقت نفسه،

رأى هآس الديمقراطية النموذجية في أوروبا الجديدة تحكم على طريقة الائتلاف الواسع. وفي المضمار الاقتصادي تحديداً، كان التوجُّه ينحو نحو «التخطيط الديمقراطي»، ممثلاً، على حد تعبير هآس «المشاركة المتواصلة لكافة الجماعات التطوعية في المجتمع الأوروبي عبر أنظمة متطورة [p.106] من اللجان والمجالس... المفاوضات الدائمة والمصالحات المتقطعة تميل إلى الحلول محل المواجهات، والمناقشات الإيديولوجية والحروب الطبقية»[٤]. ويمكن للأسلوب النروجي في صنع القرارت، كما يصفه شتاين روكان، أن يستخدم مثالاً على ذلك. فالقرارات الاقتصادية الجوهرية تتخذ في «جلسات سنوية للمفاوضات» بين كافة الجماعات المعنية: فالسلطات الحكومية تجتمع مباشرة برؤساء الاتحادات النقابية، وممثلي المزارعين، وصغار المالكين، وصيادي الأسماك، وممثلي رابطة أولياء العمل» حول طاولة المساومة[٥].

وما يوازي هذا التوجه في الديمقراطية الاميركية هو ما أطلق عليه ثيودور لوي تسمية «ليبرالية جماعات المصلحة». جوهر هذه الفلسفة التي كانت مستحبة خلال إدارة كينيدي بصورة خاصة،

---

(٤) إرنست ب. هآس، [التكنوقراطية، التعددية وأوروبا الجديدة] Ernst B. Haas, "Technocracy, Pluralism and the New Europe," in A New Europe? Ed. Stephen R. Graubard (Boston: Houghton Mifflin, 1964), pp. 68, 70. التشديد من الكاتب.

(٥) شتاين روكان، [النروج: الديمقراطية العددية وتعددية الشركات] Stein Rokkan, "Norway: Numerical Democracy and Corporate Pluralism," in Political Oppositions in Western Democracies, ed. Robert A. Dahl (New Haven: Yale University Press, 1966), p. 107.

يوجزه آرثر شليسنغر، الأصغر: «المصالح الكبرى في المجتمع تمثل كلها في العملية الداخلية لصنع السياسات وهو أمر لا يمكن أن يتم إلا إذا كان أعضاء هذه المصالح أو مناصروها من جملة أصحاب المناصب الأساسية في الحكومة»[٦]. فكرة «أمريكا الجديدة» هذه شبيهة بصورة لافتة للنمط النموذجي لسياسة الائتلاف الواسع في أوروبا الجديدة.

الأنماط الأربعة في تصنيف الشكل رقم ٢ لا تمثل مختلف تركيبات التعددية الاجتماعية وسلوك النخبة فحسب بل مختلف درجات الاستقرار السياسي. النمط اللامركزي من الديمقراطية غير مستقر، بينما النمطان المركزي والتوافقي هما ديمقراطيات مستقرة. ونظراً إلى أن الديمقراطية غير المسيّسة تجمع سمات الاستقرار الموجودة في النمطين المركزي والتوافقي فإنه يتعيّن عليها أن تتسم بالاستقرار الأكبر. ولكن هذا ليس صحيحاً، ومرد ذلك في الدرجة الأولى إلى المؤثرات المزعزعة للاستقرار في المعارضة لهذا النمط من أنظمة الحكم ذي النوعية الديمقراطية غير الكافية. معظم الانتقادات الموجهة إلى الديمقراطية التوافقية تنطبق على النمط غير المسيّس، بينما يفتقر هذا الأخير إلى [p.107] المبرر القائل إن السلوك التآلفي سلوك لا بد منه بغية تدبير الانشطارات الصارخة في المجتمع التعددي. من ذلك أن لوي يدين ليبرالية جماعات المصلحة لعدة أسباب، وفي جملتها ما قد تفضي إليه من «وضع تسيطر فيه القلة المحتكِرة» ومن «ضمور

(٦) اقتبسه ثيودور لوي في [الفلسفة العامة: ليبرالية جماعات المصلحة] "The Public Philosophy: Interest Group Liberalism," American Political Science Review 61, no. 1 (March 1967): 15

مؤسسات السيطرة الشعبية»[٧]. وفي دراسة نشرت سنة ١٩٦٦ يرى روبرت دال ببصيرة فائقة أن طبيعة التنين الديمقراطي سوف تكون من مصادر النزاع المتزايدة الأهمية في الديمقراطيات الغربية. وفي رأيه أن ثمة دلائل الآن على أن «كثيراً من الشباب، المثقفين، والأكاديميين، يرفضون التنين الديمقراطي... لأنه ليس ديمقراطياً بدرجة كافية: فهذا التنين الجديد ناء جداً وتسوده البيروقراطية، وهو مدمن على المساومة والتسويات، وهو إلى حد بعيد أداة من أدوات النخب السياسية والتقنيين الذين لا يشعر الشباب، والمثقفون والأكاديميون بأي قدر من التماهي معهم»[٨].

المعارضة الديمقراطية المحدثة للنظام الديمقراطي غير المسيّس قد تسبب عدم الاستقرار السياسي عبر عدة سبل. فقد تدفع باتجاه البحث عن الطرق لاستعادة النمط الخصومي في السياسة، ومعنى هذا الانتقال من النمط غير المسيّس إلى النمط المركزي من الديمقراطية. ولما كان هذا التغيير يحافظ على الطبيعة الديمقراطية لنظام الحكم، فهذه عاقبة مؤاتية. ولكن المعارضة الديمقراطية المحدثة ربما اتخذت أيضاً شكل المطالبة الجذرية بديمقراطية المشاركة، أو بالعمل المباشر خارج البرلمان. وقد تفضي هذه إلى إرهاق جهاز صنع القرارات وتؤدي تالياً إلى تقليص فعالية الحكومة[٩]. يضاف إلى ذلك أنها قد تستجر مواقف

---

(٧) المصدر نفسه، ص ١٨، ٢٣.

(٨) دال، [المعارضات السياسية] ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠.

(٩) أنظر ساموبل هنتنغتون، [سياسة ما بعد الحقبة الصناعية] Samuel P. Huntington, "Postindustrial Politics: How Benign Will it Be?" Comparative Politics 6, no. 2 (January 1974): 172-77

وأفعال مضادة للديمقراطية إما في صفوف الأقلية المحبَطة التي تدعو إلى ديمقراطية المشاركة أو في صفوف خصومها كردة فعل محافظة على أهداف الديمقراطيين المحدثين وطرائقهم.

ولا بد من التشديد هنا على أن التصنيف الرباعي الأنماط للأنظمة الديمقراطية، وخلافاً لنظرة بعض النقاد، ليس تصنيفاً قاراً ولا وصفياً بحتاً(١٠). وهو يربط متغيرات مستقلة [p.108] في المجتمع التعددي أو غير التعددي وفي سلوك النخبة بمتغير تابع هو الاستقرار السياسي. لذلك فمن شأن أي تبدل في المتغيرات المستقلة أن يؤثر في درجة استقرار الديمقراطية المنظور في وضعها. علاوة على ذلك، ونظراً إلى أن أحد المتغيرات في العلاقة هو الاستقرار السياسي، فإن هذا التصنيف يظهر أي نمط منها أبقى في جوهره و أكثر ديمومة - الأنظمة المركزية والتوافقية - وأي هذه الأنماط أقصر مدة - الأنظمة اللامركزية وغير المسيّسة. من ذلك، أن التوجه نحو الديمقراطية غير المسيّسة الذي بدا وكأنه لا يقاوم في أوائل الستينات من القرن العشرين قد توقف، بل انعكست وجهته، وهذا أمر يمكن تفسيره أولاً بالتلاشي البطيء جداً للانشطارات القديمة وبروز انشطارات جديدة (أي أن التحرك نحو الجهة اليسرى من التصنيف الرباعي قد توقف وانعكست وجهته) وثانياً بعدم الاستقرار الجوهري للأنظمة غير

---

(١٠) أنظر جفري أوبلر، يورغ شتاينر، وغويدو ديريكس، [«عبء» صنع القرار التوافقي] Jeffrey Obler, Jurg Steiner, and Guido Dierickx, The "Burden" of Consociational Decision-Making: A Review of Austria, Belgium, The Netherlands, and Switzerland, Sage Professional Papers in Comparative Politics (Beverly Hills: Sage, 1977)

المسيّسة. أخيراً، يقول هذا التصنيف، بالتضافر مع المناقشات الآنفة حول الظروف المؤاتية للديمقراطية التوافقية، شيئاً مهماً عن الوجهة التي يمكن للنمط اللامركزي غير المستقر أن يتطور نحوها: نحو الديمقراطية التوافقية إذا كانت الظروف مؤاتية، وإلا فنحو النظام غير الديمقراطي.

الديمقراطيات المركزية

التصنيف المبيّن في الشكل رقم ٢ يمكن أن يعدّ نظاماً تصنيفياً لا لمجموعة من الأنماط المثالية المترابطة فحسب، بل خطة لتصنيف الأنظمة السياسية الموجودة في الواقع التجريبي أيضاً. والنظرة الأخيرة تتيح لنا أن نحاول وضع الديمقراطيات الغربية في فئات هذا التصنيف. والغاية الأساسية من هذه المحاولة هي تحديد مدى ملاءمتها لهذه الفئات، وأية فئتين أو أكثر تتداخل في أحوال لا تتلاءم تماماً، وبصورة أخص، إلى أي مدى ومن أية وجوه تتسم الديمقراطيات غير التوافقية بسمات توافقية. إن تصنيفاً كهذا يستلزم تحديد المدة الزمنية المعتبرة تحديداً واضحاً، لأن [p.109] بنية المجتمعات وسلوك النخبة، إضافة إلى الأنظمة المحددة بهذين العاملين عرضة للتغير ـ وإن كانت ثمة بضعة أمثلة على تحولات دراماتيكية كتلك التي شهدتها النمسا: من الديمقراطية اللامركزية للجمهورية الأولى للفترة الانتقالية الدكتاتورية ثم إلى النظام التوافقي المميز للائتلاف الواسع خلال فترة الجمهورية الثانية، وما أعقبه سنة ١٩٦٦ من نظام ذي سمات مركزية وغير مسيّسة[١١].

---

(١١) أنظر كورت شتاينر، [السياسة في النمسا] Kurt Steiner, Politics In Austria (Boston: Little, Brown, 1972) pp. 409-26

أما الحالات الأقل تغيراً، فالوضع «المتوسط» الذي سينظر فيه هو فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

فئة الديمقراطيات المركزية تعادل فئة الأنظمة السياسية الأنكلو ـ اميركية في تصنيف ألموند، ولكنها تحتوي أيضاً على البلدان الاسكندينافية الثلاثة وفنلندا، وإيسلندا. في الصيغة الأولى لتصنيف ألموند تعتبر اسكندينافيا في منزلة متوسطة بين النظامين الأنكلو ـ اميركي والأنظمة الأوروبية القارية، غير أنه ضمها لاحقاً إلى بريطانيا والولايات المتحدة في مجموعة البلدان ذات الثقافات السياسية المتجانسة. ويتسق هذا أيضاً مع تقويم دانكوارت أ. روستوف للبلدان الاسكندينافية باعتبارها «مجموعة مجتمعات متجانسة إلى درجة عالية»[١٢]. وينطبق هذا الوصف أيضاً على فنلندا وإيسلندا، وإن كانت ثمة فروق بين البلدان الشمالية الخمسة بالنسبة إلى ثقافاتها السياسية: فالنروج، وفنلندا وإيسلندا أقل تجانساً إلى حد ما. وبالفعل، فإن هاري إكشتاين يرى أن النروج تتميز «بانشطارات فئوية» يصفها أيضاً بأنها «انشطارات كبيرة بصورة مدهشة، حادة، ومقيمة». انشطارات النروج ربما كانت فعلاً أعمق من انشطارات جارتها الدانمارك والسويد، غير أنها تبدو طفيفة نسبياً وغير مؤثرة مقارنة بالانشطارات التي يصادفها المرء إذا ما اتجه جنوباً في أرجاء أوروبا

---

(١٢) دانكوارت أ. روستوف، [اسكندينافيا: أنظمة عاملة متعددة الأحزاب]
Dankwart A. Rustow, "Scandinavia: Working Multiparty Systems," in Modern Political Parties: Approaches to Comparative Politics, ed. Sigmund Neumann (Chicago: University of Chicago Press, 1956), p. 191.

القارية ـ وهي مقارنة لا يقيمها إكشتاين. يضاف إلى ذلك أنه بقدر ما توجد هناك انشطارات هامة، فثمة بالمقابل ما يوازنها في ما يصفه إكشتاين نفسه [p.110] بالشعور العميق الغالب بالجماعة» و«بالتجانس الاجتماعي والسياسي الذي يتخطى كافة الانشطارات»[١٣] لذلك، وبالنظر إلى كافة هذه الاعتبارات، يمكن وضع النروج بأمان مع غيرها من البلدان الاسكندينافية المتجانسة. أما فنلندا فهي أولى بأن توضع في فئة المجتمعات التعددية بسبب ما تحتويه من أقلية ناطقة باللغة السويدية، وبسبب وجود حزب شيوعي كبير فيها، كجارتها إيسلندا.

أما بالنسبة إلى البعد الثاني من التصنيف ـ أي سلوك النخبة ـ فقد اتبعت البلدان الاسكندينافية إجمالاً نمط الحكومة ـ ضد ـ المعارضة ولكن هذا لم يؤد إلى تشكيل أسلوب خصومي متطرف. من ذلك، أن الناظر يجد في الدانمارك سعياً بعيد المدى للتسوية لا على مستوى الحكومة ـ فالدانمارك معروفة بفترات طويلة من حكومات الأقلية ـ بل في السلطة التشريعية. فقاعدة اللعبة البرلمانية تنص على أن يبذل زعماء الأحزاب الأربعة الكبرى قصارى جهدهم للتوصل إلى الإجماع. هذه هي غليدنينغزبوليتيك التي يترجمها جيرالد ماكدانييل بعبارة «سياسة السلاسة»[١٤]. وهو وصف بارع للتآلف في صنع القرارات. وقد

---

(١٣) هاري إكشتاين، [الانقسام والتماسك في الديمقراطية] Harry Eckstein, Division and Cohesion in Democracy: A Study of Norway (Princeton: Princeton University Press, 1966), pp. 61, 67, 78, 121.

(١٤) جيرالد ر. ماكدانييل، [البرلمان الدانمركي ذو المجلس الواحد] Gerald R. McDaniel, "The Danish Unicameral Parliament" (Ph.D. diss., University of California, Berkeley, 1963), p. iv

أصبح أسلوب التآخي في صنع القرارات في حقل التخطيط الاجتماعي الاقتصادي شائعاً جداً في البلدان الاسكندينافية، وربما كان أشيع فيها مما هو في أي مكان آخر من العالم الغربي. ولذلك تبدو البلدان الاسكندينافية وكأنها قد توغلت أكثر من كافة الديمقراطيات الغربية في اتجاه النمط غير المسيّس[١٥].

أما في فئة البلدان الأنكلو ـ أميركية نفسها فإن بريطانيا، وأستراليا، ونيو زيلندا، متجانسة في الأساس وذات نخب خصومية؛ ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن جمهورية إيرلندا. ويمكن لذلك تصنيف هذه البلدان في فئة الديمقراطيات المركزية من دون أية صعوبة. ومع ذلك، فمن الجدير بالملاحظة أن السياسة من حيث الممارسة ليست لعبة تلعب دائماً بأسلوب خصومي. حتى في بريطانيا نفسها، تقوم الحكومة بمشاورة [p.111] زعماء المعارضة بالنسبة إلى المسائل الحساسة بدلاً من اللجوء إلى التغلب على الأقلية بالتصويت؛ معنى هذا أن بريطانيا نفسها لا تتبع «النموذج البريطاني» النقي. وثمة تقييد ثان في ما يتعلق بالحالة البريطانية. فالوصف الشائع لبريطانيا بأنها متجانسة جداً لا يعير انتباهاً كافياً للتمييز بين إنكلترا، بريطانيا العظمى، والمملكة المتحدة. فإنكلترا قد تكون فعلاً متجانسة جداً، ولكن إضافة اسكوتلندا وويلز يجعلان بريطانيا بلداً متعدد القوميات ـ

(١٥) أنظر مارتن هايسلر وروبرت كفافيك، [أنماط السياسة الأوروبية] Martin O. Heisler and Robert B. Kvavik, "Patterns of European Politics: The "European Polity" Model," in Politics in Europe: Structures and Processes in Some Postindustrial Democracies, ed. Martin O. Heisler (New York: Mckay, 1974), pp. 46-48.

وهو أمر بات يكتسي أهمية متزايدة في الحياة السياسية البريطانية في السنوات الأخيرة[١٦]. علاوة على ذلك، فالمملكة المتحدة توحد إيرلندا الشمالية ببريطانيا العظمى، وإيرلندا الشمالية مجتمع تعددي بصورة واضحة وديمقراطية لا مركزية. كندا، بلد أنكلو ـ اميركي آخر، وهو مجتمع تعددي أيضاً. وسوف نناقش بإسهاب وفي موضع لاحق من هذا الفصل، كندا، التي طورت عدداً من الوسائل التوافقية لمعالجة الانشطار الإنكليزي ـ الفرنسي فيها، وإيرلندا الشمالية التي تحاول الحكومة البريطانية مؤخراً تحويلها إلى ديمقراطية توافقية.

يستلزم ربط ألموند الولايات المتحدة ببريطانيا في ما وسمه بالنمط الأنكلو ـ اميركي أن من شأنه أن يصنف الولايات المتحدة في الفئة المركزية. على الرغم من علائم الانقسام المتنامية والاستقرار السياسي المتراجع في الستينات والسبعينات من القرن العشرين، فإن هذا التصنيف ما زال يعبر عن إجماع دارسي السياسة المقارنة. غير أنه يتجاهل الانحرافات الاميركية في كلا البعدين اللذين يعرفان النمط المركزي. فالثقافة السياسية الاميركية، مفتتة أو تعددية إلى درجة لا يستهان بها، بدلاً من أن تكون متجانسة جداً. فالجنوب، كما يقول دال، «لم يزل منذ قرابة قرنين من الزمن يشكل ثقافة فرعية جهوية متميزة»[١٧]. فالولايات المتحدة في السنوات السابقة على حرب

---

(١٦) أنظر تحليل ريتشارد روز، [المملكة المتحدة باعتبارها نظاماً متعدد القوميات]
Richard Rose, "The United Kingdom as a Multi-National Regime," in his Governing Without Consensus: An Irish Perspective (London: Faber and Faber, 1971), pp. 42-73

(١٧) دال، [المعارضات السياسية] ص ٣٥٨.

الانفصال الأهلية ينبغي أن تعد ديمقراطية لا مركزية. بعد الحرب الأهلية نشأ ترتيب توافقي أعطى الفئة الجنوبية درجة عالية من الاستقلال الذاتي وأعطى قادته موقعاً مركزياً في جهاز صنع القرارات الفيدرالي عبر وسائل من مثل [p.112] كرئاسة لجان رئيسية في الكونغرس وحق استعمال الأساليب التعويقية في البرلمان. فالبطء الذي اتسم به تطور تشريعات الحقوق المدنية يعزى في معظمه إلى هذه السمات التوافقية التي تراكمت بحيث أعطت الجنوب حقاً غير رسمي ولكنه فعال في استعمال الفيتو.

وثمة، طبعاً، معنى ثان لكون الولايات المتحدة مجتمعاً تعددياً لا متجانساً: فهي تنقسم إلى فئتين، فئة سوداء وأخرى بيضاء فضلاً عن الانقسام إلى فئة جنوبية وفئة غير جنوبية. وتتبنى أيرينه تنكر هذا المنظور عندما تصف الاميركيين السود بأنهم «أقلية غير مندمجة في مجتمع تعددي» وتذهب إلى أن «أمريكا ليست الآن، ولا يرجح أن تكون في مستقبل قريب، بلداً متجانس السكان»(١٨). ومن الجدير بالملاحظة أن أيديولوجية القوة السوداء تتسم بعدة سمات توافقية لافتة وإن كانت بعيدة عن أن يكون لها برنامج موحد ومتماسك. هناك أولاً، فكرة التشديد على الوجود القائم بذاته للفئة السوداء والحاجة إلى تنظيم أحزاب فئوية ومنظمات لمصالح هذه الفئة. عندئذ يستطيع ممثلو الفئة

---

(١٨) أيرينه تنكر، [القومية في مجتمع تعددي] Irene Tinker, "Nationalism in a Plural Society: The Case of the American Negro," Western Political Quarterly 19, no. 1 (March 1966): 112, 122. See also S. J. Makielski, Jr., "The United States as a Plural Society," Plural Societies 3, no. 3 (Autumn 1972): 29-34

النظر في تشكيل ائتلافات مع مختلف الجماعات والأحزاب. ويصرح ستوكلي كارمايكل وتشارلز هاميلتون بالقول: «إنه من الضرورة بمكان أن يسعى السود إلى تكوين قاعدة مستقلة للقوة السياسية أولاً... بعدئذ يكون للسود القدرة المعبئة للدخول في ائتلافات أو الإحجام عن ذلك». ويرتبط بذلك ارتباطاً مباشراً مفهوم الاستقلال الفئوي: «علينا أن نبدأ بالتفكير في الجماعة السوداء من حيث هي قاعدة التنظيم للسيطرة على المؤسسات في هذه الجماعة»(١٩). والمفترض هنا أيضاً هو أن من شأن التنظيم والاستقلال الفئويين أن يرقيا مزيداً من المساواة: فالسود ليسوا «جماعة على حدة ولكنهم مساوون لغيرهم» بل «هم جماعة على حدة ولذلك فهم مساوون لغيرهم». أما هل يكون لهذا البرنامج الذي يمكن وصفه بالتوافقي جزئياً على الأقل أية حظوظ في النجاح ـ الوضع العددي والاجتماعي الاقتصادي الضعيف للفئة السوداء وافتقاره إلى قاعدة إقليمية واضحة عاملان غير مؤاتيين [p.113] فإن تجربة الديمقراطيات التوافقية الأوروبية تظهر أن وجود الجماعة على حدة لا يعني بحد ذاته عدم المساواة.

الديمقراطيات اللامركزية

الديمقراطيات اللامركزية توازي الأنظمة السياسية الأوروبية

---

(١٩) ستوكلي كارمايكل وتشارلز هاميلتون [القوة السوداء] Stokely Carmichael and Charles V. Hamilton, Black Power: The Politics of Liberation in America (New York: Random House, 1967), pp.96, 166. See also Donald J. McCormack, "Stokely Carmichael and Pan-Africanism: Back to Black Power", Journal of Politics 35, no. 2 (May 1973): 386-409

القارية غير المستقرة في تصنيف ألموند. والأمثلة التي يعطيعها ألموند هي الجمهورية الفرنسية الرابعة، جمهورية فايمار، وإيطاليا ما بعد الحرب. الأنظمة نفسها تمثل النمط اللامركزي، ويضاف إليها الجمهورية النمساوية الأولى، والجمهورية الإسبانية القصيرة الأجل في أوائل الثلاثينات من القرن العشرين. حالات فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا تحتاج إلى إيضاح وجيز، ولا سيما بالنسبة إلى فرنسا وألمانيا، لأن تصنيفها في فئة الديمقراطيات اللامركزية محل اعتراض، وقد اعترض عليه فعلاً.

كثيراً ما تعتبر الجمهورية الفرنسية الرابعة مثالاً بارزاً على الديمقراطية غير المستقرة، وغير الفعالة، والجامدة، غير أن تفسير عدم استقرارها السياسي استناداً إلى التفتت الثقافي قد تعرض للنقد لسببين. في المحل الأول، يرفض إريك نوردلينغر الحجة القائلة إن «الفيضان الأيديولوجي للسياسة الفرنسية ونظامها الحزبي المفتت» هما المسؤولَين عن عدم استقرارها المزمن؛ وهو يشير إلى أن هذا التفسير يغفل إغفالاً مناسباً «الطريقة التي تتم فيها اللعبة السياسية فعلياً في فرنسا. فمع أن الأيديولوجية شائعة في جهود الدعاوة السياسية والانتخابية للأحزاب، فإن هذه المواقف الأيديولوجية العلانية للساسة الفرنسيين لا تحول بينهم وبين قيامهم بلعبة التسويات في الجمعية الوطنية وأروقتها. والواقع، أن الطبقة السياسية تنظر إلى التسويات نظرتها إلى مبدأ إيجابي من مبادئ العمل، مع دوران النشاط البرلماني في معظمه حول مشاحنات ومماحكات غير أيديولوجية»[٢٠]. ومع ذلك،

(٢٠) إريك نوردلينغر، [الاستقرار وعدم الاستقرار الديمقراطي] Eric A. Nordlinger, "Democratic Stability and Instability: The French Case", World Politics 18, no. 1 (October 1965): 143

فإن هذا الوصف لا يلائم إلا أحزاب الوسط ولا يلائم الشيوعيين والديغوليين، الذين كانوا خلال الجمهورية الرابعة على درجة من الخصومة بحيث أنهم رفضوا نظام الحكم.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن نخب أحزاب الوسط التي دعمت الجمهورية كانت في معظمها غير أيديولوجية، فإن هذا الأمر لم [p.114] يسهم إسهاماً يذكر في استقرار النظام لأنه، كما أشار ناثان لايتس، من القواعد الأساسية للعبة السياسية البرلمانية في فرنسا أن الساسة يتصفون «بقدرة متطورة على تحاشي تحمل مسؤولياتهم»[(٢١)]. فهم يلعبون اللعبة السياسية بالطريقة نفسها التي تُلعب بها لعبة «لي بول» boules في قرية لورانس ويلي في الفوكلوز [بفرنسا]: فاللاعبون والجمهور كانوا أكثر اهتماماً باللعبة نفسها من اهتمامهم بالنتيجة، ومعظم التسلية كانت من حجج اللاعبين المصممة لإعفاء أنفسهم بالمناورة من اتخاذ أية قرارات[(٢٢)]. بعبارة أخرى، كانوا غير أيديولوجيين، لكنهم لم يكونوا براغماتيين بصورة بناءة. كما أنه من الخطأ الافتراض بأن السياسة الجماهيرية لم تكن مفتتة أيديولوجياً لأن النخب لم تكن منقسمة انقساماً عميقاً جراء الاختلافات الأيديولوجية.

يدعي الانتقاد الثاني الذي تقدمه أطروحة التفتت الثقافي، استناداً

(٢١) ناثان لايتس، [في لعبة السياسة في فرنسا] Nathan Leites, On the Game of Politics in France (Stanford: Stanford University Press, 1959), p. 2
وانظر أيضاً الفصل المعنون «الصراع ضد المسؤولية،» ص ٣٥ ـ ٧٥.

(٢٢) لورانس ويلي، [قرية في الفوكلوز: رواية للحياة في قرية فرنسية] Laurence Wylie, Village in the Vaucluse: An Account of Life in a French Village, rev. ed. (New York: Harper and Row, 1964), pp. 250-59

إلى بيِّنات مستقلة، أن الأيديولوجية قامت بدور ضئيل في فرنسا، لا على مستوى النخبة بل وعلى المستوى الجماهيري. وقد برهن فيليب كونفرس وجورج ديبو أن الناخبين الفرنسيين ليسوا مسيّسين إلى درجة عالية ولا هم يشعرون بولاء يذكر للأحزاب السياسية(٢٣). غير أن غياب الارتباطات الحزبية الثابتة لا يشير حتماً إلى أن الثقافة السياسية لم تكن مفتتة. ويحاجُّ دنكان ماكراي بصورة مقنعة بأن الانشطارات السياسية قد امتدت إلى مجموعة الناخبين ككل على الرغم من «الغياب الظاهر للالتزام الحزبي عند الناخب المتوسط.» ومع أن الولاءات السياسية كانت متشعثة فقد ظهرت «بعض التجمعات الاجتماعية التي كان بعض القادة المخصوصين ووسائل الإعلام المخصوصة على اتصال بها»(٢٤). ويمكن تفسير اقتران التفتت إلى ثقافات فرعية مع التسييس المتدني [p.115] اعتماداً على الموقف الفرنسي السلبي من السلطة. ويتحدث ستانلي هوفمان عن «العصيان المحتمل على السلطة»، ويلاحظ ميشال كروزييه أن هذا الموقف يجعل «من المستحيل على الفرد

(٢٣) فيليب إ. كونفرس وجورج ديبو، [تسييس الناخبين في فرنسا والولايات المتحدة] Philip E. Converse and George Dupeux, "Politicization of the Electorate in France and the United States,"Public Opinion Quarterly 26, no. 1 (spring 1962): 1-23. وانظر أيضاً دايفيد ر. كامرون [الاستقرار والتغير في أنماط الولاء الحزبي الفرنسي] David R. Cameron, "Stability and Change in Patterns of French Partisanship," Public Opinion Quarterly 36, no. 1 (spring 1972): 19-30

(٢٤) دنكان ماكراي الأصغر، [البرلمان، الأحزاب، والمجتمع في فرنسا: ١٩٤٦ - ١٩٥٨] Ducan MacRae, Jr., Parliament, Parties, and Society in France: 1946-1958 (New York: St. Martin's Press, 1967), p. 333

من الجماعة أن يصبح زعيماً لها»[٢٥]. التماسك القوي داخل فئات الثقافة الفرعية شرط هام من شروط نجاح الديمقراطية التوافقية؛ ويمكن لانعدام ذلك في فرنسا أن يفسر كيف تفتت الشعب الفرنسي ولكن من دون أن يكون ملتزماً سياسياً في الوقت نفسه، ولِمَ لم تحظ النخب السياسية من أتباعها بالدعم القوي للتعاون البنّاء.

من ناحية ثانية، يدل مثل فرنسا على أنه يجب عدم تضخيم العجز عن حل المشكلات واعتباره سبباً لعدم الاستقرار السياسي. على أية حال، وكما يلاحظ موريس ديفرجيه، فعلى الرغم من كل معايب الجمهورية الرابعة وأوجه قصورها، فقد كان «من الممكن أن تستمر في الوجود لولا حرب الجزائر»[٢٦]. العامل الحاسم هو ما شكلته مشكلة خارجية في جوهرها من عبء ثقيل على النظام السياسي. وبالمثل، فقد كان من الممكن لجمهورية فايمار المفتتة أن تبقى أيضاً لو لم تواجهها المعضلات العسيرة الخارجة عن المألوف.

أخيراً، إذا كانت الجمهورية الرابعة غير مستقرة لأنها كانت تنتمي إلى النمط اللامركزي، فهل يمكن تفسير الاستقرار الأكبر الملحوظ في

---

(٢٥) ستانلي هوفمان، [بحثاً عن فرنسا] Stanley Hoffmann, In Search of France (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1963), p. 8؛ ميشال كروزييه [الظاهرة البيروقراطية] Michel Crozier, The Bureaucratic Phenomenon: An Examination of Bureaucracy in Modern Organiztions and its Cultural Settings in France (Chicago: University of Chicago Press, 1964), p. 220

(٢٦) موريس ديفرجيه، [تطور الديمقراطية في فرنسا] Maurice Duverger, "The Development of Democracy in France", in Democracy in a Changing Society, ed. Henry W. Ehrmann (New York: Praeger, 1964), p.77

الجمهورية الخامسة وفقاً للإطار النظري نفسه؟ إن استقرار الديمقراطية اللامركزية يتزايد إذا ما صار مجتمعها أقل تعددية و/ أو صار سلوك نخبها أقل خصومية. ويمكن أن يتبيّن الناظر كلا التطورين في السياسة الفرنسية ابتداء من العام ١٩٥٨(٢٧). فقد باتت الأيديولوجيا قوة أقل بروزاً في صفوف الشعب الفرنسي كما أن الثقافة السياسية الفرنسية قد صارت أكثر تجانساً. أما على مستوى النخبة [p.116] فإن التغيرات كانت أصغر حجماً. بيد أن تأثير الأسلوب الأقل خصومية، ولا سيما في صفوف نخب اليمين الحاكمة، قد تعزز على نحو «مصطنع» ولكن فعال بفضل التغيرات المؤسساتية التي منحتها مزايا الأكثريات التشريعة الكبيرة والسيطرة على الرئاسة. والحركة العامة لنظام الحكم الفرنسي كانت في معظمها نحو النمط المركزي أكثر مما هي نحو النمط التوافقي.

ويظهر أيضاً أن تجربة ألمانيا مع الديمقراطية تثير بعض الشكوك في تصنيف الأنظمة الديمقراطية والنظرية التي بنيت عليها. كانت ألمانيا جمهورية فايمار لامركزية، ولكن جمهورية بون يجب أن تصنّف بلا شك مع الديمقراطيات المركزية. هذا تحوّل خارج عن المألوف لأن التغيرات الكبيرة والسريعة في الثقافة السياسية لبلد ما أمر لا يمكن توقعه عادة. وثمة ثلاثة أسباب معقولة يمكن الاستناد إليها في تفسير

(٢٧) أنظر ب. ج. سرني، [الانقسام، التكتيل، والتغير في السياسة الفرنسية] P. G. Cerny, "Cleavage, Aggregation, and Change in French Politics", British Journal of Political Science 2, no. 4 (October 1972): 443-55; وجون فريرز، [النزاع في فرنسا] John Frears, "Conflict in France: The Decline and Fall of a Stereotype," Political Studies 20, no. 1 (March 1972): 31-41

التحول من الثقافة السياسية المفتتة في جمهورية فايمار إلى الثقافة الأكثر تجانساً التي نشأت مع نظام بون. ففي المحل الأول، كانت الحياة في ألمانيا بعيدة عن «السواء» في الفترة الممتدة بين نهاية فايمار حتى أوائل أيام المؤسسات الجديدة في بون. فالتجارب الصادمة والجارحة التي شهدها الألمان أيام الحكم التوتاليتاري، والحرب، والهزيمة، والاحتلال عجلت حدوث تطورات من شأنها أن تحدث عادة بوتيرة أبطأ بكثير. ثانياً، حصلت تحت رعاية الحلفاء «عملية تغيير واعية ومدبَّرة للمواقف السياسية الأساسية.» وقد أسفرت هذه، على قول سدني فيربا، عن إعادة صنع الثقافة السياسية»[٢٨]. ثالثا، ثمة تباين أساسي بين بون وفايمار لا من حيث مؤسساتهما الحكومية واستقرارهما وفعاليتهما فحسب، بل ومن الناحية الجغرافية أيضاً: فألمانيا بون بلد أصغر كثيراً من ألمانيا فايمار. وكان من أثر فقدان الأقاليم الشرقية، على حد تعبير سيمور مارتن ليبسيت «أن التجانس الأكبر في ألمانيا الغربية بات الآن يعني تجانساً وطنياً»[٢٩]. [p.117]

سؤال آخر لا بد من الإجابة عنه بالنسبة إلى تصنيف جمهورية بون

---

(٢٨) سدني فيربا، [ألمانيا: إعادة صنع الثقافة السياسية] Sidney Verba, "Germany: The Remaking of Political Culture", in Political Culture and Political Development, ed. Lucian W. Pye and Sidney Verba (Princeton: Princeton University Press, 1965), p. 133. وانظر أيضاً دايفيد كونراد، [ألمانيا الغربية: ثقافة سياسية أعيد صنعها؟] David P. Conradt, "West Germany: A Remade Political Culture?", Comparative Political Studies 7, no. 2 (July 1974): 222-38.

(٢٩) سيمور مارتن ليبسيت، [الأمة الجديدة الأولى] Seymour Martin Lipset, The First New Nation: The United States in Historical and Comparative Perspective (New York: Basic Books, 1963), p. 292

في فئة أنظمة الحكم المركزية وهو يتعلق بطبيعة الائتلاف الواسع للمسيحيين الديمقراطيين والإشتراكيين برئاسة المستشار كورت غيورغ كيسينغر بين العامين ١٩٦٦ و١٩٦٩: هل استتبع تشكيل هذه الحكومة تحركاً باتجاه نظام توافقي أم باتجاه نظام غير مسيّس؟ ثمة بعض الدلائل التي تشير في هذا الاتجاه. إذ يذهب جرهارد ليمبروخ إلى أن بعض دعاة الائتلاف كانت تحدوهم «تقاليد المشاركة النسبية التي ترقى إلى الوضع الذي كانت فيه فكرة الحكومة البديلة غريبة عن الفكر السياسي الألماني». وثمة دافع مختلف للتحالف، غير غريب عن أنظمة الحكم التوافقية، وهو صعود تحد متطرف للنظام في صورة الحزب النازي القومي الديمقراطي الجديد. من ناحية ثانية، لم يكن الائتلاف واسعاً فعلاً لأنه استبعد الليبراليين ـ وهي قوة سياسية صغيرة ولكن هامة في ألمانيا، خلافاً لجارتها النمسا. وكان الغرض منه أيضاً ومنذ البداية أن يكون تدبيراً مؤقتاً بحتاً. علاوة على ذلك فقد تم التشديد تكراراً على أن الترتيب الألماني لن يكون نسخة عن الائتلاف النمساوي الواسع الذي كان سيء الصيت في ألمانيا. ويبدو أن أهم الدواعي الكامنة وراء ائتلاف كيسينغر كانت براغماتية وقصيرة الأجل: ممانعة المسيحيين الديمقراطيين في الاعتماد كثيراً على الليبراليين كشركاء في الائتلاف وحرص الاشتراكيين على دخول الحكومة وإثبات كونهم حزباً مسؤولاً يمكن الوثوق به. كان الحزبان أيضاً يرغبان في تلاشي الحزب الليبرالي؛ فبدلاً من التحول الدائم إلى حكومة الائتلاف الواسع، كان الناطقون بلسان الحزبين الكبيرين يشددان على أن تعاونهما إنما يمثل تدبيراً مؤقتاً يستهدف «إيجاد

الظروف المؤاتية لقيام نظام حزبين حقيقي»[٣٠]. وإن لم يفلح تدبيرهما في تحقيق هذا الهدف.

وتبقى حالة إيطاليا مثالاً واضحاً على الديمقراطية اللامركزية، ولكن حتى في هذه الحالة لا بد من بعض التقييدات. فعلى المستوى المحلي، يجد المرء علاقات ودية في كثير من الأحيان وتعاوناً مثمراً [p.118] بين الحزب المسيحي الديمقراطي، والاشتراكي، والشيوعي والمسؤولين الحكوميين[٣١]. على المستوى القومي، كان «الانفتاح على اليسار» بمثابة مد جسر فوق الانشطار الفئوي بين المسيحيين الديمقراطيين والاشتراكيين. الخطوة التالية نحو الائتلاف الواسع الممتد على كل الطيف السياسي من المسيحيين الديمقراطيين إلى الشيوعيين - «التسوية التاريخية» التي اقترحها الزعيم الشيوعي إنريكو برلينغر سنة ١٩٧٣ - استتبعت إدخال العنصر الأساسي في الديمقراطية التوافقية[٣٢].

(٣٠) جيرهارد ليمبروخ، [الائتلاف الملتبس في ألمانيا الغربية] Gerhard Lehmbruch, "The Ambiguous Coalition in West Germany," Government and Opposition 3, no. 2 (spring 1968): 181-204, esp. 185, 187.

(٣١) سيدني تارو، [الانتماء الحزبي والتبادل السياسي في السياسة المحلية الفرنسية والإيطالية] Sidney Tarrow, Partisanship and Political Exchange in French and Italian Local Politics: A Contribution to the Typology of Party Systems, Professional Papers in Contemporary Political Sociology, no. 06-004 (London: Sage, 1974).

(٣٢) أنظر لوتشيانو بيليكاني، Luciano Pellicani, "Verso il superamento del pluralismo polarizzato," Rivista italiana di scienza politica 4, no. 3 (December 1974): 645-73

كندا حالة شاذة في العالم الأنكلو - اميركي من حيث أن فئة من سكانها تنطق بالفرنسية. وهذه أيضاً السمة الأساسية التي تجعل منها مجتمعاً تعددياً. انطلاقاً من تصنيف ألموند يطلق روبرت برسثوس على الثقافة السياسية الكندية صفة «المزدوجة» و«العميقة التفتت»، ولا سيما على محور النطق بالإنكليزية - والفرنسية[٣٣]. وبالمثل، فمن الجائز أن تعتبر كندا دولة ذات قوميتين[٣٤]. وكما في المجتمعات الأوروبية التعددية ثمة أيضاً انشطارات هامة دينية وطبقية؛ وتتقاطع هذه الانشطارات جزئياً كما أنها تتطابق جزئياً مع الانشطار اللغوي (أنظر الشكل رقم ٣)[٣٥]. زاوية التقاطع بين الدين والطبقة لا تحيد كثيراً عن الزاوية القائمة، ولكن الانحراف القائم يعكس إجمالاً الوضع الاجتماعي/ الاقتصادي للكاثوليك.

والانحراف الأهم عن التقاطع هو التقاطع بين الدين واللغة: الناطقون بالفرنسية، وهم الواقعون في [p.119] المنطقة المظللة من

---

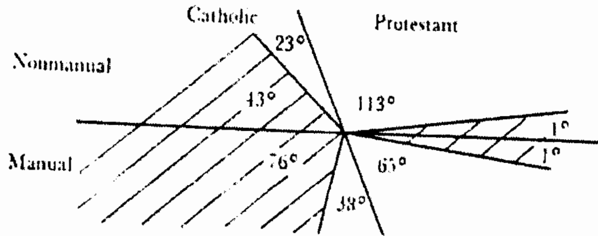
(٣٣) روبرت برسثوس، [التوافق بين النخب في السياسة الكندية] ,Robertr Presthus Elite Accomodation in Canadian Politics (Cambridge, Cambridge University Press, 1973), pp. 18, 20

(٣٤) أنظر مثلاً ريتشارد بيوس، [كندا وأزمة الكيبك] ,Richard Pious, "Canada and the Crisis of Quebec," Journal of International Affairs 27, no. 1 (1973): 53

(٣٥) يعتمد الشكل رقم ٣ على بيانات من مسح الانتخابات الكندية لسنة ١٩٦٥ الذي قام به جون مايزل ومعاونوه. مؤشرات التقاطع (XC) وزوايا التقاطع هي كما يلي: الدين والطبقة، ٠,٤٩ و٦٦ درجة؛ الدين واللغة، ٠,٢٧ ودرجة واحدة؛ واللغة والطبقة، ٠,٥٠ و٧٢ درجة.

الشكل رقم ٣، غائبون فعلياً من الجانب البروتستانتي. الناطقون

الرسم ٣ ـ تقاطع الانقسامات: كندا.



بالفرنسية في سوادهم الأعظم من الكاثوليك. ويعزز التطابق بين الانشطارين العامل الإقليمي الذي يكتسي أهمية كبرى في كندا: فالناطقون بالفرنسية يتركزون في ولاية كويبك وفي المناطق المحاذية لها. ولما كان الناطقون بالفرنسية أقلية تقارب ٣٠ ٪ من إجمالي سكان كندا، وكانوا متجانسين دينياً، ومتركزين في معظمهم في ولاية واحدة، فهم يشكلون فئة أو ثقافة سياسية فرعية في مجتمع تعددي بوضوح أكثر من السكان المتغايرين الناطقين بالإنكليزية، والمنتشرين في الولايات التسع الأخرى. وفي هذا المنظور تشبه كندا الولايات المتحدة، حيث يشكل الجنوب ثقافة فرعية متميزة بينما غير الجنوب إنما هو مجموعة أقل تجانساً داخلياً ولا يمكن أن نطلق عليه وصف الثقافة الفرعية إلا بمعنى نافل أو ثانوي. ولذلك، فإن الكويبك تقوم بدور خاص في السياسة الكندية. «إن صورة العائلة الروحية famille spirituelle وإن لم تعد تفي بتنوع الكويبك، على ما يرى كينيث ماكراي، فإن صورة Lager المعسكر الدفاعي في بيئة

معادية، ليس ملائماً أيضاً»[٣٦].

وقد قدّر ماكراي، مقتدياً بمثال لوروين، مدى تنظيم أهم حقول النشاط تبعاً لخطوط الانقسام اللغوي[٣٧]. وتظهر النتائج في كندا درجة من التعددية الفئوية أدنى من النمسا، بلجيكا، والنيذرلاندز (الأراضي الواطئة)، ودرجة أعلى قليلاً من سويسرا. حقول الأنشطة ذات الدرجة العالية من التعددية هي التربية ووسائل الاتصال، أي في حقول مرشحة بوضوح لتنظيمات متمايزة لغوياً[٣٨]. التربية مسؤولية الولاية. ويؤشر هذا على واقع هام وهو أن الانشطار اللغوي الكندي ممأسس بصورة أساسية من قبل النظام الفيدرالي، كما في بلجيكا بعد سنة ١٩٧٠ وسويسرا، وأن الأحزاب السياسية ومنظمات المصالح ليس لها إسهام يذكر في هذا الصدد. ويكتب جون مايزل:

إن أخطر الانقسامات الكندية شأناً على الإطلاق، ألا وهو الانقسام بين الثقافتين الفرنسية والإنكليزية، وإن كان يمتد إلى ما بعد الحدود بين الولايات، قد أصبح إلى حد بعيد (وإن لم يكن بصورة

---

(٣٦) كينيث ماكراي، [التوافقية والنظام السياسي الكندي] Kenneth McRae, "Consociationalism and the Canadian Political System," in Consociational Democracy: Political Accomodation in Segmented Societies, ed. Kenneth McRae (Toronto: McClelland and Stewart, 1974), p. 240

(٣٧) حصر لوروين تصنيفه بالتعددية الأيديولوجية والدينية ولم يأخذ الانقسامات اللغوية البلجيكية والسويسرية بعين الاعتبار.

(٣٨) ماكراي، [التوافقية والنظام السياسي الكندي] McRae, "Consociationalism and the Canadian Political System," pp. 245-47

كاملة) مسألة تفاوض بين الولاية والسلطة الفيدرالية وتفاوض بين الولايات تنطق فيها حكومة الكويبك، أيا كان لونها، بأعلى صوت دفاعاً عن مصالح كندا الفرنسية. وبذلك بات الانشطار الأساسي في كندا ممأسساً إلى درجة عالية خارج نطاق نظام الأحزاب، أو في أفضل الأحوال، بطريقة لا تتصل بنظام الأحزاب هذا إلا بصورة غير مباشرة(٣٩).

يعرض الجدول رقم ٨ عواقب تقسيم كندا الفيدرالي إلى عشر ولايات (مع إهمال الولايتين القليلتي السكان) بالنسبة إلى بنية الانشطارات. وقد استخدمت لأغراض هذا الجدول بيانات مسح انتخابات ١٩٦٥ والنتائج المكتلة للانتخابات. ولا يتناول الجدول إلا الناطقين بالإنكليزية والفرنسية، كما لا يتناول إلا العمال اليدويين وغير اليدويين، والأحزاب الأربعة الكبرى. وحيثما دعت الحاجة إلى تقسيم الأحزاب تقسيماً ثنائياً بغية احتساب زاوية التقاطع، فإن الحزب الديمقراطي الجديد [p.121] قد جمع مع الليبراليين، كما جمع حزب الاعتماد الاجتماعي مع المحافظين.

(٣٩) جون مايزل، [الانقسامات، الأحزاب، والقيم في كندا] John Meisel, Cleavages, Parties, and Values in Canada, Professional Papers in Contemporary Political Sociology, no. 06-003 (London: Sage, 1974), pp. 11, 13

الجدول رقم ٨.

التفتت والتقاطع في كندا: متوسطات الولايات والمجاميع الوطنية (١٩٦٥)

	متوسط	متوسط موزون	كندا
التفتت الديني:			
الجماعة الكبرى(٪)	٧٢	٧٨	٥٣
مؤشر التفتت (F)	٠,٣٨	٠,٣٢	٠,٥٠
التفتت اللغوي:			
الجماعة الكبرى (٪)	٩٣	٩٢	٧٢
مؤشرالتفتت (F)	٠,١١	٠,١٣	٠,٤١
التفتت الديني واللغوي:			
الجماعة الكبرى(٪)	٧٢	٧٨	٥٣
مؤشر التفتت(F)	٠,٤٠	٠,٣٥	٠,٦٠
تفتت نظام الحزب:			
الجماعة الكبرى (٪)	٤٧	٤٥	٤٠
مؤشر التفتت (F)	٠,٦٢	٠,٦٦	٠,٧٠
تقاطع الدين واللغة:			
مؤشر (xc)	٠,٣٢	٠,٢٧	٠,٢٧
الزاوية	درجة واحدة	درجة واحدة	درجة واحدة
تقاطع الدين والطبقة:			
مؤشر(XC)	٠,٤٨	٠,٤٩	٠,٤٩
الزاوية	٥٠ درجة	٥٥ درجة	٦٤ درجة
تقاطع اللغة والطبقة:			
مؤشر(XC)	٠,٤٩	٠,٤٩	٠,٥٠

الزاوية	٢٢ درجة	٤٠ درجة	٧٢ درجة
تقاطع الدين والأحزاب:			
مؤشر(XC)	٠,٤٩	٠,٤٨	٠,٤٥
الزاوية	٥١ درجة	٣٩ درجة	٣٣ درجة
تقاطع الطبقة والأحزاب:			
مؤشر (XC)	٠,٤٩	٠,٤٩	٠,٥٠
الزاوية	٦٧ درجة	٥٩ درجة	٨٥ درجة
تقاطع اللغة واللحزاب:			
مؤشر (XC)	٠,٥٧	٠,٥٨	٠,٥٤
الزاوية	٣٠ درجة	٤٠ درجة	٤٥ درجة

المصدر: احتسب استناداً إلى بيانات من مسح انتخابات ١٩٦٥ جمعها جون مايزل وآخرون، ونتائج انتخابات ١٩٦٥ البرلمانية. [p.122]

يجب تفسير زوايا التقاطع باحتراس نظراً إلى أن هذا المقياس ليس أداة مرضية تماماً في حالات كالحالة الكندية في العلاقة بين اللغة والدين؛ فعندما يختصر التقسيم الرباعي الناشئ عن انشطارين ثنائيين، فهو لا يميز بين الحالة التي تكون فيها خلية شبه خالية (الحالة الكندية) والحالة التي تكون فيها خليتان قطريتان شبه خاليتين (حالة الانشطارات المتطابقة بصورة شبه تامة). تبيِّن مؤشرات التقاطع (XC) أن الدين واللغة يتطابقان إلى حد بعيد بدلاً من أن يتقاطعا وأن نظام الأحزاب يتبع الانشطار الديني أكثر مما يتبع الانشطار اللغوي. خلافاً للوضع في سويسرا (أنظر الجدول رقم ٦ أعلاه) فإن المتوسط الموزون للتقاطع الديني واللغوي في الولايات ليس أدنى من المؤشر العام لكندا ككل: ست من الولايات تمتاز بقِيَم للتقاطع الديني واللغوي

تفوق قيمة المؤشر الوطني العام .(0.27) XC

ومع ذلك، فإن كندا تشابه سويسرا مشابهة قريبة من حيث كون تجانس الولايات أعلى درجة من تجانس البلد ككل. وتبينُ مقارنة المتوسطات الموزونة للتفتت في الولايات الكندية والكانتونات السويسرية بالتفتت الوطني العام في البلدين أن التفتت الديني في كلتا الحالتين مقتطع بنسبة تقارب الثلث (من ٠,٥٠ إلى ٠,٣٢ في كندا، ومن ٠,٤٩ إلى ٠,٣٤ في سويسرا)، وأن التفتت اللغوي بنسبة تزيد عن النصف (وهي في الواقع تقارب الثلثين، من ٠,٤١ إلى ٠,١٣ في كندا، ومن ٠,٤٠ إلى ٠,١٧ في سويسرا)، ونوعا التفتت مجتمعين بأكثر من الثلث (من ٠,٦٠ إلى ٠,٣٥ ومن ٠,٦٨ إلى ٠,٤٣ على التوالي). فنظام كندا الفيدرالي قد ولَّد بلداً من ولايات أكثر تجانساً. ومن الجدير بالذكر أن كندا وسويسرا هما أكثر بلدان أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية لا مركزية: فنسبة الواردات الحكومية كلها التي تنفقها الحكومة المركزية لم تتجاوز ٦١٪ في سويسرا و٦٥ ٪ في كندا سنة ١٩٥٩، وهو إنفاق أدنى بكثير مما يقابله من [p.123] أرقام في الولايات المتحدة، وألمانيا الاتحادية، والنمسا(٤٠).

الاستقلال الفئوي، المتجسد في النظام الفيدرالي، هو أيضاً أقوى سمة توافقية من سمات الديمقراطية الكندية. فقد تزايدت قوى الولايات منذ الخمسينات من القرن العشرين، وكاد الكويبك تحديداً أن يتصف بشيء كنصف السيادة. وقد خلصت دراسة حديثة إلى أن

(٤٠) بروس راسيت وآخرون، [الدليل العالمي للمؤشرات السياسية والاجتماعية]
Bruce M. Russet et al., World Handbook of Political and Social Indicators (New Haven: Yale University Press, 1964), pp. 64-65

حكومة الكويبك باتت تمتلك «طيفاً من القوى والموارد يفوق كل ما تستغله أية حكومة من حكومات الولايات الأخرى»[٤١].

المظهر الفيدرالي للحكومة الكندية كان حاضراً بقوة أيام ولاية كندا المتحدة بين العامين ١٨٤٠ و١٨٦٧، وإن كان هذا النظام توحيدياً بصورة رسمية وكان البريطانيون قد أرسوه مع الغاية المعلنة، عقب توصيات تقرير درهام، باستيعاب الناطقين بالفرنسية في الثقافة البريطانية. كان المجلس التشريعي الوحيد لولاية كندا المتحدة يضم عدداً متساوياً من الممثلين عن قسميها كندا العليا (أونتاريو) وكندا السفلى (كويبك). وسرعان ما تبيَّن أن الاستيعاب ممتنع ولذلك اطُّرحت الفكرة لصالح نمط توافقي من التعايش الثقافي. ويكتب المؤرخ الكندي ويليام أورمسبي: «إن الاتحاد، الذي كان قد صُمِّم لتحقيق غاية معاكسة تماماً، قد ترك بصورة مفارقة مجالاً لا يستهان به لتطوير سمات فيدرالية. فما أن استُبعِد الاستيعاب حتى أخذ التمثيل المتساوي يكتسي زي الضمانة السياسية لاستمرار وجود ثقافتين متمايزتين». ثم يختصر تجربة الولاية المتحدة بالكلمات التالية: «تمكن الاتحاد لفترة تزيد على ربع قرن من أن يعمل كنظام شبه فيدرالي، ولكن قوى الثنائية دخلت في صدام مباشر مع الطابع التوحيدي للدستور»[٤٢]. ثم أقرَّ قانون شمال

---

(٤١) كينيث ماكروبرتس ودايل بوسغايت، [الكويبك: التغير الاجتماعي والأزمة السياسية] Kenneth McRoberts and Dale Posgate, Quebec: Social Change and Political Crisis (Toronto: McClelland and Stewart, 1976), p.205

(٤٢) وليام أورمسبي، [ولاية كندا: نشوء السياسة التوافقية] William Ormsby, "The Province of Canada: The Emergence of Consociatinal Politics," in

أمريكا الصادر سنة ١٨٦٧ رسمياً النظام الفيدرالي.

مبدأ «الأكثرية المزدوجة» وسيلة توافقية أخرى كان يعمل بها في الولاية المتحدة. كانت هذه القاعدة غير الرسمية تطبق في كثير من الأحيان لا بصورة دائمة، وكانت تشترط في إقرار التشريعات المتعلقة بأحد أقسام الولاية بصورة خاصة أن يحصل التشريع على أكثرية أصوات ممثلي هذا القسم علاوة على الأكثرية العامة في المجلس التشريعي. قاعدة «الأكثرية المزدوجة» تعادل طبعاً حق الفيتو المتبادل ومبدأ كلهون المتعلق بالأكثرية المتراضية. لم تبق هذه القاعدة بعد نهاية الاتحاد بصورة صريحة، ولكن يمكن القول إن ولاية كويبك، التي تمثل قطاعاً أقلوياً، والتي يكتسي عندها استعمال حق الفيتو أهمية كبرى، ما زالت تتمتع بقدرة فعالة على استعمال الفيتو حيال القرارات التي تمس مصالحها الحيوية.

الطريقتان التوافقيتان الأخريان أضعف من هذه القاعدة بكثير ولكنهما ليستا معدومتين في كندا: قاعدة النسبية، والائتلاف الواسع. تجري الانتخابات الفيدرالية ويتم تشكيل الحكومة وفقاً لمبدأ الأكثرية: الطريقة الانتخابية هي التعددية ونظام الدائرة الانتخابية ذات الممثل الوحيد single-member constituency system، والحكومات هي

McRae, Consociational Democracy, pp. 271, 272-73 التشديد من الكاتب.
أنظر أيضاً دوغلاس ف. فيرنيه وديانا م. فيرنيه، [مجتمع سياسي كندي؟] Douglas V. Verney and Diana M. Verney, "A Canadian Political Community? The Case for Tripartite Confederalism", Journal of Commonwealth and Comparative Studies 12, no. 1 (March 1974): 11-14.

حكومات الحزب الواحد ـ وهذا يعني أحياناً حكومات الأقلية ـ بدلاً من الحكومات الائتلافية الضيقة القاعدة أو الواسعة القاعدة. ويعتبر ماكراي نظرية الأكثرية هذه «عقِبَ آخيل في النظام السياسي الكندي» (أي أضعف موضع في هذا النظام ـ المترجم) و[damnosa hereditas الإرث الملعون] للديمقراطية الأنكلو ـ اميركية»[٤٣]. ولكن ثمة في السياسة الكندية بعض العناصر النسبية والائتلافية التي تلطّف قاعدة الأكثرية وحدة النمط الخصومي. في المقام الأول، التمثيل النسبي كطريقة انتخابية ليس من المكونات الجوهرية في الديمقراطية التوافقية عندما تكون الفئات مركّزة جغرافياً. فإذا كانت حدود الدوائر الانتخابية تتبع بأمانة الحدود الفئوية وإذا كانت الدوائر متساوية في الحجم، فإن من شأن التعددية والدائرة الانتخابية ذات الممثل الواحد أن ينتجا تمثيلاً نسبياً للفئات. الدوائر الانتخابية الكندية ليست متجانسة تماماً، ولكن أقل من ربعها يضم أقليات إنكليزية أو فرنسية تزيد نسبتها على العشرة بالمئة. ثانياً، على الرغم من أن الناطقين بالفرنسية قد تخلفوا في التعيينات بوظائف الإدارات الحكومية العامة، فإن نسبتهم، منذ إقرار [p.125] قانون اللغات الرسمية سنة ١٩٦٩، قد ارتفعت، ولا سيما في المناصب العليا. حتى من قبل ذلك، كان ثمة شيء من المحاولة لعدم الانحراف كثيراً عن مبدأ النسبية. من ذلك أن جون بورتر يذكر تصريح أحد أعضاء الحكومة الفيدرالية بأن «هناك مبدآن لا بد من الالتزام بهما، فعالية الخدمات

---

(٤٣) كينيث ماكراي، [الديمقراطية التوافقية] Kenneth McRae, "Epilogue" in Consociational Democracy, p. 301

وترقية الوحدة الوطنية»[٤٤] مثال ثالث عن مبدأ النسبية هو قانون المحكمة العليا الصادر سنة ١٩٤٩ والذي ينص على أن ثلاثة على الأقل من قضاة المحكمة العليا التسعة يجب أن يعيّنوا من قبل المحاكم العليا أو جماعة المحامين في كويبك.

علاوة على ذلك، ومع أن كندا لا تعرف الحكومات الائتلافية الواسعة، فهي تعرف الكثير من العناصر الائتلافية داخل الحكومة الفيدرالية وخارجها. فالهيئات البَينية في الولايات كمجلس وزراء التربية، والمؤتمرات الفيدرالية للولايات، والمجالس الفيدرالية العديدة، واللجان التي تنحصر عضويتها في ممثلي الولايات، والاجتماعات والحلقات الاستشارية بين كبار الموظفين في الإدارات العامة يمكن اعتبارها ائتلافات واسعة[٤٥]. وتتمثل الفئتان عادة في الحكومة الفيدرالية تمثيلاً جيداً، ولكن هذا يتوقف على مدى كون الحزب الحاكم نفسه نوعاً من الائتلاف الواسع بدلاً من كونه حزباً فئوياً. ونظراً لكون الحزب الليبرالي يحظى بتأييد قوي من كلا الناطقين بالإنكليزية والفرنسية، فإن الحكومات الليبرالية إنما هي ائتلافات واسعة للفئتين داخل الحزب. ولما كان حزب المحافظين لا يحظى عادة بذلك التأييد في الكويبك وفي صفوف الناطقين بالفرنسية في أماكن أخرى، فهو في وضع أضعف من هذا الوجه. من ذلك، أن س. ج.

---

(٤٤) جون بورتر، [الفسيفساء الرأسية] John Porter, The Vertical Mosaic: An Analysis of Social Class and Power in Canada (Toronto: University of Toronto Press, 1965), p. 441.

(٤٥) س. ج. ر. نويل، [الديمقراطية التوافقية والفيدرالية الكندية] S. J. R. Noel, "Consociational Democracy and Canadian Federalism", Canadian Journal of Political Science 4, no. 1 (March 1971): 16

ر. نويل يرى «أن عجز حكومة ديفنبايكر المحافظة عن الحصول على تعاون النخبة السياسية في الكويبك في عملية توافق على المستوى الفيدرالي كان من أهم العوامل المؤدية إلى سقوطه. فسياساته وقراراته لم تكن مضادة للكويبك؛ بل إن عجزه عن تقويم أهمية التوافق مع النخبة كان ضد كويبك»[٤٦]. ولكن، وبصورة إجمالية، «تتطلب التقاليد العريقة والثابتة من الحكومة أن تمثل الدين واللغة تمثيلاً أميناً لا مجرد الولايات، وإن كان ذلك على حساب شيء من التضحية بالفعالية»[٤٧].

إن تطبيق مبدأ الائتلاف الواسع على امتداد المتصل الزماني في أهم المراكزالحكومية يستحق الاهتمام أيضاً. فقد اعتُمِدَت المداورة بين الناطقين بالإنكليزية والناطقين بالفرنسية في زعامة الحزب الليبرالي، وفي رئاسة الوزارة في الحكومات الليبرالية تالياً، وفي منصب الحاكم العام منذ تعيين الكندي الأول، وفي رئاسة مجلس العموم، وفي منصب القاضي الأول في المحكمة العليا.

خلال فترة ولاية كندا المتحدة التي كانت أقرب إلى التوافقية من الكونفيدرالية التي تلتها، طوّر كل قسم نظام الحزبين وعملت الجماعات البرلمانية الأربع في ائتلافات فضفاضة عبر الانقسامات القطاعية: المحافظون في كندا العليا مع الزرق (Bleus) في كندا السفلى والإصلاحيون في كندا العليا مع الحمر (Rouges) في كندا السفلى. وبعد قيام الحكومة المسؤولة سنة ١٨٤٨، أنشئ نظام رئاسة

---

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٤٧) ماكراي، [التوافقية والنظام السياسي الكندي]، ص ٢٥١.

الحكومة المزدوج والحقائب الوزارية المتوأمة لإعطاء الوزن نفسه لكلا القسمين[٤٨]. وقد تعزز هذا التدبير بواسطة قاعدة الأكثرية المتراضية. والسمة التوافقية الأخيرة اللافتة في الولاية المتحدة كانت أن عاصمتها كانت بالمداورة بين القسمين إلى أن اتخذت أوتاوا مركزاً دائماً للحكومة.

إن المدى الذي تطورت إليه التوافقية في كندا لافت حقاً لأن الظروف المحيطة بها لم تكن مشجعة إجمالاً. والعامل الوحيد المؤاتي بوضوح هو العزل الفئوي: فالفئتان الكنديتان كثيراً ما توصفان بـ» المعزولتين». كان توزيع السلطة مزدوجاً وغير متساو في الولاية المتحدة، مع كون الناطقين بالفرنسية أكثرية في بادئ الأمر، ولكن القطاعين كانا يتمتعان بتمثيل متساوٍ في المجلس التشريعي. أما في كندا الفيدرالية فقد أصبح الميزان مزدوجاً وغير متساوٍ مع أكثرية للناطقين بالإنكليزية على مستوى الأصوات الانتخابية والمقاعد البرلمانية. [p.127] ولم تكن سياسة «التعددية الثقافية» التي أعلن عنها سنة ١٩٧١ إلا محاولة ضعيفة للالتفات إلى المصالح الثقافية للكنديين غير المتحدرين من أصل بريطاني أو فرنسي؛ وهي لم تمثل خطوة هامة نحو تقسيم الأكثرية الناطقة بالإنكليزية البالغة حوالي ٧٠٪ إلى ثقافات أنكلو ـ سلتية و«سواها» من الثقافات الأقلية أي إلى حوالي ٤٥ و٢٥ بالمئة على التوالي. علاوة على ذلك، مال الناطقون بالفرنسية إلى تفسير التعددية الثقافية كخطر محتمل على مكانة الفرنسية كإحدى اللغتين والثقافتين السائدتين أكثر من اعتبارها خطوة مباركة باتجاه تعدد ميزان

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٥٥ ـ ٥٦.

القوى. كندا قوة متوسطة وليست قوة صغرى، ولا وجود لمخاطر خارجية تعزز الولاءات الوطنية الضعيفة فيها. وكما كتب مايزل، فإن «كندا تكاد تفتقر تماماً إلى مجموعة أصيلة مشتركة من الرموز، والأبطال، والحوادث التاريخية، والأعداء، أو حتى الطموحات»[(٤٩)]. وتظهر البيانات حول تقاطع اللغة والطبقة في الجدول رقم ٨ أن الفئتين ليستا متساويتين اقتصادياً، وإن لم يكن التفاوت بينهما شديداً.

علاوة على ذلك لا يمكن الوقوع على أي أثر لتقاليد توافقية سابقة. فالقوى الأوروبية التي استعمرت كندا كانت دولاً قومية مركزية ذات تقاليد سياسية تختلف اختلافاً حاداً عن تلك التي كانت سائدة في الإمبراطورية الرومانية المقدسة والدول التي ورثتها. ويذهب ماكراي إلى أن التقاليد البريطانية والفرنسية قد تعززت لأن تجاربهما الاستعمارية في كندا كانت تمثل تفتيتاً انتقائياً للمجتمع الأم... ففرنسا الجديدة كانت إسقاطاً لفرنسا لويس الرابع عشر وكولبرت، غير أنها كانت تفتقر إلى ما يقابلها في الإقطاع الأقدم عهداً. كما أن أمريكا الشمالية البريطانية كانت، بعد فقدان المستعمرات الاميركية، تخضع للحكام الإمبراطوريين والحاميات العسكرية البريطانية، وكانت حتى الأربعينات من القرن التاسع عشر تفتقر إلى أية قوة سياسية فعالة توازن هذا التأثير التنفيذي القوي»[(٥٠)]. علاوة على ذلك، كان النفوذ

(٤٩) جون مايزل، [الأحزاب والسياسة الكندية] John Meisel, "Canadian Parties and Politics," in Contemporary Canada, ed. R. H. Leach (Durham: Duke University Press, 1968), p. 135.

(٥٠) ماكراي، [التوافقية والنظام السياسي الكندي]، ص ٢٥٤ ـ ٥٥. وانظر أيضاً تقويم خوان لينز لظروف الديمقراطية التوافقية في كندا: [المراحل المبكرة من بناء الدولة والقوميات الأطرافية المتأخرة ضد الدولة] Juan Linz, "Early State-

البريطاني في المرحلة التكوينية للمؤسسات التمثيلية الكندية مسيطراً وشاملاً. [p.128] وهكذا فإن التطوير التلقائي لسلسلة من الوسائل التوافقية الأساسية الناشئ من ضرورة إدارة مجتمع تعددي في الولاية المتحدة من شأنه أن يذكرنا بقوة أن التقاليد السابقة لتوافق النخبة إنما هي شرط مؤات وليست شرطاً ضرورياً للديمقراطية التوافقية.

تتباين آراء الكتاب في السياسة الكندية حول كيفية تصنيف هذا البلد في أنماط الأنظمة الديمقراطية. فيصرّح برسثوس أنها «تندرج بيسر» في الفئة التوافقية(٥١). غير أن ماكراي يعتقد أن «النظام السياسي الكندي القائم، حتى في أفضل أحواله، إنما يجب اعتباره مثالاً غير كامل أبداً على الديمقراطية التوافقية»(٥٢). ربما كانت النقطة المتوسطة بين هاتين النظرتين أقرب التفسيرات إلى الصحة: فكندا تنزل تقريباً في منزلة متوسطة بين النمط اللامركزي والنمط التوافقي. وسوف يعتمد مستقبل النظام السياسي الكندي إلى حد بعيد على توجهه باتجاه المزيد من التوافقية والمزيد من الاستقرار والوحدة، تالياً، أي باتجاه نظام حكم أكثر لامركزية مع تقسيم البلد كحل أكثر ترجيحاً.

Building and Late Peripheral Nationalisms against the State: The Case of Spain," in Building States and Nations: Analyses by Region, ed. S. N. Eisenstadt and Stein Rokkan (Beverley Hills: Sage, 1973), pp. 92-94.

(٥١) برسثوس، [توافق النخبة]، ص ٧.

(٥٢) ماكراي، «خاتمة» ص ٣٠٠. وانظر أيضاً ف. س. إنكلمان وم. أ. شوارتز، [الأحزاب السياسية الكندية] F. C. Engelmann and M. A. Schwartz, Canadian Political Parties: Origins, Character, Impact (Scarborough: Prentice-Hall of Canada, 1975), p. 289-93.

ديمقراطية شبه توافقية: إسرائيل

الديمقراطية الغربية الثانية المحتوية على ما يكفي من السمات التوافقية بحيث توصف بأنها نظام حكم شبه توافقي هي إسرائيل. على الرغم من أن الانشطار الأكبر فيها، ذاك القائم بين اليهود والعرب، يجعل منها نظرياً دولة ذات قوميتين، فإن اليهود يشكلون فيها أكثرية غالبة بحيث يمكن اعتبارها دولة يهودية. وثمة داخل الجماعة اليهودية انشطار متزايد الأهمية بين اليهود المتحدرين من أصل غربي وأولئك المتحدرين من أصل شرقي، غير أن الانشطارات الفئوية الأساسية بين اليهود والتي تجعل إسرائيل مجتمعاً تعددياً إنما هي انشطارات دينية وأيديولوجية في طبيعتها. في إسرائيل ثلاث فئات: الاشتراكيون، العلمانيون من غير الاشتراكيين، واليهود المتدينون. ويمكن تقدير قوتهم استناداً إلى انتخابات الكنيست التي حصلت فيها الأحزاب الاشتراكية مجتمعة ([p.129] باستثناء الشيوعيين) على حوالي ٥٠ بالمئة من مجموع الأصوات حتى انتخابات العام ١٩٧٣، والأحزاب غير الاشتراكية أكثر من ٢٥ بالمئة، والأحزاب الدينية ١٥ بالمئة.

هذه الفئات تشبه الثقافات الفرعية في النمسا، وبلجيكا، وهولندا شبهاً كبيراً من حيث الطبيعة الدينية ـ الأيديولوجية للانشطارات ودرجة انتظام الحياة السياسية والاجتماعية تبعاً لخطوط الانشطار هذه. ولكل قطاع حزب سياسي أكبر فضلاً عن عدد متنوع من الأحزاب الصغرى. علاوة على ذلك، وكما يلاحظ ك. ز. بالتييل «تقف الأحزاب الإسرائيلية بصورة فردية ومن حيث هي تكتلات على ذروة مجاميع وشبكات من المستوطنات الزراعية الجماعية والتعاونية؛ النقابات والصناعات التي تمتلكها النقابات؛ التعاونيات الصناعية،

التسويقية، الشرائية، الحرفية وأخرى للمواصلات؛ مؤسسات للرياضة، واللهو والتسلية، والرعاية؛ شركات للصحف، والمجلات الاسبوعية، والدوريات ودور نشر الكتب؛ المؤسسات المهنية، التربوية، الإيديولوجية، والدينية، والحركات النسائية والشبابية». إن الطابع الشمولي والاكتفائي للفئات يبرر تبريراً وافياً وصفها بالعائلات الروحية (famille spirituelles) في نظام من التعددية الفئوية(٥٣). والكلمة العبرية الجامعة التي تطبق على الثقافات الفرعية هذه هي ماهانه أي «معسكر»، وهو ما يساوي اللاغر Lager النمساوي(٥٤).

والعنصر التوافقي الأدعى إلى الالتفات في الديمقراطية الإسرائيلية هو الاستقلال الذاتي الفئوي. فالنظام السياسي القومي مبني على احترام المعسكرات المنفصلة والقائمة بذاتها مع ما يدور في فلكها من شبكات تنظيمية واسعة. ويمكن أن توصف هذه الظاهرة بأنها نوع من «الفيدرالية في دولة موحدة»، وهي تسوّغ وصف إسرائيل بأنها «شبه فيدرالية»(٥٥). ويعززها عنصر جغرافي: فكما يلاحظ إيمانويل

---

(٥٣) ك. ز. بالتييل، [نظام الائتلاف الإسرائيلي] K. Z. Paltiel, "The Israeli Coalition System," Government and Opposition 10, no. 4, (autumn 1975): 398.

(٥٤) إيمانويل غوتمان، [الدين والاندماج القومي في إسرائيل] Emmanuel Gutmann, "Religion and National Integration in Israel," paper presented at the Round Table on Political Integration of the International Political Science Association, Jerusalem, 1974, p. 15

(٥٥) ليونارد ج. فاين، [السياسة في إسرائيل] Leonard J. Fein, Politics in Israel (Boston: Little, Brown, 1967), p. 100; Paltiel, "Israeli Coalition System," p. 405

غوتمان يميل أعضاء المعسكر الديني بصورة متزايدة إلى الانعزال في أحياء خاصة بهم في كل المدن والبلدات تقريباً[٥٦]. [p.130]

والمبدآن التوافقيان الآخران القويان جداً في إسرائيل هما النسبية والفيتو المتبادل. النظام الانتخابي هو واحد من النظامين الأكثر نسبية في العالم: فكما في الأراضي الواطئة، وهي المثال الآخر على نظام تمثيل نسبي متطرف، يعتبر البلد كله دائرة انتخابية واحدة. والنتيجة المترتبة على ذلك هي إنه حتى الأحزاب الصغيرة جداً تستطيع أن تدخل الكنيست طالما أن حصتها من مجموع الأصوات هي واحد بالمئة على الأقل. وما يسمى بمقاربة المفتاح الحزبي للتعيينات الوظيفية والمخصصات المالية يضمن التطبيق الوفي لمبدأ النسبية في هذه المجالات أيضاً.

ويمتلك المعسكر الديني أداة ذات أهمية خاصة وهي حق الفيتو التي يستعملها بالنسبة إلى أعمق القضايا الخلافية بين الإسرائيليين (ولا سيما بين اليهود المتدينين والعلمانيين)، أي دور الدين في الدولة. فقد استطاعت الأقلية الدينية بواسطة هذا الفيتو أن تحول دون أية تغييرات جذرية في نظام التربية الدينية الذي تدعمه الدولة، والذي يستوعب ما يتراوح بين ربع وثلث الأولاد البالغين سن المدرسة، وفي ولاية السلطات الدينية على الأحوال الشخصية. فكما يكتب ألان أريان، «تحيِّد المسألة الدينية من خلال تأجيلها»[٥٧]. كما كان الفيتو المتبادل مسؤولاً عن الجمود بالنسبة إلى صياغة دستور إسرائيلي. فنظراً إلى أن

---

(٥٦) غوتمان، [الدين والاندماج القومي]، ص ١٩.

(٥٧) ألان أريان، [الإجماع في إسرائيل] Alan Arian, Consensus in Israel (New York: General Learning Press, 1971), p. 21; see also pp. 3-4, 13-15

الحل الوسط يبدو غير ممكن بين دعاة الدولة الليبرالية الدستورية ودعاة الدولة الثيوقراطية، فإن إسرائيل تستند إلى بضعة «قوانين أساسية» من دون دستور متكامل، ويتمتع الكنيست بالسيادة في مجال التشريع.

خلافاً للطبيعة التوافقية القوية للديمقراطية الإسرائيلية بالنسبة إلى المبادئ الثانوية الهامة المتمثلة في الاستقلال الذاتي، والفيتو، والنسبية، فهي لا تكاد تقارب المبدأ التوافقي الأولي المتمثل بالائتلاف الواسع. فالحكومة لم تزل تضم الأحزاب الرئيسية في المعسكرين الاشتراكي والديني، وأحياناً كثيرة أيضاً التقدميين والليبراليين المستقلين، وهم حزب صغير في المعسكر غير الاشتراكي. كما بات مألوفاً أن يكون الائتلاف الحكومي أكبر من الحجم الرابح الأصغر[٥٨]. ومع ذلك، فباستثناء [p.131] الائتلافات الواسعة لفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠، لم يشارك الحزب غير الاشتراكي في الحكومة. لا وجود، في ما يتعلق بالأحزاب الفئوية الكبرى، لنمط من الائتلافات المتحولة أيضاً ـ حزب الماباي الاشتراكي وخلفاؤه ممثلون دائماً في الحكومة ـ ولا أحد يؤيِّد هذا التوجه أو التوجه إلى الائتلاف الواسع على أساس أدوَم. ويلاحظ غوتمان أنه «من المستغرب حقاً أن يتم الالتزام إلى هذا الحد بالنمط الكلاسيكي للحكومة ـ ضد ـ المعارضة كمعيار في بلد لم يحدث فيه أي تغيير للحكومة حتى الآن»[٥٩]. أما بالنسبة إلى تركيبة الحكومات فإن إسرائيل ديمقراطية أبعد عن التوافقية وأقرب إلى نظام الحزب المسيطر،

---

(٥٨) دايفيد نخمياس، [سياسة الائتلافات في إسرائيل] David Nachmias, "Coalition Politics in Israel," Comparative Political Studies. 7, no. 3 (October 1974): 317-20

(٥٩) غوتمان، «الدين والاندماج القومي،» ص ٢٥.

وهي في ذلك أشبه بالنظام الإيطالي الذي لم تزل سيطرة الحزب الحاكم فيه تمنح قدراً معقولاً من الاستقرار لنظام لامركزي في جوهره[٦٠].

تكاد إسرائيل تستوفي كافة الظروف المؤدية إلى الديمقراطية التوافقية؛ والواقع أن هذه الظروف مؤاتية إلى حد أنه كان أولى بها أن تفضي إلى درجة أعلى من التوافقية مما تمَّ تطويره فعلاً. العامل الملتبس الوحيد هو توازن القوى، وذلك لأن المعسكر الاشتراكي يتكوَّن من أكثرية هزيلة أو شبه أكثرية من السكان. ولكن قوته يحدها الانقسام إلى عدة أحزاب وكون الحزب الاشتراكي الفئوي لم يحصل قط على أكثرية المقاعد في الكنيست. وقد أجبره وضعه الأقلوي على تشكيل حكومات ائتلافية مع أحزاب أصغر حجماً وأوضح استعداداً للتعاون من أجل السبب نفسه: فثمة، كما يقول بيتر ي. مدينغ، «خوف أقل من السلطة المطلقة في وضع الائتلاف»[٦١]. وبالعكس، فإن قوة المعسكر الديني السياسية أكبر فعلياً مما يعبر عنه عدد المقاعد التي يحرزها في الكنيست، لأنه من المفترض إجمالاً أن الآراء الأساسية التي ترتكز إليها برامجه تحظى بتأييد عدد من الإسرائيليين يفوق عدد الذين صوتوا [p.132] للأحزاب الدينية. ولذلك يمكن وصف توازن القوى بأنه متعدد إلى حد ما.

(٦٠) ألان أريان وساموبل بارنز، [نظام الحزب المسيطر] Alan Arian and Samuel H. Barnes, "The Dominant Party System: A Neglected Model of Democratic Stability," Journal of Politics 36, no. 3 (August 1974): 592-614

(٦١) بيتر مدينغ، [ماباي في إسرائيل] Peter Y. Medding, Mapai in Israel: Political Organisation and Government in a New Society (London: Cambridge University Press, 1972), p. 306

ومن العوامل المؤاتية جداً وجود ولاءات غالبة قوية تعاكس الانشطار إلى فئات منفصلة. إذ ينبغي الاعتراف، بداية، أن الدين يقسّم ويوحّد في الوقت نفسه: «على الرغم من كون الدين مصدراً للتنافر داخل المجتمع الإسرائيلي (اليهودي)، فهو من حيث كونه شعوراً أولياً مشتركاً يخلق تعلقات مشتركة ويعمل كعنصر صاهر للمجتمع»[٦٢]. كما أن الالتزام ببقاء الشعب اليهودي وإسرائيل كدولة يهودية يسهم أيضاً في الاجماع القومي الغالب. في الواقع، المشاعر القومية قوية إلى درجة تجعل ليونارد ج. فاين يرى أنه: «ربما انطوى على كثير من المبالغة القول بإن إسرائيل مجتمع مفتت، أو أنه لا وجود لثقافة سياسية موحّدة»[٦٣] علاوة على ذلك، ليس للتفاوت الاقتصادي بين الفئات، ولا سيما بين معسكر الاشتراكيين ومعسكر العلمانيين غير الاشتراكيين، كبير أثر جرّاء المساواة العامة الغالبة على طبيعة المجتمع الإسرائيلي.

إن صغر حجم إسرائيل والمخاطر الجادة جداً على وجودها عناصر مؤاتية بوضوح لتوليد الوحدة الداخلية. ولا يبالغ فاين عندما يقول إن المخاطر الخارجية «توفر لإسرائيل مصدراً مؤكداً للوحدة، وهي قضية ذاتأ أولوية قصوى لا تحتمل الخلاف بحيث تبدو بقية الانشطارات تافهة بالقياس إليها». وهو يعتقد أنه «ربما كان صحيحاً

---

(٦٢) غوتمان، [الدين والاندماج القومي]، ص ٤. أنظر أيضاً إرفن برنباوم، [سياسة التسوية] Ervin Birnbaum, The Politics of Compromise: State and Religion in Israel (Rutherford, N. J.: Fairleigh Dickinson University Press, 1970).

(٦٣) فاين، [السياسة في إسرائيل]، ص ٥٧.

أن نظام إسرائيل السياسي مثال على نظام غير شغّال متعدد الأحزاب وأن هذا النظام إنما يشتغل جرّاء عوامل خارجة عن النظام نفسه»(٦٤). ويشدد أريان أيضاً على التأثير الهائل لهشاشة الأمن الإسرائيلي: «ثمة في إسرائيل درجة عالية من الإجماع على الحاجة إلى وجود إجماع»(٦٥). ومما له دلالته أن الفترة الوحيدة التي شهدت حكومات ائتلاف واسع بدأت عشية حرب ١٩٦٧ وأنها لم تدم إلا ثلاث سنوات.

أخيراً، تمتلك إسرائيل أيضاً مزية تقاليد راسخة في التوافق تطورت في الحركة الصهيونية وفي [p.133] اليشوف، أي المجتمع اليهودي السابق على وجود الدولة في فلسطين. ونظراً إلى أن الأمرين كانا نتيجة ترتيبات إرادية من دون أية من السلطات القاهرة للدولة ذات السيادة، فإن اعتماد النسبية، وبنية فيدرالية النمط، وأسلوباً ائتلافياً في صنع القرار كان الرد المنطقي على الحاجة إلى التعاون والتسويات. ولذلك كان من السليم الخلوص إلى أن «العمليات التوافقية كانت على درجة متقدمة من التطور عند نشوء الدولة سنة ١٩٤٨»(٦٦).

المؤلفان اللذان كتبا عن إسرائيل من وجهة نظر النموذج التوافقي حذران في تقديرهما لمدى انسجام البلد مع النموذج. من ذلك أن

---

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٩.

(٦٥) أريان، [الإجماع في إسرائيل]، ص ٣.

(٦٦) بالتييل، [النظام الائتلافي الإسرائيلي] Paltiel, "Israeli Coalition System," p. 406. وانظر أيضاً س. ن. أيزنشتات، [المجتمع الإسرائيلي] S. N. Eisenstadt, Israeli Society (London: Weidenfeld and Nicolson, 1967), pp. 408-12.

بالتييل يكتفي بالقول إن «المقاربة التوافقية تتيح إطاراً مفيداً لتحليل الاندماج السياسي وطبيعة الديمقراطية في إسرائيل»(٦٧). ويخلص غوتمان إلى أن «الائتلاف الإسرائيلي الحاكم وإن لم يكن توافقياً بالمعنى المقبول للكلمة فهو يستند إلى بعض العناصر التوافقية»(٦٨). ومن الجائز اعتبار إسرائيل، أسوة بكندا، خليطاً من الديمقراطية اللامركزية والتوافقية. ولكن الشروط المؤاتية للتوافقية في إسرائيل كانت، خلافاً لكندا، مؤاتية جداً. المثال الكندي، وخصوصاً في حال الولاية المتحدة التوافقية جداً، يظهر أن شروطاً مؤاتية كهذه ليست شروطاً ضرورية، والحالة الإسرائيلية تظهر أنها ليست شروطاً كافية.

حدود التوافقية: إيرلندا الشمالية

أوضح حالة لمجتمع تعددي وديمقراطية لامركزية في العالم الغربي هي إيرلندا الشمالية. فهي وإن لم تكن دولة ذات سيادة، فقد يجوز اعتبارها بمنزلة البلدان المستقلة لأنه، بين سنة ١٩٢١ وفرض الحكم المباشر من لندن سنة ١٩٧٢، كانت سلطات الستورمونت (برلمان إيرلندا الشمالية) تفسَّر بطريقة سخية إلى حد أنها كانت تفوق كثيراً السلطات المعتادة للوحدات الحكومية ما تحت القومية حتى في الدول الفيدرالية. وقد أجاد كل من إيان بدج وكورنيليوس أوليري وصفها بالقول: «حكم ذاتي لولاية مع شيء من لوازم السيادة»(٦٩).

(٦٧) بالتييل، [نظام الائتلاف الإسرائيلي]، ص ٤١٤.
(٦٨) غوتمانن [الدين والاندماج القومي]، ص ٢٧.
(٦٩) إيان بدج وكورنيليوس أوليري، [بلفاست: مقاربة للأزمة] Ian Budge and Cornelius O'Leary, Belfast: Approach to Crisis-A Study of Belfast Politics, 1613-1970 (London: Macmillan, 1973), p. 143

يشكل البروتستنانت والكاثوليك في إيرلندا الشمالية فئتين متمايزتين ومنفصلتين تتمتع كل واحدة منهما بمنظماتها الاجتماعية، والتربوية، والترفيهية. وتتبين درجة الفصل الاجتماعي أيضاًمن خلال الانخفاض الشديد في نسبة التزاوج بين الجماعتين. وتقول روزماري هاريس إن «البروتستانت والكاثوليك يشكلان جماعتين endogamous أكثر انفصالاً، في أرجح الظن، في المسائل الجنسية من معظم جماعات البيض والسود في المجتمعات التي يفترض فيها كراهية التزاوج من الجماعة الأخرى»(٧٠). الولاءات الدينية والسياسية تترابط ترابطاً وثيقاً جداً. استناداً إلى نتائج المسح الذي أجراه ريتشارد روز سنة ١٩٦٨ في ما يتعلق بدرجة التأييد الذي يقدمه البروتستانت للحزب الوحدوي والكاثوليك للحزب الوطني وحزب عمال إيرلندا الشمالية، يمكن احتساب زاوية التقاطع ومؤشره بين الانشطار الديني وانشطار نظام الأحزاب: وكلاهما متدنيان: درجتان و ٠,٢١ على التوالي(٧١). ويذهب كونور كروز أوبريان إلى أبعد من ذلك فيقول إنه في الحالات

(٧٠) روزماري هاريس، [التعصب والتسامح في أولستر] Rosemary Harris, Prejudice and Tolerance in Ulster: A Study of Neighbors and "Strangers" in a Border Community (Manchester: Manchester University Press, 1972), p. x. وانظر أيضاً دايفيد شميت، [العنف في إيرلندا الشمالية] Violence in Northern Ireland: Ethnic Conflict and Radicalization in an International Setting (Morristown, N. J.: General Learning Press, 1974), pp. 12-14

(٧١) روز، [الحكم من دون إجماع] Rose, Governing Without Consensus. أنظر أيضاً ريتشارد روز، [إيرلندا الشمالية] Richard Rose, Northern Ireland: A Time of Choice (London: Macmillan, 1976).

القليلة التي نجد فيها ولاءات متنافرة فإن انتماء الشخص سياسياً أمر حاسم في إدراجه في إحدى الجماعتين: «في إيرلندا الشمالية يعتبر الشخص الذي ينتمي إلى سياسة الديانة الأخرى ـ كالبروتستانتي الوطني، أو الكاثوليكي الوحدوي ـ عملياً في نظر الجماعة التي تركها بمنزلة الشخص الذي انتقل إلى الديانة الأخرى: وهذا أسوأ طبعاً من أن يكون قد ولد فيها أصلاً»(٧٢). والغايات التي يسعى إليها الحزبان الفئويان الوحدوي والوطني، واللذان كانا الحزبين الأساسيين قبل العام ١٩٧٢، كانت أيضاً متنافية: فالوحدويون [p.135] يصرّون على الاحتفاظ بالاستقلال الذاتي ضمن المملكة المتحدة، والوطنيون يرغبون في الانضمام إلى جمهورية إيرلندا. حزب العمال الإيرلندي الشمالي وحزب التحالف الجديد حزبان أكثر اعتدالاً وقد حاولا مناشدة كلتا الفئتين الدينيتين، ولكنهما لم يفلحا في التحول إلى قوتين سياسيتين كبريين.

الطبيعة الشديدة التعددية لمجتمع إيرلندا الشمالية كملها أسلوب خصومي صارم في الحكم. فالوحدويون الذين يمثلون الأكثرية البروتستانتية التي تقارب ثلثي السكان قد شكلوا حكومة الحزب الواحد طوال الفترة الممتدة من ١٩٢١ حتى ١٩٧٢. وكانت هذه الحكومة، على ما وصفها أول رئيس وزراء وحدوي لإيرلندا الشمالية، «حكومة بروتستانتية»(٧٣). وقد ضُخّمت قوة البروتستانت

---

(٧٢) كونور كروز أوبريان، [دول إيرلندا] Conor Cruise O'Brien, States of Ireland (London: Hutchinson, 1972), p. 13

(٧٣) لورد كريغيفون، مذكور في كتاب لياب دي باور، [ألستر المنقسمة] Liam de Paor, Divided Ulster, 2nd ed. (Harmondsworth: Penguin Books, 1971), p. 105

في مجلس الستورمونت وفي المجالس المحلية من خلال إلغاء التمثيل النسبي والعودة إلى نظام التعددية أولاً في الانتخابات المحلية ثم في الانتخابات البرلمانية في العشرينات من القرن العشرين. كما احتفظ الساسة البروتستانت إجمالاً بالسلطة حتى في المناطق ذات الأكثرية الكاثوليكية جراء التقسيم غير المتوازن للدوائر الانتخابية، والجور في التمثيل النيابي، والقيود على حق الانتخاب، والتصويت المتعدد. والمثال الصارخ على التقسيم غير المتوازن للدوائر الانتخابية في إيرلندا الشمالية والجور في التمثيل النيابي يبدو واضحاً في لندندري ثانية مدنها الكبرى حيث الأغلبية الكاثوليكية في الناخبين وعدد السكان الإجمالي والأكثرية المريحة للوحدويين البروتستانت في المجلس. ولم يكن يلطف قاعدة الأكثرية أي فيتو أو استقلال ذاتي للأقلية. وكان ثمة تمييز لا يستهان به ضد الكاثوليك بالنسبة إلى التعيينات في الوظائف الحكومية.

والحل الذي التزمت به الحكومات البريطانية من محافظين وعماليين، بعد اندلاع أعمال العنف الواسعة النطاق سنة ١٩٦٨، إنما كان في جوهره حلاً توافقياً يقضي بتقاسم السلطة التنفيذية، بالرغم من أن ائتلافاً واسعاً كهذا غريب عن التقاليد السياسية البريطانية ـ وفي هذا دليل آخر على أن وجود تقاليد توافقية سابقة لا يكتسي أهمية حاسمة في كافة الأحوال. وأعادت هذه الحكومات العمل بالتمثيل النسبي، مع الملاحظة بأن الصوت الواحد القابل للتحويل ليس [p.136] ملائماً، كطريقة توافقية، مثل أنظمة القوائم المستخدمة في الديمقراطيات التوافقية القارية، لأنه يفرط في توسيع خيارات الناخبين ويقلص تالياً سلطة الزعماء الفئويين ومرونتهم. كما

ألغت هذه الحكومات الانتهاكات الانتخابية التي كانت تضيّق تمثيل الأقلية الكاثوليكية. وقد أبلغت الندوة الدستورية التي انتخبت على أساس التمثيل النسبي سنة ١٩٧٥ مسبقاً أن على مقترحاتها أن تتضمن فكرة تقاسم السلطة.

المشكلة في الحل التوافقي لإيرلندا الشمالية ليست في أنه غير قابل للتطبيق نظرياً ـ والواقع أنه الحل المنطقي الوحيد ما خلا التقسيم ـ بل في أنه لا يمكن أن يفرض رغماً عن إرادة إحدى الفئتين، ولا سيما إذا كانت فئة الأكثرية. ظل معظم زعماء البروتستانت ومن يليهم من أنصار يعارضون تقاسم السلطة مع الكاثوليك. وقد عبّروا عن قوتهم في الإضراب العام الذي أعلنه العمال البروتستانت والذي شلّ إيرلندا الشمالية سنة ١٩٧٤ وأسقط السلطة التنفيذية المشكلة من الكاثوليك والبروتستانت المعتدلين بعد توليها السلطة منذ بضعة أشهر.

واضح أن ظروف الديمقراطية التوافقية الطوعية أو الإجبارية في إيرلندا الشمالية ليست مؤاتية أبداً. فإيرلندا الشمالية مثال على وضع لتوازن القوى أبعد ما يكون عن الملائمة: قسمة ثنائية من دون توازن مع قدرة إحدى الفئتين على ممارسة سلطة الهيمنة. ومما يزيد علاقة الأكثرية ـ الأقلية الدائمة هذه تفاقماً القوة العددية للبروتستانت والكاثوليك على جزيرة إيرلندا ككل. ويظهر، كما يبين أوبريان، عدم توازن مزدوج عندما ننظر إلى ما وراء إيرلندا الشمالية كنظام منفصل: فالبروتستانت يملكون أكثرية اثنين إلى واحد في الشمال، ولكن «خوفهم وارتيابهم من الكاثوليك في إيرلندا الشمالية لا يتعلق بهذه النسب، بل بالنسب القائمة بين الكاثوليك والبروتسانت في كامل جزيرة إيرلندا، التي يفوق عدد الكاثوليك فيها عدد البروتستانت بنسبة

تزيد عن ثلاثة إلى واحد. كما أن الكاثوليك في إيرلندا الشمالية يدركون بقوة هذه النسبة، ويدركون الحقوق التي يعتقدون أنها تنطوي عليها»(٧٤). [p.137]

إن عدم التوازن المزدوج بين البروتستانت والكاثوليك داخل إيرلندا الشمالية يعني فوق ذلك أن التمثيل النسبي لا يمكن أن يسهم كثيراً في تشكيل حكومة ائتلاف واسع. فهو يعبِّر عن الأكثرية الشعبية ولا يضخِّمها، ولكن الأكثرية تبقى أكثرية. وهذه أيضاً هي المشكلة في اقتراح بريان باري أنه لما كان التقاسم القسري للسلطة غير عملي، فينبغي محاولة نظام «تعاون من دون اختيار»، كأكثرية أكثر تسامحاً وقبول الأقلية بدور «المعارضة المخلصة»(٧٥). يعتبر ترتيب كهذا بديلاً جيداً إذا كان يعني نمطاً من الائتلافات المتناوبة، غير أن إخلاص «المعارضة المخلصة» معرض للإنهاك الشديد جراء قيامها بدور المعارضة الدائمة.

وثمة عدد من العوامل السلبية الأخرى. فإيرلندا الشمالية ليست أمة ولا وجود لتضامنات غالبة من شأنها أن تحيِّد المفاعيل اللامركزية للانشطارات الفئوية. والواقع أن التضامنات القومية تعمِّق انشطارات إيرلندا الشمالية: تاريخياً، ما زال معظم الكاثوليك يميلون في ولاءاتهم إلى الجمهورية، بينما لا يزالالبروتستانت يوالون التاج البريطاني. كما أن التقاليد السياسية للأكثرية البروتستانتية لا توفر أرضاً

(٧٤) أوبريان، [دول إيرلندا]، ص ١١

(٧٥) بريان باري، [النموذج التوافقي ومخاطره] Brian Barry, "The Consociational Model and Its Dangers," European Journal of Political Research 3, no. 4 (December 1975): 405-06

خصبة للديمقراطية التوافقية: فالنموذج البريطاني يحدد معايير التنظيم الحكومي. تقاسم السلطة والتمثيل النسبي (حتى في صيغته «البريطانية» المتمثلة بالصوت الواحد القابل للتحويل لا التنويعات الأوروبية القارية لأنظمة القوائم) غريبان حتماً عن التفكير البريطاني. والمسعى البريطاني لتطبيق هذه الطرق التوافقية في إيرلندا الشمالية يتعارض بحدة مع رفض الحكومات البريطانية الثابت للنظر فيها بالنسبة إلى بريطانيا العظمى نفسها. عدم المساواة الاقتصادية للفئتين ظرف غير مؤات أيضا، وإن كان ينبغي عدم تضخيمه. زاوية التقاطع بين الدين والطبقة الاجتماعية هي ٦٨ درجة ومؤشر XC يساوي ٠,٥٠. والحق أنه كما يلاحظ روز، «نظراً إلى أعدادهم الكبرى داخل السكان يوجد فقراء بروتستانت أكثر مما يوجد فقراء كاثوليك في إيرلندا الشمالية»(٧٦). ولكن الصورة الذاتية للكاثوليك كأقلية مقموعة اقتصادياً [p.138] قد تكون أهم من الواقع الأقل قسوة.

ثلاثة ظروف مؤاتية تبدو قائمة في إيرلندا الشمالية، ولكن يتبيّن بعد النظر إليها عن كثب أنها إما ملتبسة أو سلبية إلى حد بعيد. الظرف الأول هو عامل الحجم. تظهر إيرلندا الشمالية وكأنها في وضع مؤات جداً بسبب كونها بلداً صغيراً جداً لا يتعدى سكانه المليون ونصف المليون من السكان، وكونها لا تدير سياستها الخارجية الخاصة. من ناحية ثانية، إن قلة عددالسكان يعني أيضاً أن الأرجح أن يكون عددالمواهب السياسية قليلاً. إن إمكانيات إيرلندا الشمالية بالنسبة إلى الزعامات القديرة تتجلى في الأمثلة التي يقدمها روز: «بقدر ما تكون

(٧٦) روز، [الحكم من دون إجماع]، ص ٢٨٩

المهارة متناسبة مع الأعداد، فإن إيرلندا الشمالية... قد تشتمل على المواهب السياسية التي قد توجد في مقاطعة درهام، شيشير، أو همبشير، أو في ولاية اميركية كنيبراسكا، أوريغون، أو فرجينيا الغربية.» ولو لم يكن لإيرلندا الشمالية وضعها نصف المستقل، «لكانت وفرت أحياناً وزير حكومة في حكومة المملكة المتحدة، لا أكثر، وذلك قياساً على سجل سكوتلندا وويلز»(٧٧). صغر الحجم لا يؤدي إلى الديمقراطية التوافقية إلا إلى حد معيّن، والأرجح أن تكون إيرلندا الشمالية دون العتبة.

وثمة عامل وثيق الصلة بهذا وهو وجود مخاطر خارجية. والقضية القائلة بأن المخاطر الخارجية قد تولِّد اندفاعاً نحو التوافقية يستند إلى فكرة أن من شأن مخاطر كهذه أن تنشط مشاعر التضامن الداخلية وتبرهن الضرورة الملحة للعمل الموحّد والمتعاون لكلا الزعماء الفئويين وأتباعهم. إن نظام حكم إيرلندا الشمالية لم يزل تحت تهديد خارجي مستمر ـ وإن لم يكن تهديداً خطيراً ـ من مطلب الجمهورية الدستوري بهذه المقاطعة، ولكن هذا الطلب التحريري الاتحادي لم يولّد مواقف متعاونة. والتعديل البيِّن الذي تستدعيه هذه القضية هو أنه لا بد للخطر الخارجي من أن يُدرَك كخطر مشترك من قبل كل فئات المجتمع كي يولِّد المفعول التوحيدي، وإلا، وكما هي الحال في إيرلندا الشمالية، فإن من شأنه أن يعمِّق الخلافات بين الفئات. [p.139]

العامل الثالث المؤاتي جزئياً فقط هو العزل الفئوي. فالفئات

(٧٧) المصدر نفسه، ص ١٧٩.

المتخاصمة قد تتعايش بسلام إذا لم يقم بينها الإ القليل من الاتصال والقليل من فرص الصراع، تالياً. الانشطار البروتستانتي ـ الكاثوليكي في إيرلندا الشمالية حاد جداً، ولا يبدو أنه يقوم بوظيفة السياج الجيد الذي يصنع الجيران الجياد. وتروي روزماري هاريس في دراستها الأنثروبولوجية لقرية بالييغ الريفية الصغيرة أنه لم يكن ثمة إلا القليل من الاتصالات عبر الانشطار الديني، وأنه عندما كان يحصل لقاء «كانت تبذل أقصى الجهود للحؤول دون مناقشة أية مسألة خلافية». وهي ترى أن الاتصالات بين الأفراد من الفئتين الدينيتين كانت «جِوارية»[٧٨] جداً بسبب هذا الانقسام الديني العميق. من جهة ثانية، العزل القطاعي اجتماعي فقط وليس جغرافياً: على الرغم من أن المدن قد تحوّلت بصورة متزايدة إلى معازل منذ ١٩٦٨، فإن الجماعتين متناثرتان جداً من الناحية الجغرافية. وكما يبينُ الجدول رقم ٩، فإن المقاطعات الست مفتّتة بقدر تفتُّت إيرلندا الشمالية ككل:

الجدول رقم ٩.

التفتّت الديني في إيرلندا الشمالية: متوسطات المقاطعات ومجاميع البلد (١٩٦١)

	المقاطعات		إيرلندا الشمالية
	المتوسط	المتوسط الموزون	
الجماعة الكبرى ٪	٥٩,٣	٦٦,٣	٦٥,١
مؤشر التفتت (F)	٠,٤٦	٠,٤٣	٠,٤٥

المصدر: محتسب استناداً إلى بيانات ريتشارد روز، الحكم من دون إجماع، Governing Without Consensus: An Irish Perspective (London: Faber and Faber, 1971), p.90.

(٧٨) هاريس، التعصب والتسامح، ص ١٤٦، ١٩٩.

وتشير المتوسطات إلى نسبة من التغاير أكبر من نسبة تغاير البلد ككل، والمتوسطات الموزونة لا تظهر إلا نسبة تغاير أدنى قليلاً. والتجاور المادي للفئتين لم يزل عاملاً هاماً في اندلاع أعمال العنف. [p.140]

الاختلاط الجغرافي للفئتين ليس ظرفاً سلبياً فحسب (وإن لم يكن ظرفاً لا يقهر) لإقامة ترتيبات توافقية؛ وهو أيضاً عقبة كأداء في وجه تقسيم البلد. فمن شأن التقسيم أن يستلزم تبادلاً للسكان وإعادة توطين لهم ـ بحيث تكون التكاليف البشرية والمادية هائلة ـ ولكن شكلاً من أشكال التقسيم قد يكون الحل الوحيد، إذا ما تبين أن الديمقراطية التوافقية بعيدة المنال أو غير عملية. بالفعل، وحده الاعتراف بأن التقسيم هو البديل الوحيد والمستكره جداً لتقاسم السلطة، مقترناً بإصرار بريطاني ثابت ومطرد على هدف إقامة سلطة تنفيذية مشتركة قد يقود إلى القبول على مضض بحل توافقي في بيئة إيرلندا الشمالية غير المؤاتية جوهرياً لهذا الحل.

الفصل الخامس

الديمقراطية التوافقية في العالم الثالث

تميل الأدبيات النظرية حول التنمية السياسية وبناء الأمة، على ما بيّناه في الفصل الاستهلالي، إلى رسم تقابل ثنائي سطحي بين المجتمعات التعددية في العالم الثالث والمجتمعات المتجانسة المزعومة في العالم الأول، والتغافل عن وجود عدة مجتمعات غربية بالغة التعددية، وتجاهل كون البعض القليل من هذه المجتمعات قد أفلح في إقامة أنظمة ديمقراطية من النمط التوافقي، وإهمال العبر المعيارية للمثال التوافقي. ولكن المرء يجانب الدقة إذا ما وصف كتلة نظريات التنمية السياسية كلها بأنها لامبالية أو معادية باستمرار لإمكانيات الديمقراطية التوافقية. فثمة شذرات وإلماعات في أنحاء متفرقة من هذه الأدبيات، ولكنها غير متبلورة في معظمها. من ذلك أن روبرت ملسون وهوارد ولب يختتمان تحليلهما لسياسة الطائفية، أي التعددية المقطّعة، في البلدان النامية بالعظة التالية: «يجب إيجاد الترتيبات السياسية التي تمنح كافة الطوائف دوراً هاماً في الحياة الوطنية والتي تستطيع أن تبقي

النزاع الطائفي ضمن حدود يمكن التحكم بها. فاستقرار المجتمعات المتعددة الثقافات لا تهدّده الطائفية بحد ذاتها، بل إخفاق المؤسسات الوطنية عن الاعتراف الصريح بالانقسامات والمصالح الطائفية القائمة وحسن التعامل معها»[١]. هذه النصيحة سديدة والتشخيص [p.142] الذي تقدمه صائب، غير أن المؤلفين لا يحددان طبيعة الترتيبات التي يمكن أن توفّق بين الانقسامات القطاعية.

هناك أيضاً بضعة استثناءات صارخة تخرج عن الميل العام إلى إهمال القيمة المحتملة للحلول التوافقية أو غيرها للمشاكل السياسية في المجتمعات التعددية. من هذه الاستثناءات محاولة إريك نوردلينغر بناء نموذج ديمقراطي جديد قابل للتطبيق تخصيصاً في المجتمعات العميقة الانقسامات، الغربية منها وغير الغربية. العديد من «ممارسات تنظيم الصراعات» التي يتسم بها هذا النموذج تتماهى مع الطرائق التوافقية

(١) روبرت ملسون وهوارد ولب، [التحديث وسياسة الطائفية] Robert Melson and Howard Wolpe, "Modernization and the Politics of Communalism: A Theoretical Perspective," American Political Science Review 64, no. 4 (December 1970): 1130 وانظر أيضاً تشارلز أندرسون، فرد فون در ميدن، وكراوفورد يونغ، [قضايا التنمية السياسية] Charles W. Anderson, Fred R. von der Mehden, and Crawford Young, Issues of Political Development (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1967), pp. 75-79 وروبرت دال، [الأنظمة السياسية والمعارضات] Robert A. Dahl, Regimes and Oppositions (New Haven: Yale University Press, 1973), pp. 22-25. وثمة معالجة فريدة للتنمية السياسية صريحة في عدم مساواتها هذه العملية بعمليتي الاندماج العرقي والمركزة في كتاب سينثيا إنلو، [الصراع العرقي والتنمية السياسية] Cynthia H. Enloe, Ethnic Conflict and Political Development (Boston: Little, Brown, 1973)

أو تشابهها: ائتلاف حاكم مستقر مفصّل وفق المثال النمساوي، النسبية، الفيتو المتبادل، والصفقة الشاملة[٢]. المثال الآخر هو دراسة كلود أيك للاندماج السياسي في البلدان النامية. فهو يرى أن «العلاج النهائي لعدم الاستقرار الجوهري في الدول الحديثة النشوء إنما يكمن في تعديل السلوك السياسي لنخبها». وهو يوصي بأن تكون الحكومة في أيدي «ائتلاف النخبة»، أي ائتلاف لكافة قادة «الجماعات الاجتماعية، والدينية، والمهنية، والعرقية الكبرى...فالإجماع لا يلتمس على مستوى الجماعات المحلية بل على مستوى القيادات بتجييش دعم الشخصيات البارزة من كافة الجماعات الاجتماعية الكبرى»[٣].

نموذج لويس

أكثر الاقتراحات في هذا المجال جذباً للاهتمام، وأكثرها تحديداً، وتفصيلاً هو ذاك الذي قدمه السير آرثر لويس[٤] ـ وهو ليس

(٢) إريك نوردلينغر، [تنظيم الصراعات في المجتمعات المنقسمة] Eric A. Nordlinger, Conflict Regulation in Divided Societies, Occasional Papers in International Affairs, no. 29 (Cambridge, Mass.: Center for International Affairs, Harvard University, 1972), pp. 17, 20-31

(٣) كلود أيك، [نظرية في الاندماج السياسي] Claude Ake, A Theory of Political Integration (Homewood, Ill.: Dorsey Press, 1967), pp. 79, 112-113

(٤) و. آرثر لويس، [السياسة في أفريقيا الغربية] W. Arthur Lewis, Politics in West Africa (London: Allen and Unwin, 1965), esp. ch. 3. ولم يـــــروم الاطلاع على قبول قوي لمقاربة لويس، أنظر وليام فليمنغ، [علم السياسة الأمريكي والسياسة الأفريقية] William G. Fleming, "American Political Science and African Politics," Journal of Modern African Studies 7,

عالماً سياسياً بل عالم اقتصاد على غرار ج. س. فرنيفال.٤ يناقش لويس[p.143] سياسة ثلاث عشرة دولة أفريقية غربية: ليبريا، مستعمرات غانا، نيجيريا، وسييرا ليون البريطانية السابقة، والمستعمرات الفرنسية السابقة موريتانيا، سنغال، مالي، غينيا، فولتا العليا، ساحل العاج، توغو، داهومي، والنيجر. وتوصيته بالنسبة إلى هذه البلدان، وتضميناً لسواها من المجتمعات التعددية الأخرى أيضاً، هي توصية توافقية في جوهرها. مفترضاته الأولية مشابهة لمفترضات فرنيفال وغيره من منظري التنمية. فهو يميز بين المجتمعات التعددية في أفريقيا الغربية وبين «المجتمعات الطبقية» كبريطانيا وفرنسا. المجتمعات التعددية مقسمة باختلافات قبلية، دينية، لغوية، ثقافية، اقتصادية، وجهوية. أما المجتمعات الطبقية فهي مجتمعات غربية متجانسة جوهرياً، الانتماء الطبقي فيها هو أساس الانتماء السياسي ولكن الانقسام ليس انقساماً عميقاً. ويرتكب لويس الخطأ المعتاد إذ ينسب درجة عالية من التجانس والإجماع إلى البلدان الغربية. ففرنسا مفتتة ثقافياً من حيث الديانة والأيديولوجية وكان أولى بها أن تصنف كمجتمع تعددي وفقاً لتعريفات لويس نفسه؛ إن مجتمعه الطبقي

---

no. 3 (October 1969): 495-511. أنظر أيضاً سيدني فيربا، [بعض المآزق في الأبحاث المقارنة] Sydney Verba, "Some Dilemmas in Comparative Research", World Politics 20, no.1 (October 1967): 125-27; Donald Rothchild, "Ethnicity and Conflict Resolution", World Politics 22. no. 4 (July 1970): 611-16; روبرت فان دن هلم [بعض أوجه دراسة تكون الدولة وبناء الأمة] Robert van den Helm, "Aspects of the Study of State Formation and Nation-Building", International Journal of Politics 4, no. 1-2 (spring -summer 1974): 22-24

المتجانس مستمد في جوهره من المثال البريطاني. ولكن هذه الهفوة لا تؤثر في بقية نظريته. أشكال الحكم الديمقراطي التي يتفحصها هي أشكال الحكم في فرنسا وبريطانيا، الحاكمان المستعمران لأفريقيا الغربية. وهو لا يأتي على ذكر الأشكال البديلة الحاصلة في العالم الغربي. والواقع أن نموذج الحكم الغربي الذي ينظر فيه يقارب الحالة البريطانية أكثر مما يقارب الحالة الفرنسية: سماته المميزة هي نظام الحزبين، ونمط الحكومة - ضد - المعارضة الواضح المعالم، أنظمة انتخابية تعددية أو أكثرية، وحكومة موحدة ومركزية.

ويعزو لويس إخفاق الديمقراطية ونشوء أنظمة الحزب الواحد في أفريقيا الغربية إلى كون هذا النوع من الديمقراطية غير قابل للبقاء في المجتمعات التعددية. حتى هذه النقطة يتبع حِجاجه الخطوط التقليدية، ولكنه يبتعد هنا ابتعاداً حاداً عن الفرضية القائلة بأن لا بقاء للحكم الديمقراطي في المجتمع التعددي: فيرى أن الديمقراطية ليست غير ملائمة [p.144] للمجتمعات التعددية، بل إن ما لا يلائمها إنما هو نوع معيّن منها فحسب، ألا وهو النمط البريطاني للديمقراطية. ثم يمضي من هذه الملاحظة إلى تشييد نموذج بديل مستنداً إلى تحليله للحاجات السياسية في أنظمة أفريقيا الغربية التعددية: «بريطانيا وفرنسا مجتمعات طبقية، ومؤسساتهما وتقاليدهما مصممة للتعاطي مع هذا الواقع. أفريقيا الغربية ليست مجتمعاً طبقياً؛ مشكلتها أنها مجتمع تعددي. وما هو جيد لمجتمع طبقي سيء لمجتمع تعددي. لذلك على المرء إذا ما أراد إنشاء مؤسسات سياسية جيدة في أفريقيا الغربية أن يفكر في مشاكلها من الأسس صعوداً»(٥).

(٥) لويس، [السياسية في أفريقيا الغربية]، ص ٦٤.

إن ما تحتاجه المجتمعات التعددية، في رأي لويس، هو حكومة ائتلافية وليس استقطاباً بين الحكومة والمعارضة. وهذا ما يستلزمه المعنى الأساسي للديمقراطية: ينبغي أن تتاح للمواطنين فرصة المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صنع القرارات. المعنى الثاني للديمقراطية، القاضي بأن تغيب إرادة الأكثرية، ينتهك القاعدة الأولية إذا ما تجمع الممثلون في حكومة ومعارضة، لأنه يستبعد الأقلية من عملية صنع القرارات لمدة طويلة من الزمن. ومع ذلك، فإن حكم الأكثرية قد يكون مقبولاً في المجتمعات الإجماعية، أما في المجتمعات التعددية «فهو مناف تماماً للأخلاق، ومتناقض مع المعنى الأساسي للديمقراطية، ومدمر لأي أمل في بناء أمة تستطيع شعوبها العيش معاً في وئام وانسجام.» ينبغي للائتلاف الحاكم أن يتألف من كافة الأحزاب الكبرى، وينبغي أن تترك للأحزاب الصغرى أيضاً حرية المشاركة. ويرى لويس أنه قد يكون من المفيد أن يشتمل الدستور على قاعدة كهذه: «بدلاً من أن يكلف الرئيس زعيم الحزب الأكبر بتأليف الحكومة، فقد تقضي القاعدة بأن يستدعي لذلك زعيم كل حزب حاز على أكثر من ٢٠٪ من الأصوات، وأن يقسم الحقائب الحكومية بينهم أو بين الراغبين منهم في التعاون»[٦].

ثانياً، ينبغي لكل قطاع في المجتمع التعددي أن يتمثل تمثيلاً منصفاً؛ معنى هذا، عند لويس، أنه يجب أن يتمثل تمثيلاً نسبياً. ففي المجتمع التعددي يقود المعنى الأساسي للديمقراطية «إلى التمثيل النسبي، [p.145] مع منح كافة الأحزاب مقاعد في هيئات صنع القرار، وفي جملتها الحكومة نفسها». ثالثاً، أفضل أنظمة الأحزاب

(٦) المصدر نفسه، ص ٦٤ ـ ٦٦، ٨٣.

ليس بالضرورة نظام الحزبين. فالمطلب الجوهري هو أن يتمثل كل قطاع بحزبه الخاص. وينتج عن ذلك نظام وطني لحزبين، أو ثلاثة، أو أربعة أحزاب كبرى في بلدان أفريقيا الغربية. أخيراً، ينصح لويس بتقسيم فيدرالي للسلطات، أو على الأقل، «درجة معقولة من تفويض السلطة للمقاطعات.» فالبلد المتسم باختلافات جهوية هامة «يحتاج إلى إعطاء الولايات أو المقاطعات فرصة الاعتناء بشؤونها الخاصة، إن كان لها أن تشعر بالرضا عن الاتحاد السياسي.» ومن شأن الفيدرالية أن تشكل أيضاً ضمانة، في حال وجود فوارق اقتصادية كبيرة، لعدم خضوع «المناطق الغنية لضرائب ثقيلة بغية دعم المناطق الأفقر منها مادياً»[7].

توصيات لويس كلها تشبه شبهاً قريباً مبادئ الديمقراطية التوافقية. وهذا جدير جداً بالاهتمام لأنها من بنات خياله الخلاق؛ فهو لا يبدي في أي موضع كان أي اطلاع على السوابق التجريبية التي تتيحها بعض الديمقراطيات التوافقية الأوروبية أو كلها. الفارق الوحيد بين تصور لويس والقواعد المعيارية للتوافقية هو أن لويس يميل إجمالاً إلى أن يكون أكثر تخصيصاً مما تستلزمه هذه القواعد. من ذلك أن الائتلاف الواسع مبدأ من مبادئ التوافقية ولكن قاعدة العشرين بالمئة قد لا تناسب بعض الأوضاع. النظرية التوافقية تشدد على أهمية منح كل قطاع من القطاعات درجة عالية من الاستقلال الذاتي؛ الفيدرالية أو تفويض السلطة إلى الولايات إنما هي طريقة من طرق تطبيق هذه القاعدة إذا ما كان كل قطاع مركّزاً في جهة جغرافية محددة. النسبية مبدأ ينبغي تطبيقه لا في التمثيل على مستوى الهيئات التشريعية

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٥١، ٥٥، ٦٣، ٧١، ٨١.

والتنفيذية بل وفي التعيينات الإدارية أيضاً وتخصيص الأموال العامة.

ويميل لويس إلى تفضيل نوع محدد من طرق التمثيل النسبي: الصوت الواحد القابل للتحويل بدلاً من نظام القائمة[8]. فالأول يزيد من تأثير الناخبين ويقلّص نفوذ زعماء الأحزاب. وتصبح نتيجة لذلك مهمة عقد التسويات على مستوى النخبة أصعب [p.146] إلى حد ما. تستخدم الديمقراطيات التوافقية الأوروبية الأربع كلها أنظمة القائمة؛ أما الصوت الواحد القابل للتحويل فهو طريقة التمثيل البرلماني المفضلة في البلدان الأنكلو أميركية لما تتيحه من خطب ود الناخبين. وليس هذا بالأمر الخطير الشأن، غير أنه يشير إلى قوة النموذج المعياري البريطاني: فحتى لويس لم يفلت تماماً من جاذبيته.

ورغم أن لويس لم يأت على ذكر الديمقراطيات التوافقية الأوروبية، فإن حججه ومقترحاته تتعزز كثيراً بالبيّنات التجريبية التي تتيحها هذه الديمقراطيات. إن أهمية أفكاره وقابليتها للتطبيق، وكذلك أفكار النموذج التوافقي كمثال معياري إجمالاً، يمكن أن تتعزز أكثر إذا (١) كان من الممكن أن نورد عدة أمثلة تجريبية على تطبيق النموذج التوافقي في مجتمعات تعددية غير غربية، (٢) إذ وجدنا أن الديمقراطية التوافقية ناجحة في كافة هذه الأمثلة، وإذ (٣) وجدنا الظروف لتطبيقها الممكن مؤاتية في الحالات الأخرى كافة. السجل الواقعي مختلط بالنسبة إلى هذه النقاط الثلاث، ولذلك فهو ليس مقنعاً تماماً. ومع ذلك، فثمة ثلاثة أمثلة واضحة (لبنان، ماليزيا، وقبرص) وحالة غير مؤكدة (نيجيريا) اعتمدت الديمقراطية التوافقية فيها في

(٨) المصدر نفسه، ص ٧٣ ـ ٧٤.

العالم الثالث. علاوة على ذلك، أنه في حالتين اثنتين من هذه الأمثلة الثلاثة حققت التوافقية نجاحاً معقولاً لفترة طويلة من الزمن (أي لمدة عشر سنوات على الأقل). كما أن ظروف الديمقراطية التوافقية، المستمدة من تطبيقاتها الغربية وغير الغربية ليست على الإطلاق غير مؤاتية تماماً في أماكن أخرى من العالم الثالث.

الديمقراطية التوافقية في لبنان، ١٩٤٣ ـ ١٩٧٥

لبنان مجتمع تعددي ذو عدد كبير من الفئات الدينية القائمة بذاتها. والطوائف الكبرى هي المسيحيون الموارنة (حوالي ٣٠٪ من السكان في أواسط الخمسينات)، المسلمون السنّة (٢٠٪)، المسلمون الشيعة (١٨٪)، والروم الأرثوذكس (١١٪). إضافة إلى هؤلاء، ثمة حوالي عشر طوائف أصغر حجماً معظمها من المسيحيين أو المسلمين. وتتساوى مجموعتا الطوائف المسيحية والإسلامية من حيث العدد تقريباً. ويمكن تشبيه الطوائف اللبنانية [p.147] بالفئات الدينية ـ الإيديولوجية في الديمقراطيات التوافقية الأوروبية؛ وقد أطلق الرئيس شارل حلو عليها صفة «العائلات الروحية» في أول خطاب رئاسي له سنة ١٩٦٤[٩].

ظل لبنان ديمقراطية توافقية منذ استقلاله سنة ١٩٤٣ حتى الحرب الأهلية الدامية التي اندلعت سنة ١٩٧٥. فقد قضى الميثاق الوطني غير الرسمي وغير المكتوب الذي عقد أيام الاستقلال

---

(٩) مذكور في مايكل هدسون «الديمقراطية والتعبئة الاجتماعية في السياسة اللبنانية»
Michael Hudson, "Democracy and Social Mobilization in Lebanese Politics," Comparative Politics 1, no. 2 (January 1969): 245

بالحكم من خلال ائتلاف واسع لأصحاب المناصب العليا في ما وصفه بيير روندوت بنظام «شبه رئاسي»: رئيس ماروني للجمهورية، رئيس سنّي للحكومة، ورئيس شيعي لمجلس النواب، وأرثوذكسي نائباً لرئيس الحكومة ونائباً لرئيس مجلس النواب[10]. وقد انعكست القوة العددية للطوائف في الأهمية النسبية لهذه المناصب. وكانت الحكومة التي تتمثل فيها الطوائف أيضاً تمثيلاً نسبياً جزءاً من هذا الائتلاف الواسع الحاكم. ولا تنتمي الوسائل المعتمدة في انتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان إلى أنظمة التمثيل النسبي المألوفة غير أنها كانت نسبية من حيث المفعول. فرئيس الجمهورية ينتخب بأكثرية نيابية، ولكن، ولما كان من المحتم أن يكون مارونياً فإن هذه الأكثرية لم تكن تقتضي تنافساً بين مختلف الطوائف. وكانت الانتخابات النيابية تجري وفقاً للتعددية ونظام تعدد أعضاء الدائرة الانتخابية. وفي كل دائرة انتخابية كانت لوائح المرشحين تشكل بحيث تعكس كل لائحة التركيبة الطائفية للدائرة الانتخابية، وكان على الناخبين أن يختاروا من هذه اللوائح المشكلة على هذا النحو. وقد تغير عدد الدوائر وحجمها والعدد الإجمالي للنواب على مرّ السنين، غير أن النسبة العامة لستة نواب مسيحيين لكل خمسة نواب مسلمين ظلت على ما هي.

ولذا يمكن لهذا الترتيب الانتخابي أن يوسم، على ما ذهب إليه مايكل و. سليمان، بأنه «نظام تمثيلي نسبي مسبق الضبط على أساس

---

(١٠) بيير روندوت، [المؤسسات السياسية في الديمقراطية اللبنانية] Pierre Rondot, "The Political Institutions of Lebanese Democracy," in Politics in Lebanon, ed. Leonard Binder (New York: Wiley, 1966), p. 135.

طائفي أو ديني»(١١). [p.148] وكثيراً ما امتدح أيضاً لكونه نظاماً نسبياً ينتج التسويات والانسجام لأن المرشح يحتاج فيه إلى أصوات الناخبين من طائفته ومن الطوائف الأخرى. غير أن هذا كان عيباً، من وجهة النظر التوافقية، لأنه لم يكن يجمع الناطقين الحقيقيين باسم الطوائف في موقع ملائم للتسويات السياسية: «فالأنصار النموذجيون لكل طائفة كانوا عرضة لأن يتفوّق عليهم أفراد ألين جانباً.» لكن النتيجة لم تكن قاضية على الديمقراطية التوافقية: ذلك لأن المجلس النيابي لم يكن على جانب كبير من الفعالية، فالقضايا الأهم كانت ترفع إلى الحكومة لاتخاذ القرار في شأنها، والحكومة كانت «برلماناً حقيقياً مصغراً» يتسم بالتركيبة النسبية مع مزية إضافية هي إجراء مداولاته بصورة سرية(١٢). كما كانت النسبية تراعى بشكل صارم في تعيين الموظفين في الإدارات العامة.

الاستقلال الفئوي سمة توافقية قوية أخرى من سمات الديمقراطية اللبنانية. ويكتب ليونارد بايندر أنه كان من صميم الدستور، وإن لم يكن مدوناً، «أن النظام لن يتدخل في مجال العلاقات الاجتماعية الداخلية للطائفة»(١٣). لكل طائفة مدارسها،

---

(١١) مايكل سليمان، [الأحزاب السياسية في لبنان] Michael W. Suleiman, Political Parties in Lebanon: The Challenge of a Fragmented Political Culture (Ithaca: Cornell University Press, 1967), p. 45. See also Riad Younes, Politik und Proporzsystem in einer sudlibanesischen Dorfgemeinshaft: Eine empirisch sozio-politische Untersuchung (Munich: Weltforum Verlag, 1975).

(١٢) روندوت، [المؤسسات السياسية في الديمقراطية اللبنانية] ص ١٣٣ ـ ٣٤

(١٣) ليونارد بايندر، [التغير السياسي في لبنان] Leonard Binder, "Political Change in Lebanon," in Binder, Politics in Lebanon, p. 295

ومنظماتها الترفيهية والرعائية. علاوة على ذلك تختلف قوانين الأحوال الشخصية (المتعلقة بأمور كالزواج، والطلاق، والإرث) بين طائفة وطائفة وتقوم بها محاكم طائفية منفصلة. كما كان الفيتو المتبادل أصلاً أساسياً، وإن كان غير مدون، من أصول النظام السياسي. ويكتب سليمان أن «أطروحة كلهون في شأن "الأكثرية المتراضية" يمكن أن يشاهد تطبيقها» في الحالة اللبنانية(١٤).

يجب الحكم على أداء الديمقراطية التوافقية في لبنان بأنه كان على وجه الإجمال مُرضياً لأكثر من ثلاثين سنة. موطن ضعفها الأساسي تمثل في المأسسة غير المرنة للمبادئ التوافقية. إن التعيينات الطائفية في المناصب العليا والنسبية الانتخابية المسبقة الضبط اللتين ميزتا الطوائف المسيحية التي كانت أكثرية في إحصاء ١٩٣٢، عجزتا عن السماح بالتكيف السلس مع فقدان المسيحيين تدريجياً وضع الأكثرية لصالح [p.149] المسلمين. وفي مجالات أخرى أيضاً كان ثمة ميل إلى الجمود. ولكن من المبالغة القول، كما فعل إدوارد شيلز، بأن لبنان «بلد يجب أن يظل فيه كل شيء جامداً سياسياً للحؤول دون تحوّل التقوقع الطائفي على الذات والارتياب المتبادل من التحول إلى خصومة متوترة، ناشطة.» قبل العام ١٩٧٥ تعرض البلد لانفجار الصراع الأهلي عدة مرات، ولكنه تمكن من البقاء بالرغم منها وأبقى ضررها محدوداً؛ من ذلك أن الحرب الأهلية التي اندلعت سنة ١٩٥٨ كانت حسب وصف شيلز «حرباً أهلية سلمية بصورة استثنائية»(١٥). وإذا ما قورن النظام

---

(١٤) سليمان، [الأحزاب السياسية في لبنان]، ص ٥٤.

(١٥) إدوارد شيلز، [آفاق الكياسة اللبنانية] Edward Shils, "The Prospects for Lebanese Civility", in Politics in Lebanon, pp. 2, 4. انظر أيضاً استنتاجات

التوافقي اللبناني بالفورات الثورية المتكررة التي شهدتها بلدان أخرى في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من عيوب مؤسساته التوافقية، فقد سجل رقماً قياسياً لافتاً - وإن كان بعيداً عن الكمال - في الاستقرار الديمقراطي.

الديمقراطية التوافقية في ماليزيا، ١٩٥٥ - ١٩٦٩

تقدم حالة ماليزيا المثال الثاني على ديمقراطية توافقية حققت نجاحاً معقولاً في العالم الثالث، وإن كانت طبيعة مجتمعها التعددي ونوع المؤسسات التوافقية التي طورتها تختلف اختلافاً بيّناً عن حالة لبنان والحالات الأوروبية. فئات المجتمع التعددي الماليزي أقل عدداً ولكنها أكثر اختلافاً بعضها عن بعض من الطوائف اللبنانية. الفئة الكبرى هي فئة الماليه، وتضم حوالي ٥٣ بالمئة من سكان مالايا (ماليزيا الغربية)؛ الصينيون يشكلون ٣٥ بالمئة، والهنود والباكستانيون ١١ بالمئة من السكان. وفي ماليزيا ككل، أي مع الاشتمال على ولايتي ساراواك وساباه الماليزيتين الشرقيتين، تتدنى هذه النسب كلها قليلاً، ولا يتمتع الماليه بوضع أكثري. وتفصل ما بين الفئات انقسامات يعزز بعضها بعضاً كاللغة، والدين، والثقافة، والعرق.
[p.150]

أهم الوسائل التوافقية في ماليزيا هو التحالف، أي الائتلاف

Theodor Hanf, Erziehungswesen in Gesellschaft und ثيودور هانف Politik des Libanon (Bielefeld: Bertelsmann Universitatverlag, 1969), pp. 43-52; and of David Smock and Audrey C. Smock, The Politics of Pluralism: A Comparative Study o f Lebanon and Ghana (New York: Elsevier, 1975), pp. 152-92

الواسع لأكبر الأحزاب المالوية، والصينية، والهندية. وقد تألّف التحالف في أوائل الخمسينات على أيدي القادة المالويين والصينيين، ثم سرعان ما انضم إليهم القادة الهنود، وفاز بأكثر من أربعة أخماس الأصوات وبكل المقاعد البرلمانية باستثناء مقعد واحد في أول انتخابات فيدرالية سنة ١٩٥٥. ثم شكل التحالف حكومة تمثلت فيها الأحزاب الفئوية الثلاثة. كان نمط الائتلاف الواسع قد استقر إذاً عندما استقلت مالايا سنة ١٩٥٧، وظل متماسكاً عبر دورتين انتخابيتين فيدراليتين سنة ١٩٥٩ و١٩٦٤، عبر التحول من مالايا إلى ماليزيا بإضافة سنغافورة، ساراواك، وساباه سنة ١٩٦٣ ثم مغادرة سنغافورة الفيدرالية سنة ١٩٦٥، حتى انهيار موقت سنة ١٩٦٩. استتبعت ترتيبات الحالف درجة عالية من الحرية للفئات بالنسبة إلى إدارة شؤونها الاجتماعية والثقافية الداخلية. ولا بد من الملاحظة أن هذا الاستقلال الذاتي لا يتوقف على التركيبة الفيدرالية لماليزيا، لأن الحدود الفئوية ليست جغرافية ولا هي تتطابق مع حدود الدولة، ولأن الفيدرالية كانت على درجة عالية من المركزية باستثناء الوضع الخاص الذي تمتعت به الولايتان الماليزيتان الشرقيتان.

لا يمكن القول إن التحالف قد التزم بقاعدة النسبية إلا إذا أُخذت الدائرتان السياسية والاقتصادية معاً في نظر الاعتبار. فالاتفاق الأولي الذي أنشأ نظام التحالف كان صفقة تبادلية: التفوق السياسي والحكومي للمالويين واستمرار الهيمنة الاقتصادية للصينيين. وقد كانت هذه الصفقة مربحة لكلا الفريقين؛ فكما يرى ميلتون ج. إسمان «كسب المالويون الاستقلال السياسي، والسيطرة على الحكومة، وكياناً سياسياً مالوياً في أسلوبه ونظام رموزه. وبالمقابل كسب الصينيون أكثر

مما كان غيرهم من الصينيين المغتربين في جنوب شرق آسيا يحلمون به ـ المواطنية المتساوية، المشاركة السياسية، تولي المناصب الحكومية، الفرص الاقتصادية غير المعوّقة، والتسامح حيال لغتهم وديانتهم، ومؤسساتهم الثقافية»(١٦).

في السياسة والحكومة، كان الفريق المالوي في التحالف [p.151] هو الفريق الأكبر والمسيطر بوضوح، والفريقان الصيني والهندي الفريقين الأصغرين. لم يكن النظام الانتخابي نظاماً نسبياً بل كان يتبع القاعدة البريطانية القائمة على قاعدة الأكثرية داخل الدائرة وفوز مرشح واحد عن الدائرة الانتخابية الواحدة. وكان من نتيجة هذه الطريقة محاباة المالويين باعتبارهم المجموعة الكبرى، كما أنها كانت منحازة أكثر إليهم جراء تقسيم الدوائر الانتخابية بما يرجِّح كفة المناطق الريفية ذات الأكثريات المالوية. كان أعضاء التحالف يتفاوضون على تحديد المرشحين من الفرقاء الثلاثة على الدوائر الانتخابية ويتفقون باستمرار على نسبة تمنح الأرجحية المفرطة للمالويين. وكانت نسبة التعيينات في الوظائف الحكومية العليا أربعة مالويين مقابل واحد من غيرهم، كما كان المالويون يُمنحون في الكثير من المجالات الأخرى «حقوقاً خاصة». ومع ذلك، ففي تقدير إسمان أن غير المالويين كانوا يتولون حوالي ثلثي المناصب المهنية والإدارية في الإدارات الحكومية سنة ١٩٧٢ جراء تفوقهم في التحصيل التربوي(١٧). كان موقف

---

(١٦) ميلتون ج. إسمان، [الإدارة والتنمية في ماليزيا] Milton J. Esman, Administration and Development in Malaysia: Institution-Building and Reform in a Plural Society (Ithaca: Cornell University Press, 1972), p. 25

(١٧) ميلتون إسمان، [ماليزيا: التعايش الطائفي والردع المتبادل] Milton J. Esman,

المالويين المسيطر إجمالاً في السياسة يعني أن فيتو الأقلية لم يكن له إلا مجال ضيق وضعيف. وإنه لفي غاية الصعوبة أن يقوِّم المرء ـ ومن المستحيل أن يقيس بدقة ـ هل كان التفوق الاقتصادي لغير المالويين يوازن موازنة وافية الهيمنة السياسية المالوية، ولكن ر. س. ميلن يخلص إلى أنه «متى أخذ المشهد كله في عين الاعتبار، بأوجهه الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، يتضح للناظر أن نوعاً من العدالة التقريبية القصيرة الأمد بين مطالب الفئات المختلفة كان حاصلاً بالفعل»(١٨).

حتى مع التسليم بتقويم ميلن، فإن الديمقراطية التوافقية الماليزية لا يمكن أن تعدَّ نجاحاً مطلقاً لأنها لم تحقق الاستقرار الطويل الأجل. فقد انهارت بعد انتخابات ١٩٦٩ التي فقد فيها التحالف الكثير من تأييده الشعبي، وإن لم يفقد أكثريته البرلمانية، أمام عدد من الأحزاب الطائفية المعادية للتحالف. فاندلعت أعمال الشغب والفوضى وعُلِّق البرلمانّ. [p.152] حكم مجلس طوارئ يغلب عليه المالويون حتى سنة ١٩٧١، يوم أعيدت السلطة إلى البرلمان، ولكن بعد أن صوت البرلمان على ترسيخ الوضع المميز للمالويين في الدستور وحظر كل مناقشة

"Malaysia: Communal Coexistence and Mutual Deterrence", in Racial Tensions and National Identity, ed. Ernest Q. Campbell (Nashville: Vanderbilt University Press, 1972), p. 235؛ غوردون مينز، [«الحقوق الخاصة» كاستراتيجية للتنمية] Gordon Means, "Special Rights" as a Strategy for Development: The Case of Malaysia, Comparative Politics 5, no. 1 (October 1972): 29-61.

(١٨) ر. س. ميلن، [الحكومة والسياسة في ماليزيا] R. S. Milne, Government and Politics in Malaysia (Boston: Houghton Mifflin, 1967), p. 41

عامة أو برلمانية لهذه البنود الحساسة. استأنف قادة التحالف مساعيهم لتشكيل ائتلافات واسعة عبر إدخال الأحزاب الطائفية في التحالف وعبر الدخول في ائتلافات بعد الانتخابات. نظراً إلى القيود على حرية التعبير وتزايد التمييز السياسي والاقتصادي لصالح الماليين، فمن المشكوك فيه أن يمكن اعتبار ماليزيا بعد سنة ١٩٧١ ديمقراطية تماماً أو توافقية تماماً، ولكن من المؤكد أنها كانت كذلك قبل سنة ١٩٦٩، وأنها كانت، حسب تعبير كارل فون فوريس، «ديمقراطية بلا إجماع» قادرة على البقاء، وكانت لذلك مثالاً ملهماً لأولئك الذين يعتقدون «أنه ما زال من المبكر جداً قطع الرجاء من حظوظ الديمقراطية في آسيا وأفريقيا»[١٩].

لبنان وماليزيا: الظروف المؤاتية وغير المؤاتية

إن مثالي لبنان من ١٩٤٣ إلى ١٩٧٥ وماليزيا بين ١٩٥٥ و١٩٦٩ يعززان الحجة المؤيدة للديمقراطية التوافقية كنموذج معياري لا لأنهما يقدمان دليلاً ملموساً على قابليته للتطبيق في مجتمعين تعدديين في العالم الثالث فحسب، بل أيضاً لأن ظروف التوافقية في هذين البلدين لم تكن مؤاتية بصورة مطردة.

الاختلافات الأساسية بين الإثنين تتعلق بتركيبة القوى المحلية، والحجم، وتأثير المخاطر الخارجية. فمجتمع لبنان التعددي يحتوي على عدة فئات، ولكنها كلها أقليات والفئات الأربع الكبرى تبلغ في

(١٩) كارل فون فوريس، [ديمقراطية بلا إجماع] Karl von Vorys, Communalism and Political Stability in Malaysia (Princeton: Princeton University Press, 1975), p. 12

مجموعها حوالي ٨٠ بالمئة من السكان. ولذلك فإن الوضع فيه قريب من الظروف المؤاتية المثلى لتوازن القوى المعتدل التعدد. أما ماليزيا، فهي على الطرف المقابل تقريباً. فالفئة المالوية تتمتع بوضع [p.153] الأكثرية وبشبه الأكثرية في ماليزيا ككل. وقد تقلّص تفوّقها العددي خلال الفترة الوجيزة للاتحاد مع سنغافورة، وكان من دوافع القرار بطرد سنغافورة من الاتحاد سنة ١٩٦٥ الرغبة في استعادة سيطرة المالويين السابقة. فالتفاوت العددي بين المالويين الذين يقارب عددهم الأكثرية والفئات الأقلوية في التحالف وفي الحكومة الماليزية ـ وهي سمة تطرح بعض ظلال الشك على الطابع التوافقي لنظام الحكم الماليزي حتى خلال الفترة الممتدة بين ١٩٥٥ و ١٩٦٩.

لبنان وماليزيا هما بلدان صغيران، ولكن عدد سكان ماليزيا البالغ حوالي أحد عشر مليون نسمة هو من نفس منزلة عدد سكان الديمقراطيات التوافقية الأوروبية، بينما عدد سكان لبنان الذي يقارب المليونين يشابه الحجم الصغير جداً لإيرلندا الشمالية. ومن العوامل الهامة التي أسهمت في إرساء الديمقراطية التوافقية في لبنان الكفاح من أجل الاستقلال الذي وحد الطوائف الدينية ضد السيطرة الخارجية التي كانت تمارسها سلطة الانتداب الفرنسي سنة ١٩٤٣. ويكتب حسن صعب: «كل مشاكل المجتمع والحياة اللبنانية العميقة الأخرى أخضعت لهذا الشاغل الغالب. فالقضايا الاجتماعية الأعمق غوراً كان من شأنها أن تقسّم أما الحاجة الملحّة فكانت للتوحد وراء هدف التحرير الوطني العام»[٢٠]. ولكن بعد الاستقلال تفاقمت صراعات

(٢٠) حسن صعب، [المدرسة العقلانية في السياسة اللبنانية] Hassan Saab, "The Rationalist School in Lebanese Politics," in Politics in Lebanon, p. 276.

الشرق الأوسط وتأثيرها في اختلال التوازن، إذ وضعت الفئات المسيحية في مواجهة المسلمين الميالين إلى العرب في عدة قضايا، وفرضت أعباء استيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين وقوات حرب العصابات. والواقع أن انهيار النظام الديمقراطي سنة ١٩٧٥ يجب أن يعزى إلى بيئة لبنان الدولية غير المؤاتية، المتردية بصورة متزايدة، والمقرونة بالعيب الداخلي المتمثل في الجمود التوافقي.

تحقق استقلال ماليزيا من دون كفاح، ولكن النظام التوافقي وجد عوناً عظيماً في التهديد الخارجي عند نقطة معينة من وجوده. ففي انتخابات سنة ١٩٦٤، انضوى الناخبون تحت لواء أحزاب التحالف رداً على الخطر العسكري الذي طرحته «المواجهة» مع إندونيسيا.
[p.154]

التقاليد السابقة المفضية إلى الديمقراطية التوافقية قامت بدورها في كلا البلدين ولكنها قامت بدور أبرز في لبنان. فالنمط اللبناني المتعلق بالاستقلال الذاتي الفئوي ترقى جذوره إلى نظام «الملة» في الإمبراطورية العثمانية: فطوائف الأقليات الدينية كانت تمنح وضعاً أدنى ومستقلاً داخلياً. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن دستور ١٩٢٦ المستلهم من الدستور الفرنسي جسّد أصلاً مبدأ نسبية في التعيينات بالمناصب الحكومية، وأن الميل إلى تخصيص المناصب العليا لطوائف معينة تنامى تدريجياً في الثلاثينات من القرن العشرين. والسابقة الوحيدة الشبيهة بهذه الممارسات التوافقية في ماليزيا كانت قيام السلطات الاستعمارية بتشكيل لجنة للارتباط بين الطوائف مؤلفة من ستة مالويين، وستة صينيين، وهندي واحد، وثلاثة ممثلين عن باقي الأقليات. ولم تشكل اللجنة حتى سنة ١٩٤٩ وهي لذلك لا تكاد تعتبر تقليداً سابقاً، غير

أنها أتاحت تجربة قيّمة للمساومات بين الفئات حول تركيبة التحالف بعد بضع سنوات. «ورغم أن اللجنة لم تطور أية مقاربة أصيلة غير طائفية للمشاكل التي تواجه مالايا، في تقدير غوردون مينز، فهي قد برهنت أن التسويات الطائفية الهامة كانت أقرب منالاً عبر مفاوضات شبه سرية و«غير رسمية» يقوم بها زعماء الطوائف»(٢١).

أما باقي الشروط فقد كانت سلبية في كلتا الحالتين. فهناك قومية مالوية وكل الرموز الرسمية للدولة الماليزية مستمدة من الثقافة المالوية، ولكن هذه الرموز عديمة المعنى أو منفرة في نظر بقية الفئات. وكما يلاحظ إسمان «نادراً ما ... تحتّم على شعوب لا يكاد يجمعها جامع أن تتشاطر الإقليم نفسه وأن تتشارك في النظام السياسي نفسه»(٢٢). الفئات اللبنانية تشترك في عنصر ثقافي هام واحد ـ اللغة العربية ـ غير أنها تفتقر إلى ولاءات غالبة. ومن الممكن للمرء أن يجد وطنيات فئوية بين الموارنة والدروز، مثلاً، والقومية العربية أيضاً في لبنان، ولكنه لن يجد مشاعر وطنية لبنانية حقيقية. لبنان [p.155] ليس كما يشير عنوان كتاب ليلى ميو «أمة غير محتملة» بل «دولة غير محتملة» متعددة القوميات(٢٣).

---

(٢١) غوردون مينز، [السياسة الماليزية] Gordon P. Means, Malaysian Politics (London: University of London Press, 1970), p. 124

(٢٢) إسمان، [ماليزيا]، ص ٢٢٨. وانظر أيضاً نانسي سنايدر، [هل الاندماج القومي ضروري؟] Nancy L. Snider, "Is National Integration Necessary? The Malaysian Case," Journal of International Affairs 27, no. 1(1973): 80-89.

(٢٣) ليلى ميو، [لبنان: أمة غير محتملة] Leila T. Meo, Lebanon: Improbable Nation (Bloomington: Indiana University Press, 1965)

ونجد في جملة الانشطارات التي يعزز بعضها بعضاً في البلدين، انشطاراً له دلالته، ألا وهو الانشطار الاقتصادي. فالمالويون في سوادهم الأعظم، وباستثناء المراكز الممتازة التي يشغلونها في الإدارات الحكومية، فلاحون في زراعة الكفاف أو عمال غير مهرة، بينما يسيطر الصينيون على باقي قطاعات الاقتصاد ويكسبون أكثر من ضعفي أو ثلاثة أضعاف متوسط دخل المالويين. أما في لبنان فثمة فارق مشابه وإن أضيق مجالاً بين المسيحيين الأيسر حالاً وعامة المسلمين الأفقر على وجه الإجمال، كما أن كل واحدة من الطوائف قد «مالت إجمالاً إلى الاختصاص بمهنة أو اثنتين» ـ وهو وضع يمكن وصفه «بالتقسيم الإثني للعمل»[(٢٤)].

أخيراً، يتسم كلا البلدين بدرجة عالية من العزل الفئوي. لا يكاد يوجد أي اتصال أو تفاعل اجتماعي بين الفئات الماليزية، وعلى الرغم من أن «درجة عالية من الكياسة» تواكب الاتصالات التي تحصل فعلاً، فإن «المسافة الاجتماعية الكامنة تقارب اللانهاية»[(٢٥)]. وفي لبنان أيضاً، «لا توجد علاقات بين الطوائف إلا على مستوى القمة من بنية كل طائفة»[(٢٦)]. غير أن هذا العزل المتبادل اجتماعي فقط وليس جهوياً. ورغم أن لكل فئة، ولا سيما في لبنان، معاقلها التقليدية، فلا يمكن اعتبار أي من البلدين «مجتمعاً فيدرالياً». يبين

(٢٤) تشارلز عيساوي، [الأسس الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط] Charles Issawi, "Economic and Social Foundation of Democracy in the Middle East," International Affairs 32, no.1 (January 1956): 37

(٢٥) إسمان، [ماليزيا]، ص ٢٢٨.

(٢٦) بايندر، [التغير السياسي في لبنان] ص ٣٠٣.

الجدول رقم ١٠ التفتت في لبنان إلى أربع عشرة طائفة وفي ماليزيا إلى فئات مالوية، وصينية، وهندية في كلا البلدين ككل وفي المحافظات اللبنانية الخمس والولايات الماليزية الثلاث عشرة. مؤشر التفتت عال بصورة خاصة في حالة لبنان، وفي كلتا الحالتين فإن مدى تقليص التفتت في التقسيمات الجغرافية إذا ما قيس بالمتوسط الموزون ضئيل: من ٠,٨١ إلى ٠,٧٠ في لبنان ومن ٠,٥٨ إلى ٠,٥١ في ماليزيا.

ولا بد من أن نخلص إلى الاستنتاج العام بأن تنمية الديمقراطية [p.156] التوافقية والحفاظ عليها في هذه المجتمعات التعددية غير الغربية قد استفاد حتماً من بعض الظروف المؤاتية، وأن عدداً من العوامل الأخرى كان غير مؤات بصورة واضحة. ونظراً إلى أن الظروف لم تكن مؤاتية بصورة غالبة فإن النجاح الكبير لكلتا التجربتين التوافقيتين لا يمكن أن يعتبر أمراً محتوماً بأية حال. وهذا الاستنتاج يقوّي الدلالة النظرية والمعيارية للحالتين.

الجدول رقم ١٠.

التفتت الفئوي في أربع مجتمعات تعددية: المتوسطات الإقليمية والمجاميع الوطنية

ولايات/ مقاطعات/ محافظات/ البلد ككل

	متوسط	متوسط موزون	
لبنان (١٩٥٦)			
الجماعة الكبرى(٪)	٤٣,٠	٤٤,٩	٣٠,٣
مؤشر التفتت (F)	٠,٧٢	٠,٧٠	٠,٨١
ماليزيا (١٩٦٧)			
الجماعة الكبرى (٪)	٦١,٩	٥٧,٧	٥٠,٦

مؤشر التفتت (F)	٠,٤٧	٠,٥١	٠,٥٨
قبرص (١٩٦٠)			
الجماعة الكبرى (٪)	٨١,٠	٨٠,٩	٨٠,٩
مؤشر التفتت (F)	٠,٣٠	٠,٣١	٠,٣١
نيجيريا (١٩٥٢-٥٣)			
الجماعة الكبرى(٪)	٧٢,٥	٦٤,٤	٢٣,٩
مؤشر التفتت (F)	٠,٤٢	٠,٥١	٠,٨٢

المصادر: محتسب استناداً إلى بيانات من كتاب: مايكل سليمان [الأحزاب السياسية في لبنان]

Michael W. Suleiman, Political Parties in Lebanon: The Challenge of a Fragmented Political Culture (Ithaca: Cornell University Press, 1967), p. 27; Milton J. Esman, Administration and Development in Malaysia: Institution-Building and Reform in a Plural Society (Ithaca: Cornell University Press, 1972), p. 18; س. ج. فيسر، [قبرص] C. J. Visser, Cyprus: Mislukte republiek (The Hague: Netherlands Instituut voor Vredesvraagstukken, 1975) app.; وجيمس كولمان، [نيجيريا: خلفية للوطنية] James S. Coleman, Nigeria: Background to Nationalism (Berkeley: University of California Press, 1958), p. 15. [p.157]

الإخفاق التوافقي في قبرص، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٣

بدأت قبرص وجودها كدولة مستقلة سنة ١٩٦٠ بدستور توافقي تماماً وضعته حكومتا اليونان وتركيا والطائفتان اليونانية والتركية في قبرص. ومع أن التجربة لم تكن ناجحة، فقد كانت محاولة باسلة لتشكيل نظام للتسويات السياسية للمجتمع القبرصي الشديد التعددية. والفئتان اللتان ينقسم إليهما هذا المجتمع هما اليونانيون ويشكلون ٧٨

بالمئة من عدد السكان، والأتراك ١٨ بالمئة، استناداً إلى إحصاء ١٩٦٠. أما الأربعة بالمئة المتبقية فهم أقليات لا شأن سياسياً لها. هناك تطابق كامل بين الانشطارات اللغوية، والدينية، والثقافية. فالقبارصة اليونانيون يتكلمون اليونانية وينتمون إلى الكنيسة الأرثوذكسية، ويميلون بقوة إلى تقاليد اليونان. والقبارصة الأتراك يتكلمون التركية، وهم مسلمون، ويشعرون بالارتباط القوي بالثقافة التركية. وتشيع هذه الانشطارات في بنى الجزيرة التنظيمية أيضاً. وتصف أدامنتيا بوليس النظامين التربويين القبرصيين، المشكلين تشكيلاً أميناً وفقاً للنموذجين اليوناني والتركي، كما يلي: «فمنهاج المدارس اليونانية، الذي يدرس باليونانية طبعاً، يمجد التاريخ القومي اليوناني و«يبرهن» يونانية قبرص، بينما نلاحظ أن منهاج المدارس التركية يرتكز إلى أسس القومية التركية». المنظمات التطوعية منفصلة بصورة كلية: «فالأحزاب السياسية، والنقابات، والروابط المهنية والزراعية تنقسم وفق الخطوط العرقية...ولا وجود، وفقاً لمعرفة المؤلف، لأية منظمة تضم كلا اليونانيين والأتراك»[٢٧].

كل مبادئ الديمقراطية التوافقية ـ الائتلاف الواسع، النسبية، الاستقلال الذاتي، والفيتو ـ تم تجسيدها تجسيداً وافياً في دستور العام ١٩٦٠[٢٨]. وقد نص الدستور على نظام رئاسي [p.158] مع رئيس

(٢٧) أدامنتيا بوليس،[الصراع بين الجماعات والسياسة الاستعمارية البريطانية] Adamantia Pollis, "Intergroup Conflict and British Colonial Policy: The Case of Cyprus," Comparative Politics 5, no. 4 (July 1973): 596-97.

(٢٨) ستانلي كيرياكيدس، [قبرص: الحياة الدستورية وحكومة الأزمة] Stanley Kyriakides, Cyprus: Constitutionalism and Crisis Government

يوناني تنتخبه الطائفة اليونانية ونائب تركي للرئيس تنتخبه الطائفة التركية. وقد كمّل الائتلاف الواسع بنص على وجوب تشكيل الحكومة من سبعة وزراء يونانيين يعينهم الرئيس وثلاثة وزراء أتراك يعينهم نائب الرئيس. نسبة السبعة إلى ثلاثة استتبعت تضخيماً لتمثيل الأقلية التركية بدلاً من مجرد التمثيل النسبي. واعتمدت النسبة نفسها في تركيبة المجلس التشريعي - ٣٥ عضواً ينتخبهم اليونانيون و١٥ ينتخبهم الأتراك - وفي التعيينات في المناصب الحكومية. كما اعتمدت نسبة ستة إلى أربعة لضمان الأكثرية اليونانية في الجيش والشرطة، وإن كان فيها انحراف أكبر عن النسبية الصارمة.

وقد ضمن الدستور أيضاً قدراً كبيراً من الاستقلال الذاتي للفئتين الإثنيتين عبر تشكيل مجلسين فئويين يتمتعان بسلطات تشريعية حصرية في الشؤون الدينية، والتربوية، والثقافية، والأحوال الشخصية، والنص على مجلسين بلديين منفصلين في المدن الخمس الكبرى في الجزيرة. وقد أوغلت هذه البنود بعيداً في اتجاه تشكيل نظام «فيدرالي» من دون فيدرالية جِهَوية فعلية حال دونها نمط التناثر البالغ لأماكن إقامة فئتي السكان: يظهر الجدول رقم ١٠ أن متوسط التركيبة الإثنية لمحافظات قبرص الست إنما هو انعكاس لصورة التركيبة السائدة في الجزيرة بأكملها. أخيراً منح دستور ١٩٦٠ كلا الرئيس ونائب الرئيس مجتمعين أو منفردين سلطة الفيتو المطلقة حيال قرارات الحكومة أو

(Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1968), pp. 53-71 ت.و.

آدمز، [جمهورية قبرص الأولى] T. W. Adams, "The First Republic of Cyprus: A Review of an Unworkable Constitution," Western Political Quarterly 19, no. 3 (September 1966): 475-90

المجلس التشريعي في حقول الشؤون الخارجية، والدفاع، والأمن. كما كان لا بد لكافة القرارات المتعلقة بالضرائب، والبلديات، والنظام الانتخابي من أن تتم بالأكثريتين المتراضيتين في المجلس التشريعي.

عمل النظام الدستوري بصورة غير مرضية تماماً من ١٩٦٠ حتى كانون الأول ١٩٦٣، يوم اندلعت الحرب الأهلية وانشطرت الحكومة إلى نظامين منفصلين: اليونانيون بقيادة الآلة الحكومية الرسمية المبتورة والأتراك تحت سلطة نائب الرئيس، والأعضاء الخمسة عشر في المجلس التشريعي، والمجلس الفئوي التركي. أرسلت الأمم المتحدة قوة حفظ سلام إلى [p.159] الجزيرة للحفاظ على وقف هش لإطلاق النار. وفي هذه الأثناء كان الميل نحو المزيد من الفصل المادي. بعد اندلاع الحرب الأهلية فرّ الأتراك نحو معاقل مدنية، ثم جاء الغزو العسكري التركي سنة ١٩٧٤ ليكرس التقسيم الجهوي؛ معظم اليونانيين الذين كانوا يقيمون في المنطقة الشمالية الواقعة تحت سيطرة الأتراك فرّوا إلى الجنوب، وأفلح الأتراك المقيمون في الجنوب في النزوح الجماعي نحو المناطق الواقعة تحت السيطرة التركية.

أخفق الدستور التوافقي القبرصي في العمل لأن الأكثرية اليونانية لم تقبله إلا على مضض سنة ١٩٦٠ ونظرت إلى أهم بنوده بمزيد من الاشمئزاز في السنوات اللاحقة، بينما أصرت الأقلية التركية على الالتزام الوفي بكل بند توافقي وأفرطت في استعمال حق الفيتو. من ذلك أن الأعضاء الأتراك في المجلس التشريعي رفضوا منح أكثريتهم المتراضية على التشريعات الخاصة بالضرائب لا بسبب سماتها غير المرغوبة بحد ذاتها فحسب بل كسلاح لفرض تطبيق أسرع وأشمل لنسبة سبعة إلى ثلاثة في تعيينات الوظائف الحكومية. وفي تشرين

الثاني ١٩٦٣، تقدم المطران مكاريوس رئيس قبرص اليوناني بسلسلة من التعديلات الدستورية المصممة بحيث تلغي أكره البنود التوافقية: الفيتو الخاص بالرئيس وبنائب الرئيس، الأكثرية المتراضية في المجلس التشريعي، والمجالس البلدية المنفصلة، وتضخيم التمثيل التركي في الوظائف الحكومية، والشرطة والقوات المسلحة. وقد رفض الزعماء القبارصة الأتراك والحكومة التركية هذه المقترحات وانتهت التجربة التوافقية كلها في الحرب الأهلية التي اندلعت بعد بضعة أيام(٢٩).

السبب الأساسي لانهيار الحكم التوافقي في قبرص هو أنه لا يمكن أن يفرض ضد أماني فئة أو أكثر من فئة في مجتمع تعددي، ولا سيما ضد مقاومة فئة أكثرية. بهذا المعنى توازي الحالة القبرصية حالة إيرلندا الشمالية. فعدم توازن القوى المزدوج شكل العامل غير المؤاتي الحاسم. علاوة على ذلك، كانت كافة الظروف الأخرى تقريباً أقل ملاءمة بوضوح [p.160] من تلك القائمة في لبنان وماليزيا، وعملت ضد نجاح الديمقراطية التوافقية. وإن عدد سكانها الذي يزيد قليلاً على نصف مليون نسمة كان أصغر بكثير من عدد سكان لبنان وإيرلندا الشمالية. المخاطر والتدخلات الأجنبية صدرت في معظمها عن تركيا واليونان وأضرت تالياً بدلاً من أن تنفع الوحدة الداخلية. والحركة المناوئة للاستعمار البريطاني لم تكن كفاحاً من أجل الاستقلال بل من أجل إينوزيس أي الاندماج باليونان، وهو هدف كان القبارصة الأتراك يعارضونه معارضة مرّة. لم تكن ثمة وطنية قبرصية، ولا أي ولاء غالب لموازنة القوميتين اليونانية والتركية اللتان تتقاسمان

---

(٢٩) أنظر ثوماس إرليش، [قبرص: ١٩٥٨ ـ ١٩٦٧] Thomas Ehrlich, Cyprus: 1958-1967 (London: Oxford University Press, 1974), pp. 36-60

القبارصة. كما أن التفاوت الاقتصادي بين الفئتين، وإن لم يكن شديداً جداً، قد أضاف عاملاً سلبياً آخر: فالجماعة التركية كانت أدنى عددياً واقتصادياً من اليونانيين. كان الفرز الفئوي، حتى العام ١٩٦٣، اجتماعياً لا جهوياً أو جهوياً بنسبة ضئيلة (أنظر جدول رقم ١٠). أما العنصر الوحيد المؤاتي إلى حد ما فكان تجربة قبرص التاريخية كمجتمع خضع لقانون الملة العثماني. ولكن المثال القبرصي يظهر مرة أخرى أن تقاليد سابقة كهذه ليست لها أهمية حاسمة.

الإخفاق الديمقراطي في نيجيريا، ١٩٥٧ ـ ١٩٦٦

إن تدهور ديمقراطية نيجيريا وانحدارها إلى الحكم العسكري، وانفصال إقليم بيافرا، والحرب الأهلية يمكن اعتباره إخفاقاً آخر للديمقراطية التوافقية. نيجيريا مجتمع واضح التعددية؛ سكانها البالغ عددهم ٤٥ مليون نسمة في أوائل الستينات، مقسم فئوياً إلى مئات من الجماعات الإثنية، ولكن الجماعات الكبرى الثماني تشمل أكثر من ثلاثة أرباع مجموع السكان والجماعات الكبرى الثلاث أكثر من نصف السكان. كل الجماعات العرقية مركزة جغرافياً؛ والجماعات الكبرى الثلاث كانت مسيطرة في الولايات الثلاث للفيدرالية النيجيرية ـ الهوساس في الشمال، والإيبو في الشرق، واليوروبا في الغرب ـ وكانت تسيطر على الأحزاب السياسية الكبرى في هذه الولايات. وقد استعمل دايفيد إي. أبتر، أول كاتب محدث استخدم لفظة «توافقية»، نيجيريا كمثاله الأساسي على النظام التوافقي. وهو يعرف هذا النوع من النظام السياسي [p.161] باعتباره جمعاً لوحدات مكوِّنة لا تفقد هويتها عند الاندماج في شكل من أشكال الاتحاد»، ويضيف أنه «قد يتراوح بين الكونفيدرالية الفضفاضة لجماعات وولايات وبين

الترتيبات الفيدرالية ذات البنية المعترف بها.» ومن بين سماته الأخرى استعداده «لتقبل تشكيلة من الجماعات متباينة الأفكار بغية تحقيق هدف الوحدة، والقيادة الجماعية أو المشتركة»، وضرورة صوغ الحلول الوسطى التي تشكل «برنامج الحد الأدنى المقبول من الجميع»[٣٠]. تصور أبتر للتوافقية شبيه بالتصور المعروض في هذا الكتاب ولكنه أوسع بكثير: فعناصر الائتلاف الواسع، والاستقلال الذاتي، والفيتو يمكن اكتشافها فيه ولكنها غير واردة في نص صريح.

يتضح لنا عند تفحص الحالة النيجيرية أنها لا تكاد تفي بالتعريف الضيق للديمقراطية التوافقية. فلا شك أن ائتلاف الأحزاب الثلاثة الكبرى في الحكومة الفيدرالية لما قبل الاستقلال من ١٩٥٧ إلى ١٩٥٩ قد أثر في توصيف أبتر لنيجيريا بأنها توافقية: فقد نشر كتابه بُعَيدَ ذلك سنة ١٩٦١. ولكن لم تشكل أية ائتلافات واسعة بعد الانتخابات الفيدرالية سنة ١٩٥٩ واستقلال نيجيريا سنة ١٩٦٠. فالحكومة التي تولت السلطة من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٤ كانت ائتلافاً لأكبر الأحزاب النيجيرية، وقاعدته الانتخابية في الولاية الشمالية، والحزب الذي كان مسيطراً في الشرق. أما الحزب السياسي في الولاية الغربية فقد أصبح الحزب المعارض الأساسي. وبدلاً من أي تحرك باتجاه حكومة أشمل لجميع الفرقاء فقد تزايد الميل نحو حكم حزب الأكثرية الواحد. وقد استخدمت أزمة نشبت في الولاية الغربية إلى تعليق سلطة حكومتها،

(٣٠) دايفيد أبتر، [مملكة أوغندا السياسية] David E. Apter, The Political Kingdom of Uganda: A Study in Bureaucratic Nationalism (Princeton: Princeton University Press, 1961), pp. 24-25 (italics omitted)

وتقويض الحزب الغربي الأساسي، وسجن العديد من قادته. وفي هذه الأثناء حقق الحزب الشمالي الكبير أكثرية مطلقة في المجلس النيابي من البرلمان الفيدرالي جراء ارتداد أعضاء أحزاب أخرى وعدد من الانتخابات الفرعية، وأصبح موقفه من شريكه الأصغر في الحكومة موقف «السيد الحازم»[٣١]. وفي الحكومة التالية، التي شكلت بعد انتخابات ١٩٦٤ [p.162] وأسقطت بانقلاب عسكري سنة ١٩٦٦، كان الشماليون أشد سيطرة.

تضمن دستور ١٩٦٠ نصاً ضعيفاً في شأن حق الفيتو بصورة مجلس شيوخ تتمثل فيه الولايات الثلاث تمثيلاً متساوياً. وقد منح ذلك الشيوخ الشرقيين والغربيين فرصة تعطيل القرارات المتخذة في المجلس النيابي ذي الأكثرية الشمالية المطلقة. ولكن هذا «الفيتو» لم يكن إلا سلطة لتأخير إقرار التشريعات مدة ستة أشهر، ولم يكن فعالاً في الواقع. ولم يكن لمعيار النسبية أي تأثير يذكر. وبصورة أخص، فإن اعتماد النظام الانتخابي البريطاني قد أفضى إلى سيطرة الفئات الكبرى الثلاث على الجماعات الإثنية الأصغر حجماً الموجودة في مناطق كل منها.

إن زعم نيجيريا الوحيد في الاتصاف بالصفة التوافقية يجب أن يعتمد على نظامها الفيدرالي، الذي منح درجة عالية من الاستقلال الذاتي لحكومات الولايات. ولكن هذه الفيدرالية تبدو، من الناحية التوافقية، مصممة بحيث يكون إخفاقها مضموناً. من ذلك أن الحدود

---

(٣١) جون ماكنتوش، [الحكومة والسياسة في نيجيريا] John P. Mackintosh, Nigerian Government and Politics (London: Allen and Unwin, 1966), p. 547

الفيدرالية لم تتبع الحدود الإثنية، ولذلك لم تحظ الفئات الأصغر حجماً بولايات خاصة بها. ويكتب المحامي النيجيري بن أو. نوابويزي: «أخفقت الفيدرالية النيجيرية في تحقيق هدف بناء وحدات حكومية على مجموعات اجتماعية متجانسة بصورة معقولة بغية تمكينها من إدارة شؤونها الداخلية ضمن وحدة الكل». بدلاً من ذلك ركبت بنية ولايات الفيدرالية «بصورة غير موفقة، حول نواة قبيلة كبرى، تتحكم بحوالى ثلثي سكان الولاية مع عدد من القبائل الصغرى المتجمعة حولها»[٣٢]. يظهر الجدول رقم ١٠ التفتت الإثني في نيجيريا ككل والمتوسطات للولايات الثلاث ولإقليم العاصمة الاتحادية الصغير لاغوس، اعتماداً على بيانات إحصاء ١٩٥٢ ـ ٥٣ (الإحصاء الذي أجري بعد حوالي عشر سنوات كان مشكوكاً في دقته وموضع خلاف سياسي كبير). ورغم أن الفئات الإثنية العشر الكبرى هي وحدها المأخوذة في نظر الاعتبار، فإن مؤشر التفتت مؤشر عال للغاية: ٠,٨٢. ومما لا يخلو من الدلالة أن المتوسط الموزون للوحدات الفيدرالية (٠,٥١) أدنى بكثير من المجموع الوطني ولكنه عال مع ذلك. [p.163]

والعيب الأكبر في الفيدرالية النيجيرية كان أنها حوّلت توازناً إثنياً متعدد القوى، لا تكاد تقترب فيه أية فئة إثنية من وضع الأكثرية، إلى لاتوازن فيدرالي في ولاية واحدة، وهي الشمال، تشتمل على ٦٠ بالمئة من مجموع السكان و٧٥ بالمئة من مجموع مساحة البلاد. مشكلة

---

(٣٢) بن أو. نوابويزي، [الدستورية في الدول الحديثة النشوء] Ben O. Nwabueze, Constitutionalism in the Emergent States (London: Hurst, 1973), p. 113

نيجيريا، على ما أوضح أولف هيملشتراند، لم تكن الإثنية بما هي إثنية بل «التفاعل بين الانتماء الإثني، وحجم الجماعات الإثنية، والحدود الإدارية»[٣٣]. كان إيجاد الولاية الغربية الوسطى سنة ١٩٦٣، تحسيناً طفيفاً، ولكنها اقتطعت من الغرب ولم تؤثر في السيطرة الشمالية. أما التحسن الأكبر فكان في تحويل البنية الفيدرالية كلها إلى فيدرالية من اثنتي عشرة ولاية، مما استتبع تقسيم الشمال إلى ست ولايات، على يد الحكام العسكريين سنة ١٩٦٧ ـ وقد جاء ذلك متأخراً جداً لإنقاذ الديمقراطية في نيجيريا.

ربما كانت حظوظ بقاء الديمقراطية في نيجيريا تحسنت لو اعتمد نمط توافقي أصلاً. فقد كان التوازن المتعدد للقوى الإثنية والتركيز الجغرافي للفئات الإثنية عوامل مؤاتية. ولكن ضخامة حجم البلد، وفق المعايير الأفريقية، علاوة على معظم الظروف الأخرى كانت بوضوح أقل ملاءمة. وعلى أية حال، فإن التجربة الفعلية لنيجيريا في فترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٦ يمكن اعتبارها إخفاقاً للديمقراطية ـ وليست إخفاقاً للتوافقية.

ظروف العالم الثالث: تقويم عام

إن حالتي لبنان وماليزيا إضافة إلى التوازي الوثيق بين نموذج لويس لأفريقيا الغربية والنموذج التوافقي تدعم دعماً قوياً الاقتراح

(٣٣) أولف هيملشتراند، [القبلية، الجهوية، الوطنية، والانفصال في نيجيريا] Ulf Himmelstrand, "Tribalism, Regionalism, Nationalism, and Secession in Nigeria," in Building States and Nations: Analysis by Region, ed. S.N. Eisenstadt and Stein Rokkan (Beverley Hills: Sage, 1973), p. 432.

الداعي إلى منح النموذج التوافقي ما يستحقه من الاعتبار الجاد كبديل عن النموذج البريطاني للديمقراطية في بلدان العالم الثالث التعددية. من ناحية ثانية، يظهر مثال قبرص أن السعي لإقامة ديمقراطية توافقية يمكن أن يبوء بالإخفاق، كما أن مجرد وجود مثال سلبي واحد [p.164] كاف لإثبات أن التوافقية ليست دائماً حلاً عملياً. الخطوة التالية هي محاولة مراجعة الظروف التي تزيد من حظوظ نجاحها أو تقلّص تلك الحظوظ، وذلك بغية الوصول إلى استنتاج عام عن قابلية التوافقية للتطبيق في العالم الثالث. بلدان العالم الثالث تختلف اختلافاً واضحاً بعضها عن بعض في كثير من الوجوه، ولذلك لا يمكن لتعميماتي أن تنطبق على أي بلد مخصوص منها. فالظروف المؤاتية عامة أو إجمالاً ـ لا دائماً ولا من دون استثناء ـ سوف تراجع أولاً. سوف نستخدم ماليزيا ولبنان أساسين للمقارنة. فكلتا الحالتين تظهران ـ كما تفعل الأمثلة الأوروبية ـ أن الديمقراطية التوافقية ممكنة حتى عندما تكون عدة ظروف غير مؤاتية، وسوف نتخذ من خصائصهما المقياس الذي سنقيس عليه البلدان الأخرى: هل ظروف البلدان التعددية في بلدان العالم الثالث مؤاتية إجمالاً، على الأقل، بقدر ما هي مؤاتية ظروف لبنان وماليزيا، أم أقل بصورة واضحة، أم غير مؤاتية في معظمها كما هي في الحالة القبرصية؟

إن هذه الظروف، وهذا أمر يستحق التكرار، ينبغي اعتبارها عوامل مساعدة؛ واستناداً إلى ما بيّناه، ولا سيما على قاعدة تفحّص التجربتين الكندية والإسرائيلية، فإن هذه الظروف ليست ضرورية ولا كافية. وانسجاماً مع هذا الاكتشاف التجريبي، فإن الديمقراطية التوافقية كنموذج معياري تستتبع رفضاً للحتمية الاجتماعية. وهي

تفترض أن النخب السياسية تتمتع بدرجة عالية من حرية الاختيار، وأنها قد تلجأ إلى الطرائق التوافقية في صنع القرارات جراء الاعتراف الراشد بالميول اللامركزية في المجتمعات التعددية والسعي الإرادي لدرء هذه المخاطر. إن مفهوم الدور الجوهري للقيادة هذا شبيه بقناعة ماكيافيلي بأن virtù شجاعة وحنكة القادة حاسمتان لأن «الزمن يجلب معه كل الأشياء، ويمكن أن يولّد بلا مبالاة الخير أو الشر»(٣٤).

في مناقشتنا الآنفة للتقاليد التوافقية القائمة سابقاً باعتبارها [p.165] عاملاً مؤاتياً للديمقراطية التوافقية، أتينا على ذكر الانتقاد الذي يوجهه هانز دالدر إلى مفهومي الاختيار الحر والهندسة السياسية الهادفة باعتبارهما من صفات النخب السياسية. وهو يذهب إلى أن تقاليد التوافق والقيام بصنع القرارات بصورة ائتلافية كانت موجودة في سويسرا والنيذرلاندز (الأراضي الواطئة) قبل عملية التحديث السياسي وبناء الأمة. وهو يحاجُّ بالمثل أن هذه العملية تعتمد في البلدان النامية اعتماداً كبيراً على الخبرات السابقة للنخب ولكنه يلاحظ أن «الآفاق الأيديولوجية السائدة في الدول الجديدة ليست مؤاتية للخيارات التوافقية» على الرغم من وجود تقاليد قديمة وقوية للنهج الائتلافي في صنع القرارات وللاستقلال الفئوي الذاتي، لأن هذه التقاليد كثيراً ما تعتبر في نظر القادة الحاليين بمثابة عقبات يجب

---

(٣٤) نيكولو ماكيافيلي، [الأمير] Niccolo Machiavelli, The Prince, trans. Luigi Ricci, in The Prince and the Discourses (New York: Modern Library, 1950), p. 11 (italics added). وانظر أيضاً تاكيتسوغو تسوروتاني، [ماكيافيللي ومشكلة التنمية السياسية] Taketsugu Tsurutani, "Machiavelli and the Problem of Political Development", Review of Politics 30, no. 3 (July 1968): esp. 318-19.

تذليلها، بدلاً من اعتبارها لبنات بناء يمكن أن تشيَّد منها أمة جديدة تعددية»[٣٥]. هذه الملاحظات تسلِّم بأن ثمة مجالاً لحرية الاختيار إذاً: إذا كانت النخب تتخذ مواقف مناوئة للتوافقية على الرغم من وجود تقاليد سابقة مؤاتية للتوافقية، فهي تشكل إذا مواقع قرار ديناميكية ومستقلة قادرة لا على الانحراف عن تلك التقاليد السياسية القديمة العهد بل ومن المعقول أن تعود إلى اعتمادها.

ومن التضمينات الأخطر شأناً لملاحظات دالدر أن للعديد من الدول الحديثة النشوء تقاليد سابقة على عهد الاستعمار يمكن اتخاذها بمثابة أسس راسخة للديمقراطية التوافقية. وبالمقارنة، فإن النموذج البريطاني لحكم الأكثرية، وسياسة الحكومة ـ ضد ـ المعارضة، والحكومة الأحادية، غريب عن التقاليد غير الغربية. ويدعم الكثير من المراقبين هذا الزعم. ويذكر روبرت إمرسون أن «المسلّمة الغربية [أي المسلّمة المتعلقة بالنموذج البريطاني] المتعلقة بحق الأكثرية في أن تغلب على إرادة الأقلية المخالفة بعد فترة من النقاش تسيء إلى مفاهيم أساسية في نظر الشعوب غير الغربية». هناك طبعاً اختلافات واسعة بين تقاليد المجتمعات الآسيوية والمجتمعات الأفريقية، ولكن «الميل الفطري هو على وجه الإجمال نحو المداولات الموسعة والمتأنية المستهدفة الإجماع في نهاية المطاف. فالاكتشاف التدريجي لمواطن الاتفاق هو

(٣٥) هانز دالدر، [في بناء الأمم التوافقية] Hans Daalder, "On Building Consociational Nations: The Cases of the Netherlands and Switzerland," International Social Science Journal 23, no. 3 (1971): 368. وانظر أيضاً هانز دالدر، [الحكومة والمعارضة في الدول الحديثة النشوء] Hans Daalder, "Government and Opposition in the New States", Government and Opposition 1, no. 2 (January 1966): 205-26

[p.166] السمة الهامة لا القدرة على التوصل إلى حل عَجول للمسائل عبر تعداد الرؤوس»(٣٦). ويذهب مايكل هاس إلى أن ثمة «طريقة آسيوية» عريقة في صنع القرارات مبنية على أفكارمثل mufakat (ولعلها الموافقة ـ المترجم) وهي الكلمة المالوية «لمبدأ الإجماع من خلال المناقشة لا التصويت»، والمشاورة، وهي «الطريقة التقليدية الإندونيسية لبلوغ الاتفاق لا من خلال قرار الأكثرية بل من خلال البحث عن شيء شبيه «بحس الاجتماع» عند طائفة الكويكر»(٣٧). ويورد جوليوس نيريري الوصف التالي للحكومة في مجتمع القرية الأفريقية التقليدي مع الموافقة عليه: «يجلس الشيوخ تحت الشجرة الكبيرة، ويتكلمون حتى يقع الاتفاق بينهم»(٣٨). وبالمثل يشير لويس إلى أن

---

(٣٦) روبرت إمرسون، [من الإمبراطورية إلى الأمة] Rupert Emerson, From Empire to Nation: The Rise of Self-Assertion of Asian and African Peoples (Cambridge, Mass. : Harvard University Press, 1960), p. 284

(٣٧) مايكل هاس، [الطريقة الآسيوية إلى السلام] Michael Haas, "The 'Asian Way' to Peace," Pacific Community 4, no. 4 (July 1973): 503-05. وتعريف المشاورة مأخوذ من كتاب هربرت فايث، [إندونيسيا] Herbert Feith, "Indonesia," in Governments and Politics of South East Asia, ed. George McTurnan Kahin (Ithaca: Cornell University Press, 1959), p. 192.

(٣٨) جوليوس نيريريه، [الديمقراطية ونظام الأحزاب]، Julius Nyerere, "Democracy and the Party System", in The Ideologies of the Developing Nations, ed. Paul E. Sigmund, rev. ed. (New York: Praeger, 1967), p.294. وانظر أيضاً أحمد محي الدين، [الوحدة الأساسية في المجتمع الأفريقي المثالي في فكر نيريري] Ahmed Mohiddin, "The Basic Unit of African Ideal Society in Nyerere's Thought", Africa 25, no.1 (March 1970): 3-24

للقبائل الأفريقية تقاليد ديمقراطية قوية تنحرف عن النموذج البريطاني: «تتخذ القبيلة قرارها عبر المناقشة، بالطريقة نفسها التي تعمل بها الائتلافات؛ وهذا النوع من الممارسة الديمقراطية هو في صميم مؤسسات الشعب الأصيلة»(٣٩).

ومن الشهادات المقنعة بصورة خاصة في هذا المجال النتيجة التي بلغها م. ج. سميث بعد تحليله للمجتمعات الأفريقية في عصر ما قبل الاستعمار. فتصوره المبتكر للمجتمعات التعددية، الذي تمت مناقشته في الفصل الأول، استتبع القضية القائلة بأن سيطرة إحدى الفئات الثقافية كان نتيجة ضرورية ومحتومة للتعددية. ولكن، وبعد «مراجعة مواد إثنوغرافية تتعلق بالمجتمعات الأفريقية في عصر ما قبل الاستعمار بحثاً عن دلائل على التعددية» بغية امتحان الفرضية الأصلية القاضية بأن السيطرة كانت ترتبط ارتباطاً مطرداً بالتعددية، توصل إلى «نتيجة غير متوقعة» ألا وهي اكتشاف نمط من المجتمعات التعددية وسمه ب«التوافقي»، أي ارتباط عدة جماعات منفصلة التكوين ارتباط الشركاء الأنداد المستقلين [p.167] داخلياً في مجتمع مشترك»(٤٠). هذا التعريف شبيه بتعريف النظام التوافقي كما استعمل في هذا الكتاب، ولكن كون المصطلح نفسه قد استعمل في الحالين هو محض مصادفة.

---

(٣٩) لويس، [السياسة في أفريقيا الغربية] ص ٨٦.

(٤٠) م. ج. سميث، [التعددية في المجتمعات الأفريقية في عصر ما قبل الاستعمار] و [بعض التطورات في الإطار التحليلي للتعددية] M. G. Smith, "Pluralism in Precolonial African Societies," and "Some Developments in the Analytic Framework of Pluralism," in Pluralism in Africa, ed. Leo Kuper and M. G. Smith (Berkeley: University of California Press, 1969), pp. 94, 439

علاوة على تقاليد سابقة في اتخاذ القرارات بصورة ائتلافية، ثمة عدة عوامل أخرى مؤاتية إجمالاً للتوافقية في مجتمعات العالم الثالث التعددية. الولاءات الاصلية قوية والشعور الوطني يميل إلى أن يكون ضعيفاً في المجتمعات التعددية، ولكن بقدر ما توجد بعض المشاعر الوطنية على مستويي النخبة والجماهير، تتعزز حظوظ الديمقراطية التوافقية في النجاح. وفي معظم الدول الحديثة النشوء، يكون التعلق بالوطن ضعيفاً كما هي الحال في لبنان وماليزيا، ولكنه ليس معدوماً بصورة كلية. ففي البلدان التي تحتم عليها أن تكافح من أجل الاستقلال، وفّرت القوى الاستعمارية الخطر الخارجي الذي زاد الوحدة الداخلية.

زد على ذلك أن التعاون على صعيد النخبة يزداد سهولة بقدر ما تصدر دوافع القادة لا عن إدراك المصالح المشتركة فحسب بل وعن خلفية ونظرة إلى الأمور مشتركتين. ونجد، في هذا المضمار، أن الوضع في الدول الحديثة النشوء أفضل من لبنان وماليزيا. فخلال فترة النضال من أجل الاستقلال تخصيصاً والسنوات التي تلت الاستقلال مباشرة، كان القادة السياسيون في كثير من الأحيان مجموعة متجانسة بصورة استثنائية. ويلاحظ وليام ج. فولتز أن معظم الدول الحديثة النشوء قد حبتها محاسن الأقدار بمجموعة محدودة جداً ومتجانسة جداً من الشرائح الاجتماعية الفاعلة سياسياً». وقد توحدت كلمة قادتها بفعل روابط الصداقات الشخصية، وتعززت في كثير من الأحيان بتجارب تربوية وتحريضية مشتركة، وبالتفاني في سبيل القضية الوطنية»[٤١]. ومن العناصر الموحدة ذات الأهمية الخاصة على مستوى

---

(٤١) وليام ج. فولتز، [بناء الأمم الأحدث عهداً] William J. Foltz, "Building the

النخبة في معظم الدول الأفريقية اعتماد الإنكليزية أو الفرنسية لغة رسمية. لما كانت هاتان اللغتان لا تنتميان إلى أية من الفئات الإثنية، فهي محايدة إثنياً. ولكن، وكما يلاحظ بيار فان دن برغه، فإن لغة رسمية ومع ذلك أجنبية كهذه إنما هي «وسيط للمكانة الخفية» يخلق «عرى هامة تتجاوز الخطوط الإثنية الفاصلة في قمة الهرم الاجتماعي»(٤٢).

والظرف الأخير المؤاتي عموماً هو الدرجة العالية من العزل الفئوي. فخطوط الانشطارات الأصلية مرسومة بدقة بالغة عادة ـ وهو ميل يتعزّز بممارسة الحكم غير المباشر من قبل القوى الاستعمارية السابقة ـ والسياسة تنظّم، إذا كانت مسموحة، على أساس فئوي. هذه السمة ليست شائعة في المجتمعات الأفريقية التعددية تماماً بقدر ما هي شائعة في المجتمعات الآسيوية التعددية. ويعمّم فان دن برغه عن الوضع الأفريقي بالكلمات التالية: «السمة الهامة للإثنية في السياق الأفريقي هي التعقيد والميوعة في الوقت نفسه، وذلك إذا ما قيست بالأوضاع المتحجرة القائمة في بلجيكا أو سويسرا حيث الانشطارات الأساسية أقل عدداً، وأكثر استقراراً، وأقل التباساً»(٤٣). ومن هذه الناحية، فإن لبنان وماليزيا أقرب، في أرجح الظن، من البلدين

Newest Nations: Short-Run Strategies and Long-Run Problems", in Nation-Building, ed. Karl W. Deutsch and William J. Foltz (New York: Atherton, 1963), pp. 118, 121

(٤٢) بيار فان دن برغه [الإثنية في التجربة الأفريقية] Pierre L. van den Berghe, "Ethnicity: The African Experience", International Social Sciences Journal 23, no. 4 (1971): 516

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٥١٣.

الأوروبيين منهما إلى المجتمع الأفريقي التعددي النمطي. من جهة ثانية، فإن تدني مستوى وضوح الانشطارات الفئوية في أفريقيا يعوّضه كون العزل الفئوي يتعزز في أفريقيا بالتركيز الجغرافي للفئات، وهذه سمة يفتقر إليها كل من لبنان وماليزيا.

في أفريقيا وسواها من العالم الثالث يستتبع العزل الفئوي زيادة الاستكانة السياسية لغير النخبة من الجمهور ومواقف المراعاة والاحترام التي يتخذونها حيال القادة الفئويين. هذه سمة شاملة للعملية السياسية غير الغربية، وفقاً لوصف لوشيان باي العام لهذه النمط من السياسة: «الإطار الطائفي/الفئوي للسياسة... يعني أن الولاء السياسي يغلب عليه شيء أقرب إلى التماهي مع الجماعة الملموسة منه إلى التماهي مع الأهداف السياسية التي تعلنها الجماعة... وطالما أن القادة يظهرون بمظهر العامل لأجل مصلحة الجماعة ككل، فما عليهم أن يشغلوا بالهم باحتمال تأثر ولاءات الأعضاء بالقرارات الحالية»[(٤٤)].

ومن شأن هذا النوع من الولاء السياسي أن يعطي، على المدى القريب بخاصة، القادة السياسيين مزية كبرى تتمثل في درجة عالية من الحرية في علاقاتهم بقادة الجماعات الأخرى. ويتمتع القادة غير الغربيين بهذه المزية بمقدار أكبر مما يتمتع به القادة في الديمقراطيات التوافقية الغربية. ولكن ثمة على المدى البعيد خطر إفراط القادة في التركيز على السياسة في مستوى النخبة وفقدان الصلة بقواعدهم.

---

(٤٤) لوشيان باي [العملية السياسية غير الغربية] Lucian W. Pye, "The Non-Western Political Process", Journal of Politics 20, no. 3 (August 1958): 472-73

فالمسافة الاجتماعية والنفسية بين النخبة والجماهير في البلدان غير الغربية تعتبر في نظر الكثير من أدبيات التنمية السياسية كبيرة إلى حد أن مفهوم الاندماج الوطني يستعمل في كثير من الأحيان بمعنى مزدوج بحيث لا يعني التغلب على الولاءات الإثنية وسواها من الولاءات الفئوية فحسب بل وردم الهوة الفاصلة ما بين النخبة والجماهير أيضاً. وفي الوقت نفسه فإن البحث عن التسويات السياسية على مستوى النخبة والحفاظ على علاقات وثيقة بالقواعد إنما هو عمل موازنة صعب، ولكنه ليس بالمستحيل على ما تبيّنه تجربة الديمقراطيات الأوروبية.

إن دور القيادة السياسية سيكون عظيم الأهمية في أي قرار يرمي إلى اعتماد النموذج التوافقي في الحكم أو أية سمات مخصوصة منه. ويتوقع لويس، بصورة غير واقعية، أن يبدأ التحول باتجاه الحكم الائتلافي على مستوى الجماهير: «إن حظوظ الحكومة الائتلافية تتوقف في التحليل الأخير لا على الساسة بل على قرار الجماهير بأن هذا هو ما تريده». وهو يناشد الجيل الجديد من الأفارقة الغربيين بأن «يعيدوا كتابة قواعد اللعبة السياسية» بغية إجبار الساسة على السلوك الائتلافي بدلاً من السلوك الخصومي(٤٥). لئن كان لا بد من القبول بالنموذج التوافقي فلا بد أيضاً من اعتماده من قبل النخب. فمناشدة الجماهير من فوق رؤوس النخبة لتحقيق هذه الغاية أمر غير مجد، والأرجح في العقل أيضاً أنه أمر سيء العاقبة.

(٤٥) لويس، [السياسة في أفريقيا الغربية] ص ٨٤ ـ ٨٥

العوامل الملتبسة

الظرف الذي وجدناه بالغ الأهمية لنجاح الديمقراطية التوافقية في كل الحالات التي تفحصناها حتى الآن إنما هو توازن القوى بين الفئات. فالمجتمعات التعددية غير الغربية [p.170] تتباين تبايناً كبيراً في هذا المجال ـ من اللاتوازن المزدوج وغير المؤاتي في قبرص وسيلان، إلى لاتوازن مثلث أكثر ملاءمة مع وجود فئة شبه أكثرية في ماليزيا، وصولاً إلى توازن متعدد مؤاتٍ ومن دون سيطرة أية أكثرية في لبنان. معظم المجتمعات التعددية الأفريقية علاوة على بابوا غينيا الجديدة تتسم بتعدد توازن القوى لكنها تعاني من مساوئ التفتت إلى عدد كبير نسبياً من الفئات.

غير أن توازن القوى المحلية إذا كان غير مؤات فمن الممكن أن يتحسن بقوى خارجية تصحح توازنه في بعض الحالات القليلة. من ذلك ان كليفورد غيرتز يشير إلى أن الصينيين والمالويين في ماليزيا تماسكوا جزئياً على الأقل جراء «خوف كلا الفريقين من أن يؤدي انفراط عقد الفيدرالية إلى تحولهما إلى أقلية مغمورة في إطار سياسي آخر: المالويون جراء تحوّل أنظار الصينيين نحو سنغافورة والصين؛ والصينيون جراء تحوّل أنظار المالويين إلى إندونيسيا». وهذا التصحيح الخارجي للتوازن الداخلي أهم بكثير في الحالة السيلونية المتسمة باللاتوازن المزدوج. ففي هذه الحالة «توصل كل من التاميل والسينهاليين إلى الشعور بأنهم أقليتان: التاميل لأن ٧٠ ٪ من السيلانيين هم سينهاليون؛ والسينهاليون لأن الثمانية ملايين سينهالي المقيمين في سيلون لا يوجد سواهم في مكان آخر، بينما يوجد بالإضافة إلى المليونين من التاميل المقيمين في الجزيرة ٢٨ مليون آخر

من التاميل في جنوب الهند»[٤٦]. ولكن هذا المزيج المؤاتي من موازين القوى الداخلية والخارجية ليس أمراً محتوماً لا محيد عنه. من ذلك أن فئتي إيرلندا الشمالية لا تنظر أية منهما إلى ذاتها باعتبارها أقلية ـ أقلية بروتستانتية في إيرلندا ككل، وأقلية كاثوليكية في إيرلندا الشمالية ـ بل كأكثريتين، واحدة فعلية، والثانية ممكنة. ولعل أسوأ وضع ممكن هو وضع فئة أكثرية تخشى من أن تحوّل إلى أقلية.

إن التفتت المفرط الذي نصادفه في البلدان الأفريقية يستتبع عادة انعدام أية فئة أكثرية، غير أن الانقسام إلى الكثير الكثير من الفئات يشكل أيضاً عقبة في وجه الديمقراطية. ولكن ينبغي ألا تضخم درجة التفتت. [p.171] ففي العادة يتشكل نصف السكان من حوالي ست فئات لا أكثر، كما أن حوالي عشر إلى خمس عشرة فئة من هذه الفئات لا أكثر يشكلون ٩٠ بالمئة من السكان، على ما يوضح كارل دويتش[٤٧]. نيجيريا مثال مناسب على هذا. فقد أذنب الحكام المستعمرون في كثير من الأحيان في رسمهم صورة مضخمة للتعقيد الإثني الشديد لمجتمعات مستعمراتهم، على الأقل كذريعة لتأجيل منحها الحكم الذاتي. والواقع أن الحصول على الاستقلال والتحديث

(٤٦) كليفورد غيرتز، [الثورة الاندماجية] Clifford Geertz, "The Integrative Revolution: Primordial Sentiments and Civil Politics in the New States", in Old Societies and New States: The Quest for Modernity in Asia and Africa, ed. Clifford Geertz (New York: Free Press, 1963), pp. 115-16

(٤٧) كارل فون دويتش، [بناء الأمة والتنمية الوطنية] Karl W. Deutsch, "Nation-Building and National Development: Some Issues for Political Research", in Deutsch and Foltz, Nation Building, pp. 5-6.

السياسي قد دفعا باتجاه تقليص التفتت إلى حد ما. ويلاحظ صموئيل هنتنغتون أنه من أدعى أوجه التحديث إلى الالفتات ما طرأ من «زيادة الوعي، والتماسك، والتنظيم، والفعالية التي ولّدها في العديد من القوى الاجتماعية التي كانت موجودة على مستوى أدنى بكثير من الهوية الواعية والتنظيم في المجتمع التقليدي»(٤٨). ففي نيجيريا مثلاً يعتبر مفهوما يوروبا وإيبو من المفاهيم التي لم تكتسب معنى ومضموناً هامين إلا منذ عهد قريب. أما في بلدان أخرى فقد حدث هذا التكتيل وفق الخطوط العرقية، اللغوية، الدينية، والإقليمية. ويذهب غيرتز إلى أن هذا الميل إنما هو ميل عام في المجتمعات التعددية غير الغربية: «فسواء أستدعى ذلك كون المرء أَوتَرْ أيلانْدَرْ فضلاً عن كونه مِينانْغكاباوْ، أو كاشين زيادة على كونه دُولِنْغ، مسيحياً إضافة إلى كونه مارونياً، أو يوروبا وليس مجرد إيغْنا، فإن العملية... عامة. إنها توسيع تدريجي لحس التشابه والاختلاف الأولي المتولد من التلاقي المباشر والمتطاول لجماعات متنوعة ثقافياً في أطر محلية نحو جماعات أوسع تعريفاً، ومن نوع مشابه، تتفاعل ضمن إطار المجتمع الوطني بأكمله»(٤٩). وتوفر هذه العملية، عبر دمج الوحدات الصغيرة في جماعات إثنية أكبر وأهم، لبنات البناء للتوافقية.

---

(٤٨) ساموبل هنتنغتون، [الانتظام السياسي في المجتمعات المتغيرة] Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies (New Haven: Yale University Press, 1968), pp. 38-39.

(٤٩) غيرتز، [الثورة الاندماجية] ص ١٥٣ ـ ٥٤. وانظر أيضاً ريتشارد سكلار، [مساهمة القبلية في الوطنية في نيجيريا الغربية] Richard L. Sklar, "The Contribution of Tribalism to Nationalism in Western Nigeria", Journal of Human Relations 8, no. 3-4 (spring-summer 1960): 407-18

الحال الموازية الوحيدة في التجربة التوافقية الأوروبية هي سويسرا. ليس في النمسا، وبلجيكا، والأراضي الواطئة [p.172] إلا بضع فئات كبرى، أما سويسرا فهي مفتتة بنمط معقّد من الانشطارات اللغوية، الجهوية، الدينية، والأيديولوجية، إلى عدد كبير من الجماعات. لم يحل تعدد الجماعات الصغيرة هذا دون التفاوض المثمر والتعاون لأن هذه الوحدات الصغيرة قد كُتِّلت ضمن فئات لغوية ـ جهوية أكبر بفضل النظام الفيدرالي وضمن فئات دينية ـ أيديولوجية أكبر ضمن النظام الحزبي.

العامل الملتبس الثاني ـ المؤاتي في بعض البلدان وغير المؤاتي في بلدان أخرى ـ من حيث حظوظ الديمقراطية التوافقية في النجاح، هو الحجم. يتفاوت حجم السكان في الدول غير الغربية تفاوتاً كبيراً، من بضعة بلدان كبيرة جداً يزيد عدد سكانها على مئة مليون كالهند وإندونيسيا إلى بعض البلدان الصغيرة كقبرص، والغابون، وغامبيا، التي لا يكاد عدد سكانها يبلغ المليون نسمة. معظم الدول الأفريقية تقع ضمن الطيف المؤاتي من حيث الحجم: فسكانها يعدّون ببضعة ملايين على الأقل وهي لذلك أكبر من عدد سكان لبنان وإيرلندا الشمالية ولكن أصغر من سكان ماليزيا. نيجيريا عملاق استثنائي وفق المعايير الأفريقية. وبناء على ذلك فقد يكون النموذج التوافقي مثالاً معيارياً مفيداً للبلدان الأفريقية الأصغر حجماً.

العامل الملتبس الأخير يتعلق بالمساواة الاقتصادية بين الفئات. فمن جهة، تنقسم الفئات الأولية للمجتمعات التعددية غير الغربية إجمالاً، على غرار الفئات الدينية واللغوية الأوروبية، إلى تجمعات «عمودية» تتقاطع معها الانقسامات الاجتماعية ـ الاقتصادية الأفقية.

ويصح هذا بصورة خاصة عندما تكون الفئات مركزة تركيزاً جغرافياً. إن مثل هذه البنية لما يسميه دونالد هوروفيتز «جماعات متوازية» لا تعاني من ذلك النوع من اللاشرعية المميز للأنظمة التي تتطابق فيها الانقسامات الإثنية والطبقية تطابقاً كلياً أو شبه كلي: «وهذا لا يعني طبعاً أن لكل جماعة أعداداً من أفرادها متناسبة في كل الشرائح أو أن فرص الحراك الاجتماعي تتناسب مع الطلب. والتفاوتات في هذه النسب تشكل بصورة مميزة سبباً مثيراً للسخط في علاقات الجماعات المتوازية...الفكرة هي أن لكل جماعة شريحتها من النخبة ـ التي ربما كانت تقليدية، أو حديثة، أو كلا الاثنين أحياناً، وأن الجماعات لا تقع [p.173] في علاقة تراتبية معمَّمة بعضها حيال بعض»[٥٠]. ويجد فان دن برغه أن «الطبقة والإثنية... مستقلتان كثيراً الواحدة عن الأخرى وهما في كثير من الأحيان مبدآن متضادان بالنسبة إلى التضامن والتنظيم الاجتماعيين». وفي هذا المجال، يمثل لبنان وماليزيا بفئاتهما المختلطة جغرافياً وتقسيم العمل على أساس إثني، استثنائين غير مؤاتيين. من جهة ثانية، قد تتفاوت الاختلافات في التنمية الاقتصادية تفاوتاً كبيراً من حيث الجهات ـ ومن حيث الفئات تالياً، في كثير من الأحيان. ففي أفريقيا، قد تصل نسبة الاختلافات من حيث الدخل الفردي، نسب الأمية، وكيلومترات الطرق المعبدة والكثير غيرها من مؤشرات النمو إلى حد عشرة أضعاف أو حتى مئة ضعف»[٥١].

---

(٥٠) دونالد هوروفيتز، [ثلاثة أبعاد للسياسة الإثنية] Donald L. Horowitz, "Three Dimensions of Ethnic Politics," World Politics 23, no. 2 (January 1971): 236-37.

(٥١) فان دن برغه، [الإثنية] ص ٥١٠، ٥١٤.

وتبدو الاختلافات بين الفئات اللبنانية أو الماليزية ضئيلة نسبياً، إذا ما قيست بتفاوتات على هذا القدر من الضخامة.

العوامل غير المؤاتية

تظهر عند تفحص ديناميات التطور في مجتمعات العالم الثالث مجموعة من العوامل غير المؤاتية، ألا وهي العواقب السياسية للتحديث الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات التعددية. فالتطور السياسي يصاب بالركود في كثير من الأحيان وربما وصل إلى الانحطاط السياسي، أما التطور الاجتماعي والاقتصادي فيتحرك حتماً إلى الأمام وإن بخطى وئيدة أحياناً. بعد اطّراح سلسلة من الفرضيات الأخرى التي تربط سمات الشرائح من غير النخبة باحتمال حل النزاعات وفق الأصول التوافقية، يذهب نوردلينغر، إلى أن العامل الهام الوحيد من هذا النوع إنما هي عملية التحديث الاجتماعي الاقتصادي، وأن أثره غير مؤات باطراد: فهي «تصرف عن تحقيق النتائج التنظيمية في المجتمعات المنقسمة انقسامات عميقة متطابقة مع الخطوط الطائفية إذ تزيد عدد الأفراد غير المنتمين إلى النخبة ممن يعبرون عن اعتقادات ومشاعر عدائية، ويضمرون الحسد حيال الفئة المقابلة، وذلك عبر تكثيف أمثال هذه المواقف بين الأفراد الذين يتمسكون بها أصلاً، وعبر وضع الأفراد في أوضاع تسمح لهم أو تشجعهم على تجسيد مشاعرهم ومعتقداتهم العدائية بالأفعال»[٥٢].
[p.174]

إن لهذا العامل، كما لا يخفى، أهمية عظمى. فهو يعني أن عددا

(٥٢) نوردلينغر، [تسوية النزاعات] ص ١١٢.

من سمات المجتمعات غير الغربية التي أدرجت سابقاً في قائمة العوامل المؤاتية باتت تتحول إلى عوامل غير مؤاتية. وعلى وجه التحديد فإن مواقف الاحترام والمراعاة حيال النخب السياسية راحت تضعف وبذلك تزداد المفاوضات بين النخب عسراً؛ غير أن هذا التوجه يقابله إلى حد ما استمرار علاقات السيد والموالي في العالم الثالث، والتي يمكن أن تستعمل بديلاً عن سيطرة النخبة ومراعاة الجماهير لها والتي تميز المجتمعات غير الغربية أكثر بكثير مما تميز المجتمعات الغربية[٥٣]. إن ما كان يفضي إلى التعايش السلمي بين الفئات من عزلة نسبية باتت تعرقله بصورة متزايدة عمليات التوسع المديني، والحراك الجغرافي، والتجارة على امتداد البلد. ورغم أن مستويات المعيشة المادية ربما كانت تتحسن ببطء فإن توقعات الناس في شأن الازدهار راحت تتزايد بسرعة كبيرة، بحيث أثقلت كواهل القرارات الحكومية بأعباء ثقيلة. ومن التوجهات غير المؤاتية أن الجهود المشتركة التي بذلت في البلاد التي كان عليها أن تناضل لتحقيق الاستقلال ـ وهي جهود كان لها مفعول توحيدي قوي ـ قد راحت ذكرياتها تذوي وتتلاشى بعد الحصول على الاستقلال منذ سنين.

ومع ذلك، فإن عواقب التحديث ليست سلبية بصورة كلية. فقد أفضت، كما أشرنا من قبل، إلى نمو تجمعات إثنية أكبر في المجتمعات التي كانت شديدة التفتت أصلاً وأرست بذلك الأسس لمزيد من القدرة على إدارة النزاعات. كذلك، ومع متابعة النمو الاقتصادي مسيرته، فثمة فرص لأن تتقلص الفوارق الجهوية والفئوية المفرطة: «من كبرى سخريات التخلف أنه كلما كان البلد أكثر تخلفاً

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٨١ ـ ٨٢، ٨٦.

تعاظمت الفوارق الداخلية فيه»[٥٤]. أخيراً، هناك، وبصورة مفارقة، عنصر من الأمل في كون التطور السياسي لكثير من البلدان الحديثة الاستقلال قد أفضى إلى الانحطاط السياسي والتدهور إلى دركات الدكتاتورية. معنى هذا أن هناك الآن خيبة شاملة في شأن مثل الديمقراطية الغربية وممارساتها. ونظراً إلى أن الغالب على النموذج «الغربي» أن يترادف في الأذهان مع النموذج البريطاني، فعسى أن يكون الأوان قد آن للنظر في النموذج التوافقي البديل.

تستدعي الفكرة الأخيرة الانتباه إلى ظرف آخر غير مؤات إجمالاً للديمقراطية التوافقية في العالم الثالث. فعلى الرغم من أن التقاليد المحلية ما قبل الحداثية تميل بقوة إلى توليد الديمقراطية التوافقية ـ على ما ألمحنا إليه في بداية هذا التقويم العام لظروف العالم الثالث ـ فإن التقاليد التي أدخلها الحكام الاستعماريون كانت في جملتها غير مؤاتية. معظم المجتمعات التعددية المستقلة الآن في العالم الثالث كانت مستعمرات سابقة، ونماذج الديمقراطية التي مالت إلى اتباعها عندما حاولت تأسيس مؤسساتها الديمقراطية الخاصة إنما كانت تلك المعتمدة عند مستعمريها السابقين: النموذج البريطاني أو نماذج قريبة الشبه بالنموذج البريطاني، بدلاً من المثال التوافقي. ويلاحظ راوول نارول أن ثمة، على وجه الإجمال، ترابطاً قوياً بين «الانتماء إلى الامبراطوريات الاستعمارية... والعديد من المؤشرات السياسية والاقتصادية الجوهرية»[٥٥]. ويبدو من المعقول تماماً أن نتوقع علاقة ما

---

(٥٤) فان دن برغه، [الإثنية]، ص ٥١٤.

(٥٥) Raoul Naroll, "A Holonational Bibliography", Comparative Political Studies 5, no. 2 (July 1972): 212. وانظر أيضاً وليام مول، [في الحصول على

بين الحاكم الاستعماري السابق ونمط الديمقراطية المعتمد، لا أن نتوقع في المجتمعات التعددية علاقة بين هذين العاملين ونجاح الديمقراطية أو إخفاقها. وسوف نمتحن هذه الفرضية في الفصل التالي [p.176].

William B. Moul, "On Getting Something for Nothing: [شيء بلا مقابل] A Note on Causal Models of Political Development", Comparative Political Studies 7, no. 2 (July 1974): 150-52.

الفصل السادس

المثال التوافقي كميراث استعماري

أما أن يقيِّض لمؤسسة الاستعمار اللاديمقراطية في الصميم أن تتحول، حسب تعبير روبرت إمرسون، «مدرسة للديمقراطية» فهو أمر يثير مفارقة مزدوجة. أولاً، من المفارقات أن أهم المستعمرين وأفعلهم في العالم الحديث كانوا دولاً ديمقراطية: بريطانيا العظمى، فرنسا، الولايات المتحدة، النيذرلاندز (الأراضي الواطئة)، وبلجيكا. المفارقة الثانية هي أن معايير الحكومة المستقلة الديمقراطية التي طمح إليها الزعماء السياسيون في المستعمرات كانت مما وضعه وحدده هؤلاء المستعمرون أنفسهم. وقد كان ذلك عبر أدائهم في بلدانهم الخاصة لا عبر عناصر التمثيل الديمقراطي التي أدخلوها في مستعمراتهم، رغم أنه ينبغي أن لا نستهين بالتأثير الذي خلفته هذه الأواخر[1]. فقد مال الزعماء المحليون إلى اختيار الحكم الديمقراطي

(١) روبرت إمرسون، [من الإمبراطورية إلى الأمة] Rupert Emerson, From Empire to Nation: The Rise to Self-Assertion of Asian and African Peoples (Cambridge, Mass. : Harvard University Press, 1960), pp. 227-28

في مسيرتهم نحو الاستقلال. وقد اختلط هذا الهدف مع شعور الأوروبيين بأنه إذا كان عليهم أن يغادروا، «فينبغي أن يكون انسحابهم مشرفاً، مع تعريف الشرف وفق المعايير الأوروبية للحكم الصالح والديمقراطية»[٢].

نماذج المستعمرين الديمقراطية

ربما كان من الممكن استخلاص نموذج «أوروبي» أو «غربي» عام للديمقراطية، غير أن الأمثلة ذات الصلة الأكثر مباشرة بالبلدان الحديثة الاستقلال كانت أمثلة القوى الاستعمارية الخاصة بها: الديمقراطية البريطانية، الفرنسية، الأميركية، الهولندية، أو البلجيكية. وقد كان للنموذج البريطاني التأثير الأكبر [p.177] لأن الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية كانت العظمى، بحيث تتضاءل إزاءها الإمبراطوريتان الهولندية والبلجيكية. زد على ذلك أن النموذجين الفرنسي والأميركي يختلفان عن النموذج البريطاني، ولكنهما أقرب إليه من النموذج التوافقي. تنتمي فرنسا، كما بيّنا في الفصل الرابع، إلى النمط اللامركزي وتنتمي الولايات المتحدة إلى النمط المركزي من الأنظمة الديمقراطية؛ ويتسم النمطان كلاهما بأسلوب خصومي في سلوك النخبة. ويشتمل النموذج الفرنسي، خلافاً للنموذج البريطاني، على نظام تعدد الأحزاب، غير أنه يشابه البريطاني في أنه يتسم بسلوك النخبة سلوكاً خصومياً لا ائتلافياً، وحكم أحادي لا فيدرالي، ونظام

---

(٢) و.ج. م. ماكنزي، [بعض الاستنتاجات] W. J. M. Mackenzie, "Some Conclusions," in Five Elections in Africa: A Group of Electoral Studies, ed. W. J. M. Mackenzie and Kenneth Robinson (Oxford: Clarendon Press, 1960), p. 465

انتخابي يعتمد الأكثرية ويقترب من نظام التعددية البريطاني أكثر مما يقترب من طريقة التمثيل النسبي المميزة للديمقراطية التوافقية (وإن كان الفرنسيون قد اختبروا صورة من صور التمثيل النسبي لفترة وجيزة خلال الجمهورية الرابعة). كان للولايات المتحدة تأثير بالغ كنموذج معياري في أمريكا اللاتينية، ولكن ليس في أفريقيا أو آسيا، باستثناء الفيليبين. وهي تختلف عن النموذج البريطاني من حيث أنها فيدرالية. ولذلك، فإن و. أرثر لويس يلاحظ أن بلدان أفريقيا الغربية الحديثة العهد كانت عرفت تطوراً أفضل لو أنها اعتمدت الميراث الدستوري الأميركي بدلاً من الميراثين البريطاني أو الفرنسي: عندها «كانوا سيعتبرون الفكرة الفيدرالية أمراً مفروغاً منه وعندها يكون دعاة المركزية في وضع المروِّج لفكرة غير شعبية»[٣]. ولكن النموذج الأميركي يشبه النموذج البريطاني في معظم الأوجه الأخرى. ومع أنه من الممكن اكتشاف بعض الترتيبات التوافقية في التاريخ السياسي الأميركي، فإن النموذج الأميركي نموذج خصومي بالدرجة الأولى. والواقع أنه لما كان الحكم الرئاسي يركز سلطة عظيمة في يدي رجل واحد، فهو لا يفضي إلى فكرة الحكم من خلال الائتلاف الواسع ولا إلى تطبيقها ـ ما لم يقم ترتيب استثنائي كقاعدة التناوب على الرئاسة بين الحزبين الأكبرين في كولومبيا، أو الطريقة اللبنانية في «الائتلاف الواسع» المؤلف من رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة، وسواه من كبار أصحاب المناصب العليا.

إن درجة مماهاة الديمقراطية بالنموذج البريطاني ـ أو بصورة أعم

---

(٣) و. آرثر لويس، [السياسة في أفريقيا الغربية] W. Arthur Lewis, Politics in West Africa (London: Allen and Unwin, 1965), p. 55

بالنموذج الخصومي في [p.178] أذهان الساسة غير الغربيين والعلماء من المراقبين تتبين في التعليق التالي بقلم إدوارد شيلز: «لا توجد أية دولة حديثة النشوء في آسيا أو أفريقيا... لم تعتقد النخب التي طالبت بالاستقلال فيها، في اللحظة التي سبقت نجاحهم مباشرة، بأن الحكم الذاتي والحكم الديمقراطي يتماهيان». وقد كانت هذه النخب في معظمها تعتقد أن «الحكم الذاتي الديمقراطي يستتبع كامل أدوات التنظيم السياسي الحديث» وفي جملتها «هيئة تشريعية تحت سيطرة الحزب الأكثري»(٤). الفرضية الكاملة التي تربط الحكم الاستعماري السابق بنوع الديمقراطية المعتمد عند الاستقلال وبنجاح النظام الجديد أو إخفاقه يصوغها لويس. فبعد مراجعة سلسلة من التفسيرات الممكنة لإخفاق الديمقراطية ونشوء أنظمة الحزب الواحد في أفريقيا الغربية، يخلص لويس إلى أن «سبب إخفاق الديمقراطية يعزى إلى أن أفكار ومؤسسات الديمقراطية الموروثة من أوروبا كانت غير مناسبة» لهذه المجتمعات التعددية. ويحتاج قادتها قبل أن يستوعبوا أن ثمة نموذجاً من الديمقراطية مناسباً لهم إلى الكثير من «غسيل الدماغ المعاكس»(٥).

لا شك أن ثمة مبالغة في القول إن التأثير الأوروبي ـ أي النموذج الخصومي البريطاني أو الفرنسي ـ هو المتهم الأساسي، وأن «غسيل الدماغ» ربما كانت كلمة قوية جداً لوصف الانحياز الفكري الذي

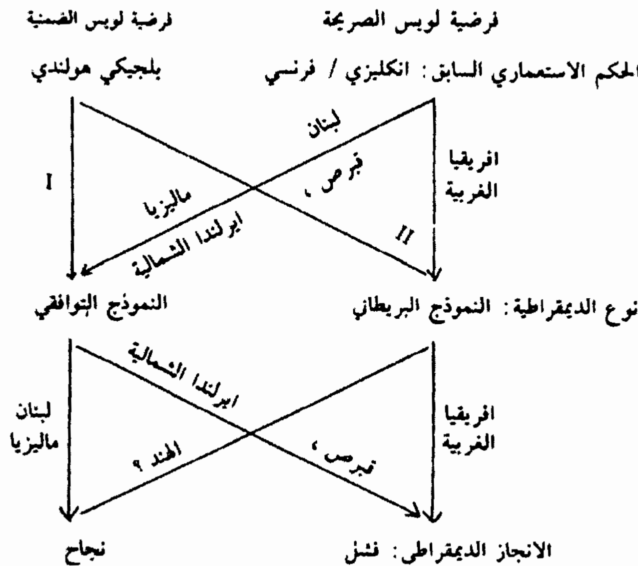
---

(٤) إدوارد شيلز، [حظوظ الحكم الدستوري في التطور السياسي للدول الحديثة النشوء] Edward Shils, "The Fortunes of Constitutional Government in the Political Development of the New States", in Development: For What? ed. John H. Hallowell (Durham: Duke University Press, 1964), p. 103 (italics added)

(٥) لويس، [السياسة في أفريقيا الغربية] ص ٥٥، ٨٦.

يفرضه النموذج. فالحقيقة أن البلدين اللذين يمكن اعتبارهما مثالين على نجاح معقول للتوافقية في العالم الثالث خرجا من تحت السيطرة البريطانية والفرنسية: مالايا، ساباه، وساراواك كانت مستعمرات بريطانية، ولبنان كان تحت الانتداب الفرنسي. ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أنه حتى حين تدخل البريطانيون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في وضع دساتير للأراضي الواقعة تحت سيطرتهم، فإنهم لم يتمسكوا بصورة دائمة لا تتغير بنموذجهم الديمقراطي الخاص: فقد حاولوا فرض النموذج التوافقي على إيرلندا الشمالية، كما شجعوا ووافقوا على التجربة التوافقية السيئة الحظ في مستعمرتهم السابقة قبرص.
[p.179]

رسم ٤ - الحكم الاستعماري السابق: نوع الديمقراطية والانجازات الديمقراطية في المجتمعات المتعددة.



تبين هذه الأمثلة الأربعة في الشكل رقم ٤، الذي يضع جنباً إلى جنب فرضية لويس وتكملتها المنطقية. والفرضية المكملة مضمرة فقط في عمل لويس، لأنه لا يأتي على ذكر أية حالات غربية أو غير غربية من نموذجه الديمقراطي المفضل، الذي يعادل في جوهره النموذج التوافقي. دول أفريقيا الغربية تدعم فرضيته الصريحة، كما يمكن العثور على عدة أمثلة أخرى. والواقع أن معظم المستعمرات البريطانية والفرنسية السابقة المكوّنة من مجتمعات تعددية تتسق والفرضية. الاستثناءات الواضحة الوحيدة عن الجزء الأول من العلاقة المفترضة هي لبنان، ماليزيا، قبرص، وإيرلندا الشمالية: وقد ضمت الحالة الأخيرة إلى هذه الاستثناءات بغية تكميل الصورة، وإن لم تندرج في فئة المستعمرات السابقة كبقية الأمثلة. المثال المعاكس الأكبر للجزء الثاني من فرضية لويس يبدو أنه الهند، وهي مجتمع تعددي ذو نظام ديمقراطي لم يزل مستقراً استقراراً مقبولاً حتى سنة ١٩٧٥ على الأقل. ولكن، يمكن إثارة بعض الشكوك المشروعة حول مدى كون الديمقراطية الهندية تطبيقاً لا تخفيف فيه للنموذج البريطاني. فصنع القرارات في نيو دلهي لم يجر وفقاً لمبادئ الائتلاف الواسع: فحزب الكونغرس قد سيطر على العملية السياسية (حتى انتخابات سنة ١٩٧٧ [p.180]، وهو حزب تكتيلي إجمالاً وليس حزب تمثيل إثني. ولكن النظام الهندي، حسب تعبير راجني كوثاري، «ليس مجرد نظام يوفر وسائل التنافس والصراع بل هو أيضاً ساحة ائتلافية تستطيع فيها الجماعات الحاكمة والمعارضة أن تدخل مطالبها المتنوعة»[٦]. زد على

(٦) راجني كوثاري، [السياسة في الهند] Rajni Kothari, Politics in India (Boston: Little, Brown, 1970), p. 421 (italics added)

ذلك، أن بنية الهند الفيدرالية قد صممت تخصيصاً لتوفير الاستقلال الذاتي للفئات اللغوية، كما أن تركيزها الجغرافي يضمن تمثيلها العادل في المجلس التشريعي الفيدرالي على الرغم من طريقة الانتخاب التعددية.

ما زالت فرضية لويس، إذاً، قائمة حتى الآن. الاستثناءان الكاملان الوحيدان هما قبرص وإيرلندا الشمالية: ثمة علاقة بين الميراث البريطاني وإخفاق الديمقراطية في هاتين الحالتين، ولكن التأثير المفترض لعامل تطبيق النموذج البريطاني تطبيقاً حصرياً معدوم. لا تتسق حالتا لبنان وماليزيا مع الجزء الأول من الفرضية أيضاً، بل هما تنسجمان مع الجزء الثاني المضمر منها. أما الاختبار الحاسم فيستلزم امتحان التكملة المنطقية المضمرة لفرضية لويس بأكملها، والحالات الحاسمة هي تلك المتمتعة بميراث توافقي بدلاً من الميراث البريطاني، الفرنسي، أو الأميركي، وهذه هي: المستعمرات الهولندية ـ إندونيسيا، سورينام، والأنتيل الهولندية ـ الكونغو البلجيكي سابقاً (زائير اليوم)، ورواندا وبوروندي، اللتان كانتا تشكلان محميات بلجيكية تحت اسم رواندا ـ أوروندي. لم تكن سويسرا والنمسا الجمهورية من القوى الاستعمارية، ولكن لا بد من الالتفات قليلاً إلى حالة الأوروغواي التي استلهمت النموذج الديمقراطي السويسري خلال مرحلتين من تاريخها السياسي. فإلى أي مدى تظهر هذه الحالات العلاقة الموسومة (I) في الشكل رقم ٤ أو العلاقة (II) مراجعة، وما هو مصيرها من حيث نجاح الديمقراطية أو إخفاقها؟

سنجيب عن السؤال الأخير أولاً: اثنان فقط، من بين البلدان الستة التي استفادت من مزية النموذج التوافقي كجزء من ميراثها الاستعماري، تكون ملفات ديمقراطية ناجحة إلى حد معقول. في الكونغو، انهارت الديمقراطية بعد الاستقلال بصورة شبه مباشرة. ففي ظل دستور وضع على عجل بعد مشاورات بين الحكومة البلجيكية وعدة وفود كونغولية، جرت الانتخابات البرلمانية في أيار ١٩٦٠، ونصب رئيس للوزراء وحكومة ورئيس للجمهورية. استقل الكونغو في ظل هذه الديمقراطية الجديدة في أول تموز، ثم سرعان ما غرق في الفوضى. ففي تموز أعلن الجيش الكونغولي العصيان، وانفصلت مقاطعة كاتنغا، وتدخلت القوات البلجيكية، ثم بدأ تورط الأمم المتحدة في الكونغو. في تموز انفصل معقل فئة البالوبا الإثنية في جنوب كاساي، وتحولت محاولة استعادته وإخضاعه للسلطة المركزية إلى مجزرة للمدنيين من البالوبا وصفها الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد بأنها تتسم «بسمات جريمة الإبادة الجماعية»[٧]. نشأت أزمة دستورية في أوائل أيلول حول إقالة الرئيس لرئيس الوزراء، وقرر الجيش إثر ذلك «تحييد» الرجلين اللذين يحتلان هذين المنصبين وتعيين حكومة تصريف أعمال غير برلمانية. وقد أجهزت محاولة الانقلاب العسكري هذه على التجربة الديمقراطية الكونغولية. و جرت في سنوات الاضطراب التي أعقبت ذلك بضع محاولات للعودة إلى الحكم

(٧) ج. جيرار ليبوا وبنوا فيرهاغن، [الكونغو ١٩٦٠] J. Gerard-Libois and Benoit Verhaegen, Congo 1960, 2 vols. (Brussels: Centre de Recherche ed d'information Socio-Politiques, 1961), 2: 806

الديمقراطي والبرلماني، ولكن الاستيلاء العسكري النهائي على السلطة سنة ١٩٦٥ كان فاتحة فترة طويلة من الحكم غير الديمقراطي في ظل الجنرال جوزيف موبوتو.

حققت رواند وبوروندي الاستقلال سنة ١٩٦٢، بعد الكونغو بسنتين. وقد تطابقت عملية إنهاء الاستعمار في رواندا مع الثورة الاجتماعية التي قامت من خلالها جماعة الهوتو الأكثرية بخلع سلطة أقلية التوتسي المسيطرة تقليدياً. وقد وصفت لجنة الأمم المتحدة لرواندا أوروندي الوضع في أوائل العام ١٩٦١ بأنه «دكتاتورية الهوتو العنصرية»[٨]. كما أسفرت أولى الانتخابات العامة التي جرت في وقت لاحق من تلك السنة عن انتصار ساحق لحزب الهوتو الأساسي. وبعد سنتين حاول بعض رجال التوتسي الذين فروا إلى البلدان المجاورة اجتياح رواندا، فقتل أكثر من عشرة آلاف توتسي كانوا لا يزالون يعيشون في رواندا في ما وصفه رينيه لومارشاند «بعربدة عنيفة ومجزرة لا سابق لها،» ووصفه راديو الفاتيكان بأنه «أفظع إبادة جماعية منظمة منذ إبادة اليهود على يدي هتلر»[٩]. هجّر المزيد من التوتسي وصاروا لاجئين، ولم يبق من جماعة التوتسي التي كانت تمثل حوالي ١٥٪ من السكان البالغ عددهم قرابة ثلاثة ملايين نسمة سنة ١٩٦٠ إلا عدد ضئيل في رواندا. وأصبحت بذلك رواندا دولة حزب واحد تحت سيطرة الهوتو المطلقة.

---

(٨) رينيه لو مارشان، [رواندا وبوروندي] Rene Lemarchand, Rwanda and Burundi (London: Pall Mall Press, 1970, p. 194

(٩) المصدر نفسه، ص ٢١٦، ٢٢٤. وانظر أيضاً آرون سيغال، [مجزرة في رواندا] Aaron Segal, Massacre in Rwanda, Fabian Research Series, no. 240 (London: Fabian Society, 1964)

أما في بوروندي ـ الشبيهة جداً برواندا من حيث الحجم، والسكان، ونسبة الهوتو إلى التوتسي ـ فقد اتخذت الحوادث منحى مختلفاً وغير ديمقراطي أيضاً. فقد تأسس حكم ملكي دستوري، ومع أن المجلس التشريعي انتخب في انتخابات عامة سنة ١٩٦١، احتفظ الملك المنتمي إلى التوتسي بنفوذ سياسي كبير عملياً. وبعد الانتصار الانتخابي للهوتو سنة ١٩٦٥ وما تلاه من تحول إلى الملكية المطلقة، قام ضباط من الهوتو بانقلاب فاشل ضد الملكية قتل فيه قرابة ٢٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ من الهوتو. ثم أسفر انقلابان قام بهما ضباط معظمهم من التوتسي عن تقويض النظام الملكي وتأسيس نظام حزب واحد بقيادة التوتسي.

أخفقت الديمقراطية في إندونيسيا أيضاً، غير أنها دامت فترة أطول من المستعمرات البلجيكية السابقة. فبعد إعلان الاستقلال من جانب واحد سنة ١٩٤٥ وكفاح ثوري ضد الهولنديين دام أربع سنوات، انتقلت السيادة رسمياً إلى حكومة إندونيسيا الفيدرالية سنة ١٩٤٩. وقد ألغيت الفيدرالية بعد وقت قصير، وشهدت سنة ١٩٥٠ بداية فترة من الحكم الدستوري المعقول مع قيام حكومات مسؤولة في بداية الأمر أمام برلمان غير منتخب ولكنه يتمتع بصفة تمثيلية واسعة، ثم بعد العام ١٩٥٥ أمام مجلس تشريعي منتخب شعبياً. ولكن، ابتداء من سنة ١٩٥٧ فصاعداً، تسلم الرئيس سوكارنو والجيش السلطة بسرعة على حساب الحكومة البرلمانية. فرض الحكم العسكري سنة ١٩٥٧؛ واندلع التمرد في الجزر الخارجية ضد السيطرة الجاوانية سنة ١٩٥٨؛ وأبطل الدستور سنة ١٩٥٩؛ وتم حل البرلمان [p.183] المنتخب سنة ١٩٦٠. وحل محل الديمقراطية الدستورية نظام حكم غير

دستوري سمي بطريقة التورية «ديمقراطية موجّهة».

وقد كان الحكم الديمقراطي أحسن حالاً في المستعمرتين الهولنديتين السابقتين في جنوب أميركا، سورينام والأنتيل الهولندية، اللتين يبلغ عدد سكان كل منهما نصف مليون وحوالى ربع مليون على التوالي. جرت الانتخابات العامة الأولى سنة ١٩٤٩ بينما كان البلدان ما يزالان في وضع المستعمرتين. وبعد خمس سنوات، بلغتا الحكم الذاتي الكامل داخل مملكة الأراضي الواطئة كشريكين مساويين للأراضي الواطئة الأوروبية. وقد أنهى ذلك وضعهما كمستعمرتين عندما اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد مناقشة مستفيضة لنصوص شرعة المملكة المثلثة الأطراف قامت بها لجنة المعلومات في الأراضي غير الخاضعة للحكم الذاتي[١٠]. وقد تدهورت العلاقات بين الفئات الإثنية في سورينام بعد أواخر الستينات، وكانت إحدى المسائل التي انقسموا حولها مسألة الانفصال عن المملكة. وبالرغم من ذلك فعندما فصمت سورينام صلاتها بالمملكة سنة ١٩٧٥، فقد جرى ذلك لا بمباركة شركائها الهولنديين والأنتيل النيذرلاندية فحسب بل وبالحفاظ على السلم الداخلي والديمقراطية. وقد حافظت الأنتيل النيذرلاندية أيضاً على نظامها الديمقراطي ووحدتها حتى الآن ولكن هذا النظام هش جراء المزاحمات الضارية بين الجزيرتين الكبريين كوراساو وآروبا والاحتمال الدائم لمحاولة آروبا أن تصبح دويلة ذات سيادة.

---

(١٠) ألبرت غاتسمان، [سياسة سورينام والأنتيل النيذرلندية] Albert L. Gatsmann, The Politics of Surinam and the Netherlands Antilles (Rio Piedras: Institute of Caribbean Studies, University of Puerto Rico, 1968), pp. 100-04.

تظهر هذه النبذ الوجيزة عن مصير الحكم الديمقراطي في ست مستعمرات بلجيكية وهولندية سابقة أن العلاقة بين التراث التوافقي الاستعماري والديمقراطية الناجحة في هذه الدول الحديثة النشوء ضعيفة جداً ـ خلافاً لفرضية لويس الضمنية المبينة في الشكل ٤ أعلاه. ولذلك فمن المهم أن نستقصي العامل المتغير المؤثر والمتمثل في نوع الديمقراطية الذي تم اعتماده: [p.184] إلى أي مدى كانت الديمقراطية التوافقية مطبقة عند الاستقلال؟ تأكيد لويس في ما يتعلق بالتأثير الكبير الذي تمارسه نماذج الحكم التي خلفها الحكام الاستعماريون يظل صالحاً، كما سنرى، عندما يمتحن في ست حالات تجريبية نوقشت هنا، ولكن تجدر الإشارة في الوقت نفسه أن لهذا التأثير حدوداً محددة: فقد نقل النموذج التوافقي بدرجات متفاوتة من الأمانة ولم ينقل قط بصورة كاملة من بلجيكا وهولندا إلى مستعمراتهما السابقة.

هناك أربعة أسباب كبرى لهذا النقل غير الكامل: أولاً، الحالتان البلجيكية والهولندية إنما هما، كما بيّنا من قبل، مثالان غير كاملين على الديمقراطية التوافقية، وهما يقاربان المثال الأعلى التوافقي لصنع القرارت أقل مما تقاربه النمسا وسويسرا. فالنموذجان البلجيكي والهولندي ضعيفان من حيث مبادئ الائتلاف الواسع لأن طريقة الائتلاف الواسع لم تطبق بصورة متماسكة في حكومة أي من البلدين. ثانياً، النظامان السياسيان كانا تطبيقين محددين للنموذج التوافقي، والنموذج الذي نقل إلى المستعمرات كان يمثل تطبيق المبدأ التوافقي المناسب لبلجيكا وهولندا وغير المناسب للمستعمرة، بدلاً من المبدأ العام نفسه. فالاستقلال القطاعي تحديداً قد اتخذ شكلاً غير جهوي في

البلدان المستعمِرة، والنموذج الذي قدم للمستعمرات ـ التي كان البعض منها مرشحاً واضحاً للترتيب الفيدرالي بسبب التركيز الجغرافي لفئاتها الإثنية ـ كان نموذجاً صالحاً لحكومة أحادية لا فيدرالية. زدعلى ذلك أن توجه بلجيكا نحو حل نصف فيدرالي لمشكلتها اللغوية جاء متأخراً جداً ليتخذ قدوة في مستعمراتها الأفريقية السابقة.

ثالثاً، من الواضح أن نسخ القواعد الشكلية الدستورية والقانونية كان أسهل من نقل الممارسات السياسية غير الشكلية. من ذلك أن النسبية كطريقة انتخابية كانت مثالاً أظهر للعيان وأيسر اتباعاً من نهج اتخاذ القرارات بصورة ائتلافية غير منصوص عليها في أي قانون أو دستور؛ والتساوي اللغوي في الحكومة البلجيكية لم يعتمد في الدستور حتى العام ١٩٧٠. رابعاً، قامت بلجيكا، من أصل الديمقراطيات الغربية الخمس [p.185] التي كانت قوى مستعمرة، بأقل جهد لتمرين مستعمراتها على الحكم الذاتي، كما أن الأداء الهولندي في إندونيسيا كان بعيداً عن الكمال. وسوف نتفحص صعوبات نقل المثال التوافقي بمزيد من التفاصيل في بقية هذا الفصل.

النظام التوافقي والقواعد الدستورية الشكلية

كانت قوة المثالين البلجيكي والهولندي بالنسبة إلى الترتيبات الدستورية الشكلية المكتوبة غالبة في كل الحالات إلا واحدة. ركز كثير من المؤلفين الذين حللوا انتقال المستعمرات البلجيكية والهولندية إلى الاستقلال أو الاستقلال الذاتي على التشابه الوثيق بين الدساتير الجديدة وبين دستوري بلجيكا والأراضي الواطئة. فقد وصف الدستور الكونغولي الذي وضع سنة ١٩٦٠ ، بأنه «نسخة فعلية عن الدستور

البلجيكي»، تنشئ نظام حكم «يشبه في شكله الخارجي النموذج الأصلي [البلجيكي]»(١١). كما أن دستور بوروندي المرحلي الذي وضع سنة ١٩٦١ «قد تأثر تأثراً كبيراً بالدستور البلجيكي» ويوصف أيضاً بأنه «نسخة معدلة تعديلاً طفيفاً عن الدستور البلجيكي؛» أما الدستور الذي اعتمد سنة ١٩٦٢ بعد الاستقلال فقد استمد أيضاً «معظم بنوده من الدستور البلجيكي»(١٢) الدستور الإندونيسي الذي وضع سنة ١٩٥٠ كان في معظمه «اقتباساً نظرياً، جامداً، مفتقراً إلى الخيال لدستور البلاد الواطئة»(١٣) أما دستور الأنتيل النيذرلاندية الذي وضع سنة ١٩٥٥ - والذي لا يكاد يميز عن دستور سورينام الذي وضع في [p.186] السنة نفسها - فقد «صيغ بوضوح وفق الدستور الهولندي»، كما أن القانون الأساسي لحكومات الجزر «توسع في

---

(١١) كراوفورد يونغ، [السياسة في الكونغو] Crawford Young, Politics in the Congo: Decolonization and Independence (Princeton: Princeton University Press, 1965), pp. 56, 182. وانظر أيضاً رينيه لومارشاند، [اليقظة السياسية في الكونغو البلجيكي] Rene Lemarchand, Political Awakening in the Belgian Congo (Berkely: University of California Press, 1964), pp. 214-15; and Walter Geerts, Binza 10: De eerste tien onafhankelijkheidsjaren van de Democratische Republiek Kongo (Ghent: Story-Scientia, 1970), p. 57

(١٢) غابرييل مبوزاغارا، [جمهورية بوروندي] Gabriel Mpozagara, La Republique du Burundi (Paris: Berger-Levrault, 1971), p. 27; and Raymond Rozier, Le Burundi: Pays de la vache et du tambour (Paris: Presses du Palais Royal, 1973), pp. 318, 374

(١٣) جورج مكت . كاهين، [إندونيسيا] George McT. Kahin, "Indonesia", in Major Government of Asia, ed. George McT. Kahin, 2nd ed. (Ithaca: Cornell University Press, 1963), p. 627

استعمال أحكام إدارة البلديات الهولندي أمثلة له»[١٤].

فالأحكام الدستورية الشكلية لا تقوم إلا بدور محدود، طبعاً، في الديمقراطية التوافقية. فالكثير من المواد المستعارة من الدستورين البلجيكي والهولندي لا علاقة مباشرة لها بالنظام التوافقي وهي في نقطة محايدة بين النموذجين البريطاني والتوافقي. ويمكن اعتبار غيرها من المواد مساعدة بطريقة غير مباشرة في الديمقراطية التوافقية. فكون بلجيكا والأراضي الواطئة تتميزان بنظام برلماني يمكن من ضمنه تشكيل ائتلافات واسعة بسهولة ومرونة أكبر مما في الأنظمة الرئاسية، كان من العوامل المؤاتية. الاستثناء الواضح الوحيد لاعتماد النموذج البرلماني هو رواندا. فدستورها الانتقالي الذي وضع سنة ١٩٦١ نص على نظام حكم برلماني، ولكن دستور ١٩٦٢ ـ الذي يختلف في معظم النواحي عن النموذج البلجيكي ـ نص على نوع من النظام الرئاسي[١٥]. ولكن التبني الحرفي للأحكام الدستورية المطبقة على الملكين البلجيكي والهولندي من دون تكييفها على منصب رئيس الدولة المشابه وغير المتماهي في الكونغو وإندونيسيا، قد شوّش، كما

(١٤) 14 A.J.M. Kunst, Receptie en concordantie van recht: De invloed van het Nederlandse recht op dat van de Nederlandse Antillen (Willemstad: Rechtshogeschool van de Nederlandse Antillen, 1973), p. 21

(١٥) أنظر ف. نكوداباغنزي، [السياسة الروانديـة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٠] F. Nkundabagenzi, Rwanda Politique, 1958-1960 (Brussels: Centre de Recherche et d'Information Socio-Politques, 1961), pp. 391-97; and J. Vanderlinden, La Republique Rwandaise (Paris: Berger-Levrault, 1970), pp. 28-56.

سوف نرى لاحقاً، الترتيبات البرلمانية والتوافقية في الدولتين الحديثتي النشوء.

ومن المساهمات المباشرة والإيجابية للاقتباس الدستوري في الديمقراطية التوافقية ما قامت به كافة المستعمرات السابقة، مع استثناء جزئي لسورينام، من اعتماد أنظمة القوائم للتمثيل النسبي المنصوص عليها في الدستورين البلجيكي والهولندي. فالقانون الذي أدخل بموجبه البرلمان الهولندي الانتخابات بالاقتراع العام للمجلس التشريعي السورينامي إنما نص على أن تنتخب باراماريبو، عاصمة سورينام وأكبر مدنها، عشرة ممثلين وأن تنتخب بقية الدوائر [p.187] أحد عشر ممثلاً. وقد أفضى توزيع المقاعد على هذا النحو إلى إفراط في تمثيل باراماريبو التي لم يتجاوز عدد أصوات من يحق له الانتخاب فيها ثلث العدد الإجمالي في أول انتخابات بالاقتراع العام جرت سنة ١٩٤٩، إذ حصلت على نصف المقاعد تقريباً. الدافع الرئيسي لهذا الانحراف عن النسبية كان الرغبة في إعطاء أصوات سكان المدينة الأفضل تعليماً ثقلاً أكبر من أصوات السكان الريفيين. لم ينصح بالتمثيل النسبي، ولكن تقسيم البلد إلى باراماريبو أو أكثر وعدة دوائر ريفية كان يضمن في تقدير الحكومة الهولندية، «توزيعاً منصفاً للمقاعد وتمثيلاً مناسباً لكافة الجماعات»، نظراً إلى ارتفاع درجة تركيز الفئات الإثنية جغرافياً(١٦).

نجحت فئة الكريول المسيطرة أصلاً (أولئك المتحدرين إلى درجة

---

(١٦) 16 W. H. Van Helsdingen, De Staatsregeling van Suriname van 1955: Historische toelichting en pratijk (The Hague: Staatsdrukkerij- en Uitgeverijbedrijf, 1957), pp. 178, 186

ما من أصول سوداء والذين باتوا يضمون في صفوفهم، في السنوات الأولى، بضعة أشخاص بيض في جملة قادتهم السياسيين) في تطبيق هذه الأحكام الانتخابية لمصلحتها الخاصة باعتمادها طريقة التعددية البريطانية وجعل باراماريبو دائرة واحدة. هكذا حصل حزب الكريول الأساسي على مقاعد باراماريبو العشرة، أما الحزب الهندي الشرقي (الهندوستاني)، الذي كان من شأنه أن يفوز في ظل النظام النسبي بمقعدين على الأقل، فلم يفز بأي مقعد. وقد أدى اقتران الإفراط في تمثيل ناخبي باراماريبو واستعمال تعددية التصويت في دائرة الأعضاء العشرة هذه إلى إعطاء الكريول ـ وهم الفئة الإثنية الكبرى، وإن لم يكونوا أكثرية ـ أكثرية مطلقة قوامها ١٣ مقعداً في المجلس التشريعي؛ والهنود الشرقيين ستة مقاعد؛ والجاوانيين مقعدين(١٧). ولو أن الطريقة النسبية التامة اعتمدت في الانتخابات إذاً لكان توزيع المقاعد بين الفئات الإثنية الرئيسية الثلاث في سورينام حوالي ٩ إلى ٨ إلى ٤ بدلاً من ١٣ إلى ٦ إلى ٢.

في العامين ١٩٦٣ و١٩٦٦، خلال فترة التعاون الوثيق بين الكريول والهنود الشرقيين، حصلت ثلاثة تغيرات أساسية في قانون الانتخاب: (١) ألغي التمثيل المفرط لباراماريبو؛ (٢) اعتمد التمثيل النسبي [p.188] لباراماريبو ولدائرة كبيرة أخرى؛ و(٣) أعطي الناخبون الحق في الإدلاء بصوت ثان لانتخاب حوالي ثلث عدد المجلس التشريعي المؤلف من ٣٩ عضواً، بالتمثيل النسبي في دائرة

(١٧) F. E. M. Mitrasing, Tien Jaar Suriname: Van afhankelijkheid tot gelijkgerechtigdheid (Leiden: Luctor et Emergo, 1959), pp. 152-53, 159, 169-70, 176

واحدة تضم البلد كله. وقد أسفرت هذه التعديلات عن جعل قانون الانتخاب معقداً ولكنها جعلته نسبياً جداً في مفاعيله. ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن تفاصيل قواعد التمثيل النسبي الجديدة ـ نظام القائمة، طريقة دهونت، والعتبة الانتخابية التي تساوي الحاصل الانتخابي، وإمكانية الإدلاء بصوت تفضيلي لمرشح معين على القائمة ـ قد اقتبست كلها من قانون الانتخاب الهولندي(١٨). وخلال الفترة نفسها أصبحت تركيبة الإدارات الحكومية أكثر نسبية إذ تم استخدام المزيد من الهنود الشرقيين وتلطيف سيطرة الكريول.

في المستعمرات البلجيكية والهولندية السابقة أيضاً أفلح التمثيل النسبي في تحقيق غايته في إنتاج مجالس تشريعية تعكس بأمانة القوى المختلفة لفئات السكان. فقد أصبحت انتخابات الكونغو سنة ١٩٦٠، على ما كتب كراوفورد يونغ، «إحصاء إثنياً في معظمها»(١٩). وينتقد جورج ماكتي كاهين طريقة التمثيل النسبي المستلهمة من هولندا والمستعملة في الانتخابات الإندونيسية ويستنتج أنه: «لو كانت الانتخابات استندت إلى دوائر انتخابية ذات عضو واحد، إذاً لكانت تحركت آليات سياسية مختلفة ولربما كان من شأن العملية الانتخابية أن تعمل، كما في بريطانيا العظمى، على ردم هوة الاختلافات بدلاً من تعميقها»(٢٠). هذا الاستنتاج مباين كلياً، طبعاً، للنظرية التوافقية. كما

(١٨) 18 See C. D. Ooft, Kort begrip van de Staatsinrichting van Suriname (Paramaribo, 1967), pp. 31-48. وثمة استثناء طفيف يتمثل في انعدام الصوت التفضيلي في التصويت الثاني على صعيد البلد كدائرة واحدة.

(١٩) يونغ، [السياسة في الكونغو]، ص ٢٧١.

(٢٠) كاهين، [إندونيسيا]، ص ٦٢٧ ـ ٢٨.

ينبغي أن نلاحظ، علاوة على ذلك، أنه على الرغم من نظام التمثيل النسبي الإندونيسي المفرط الذي كان، كالنموذج الهولندي، مؤاتياً جداً للأحزاب الصغيرة، وعلى الرغم من ضخامة عدد سكان إندونيسيا وتنوعهم، فإن انتخابات ١٩٥٥ لم تسفر عن تزايد مربك للأحزاب السياسية؛ بل إن البرلمان المنتخب كان في الواقع أقل تفتتاً من [p.189] سابقه غير المنتخب. ومن النتائج الأبلغ دلالة أن الأحزاب الأربعة الممثلة لفئات إندونيسيا الثقافية الأربع الأساسية أو الأليرانس ـ أي حزبا المسجومي ونهضة العلماء الممثلين على التوالي للمسلمين الملتزمين الإصلاحيين والسلفيين، والحزبان الوطني والشيوعي اللذين يمثلان على التوالي الفئات العلمانية التقليدية والحداثوية ـ فازت في ما بينها بثلاثة أرباع الأصوات والمقاعد البرلمانية(٢١).

ومن سوء الحظ أن الكثير من المجتمعات التعددية المنظور فيها هنا ـ رواندا، بوروندي، الأنتيل النيذرلاندية، وفي ناحية هامة إندونيسيا أيضاً ـ مصابة بعدم التوازن بين فئاتها. فالنسبية قد لا تكون علاجاً كافياً في أحوال كهذه، وربما استلزمت حماية مصالح الأقليات الإفراط المقصود في تمثيلها أو التكافؤ في التمثيل. فاللاتوازن الهائل بين الهوتو والتوتسي في رواندا وبوروندي قد جعل أي حل من هذا القبيل عسيراً جداً كما أنه لم تجر أية محاولة في هذا الاتجاه. أما في إندونيسيا، فإن اللامساواة بين جاوا الكثيفة السكان والتي يسكنها

(٢١) لوصف منهجي وجيز للأليرانس، أنظر دنالد هندلي، [مآزق الإجماع والانقسام] Donald Hindley, "Dilemmas of Consensus and Division: Indonesia's Search for a Political Format," Government and Opposition 4, no. 1 (Winter 1969): 70-73

حوالي ثلثي عدد سكان البلد والجزر الخارجية لم تخففها طريقة الانتخاب النسبية سنة ١٩٥٥ : فقد حصدت جاوا حوالى ثلثي المقاعد البرلمانية. وقد تنامى السخط في الجزر الخارجية إثر هذه النتيجة وتعزز جراء كون ثلاثة من الأحزاب السياسية الكبرى كانت أحزاباً من جاوا وكون حزب المسجومي وحده قد نال أصواتاً لا بأس بها خارج جاوا، وجراء التباين بين هذا البرلمان وبين برلمان ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥ غير المنتخب والذي تمثل فيه سكان الجزر الخارجية تمثيلاً مبالغاً فيه.

وحدها الأنتيل النيذرلاندية تمكنت من مواجهة هذه المشكلة مباشرة. فالتفاوت السكاني بين سكان هذه الجزر كان شبيهاً بالتفاوت القائم في إندونيسيا، وإن على نطاق أضيق بكثير. ففي السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، كان قرابة ثلثي سكان الأنتيل يقيمون في كوراساو. وكان السكان الآروبا لا يكادون يصلون إلى نصف عدد سكان كوراساو، وعدد الناخبين من الآروبا نسبة أصغر. أما الأقلية الصغيرة المتبقية [p.190] فكانت تنقسم بين بونير وجزر الوندوارد أيلاندز الثلاث. ويبدو أن التنافر بين جزيرتي كوراساو وآروبا الرئيسيتين ينتج في جزء منه عن التقاليد والحوادث التاريخية المتباينة ـ فخلال فترة الاستعمار كان الآروبا يستاؤون من إدارة أهل كوراساو لجزيرتهم بصورة متعالية أكثر من استيائهم من الاستعمار الهولندي نفسه ـ ولكن ينتج أيضاً من وجود اختلافات واضحة في المظهر البدني بين سكان الجزيرتين وإن كانوا مختلطين عرقياً: فسكان كوراساو أقتم بشرة في المتوسط من متوسط سكان آروبا.

وعندما وضعت الخطط لإجراء أولى الانتخابات بالاقتراع العام في الأنتيل، أصبح توزيع المقاعد على مختلف الجزر مسألة خلافية. فقد

وافق أهل كوراساو لا على التساوي في تمثيل أهالي جزر الآروبا فحسب بل وعلى الإفراط في تمثيل تلك الجزر الصغيرة أيضاً، وذلك بغية كبح الميول الانفصالية المتنامية في أوساط سكانها. وقد رضيت الحكومة الهولندية بعد لأي، وخصصت ثمانية مقاعد لكل من كوراساو وآروبا، واثنين لبونير، ومقعد لكل واحدة من جزر وندوارد في انتخابات المجلس التشريعي ذي المقاعد الواحد والعشرين سنة ١٩٤٩. لم تكن طريقة الانتخابات موضع خلاف: فقد اعتبرت كل جزيرة دائرة انتخابية، وفي الدوائر المتعددة الأعضاء اعتمد نظام القائمة الهولندي للتمثيل النسبي.

وسرعان ما راح أهل كوراساو يندمون على كرمهم، كما قررت الحكومة الهولندية أن توزيع المقاعد التشريعية لسنة ١٩٤٩ يستتبع انحرافاً كبيراً عن النسبية. واقترحوا بدلاً عن ذلك لامركزية جذرية للحكومة الأنتيلية ـ مقتربين بذلك كثيراً من مطلب آروبا بالاستقلال عن كوراساو ـ مقرونة بإعادة توزيع للمقاعد البرلمانية تنطوي على إفراط في تمثيل الجزر الأخرى ولكن من دون أن تصل إلى التساوي بين كوراساو وآروبا، ولا حتى بين كوراساو وبقية الجزر مجتمعة: ١٢ مقعداً لكوراساو، ٨ لآروبا، مقعد واحد لبونير، ومقعد واحد لجزر وندوارد الثلاث في المجلس التشريعي المكون من ٢٢ مقعداً. غير أن الأغلبية من غير الكوراساو في برلمان الأنتيل المنتخب سنة ١٩٤٩ رفضت أن النظر في أي تغيير في توزيع المقاعد. ثم آل الأمر إلى اطراح [p.191] الحكومة الهولندية لاعتراضاتهم، ووصف اقتراحاتها بأنها الحل المقبول الوحيد «المتوسط بين النسبية الخالصة والتساوي»، والتشكيك في الشرعية الديمقراطية للبرلمان الأنتيلي في تركيبته القائمة

سنة ١٩٤٩ «والتي يستطيع بموجبها ممثلو ٣٠ بالمئة ممن يملكون حق الاقتراع أن يفرضوا إرادتهم على الآخرين»[٢٢]. وقد أجريت انتخابات ١٩٥٠ في ظل هذا الترتيب الجديد. وكان من الواضح أنه ليس ترتيباً نسخته المستعمرة السابقة عن النموذج الهولندي بل تطبيق لمبدأ توافقي عام، تم تكييفه وفق مستلزمات البلاد التي خرجت من حكم الاستعمار، وفُرض عليها من قبل الدولة التي كانت تستعمرها. وقد تبين أنه تسوية فاعلة وادرج من دون تعديل في دستور الأنتيل النيذرلاندية ذات الحكم الذاتي.

تكييف مبدأ الاستقلال الذاتي

اتخذ مبدأ الاستقلال الفئوي في الديمقراطية التوافقية البلجيكية والهولندية أساساً صورة محسوسة هي «الفيدرالية» غير الإقليمية، ولم تعتمد بلجيكا إلا منذ العام ١٩٧٠ نوعاً إقليمياً واضحاً من نصف الفيدرالية. من اللافت، ولا سيما بالنظر إلى ما استغرقه البلجيكيون من وقت طويل لاتباع ما اعتادوه هم أنفسهم من ممارسة ثقافاتهم الفرعية الاستقلال الذاتي وتطبيقه في تعديلاته الجهوية على المشكلة اللغوية الناشئة عن الانقسام إلى فليميش ووالون، من اللافت إذاً أن الحكومتين البلجيكية والهولندية لم تقاوما - لا بل إنهما شجعتا - الدساتير الفيدرالية أو نصف الفيدرالية في مستعمراتهما ذات المجتمعات التعددية والتركيز الجغرافي للفئات المتعددة: كإندونيسيا،

---

(٢٢) W. H. Van Helsdingen, De Staatsregeling van de Nederlandse Antillen van 1955: Historische toelichting en praktijk (The Hague: Staatsdrukkerij-en Uitgeverijbedrijf, 1956, pp 156, 173.

الكونغو، والأنتيل النيذرلاندية. ولكن هذه الحلول الفيدرالية ونصف الفيدرالية لم يكن لها إلا سجل نجاح ناقص.

أما دولة إندونيسيا التي اعترف الهولنديون بها كبلد مستقل سنة ١٩٤٩ فقد كانت رسمياً جمهورية فيدرالية للولايات المتحدة الإندونيسية، غير أن هذه الفيدرالية لم تدم إلا أقل من سنة ثم استُعيض عنها [p.193] بجمهورية إندونيسيا الأحادية سنة ١٩٥٠. كان دستور الكونغو سنة ١٩٦٠ أحادياً في الشكل ولكنه لا مركزي إلى حد أن يونغ يصف فلسفته بأنها «فيدرالية ضمنية» وأن الدولة التي أنشأها «نظام فيدرالي» جراء «إعادة صوغ المقاطعة من بنية إدارية إلى بنية سياسية»؛ كما أنها وصفت بأنها «دستور فيدرالي لا يتجرأ على البوح باسمه»(٢٣). ولم تدم التجربة الديمقراطية في الكونغو مدة تكفي لإعطاء بنيته الفيدرالية جزئياً على الأقل، اختباراً منصفاً. وحده نظام الأنتيل النيذرلاندية المفرط في اللامركزية، والمشارف أيضاً على الفيدرالية، ما زال يعمل بصورة مرضية منذ اعتماده سنة ١٩٥١.

كانت الفيدرالية الإندونيسية تشكو من عيبين خطيرين حكما عليها بالزوال منذ البداية. وكان العيبان نفسهما في فيدرالية الكونغو الضمنية ولكنهما لم يصيبا الأنتيل. العيب الأول والأكبر هو التحديد العشوائي للولايات والمقاطعات المكونة للفيدرالية. فحدودها لم تكن تتطابق مع الحدود الفئوية، وفي ذلك ما يقوض المسوغات العقلية للفيدرالية في المجتمعات التعددية. كانت معظم ولايات إندونيسيا الفيدرالية مجرد كيانات أوجدها الهولنديون في المناطق التي كانوا

(٢٣) يونغ، [السياسة في الكونغو]، ص ٥١٢، ٥١٥؛ Geerts, Binza 10, p. 282

يسيطرون عليها إبان النضال الإندونيسي للاستقلال كثقل مكافئ للجمهورية الخاضعة للوطنيين. وفي جاوا تحديداً، على قول هربرت فايث، «لم يكن للولايات التي أنشأها الهولنديون أية حقيقة اجتماعية فعلياً. فحدودها لا تتطابق مع أية كيانات إثنية، بل مع الحدود التي استطاع الهولنديون أن يبسطوا فيها احتلالهم العسكري». وقد تحولت الجمهورية الثورية إلى دولة واحدة مكونة من مناطق جاوا وسومطرا غير المتجاورة. ولم تتطابق حدود المقاطعات في إندونيسيا الأحادية مع حدود الولايات السابقة، ولكنها لم «تهتم هي أيضاً بالمشاعر الجهوية أو الإثنية»(٢٤).

المقاطعات الست التي كان يتألف منها الكونغو يوم استقل كانت هي نفسها أيام المقاطعات الإدارية التي أنشأها الحكم الاستعماري البلجيكي، وكانت كلها متنافرة إثنياً. في العام ١٩٦٢، كانت المقاطعات الست تنقسم إلى [p.193] إحدى وعشرين وحدة أصغر حجماً وأكثر تجانساً: كانت المقاطعات الجديدة في معظمها إما «متجانسة بوضوح» أو «متجانسة جزئياً»، وقد عمل هذا العامل على تقويتها كثيراً، استناداً إلى يونغ(٢٥). عاد نظام موبوتو إلى النمط الاستعماري للإدارة الأحادية والمركزية وعدد أصغر من المقاطعات يتطابق فعلياً مع المقاطعات الاستعمارية القديمة. التقسيم إلى مكونات

(٢٤) هربرت فايث، [انحطاط الديمقراطية الدستورية في إندونيسيا] Herbert Feith, The Decline of Constitutional Democracy in Indonesia (Ithaca: Cornell University Press, 1962), pp. 72, 99. أنظر أيضاً آرثر شيلر، [تكوين إندونيسيا الفيدرالية] Arthur Schiller, The Formation of Federal Indonesia: 1945-1949 (The Hague: Van Hoeve, 1955)

(٢٥) يونغ، [السياسة في الكونغو] ص ٥٢٩، ٥٥١ ـ ٥٥٣

جغرافية في الأنتيل النيذرلاندية وحدها لم يشكل مشكلة، ولكن هنا كان الحل ظاهراً للعيان إلى درجة لا يمكن أن تفوت أحداً: فالجزر تشكل فئات المجتمع الأنتيلي التعددي وهي أيضاً الوحدات الجغرافية الطبيعية لأي تنظيم فيدرالي أو نصف فيدرالي. فقانون ١٩٥١ الأساسي نص على وجود أربع أقاليم جزرية (أيلاندغبيدن، باللغة الهولندية). جمعت جزر وندوارد الثلاث في إقليم جزري واحد بسبب ضآلة عدد سكانها، أما الجزر الأكبر حجماً، ولا سيما كوراساو وآروبا، فقد أصبحت وحدات مستقلة ذاتياً في البنية نصف الفيدرالية.

الصعوبة الثانية في تكييف مبدأ الاستقلال الذاتي مع الاحتياجات الفيدرالية الإندونيسية والكونغولية تمثلت في الارتياب من نوايا القوى الاستعمارية التي قد تكون غايتها من وراء الدعوة إلى البنية الفيدرالية أو نصف الفيدرالية إبقاء مستعمراتها السابقة ضعيفة ومقسمة وعبر ذلك خاضعة لسيطرتها الاستعمارية المستمرة وإن غير المباشرة. أهم مرتكز لهذا التشكيك كان أن بلجيكا والأراضي الواطئة ما كانتا تعتمدان الفيدرالية. كان الارتياب في الحالة الإندونيسية مسوَّغاً إلى حد بعيد، إذ يحسن كاهين وصف الفيدرالية الإندونيسية القصيرة العمر بأنها «كيان شائه مستهجن في لاتوازنه» ويزعم أن ما «يعني الحكومة الهولندية من رعايته كان سياسة فرِّق تسُد التي يتوخى منها الإفضاء إلى نظام سياسي تستطيع التحكم فيه بصورة غير مباشرة أكثر مما كان يعنيها إقامة نظام فيدرالي منذور بإخلاص لتلبية حاجة إندونيسيا الحقيقية جداً إلى لامركزية سياسية تتسق مع العوامل الجغرافية، والاقتصادية، والثقافية الأساسية»[٢٦]. أما أن تكون إندونيسيا محتاجة

(٢٦) كاهين، [إندونيسيا] ص ٥٩١

إلى شكل ما من أشكال الفيدرالية ففكرة يدافع عنها أيضاً ف. ج. كارنيل إذ يقول: «نظراً إلى عِظَم مساحة هذا [p.194] البلد والتنوع الهائل بين مناطقه المختلفة، فإن هذا النوع من الحكم يبدو مناسباً جداً»(٢٧). كان في استطاعة الفيدرالية بصورة خاصة، والمرتجى منها، أن تمنح الجزر «الخارجية» (الأوتر أيلاندز) الاستقلال الذاتي والقوة المكافئة في وجه هيمنة جزيرة جاوا الضخمة. محمد هتّا، الناطق الرئيسي بلسان المصالح غير الجاوانية في إندونيسيا المستقلة، كان ميالاً بقوة إلى الفيدرالية: «فالفيدرالية مناسبة فعلاً لأرخبيل مترامي الأطراف كأندونيسيا وربما كان من شأنها أن تعزز الإحساس بالوحدة». ولكنه يتابع قائلاً: «إن طريقة الانتقال إلى الفيدرالية وتوقيته من قبل حكومة الإنديز النيذرلاندية قد أثار ذلك القدر من النفور حيال الأفكار الفيدرالية» بحيث أنه كان لا بد من إلغاء النظام الفيدرالي(٢٨). ومع ذلك، فقد تم الانتقال إلى الدولة الأحادية سنة ١٩٥٠ على أيدي حكومة يرئسها محمد هتا نفسه.

وكانت ثمة شكوك مماثلة حيال دواعي بلجيكا في الكونغو. من ذلك، أن ثوماس كانزا، الذي كان وزيراً في أول حكومة كونغولية يرئسها باتريس لومومبا، يكتب أن الحكومة البلجيكية أقنعت القادة الكونغوليين بقبول «الصيغ التي تكون بموجبها ديمقراطيتهم مفصلة

---

(٢٧) ف. ج. كارنيل، [التضمينات السياسية للفيدرالية في الدول الحديثة النشوء] F. G. Carnell, "Political Implications of Federalism in New States," in Ursula K. Hicks et al. , Federalism and Economic Growth in Underdeveloped Countries (London: Allen and Unwin, 1961), p. 27.

(٢٨) محمد هتا، [سياسة إندونيسيا الخارجية] Mohammad Hatta, "Indonesia's Foreign Policy," Foreign Affairs 31, no. 3 (April 1953): 449

على النموذج البلجيكي»، ثم يزعم بصورة غير متماسكة أن هذا الاقتباس كان يستلزم قيوداً قاسية على سلطات الحكومة المركزية، قيوداً تمكن المقاطعات من «أن تُقدِم على قرارات مخالفة للمصالح الوطنية وملائمة لمصالح الشركات الأجنبية الكبرى»[٢٩]. وبالمثل، فإن القرار الذي صدر عن المؤتمر الذي عقده حزب لومومبا سنة ١٩٦٠، زعم أن الفيدرالية كانت أداة لإحلال «الاستعمار الجديد، شقيق الشكل الرجعي الذي دفن لتوّه»[٣٠]. كانت هذه الشكوك أضعف تسويغاً من نظيراتها في حالة هولندا ـ إندونيسيا. فقد كانت الحكومة البلجيكية تميل في البدء إلى كونغو أحادي، ثم تحولت ببطء إلى مقاربة نصف فيدرالية كحل متوسط بين الجماعات الكونغولية المتزاحمة. جوزف [p.195] كازافوبو، أول رئيس للبلاد، كان يميل بقوة إلى كونغو فيدرالي يستلزم، كما كان يرى، انحرافاً مقصوداً عن النموذج الدستوري البلجيكي: فالمثال البلجيكي «ميّال لأن يمنح أهل الكونغو استقلالاً بلجيكياً لا أفريقياً... فنحن نحتاج ... إلى حكومة فيدرالية على غرار النموذج السويسري». ومن اللافت أن نلاحظ اعتبار بلجيكا مثالاً سلبياً في هذا المجال. ويقدم بيان لحزب كازافوبو ذي القاعدة الإثنية التحليل الحصيف التالي:

يكفي أن نشاهد الارتياب الدائم وسوء التفاهم بين الفليمنغ والوالون لنقتنع بخطر توحيد أناس مختلفي الأصول. نحن لا نريد

(٢٩) ثوماس كانزا، [الصراع في الكونغو] Thomas Kanza, Conflict in the Congo: The Rise and Fall of Lumumba (Harmondsworth: Penguin Books, 1972), p. 89.

(٣٠) مذكور في جيرار ليبوا وفيرهيغن، [كونغو ١٩٦٠]، ١: ١٧٦.

التدخل في الشؤون الداخلية لأصدقائنا البلجيكيين، ولكننا لا نستطيع تحاشي القول إنه لو كان الاتحاد بين الفليمنغ والوالون قد أرسي على أساس فيدرالي، إذاً لأمكن تفادي الشجارات التي تكاد لا تنتهي بين هاتين القبيلتين. فبلجيكا نفسها تعطينا البرهان الكافي على المخاطر التي يستجرها توحيد أناس مختلفي الأصول(٣١).

لم يكن للشكوك المتعلقة بدواعي الهولنديين لاعتماد الفيدرالية في الأنتيل النيذرلاندية محل، لأن المطالبة بشكل من أشكال الاستقلال الذاتي للجزر كان يصدر عن الأنتيليين أنفسهم ولم يكن له مناوئون أقوياء في الأنتيل، ولأن النظام الذي اعتُمِد كان يرتكز بصراحة على النموذج الهولندي: القانون الهولندي لإدارة البلديات. فكان من نتيجة ذلك أن القانون الأساسي الصادر سنة ١٩٥١ حول الأقاليم الجزرية يؤسس سلطات تنفيذية وتشريعية جزرية هي في الواقع نسخة طبق الأصل عن النمط الهولندي للمحافظ (بورغماستر)، والحاكم، والمجالس البلدية. وكان تطبيق نموذج الإدارة المحلية الهولندية يعني أيضاً أن الأنتيل تفتقر إلى بعض السمات الهامة المرتبطة عادة بالفيدرالية، كتمتع كل جزيرة بدستور خاص بها(٣٢). ومن [p.196]

---

(٣١) مذكور في يونغ، [السياسة في الكونغو] ص ١٦٥ ـ ٦٦، ٢٦٧ ـ ٦٨.

(٣٢) 32 See J. W. Ellis, M. P. Gorsira, and F. C. J. Nuyten, De zelfstandigheid der eilandgebieden: Een bijdrage tot herziening van de Eilandenregeling Nederlandse Antillen (Willemstad: Eilandgebied Curacao, 1954), pp. 13-14; and W. C. J. van Leeuwen, Verslag aan de Parlementaire Statuutcommissie uit de Staten van de Nederlandse Antillen met betrekking tot onze toekomistige staatkundige sturctuur (Willemstad: Staten van de Nederlandse Antillen, 1970), pp. 68-73.

ناحية ثانية، فقد طُعِّم النموذج الهولندي ببضع وسائل فيدرالية: تقسيم واضح المعالم للسلطات يضمن درجة عالية من اللامركزية، وبند يشترط لتعديل القانون الأساسي توفر أكثرية قوامها ثلثي أعضاء البرلمان الأنتيلي، بحيث يتاح لممثلي آروبا الثمانية قوة فيتو مطلقة؛ وينبغي لنا أن نلاحظ أن الدستور الأنتيلي نفسه يمكن أن يعدل بسهولة أكبر، أي بأكثرية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمقترعين.

وفي مجال هام آخر، كان من شأن نموذج فيدرالي تام أن يخدم المستعمرات الهولندية السابقة بأفضل مما يخدمها المثال الهولندي المكيّف: فالفكرة الفيدرالية النمطية المشتملة على مجلسين تشريعيين، يمثل أحدهما الولايات المكونة للدولة على أساس متساو أو يفرط في تمثيل الولايات الصغرى، تحتوي على حل جذاب لمطلبي النسبية والتساوي المتزاحمين في المجتمعات التعددية التي تتفوق فيها إحدى الفئات على نظائرها تفوقاً عددياً بيِّناً. ففي إندونيسيا، ربما كان من شأن مجلس ثان، تمثل فيه الجزر الخارجية تمثيلاً مفرطاً إلى جانب المجلس المكون على أساس نسبي، أن يسهم في تلطيف التوترات الإقليمية. كان ثمة في الأصل مجلس شيوخ في إندونيسيا الفيدرالية يتكون من شيخين عن كل من الولايات الست عشرة ـ ما يعني أن الجمهورية لم تحظ إلا بتمثيل ناقص جداً في هذا المجلس على الرغم من تشكيلها ما يقارب أغلبية السكان ـ ولكن الفيدرالية أبطلت سنة ١٩٥٠. وكان من شأن هيئة تشريعية ذات مجلسين على النمط الفيدرالي أيضاً، أن تشكل حلاً وسطاً منطقياً في المأزق الأنتيلي الناشئ عن تمتع كوراساو بالأكثرية السكانية ومطالب الآروبا بالمساواة في التمثيل. ففي مرحلة ما من مراحل المفاوضات حول توزيع المقاعد في البرلمان

الأنتيلي، اقترح الهولنديون هيئة تشريعية ذات مجلسين أحدهما قائم على النسبية التامة، والآخر يرتكز إلى التساوي بين كوراساو وآروبا والإفراط في تمثيل الجزر الأخرى(٣٣). وقد قدم هذا الاقتراح بعد تردد واضح، ولما لم يلق أكثر من عدم الاكتراث في الأنتيل، أهمل سريعاً. [p.197]

الممارسات التوافقية العرفية: إندونيسيا

أهم المبادئ التوافقية ـ الحكم من خلال ائتلاف واسع، وما يترتب عليه من فيتو الأقلية ـ كان أيضاً الأصعب على النقل من بلجيكا وهولندا إلى مستعمراتهما في العالم الثالث، ذلك لأن مثالي الحكم البلجيكي والهولندي من خلال ائتلاف واسع كانا يمثلان تطبيقات عرفية للمبدأ التوافقي خارجة عن الدستور وعن الحكومة: فالائتلاف الواسع لم يكن منصوصاً عليه في أية قاعدة دستورية أو قانونية ولم يكن يمارس ممارسة كاملة على مستوى الحكومة في هولندا كما لم يمارس إلا بصورة متقطعة في بلجيكا. تتبين درجة الصعوبة في إدراك مثل الائتلاف الواسع عبر وجود دليل قوي على تعمد محاكاته في حالة وحيدة من حالاتنا الست، ألا وهي إندونيسيا.

وتذهب روث ت. ماكفيه، إلى أن المثال الهولندي أثر تأثيراً هاماً في تفكير سوكارنو وسواه من الزعماء الإندونيسيين: «نظراً إلى كون الأراضي الواطئة قد شكلت المثال الديمقراطي الغربي الذي عرض على

(٣٣) 33 M. P. Gorsira, De staatkundige emancipatie van de Nederlandse Antillen (The Hague: Staatsdrukerij-en Uitgeverijbedrijf, 1950), pp. 27-34.

الإندونيسيين خلال فترة الاستعمار، فإن الوطنيين الإندونيسيين كانوا قد تمثلوا معظم المقاربة الهولندية للسياسة حتى عندما كانوا يقاومون الحكم الاستعماري والطرق الغربية»(٣٤). بدا الأسلوب الهولندي التوافقي في صنع القرارات في مجتمع تعددي دينياً وأيديولوجياً ملائماً للظروف الإندونيسية ملاءمة تامة. فالانشطارات الأساسية في فترة ما قبل الاستقلال كانت تلك القائمة بين الأليرانس - وهي الفئات الدينية والإيديولوجية المشابهة جداً للزويلن الهولندية. بعد الاستقلال، زادت هذه الأليرانس نطاقها وفعاليتها التنظيميين زيادة فائقة في ظل قيادة الأحزاب السياسية الأربعة الكبرى الضاربة جذورها في الأليرانس. ويصف غيرتز الوضع بالكلمات التالية: «علاوة على تنظيمه السياسي الخاص، ارتبط كل حزب بصورة رسمية أو غير رسمية، بالنوادي النسائية، والجماعات الطلابية والشبابية، والاتحادات العمالية، والتنظيمات الفلاحية، والروابط الخيرية، والمدارس الخاصة، والجمعيات الدينية والفلسفية، ومنظمات قدامى العاملين، ونوادي الادخارات، وما إلى ذلك». ويعمل تجمع كل حزب من هذه الأحزاب مع [p.198] روابطه الملحقة به على توفير «إطار عام ينظم داخله طيف واسع من الأنشطة الاجتماعية، علاوة على مسوّغ إيديولوجي شامل يعطي هذه الأنشطة وجهة وغاية»(٣٥).

---

(٣٤) روث ت. ماكفيه، [الوطنية، الإسلام، والماركسية] Ruth T. McVey, "Nationalism, Islam, and Marxism: The Management of Ideological Conflict in Indonesia", introduction to Soekarno, Nationalism, Islam, and Marxism, trans. Karel H. Warouw and Peter Weldon (Ithaca: Modern Indonesia Project, Cornell University, 1969), p. 19

(٣٥) كليفورد غيرتز، [الباعة المتجولون والأمراء] Clifford Geertz, Peddlers and

كان بيان سوكارنو السياسي المعنون Nationalism, Islam and Marxism [الوطنية والإسلام والماركسية] الصادر سنة ١٩٢٦، دعوة إلى قادة الأليرانس ليتجاوزوا اختلافاتهم ويعملوا معاً من أجل هدف واحد هو استقلال إندونيسيا. وقد ظل سوكارنو في السنوات اللاحقة يفكر، على زعم ماكفيه، «أن فكرة الانشطارات الاجتماعية الرأسية الدائمة قادرة على التفاوض على مستوى القمة» كما نظر إلى النخب السياسية «باعتبارها تمثل الانشطارات الرأسية في المجتمع والعامل المهدئ للنزاعات» ـ وذلك يتسق اتساقاً كاملاً مع مبدأ الائتلاف الواسع. وخلال سنوات الحكم الدستوري الديمقراطي أو شبه الديمقراطي بين ١٩٥٠ و١٩٥٧، اتخذ التعاون السياسي على مستوى النخبة شكلين. الأول هو القيادة المزدوجة لسوكارنو، الجاواني وغير السانتري، رئيساً، وهتا، السانتري السومطري، نائباً للرئيس. كان هذان الزعيمان، على ما كتب غيرتز، «يتكاملان لا سياسياً فحسب بل أساسياً»، بحيث أن استقالة هتا في أواخر العام ١٩٥٦ «سحبت ختم الشرعية من الحكومة المركزية بقدر ما يتعلق الأمر بالكثير من الجماعات القيادية العسكرية، والمالية، والسياسية، والدينية في الجزر الخارجية»[٣٦]. الموقع الثاني لتعاون النخبة كان الحكومة الواسعة

Princes: Social Change and Economic Modernization in Two Indonesian Towns (Chicago: University of Chicago Press, 1963), p.14. See also Basuki Gunawan and O. D. van den Muijzenberg, "Verzuilingstendenties en sociale stratificatie in indonesie," Sociologische Gids 14, no. 3 (May-June 1967): 146-158; and B. Gunawan, "Aliran en sociale structuur", in C. Baks et al. , Buiten de grenzen: Sociologische opstellen (Meppel: Boom, 1971), pp. 69-85.

(٣٦) كليفورد غيرتز، [الثورة الاندماجية Clifford Geertz, "The Integrative

القاعدة عادة. فالمسجومي شارك في كل الحكومات باستثناء واحدة، والوطنيون شاركوا في الحكومات الست التي شكلت بين العامين ١٩٥٠ ـ ١٩٥٧ ما عدا اثنتين؛ أما نهضة العلماء فقد تمثلت في كافة الحكومات بعد انشقاقها عن المسجومي سنة ١٩٥٢. ولم يبق من الأحزاب الأربعة الكبرى خارج الحكومة باستمرار إلا الحزب الشيوعي. [p.199]

تسبب التباين في الرأي حول دور الشيوعيين في السياسة الإندونيسية بضغط شديد على زعامة سوكارنو ـ هتا المزدوجة. فقد حث سوكارنو تكراراً، ولا سيما بعد انتخابات ١٩٥٥، على إدخالهم في الحكومة. ففي الجلسة الافتتاحية للبرلمان المنتخب حديثاً، أخبر أعضاءه أن يعملوا على أساس «الديمقراطية الإندونيسية الحقيقية» لا على أساس أن أكثرية «٥٠ بالمئة زائد واحد هم دائماً على حق»[٣٧]. وبعد مرور حوالى السنة اقترح تشكيل حكومة ائتلاف واسع استعمل لوصفها عبارة «غوتونغ روجونغ» الإندونيسية أي التعاون: «أنا أستعمل عمداً عبارة غوتونغ روجونغ لأن هذه عبارة إندونيسية أصيلة تمحضنا أنقى شبه بالروح الإندونيسية... لدينا حالياً حكومة تضم جزءاً من الأحزاب والجماعات السياسية. دعونا نحاول الآن تشكيل حكومة تضم جميع الأحزاب والجماعات السياسية». وقد أيد هذه الفكرة باقتباس قول هولندي مأثور، وقوله بالهولندية، بما معناه، «ينبغي أن

Revolution: Primordial Sentiments and Civil Politics in the New States," in Old Societies and New States: The Quest for Modernity in Asia and Africa, ed. Clifford Geertz (New York: Free Press, 1963), p. 132.

(٣٧) مذكور في فايث، [انحطاط الديمقراطية]، ص ٥١٥

تجلس العائلة كلها إلى مائدة الطعام وإلى طاولة العمل»(٣٨).

كانت ردة فعل هتا سلبية بلا مواربة، وإن لم يكن يعارض فكرة الائتلاف الواسع نفسها: «عندما نعكف على تفحص تصور بونغ كارنو [سوكارنو] لحكومة الغوتونغ روجونغ نجد أمامنا فكرة جيدة ومثالية في جوهرها ولكنها لا يمكن أن توضع موضع الممارسة... ولا سيما بين الشيوعيين من ناحية والأحزاب الدينية وبعض الجماعات الوطنية من ناحية ثانية، فثمة فرق أساسي في الأيديولوجية والأهداف بحيث يصعب جمع هذين الفريقين في حكومة غوتونغ روجونغ». فالشيوعيون، على قوله، ملتزمون بمثل غير ديمقراطية وبسياسة خارجية منحازة إلى السوفييت انحياز العبيد. لذلك كان لا بد للائتلاف الواسع من أن يخفق: «فالأمر أشبه بمحاولة خلط الزيت بالماء»(٣٩). في أجواء الخمسينات من القرن العشرين المحمومة أيديولوجياً، سواء في إندونيسيا أم في غيرها، [p.200] كان من الصعب فعلاً إن لم يكن من المستحيل ردم الهوة الأساسية بين الشيوعيين وغير الشيوعيين كما لاحظ هتا. في نهاية المطاف سادت آراء سوكارنو، فتمسك بفكرة التعاون بين زعماء الأليرانس الوطنيين، والمتدينين، والشيوعيين حتى عندما كان ينقلب على نظام تعدد الأحزاب والديمقراطية البرلمانية.

---

(٣٨) سوكارنو، [إنقاذ جمهورية الإعلان] Soekarno, "Saving the Republic of the Proclamation," in Indonesian Political Thinking: 1945-1965, ed. Herbert Feith and Lance Castles (Ithaca: Cornell University Press, 1970), pp: 85-86.

(٣٩) محمد هتا، [الزيت والماء لا يختلطان] Mohammad Hatta, "Oil and Water Do Not Mix," in Indonesian Political Thinking, pp. 365-67

التحالفات بين الفئات في سورينام وجزر الأنتيل الهولندية

المثال الهولندي لتعاون النخبة لم يمارس تأثيراً مباشراً في تفكير زعماء المستعمرتين الهولنديتين السابقتين الأخريين. وبالرغم من ذلك فقد استفاد البلدان من تشكيل ائتلافات بين الفئات كانت تقارب هذا المبدأ التوافقي مقاربة وثيقة وإن لم تكن ائتلافات واسعة حقيقية. ففي سورينام، وبعد فترة ابتدائية من سيطرة فئة الكريول، تطور نمط من الائتلافات المتحولة أعطى كافة الأحزاب الإثنية الهامة فرصة للمشاركة في الحكومة. بعد الانتخابات النيابية الأولى سنة ١٩٤٩، حث حاكم سورينام الهولندي بلا طائل على تشكيل حكومة ترتكز إلى «أوسع قاعدة ممكنة»، ولكن بعد ست سنوات تشكلت حكومة من عدة إثنيات ضمت ممثلين عن أحزاب الكريول والجاوانيين. وكانت الحكومات في الفترة الطويلة الممتدة من ١٩٥٨ حتى ١٩٧٣ أكثر دلالة من حيث التعاون الإثني البيني لأنها كانت ائتلافات بين الكريول والأحزاب الهندية الشرقية التي تمثل الفئتين الإثنيتي الكبريين في البلد. كان التعاون بين الكريول والهنود الشرقيين وثيقاً ومثمراً بصورة خاصة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٧، عندما كان الحزبان الكريول والحزب الهندي الشرقي الكبير متحدين في حكومة ائتلافية. وقد أطلق إدوارد ديو على الفترة الأخيرة وصف الفترة التي «تمتعت فيها سورينام بأكثر فتراتها التقدمية توازناً وتطوراً»[٤٠].

---

(٤٠) إدوارد ديو، [سورينام: الصراع من أجل التوازن الإثني والهوية] Edward Dew, "Surinam: The Struggle for Ethnic Balance and Identity," Plural Societies 5, no. 3 (autumn 1974): 7. أنظر أيضاً ر. أ. ج. فان لير، [مجتمع حدودي] R. A. J. van Lier, Frontier Society: A Social Analysis of the History of Surinam (The Hague: Nijhoff, 1971), p. 391.

يبدو أن المثال الهولندي لم يكن عاملاً [p201] مؤثراً في تشكيل هذه الائتلافات إلا بطريقة غير مباشرة: لم يصدر أي انتقاد، قد يكون مستلهماً من النموذج المعياري البريطاني لطبيعة الائتلافات الحكومية التي تكاد تكون واسعة وللمعارضة الضعيفة التي واجهتها في المجلس التشريعي. والنموذج الأجنبي الذي لم يؤثر في نخب سورينام هو المثال السلبي المتمثل في الصراع الإثني بين الكريول والهنود الشرقيين في غويانا المجاورة في أوائل الستينات[٤١]. ومن اللافت أن نلحظ هنا أن زعيم الكريول ج. أ. بنغل الذي صار رئيساً للوزراء سنة ١٩٦٣، لم يعترف بأي مثال أجنبي كمصدر إلهام لحكومته التي كانت أشبه ما تكون بائتلاف واسع في أول بيان رسمي له أمام البرلمان. بدلاً من ذلك اعتبر التعاون بين الإثنيات في سورينام قدوة ساطعة تصلح لأن تقتدي بها بقية البلدان: «لقد شُيِّد هنا صرح عظيم هو بمثابة قدوة صالحة للعالم كله»[٤٢].

لم تكن الائتلافات الحكومية الأنتيلية واسعة القاعدة كالائتلافات السورينامية، ولكنها كانت تجمع بين الفئات بانتظام أكثر منها. فمنذ سنة ١٩٥٠ فصاعداً تشكلت كل الحكومات من ائتلافات تجمع بين الجزر. وكما يبين الجدول رقم ١١، تمثلت أحزاب الكوراساو والأروبا دائماً في الحكومات الأنتيلية؛ كما أنها ضمت بانتظام، علاوة على

(٤١) Edward Dew, "De beheersing van raciale en culturele polarisatie in een onafhankelijk Suriname", Beleid en Maatschappij 2, no. 9 (September 1975): 227.

(٤٢) J. A. Pengel, Regeringsverklaring op 7 juni 1963 in de Staten van Suriname uitgesproken door J. A. Pengel, Minister-President van Suriname (Paramaribo, 1963), p. 6.

ذلك، ممثلين عن جزر بونير ووينداورد. غير أن الجدول يبين أيضاً أن هذه الائتلافات كانت ضيقة القاعدة عادة. حتى العام ١٩٦٦ لم تحتل أي من الأحزاب الحكومية الكبرى أكثر من نصف المقاعد العشرين المخصصة لكوراساو وآروبا في البرلمان الأنتيلي. ولذلك فقد احتاجت الحكومات للحصول على الأكثرية إلى ممثلين عن الجزر الأخرى وأحياناً إلى أحد الأحزاب الصغرى. ولكن مشاركة زعماء الكوراساو والآروبا في كافة الحكومات كانت لها أهمية لا حدود لها في الحفاظ على وحدة الأنتيل.

كان بروز هذا النمط من الائتلافات بين الجزر نتيجة جانبية مقصودة لعملية إعادة توزيع المقاعد التشريعية التي قامت بها الحكومة الهولندية بالنسبة إلى الأنتيل سنة ١٩٥٠ بعد أن عجز الأنتيليون عن التوصل إلى تسوية فيما بينهم. [p.203] نظراً إلى أن لكوراساو أكثرية سكانيّة واضحة، شعرت الحكومة الهولندية بأنه من المحتم منح الجزيرة أكثر من نصف المقاعد البرلمانية، ولكنهم وصفوا وضع الأكثرية هذا بأنه «مخفف إلى أقصى حد». طبعاً، كانت المقاعد الإثنا عشر التي تحتلها كوراساو تمنحها نظرياً القدرة على استبعاد آروبا ذات المقاعد الثمانية والجزر الأخرى من الحكومة، غير أن الحكومة الهولندية أشارت إلى أن في كوراساو وآروبا عدة أحزاب وأنه من المستبعد تالياً أن «يتحد كل أعضاء البرلمان المنتمين إلى كورساو ضد كل الأعضاء المنتمين إلى آروبا». وقد اعتبروا أن اقتراحهم ليس «الحل الأكثر إنصافاً» فحسب بل «هو الحل الذي يقدم أفضل الضمانات لأن تستمر الجزر على اختلافها في التعاون الطيب والنجاح لتحقيق المصالح

الجدول رقم ١١ .
الأحزاب الكبرى في حكومة الأنتيل النيذرلاندية وحكومات جزيرتي كوراساو وآروبا(١)

الفترة	حكومة الانتيل الهولندية		حكومة كوراسو		حكومة آروبا
	أحزاب كوراسو	أحزاب آروبا	حصة المقاعد(٢)		
١٩٥٠_٥٤(٣)	ح ش ق	ح ش آ	٤٥٪	ح ش ق، ح د	ح ش آ
١٩٨٤_٥٥	ح د	ح و آ	٥٠٪	ح ش ق، ح د	ح ش آ
١٩٥٥_٦١	ح د	ح و آ	٥٠٪	ح ش ق، ح د	ح و آ
١٩٥٩_٦١	ح د	ح و آ	٥٠٪	ح ش ق(٤)	ح و آ
١٩٦١_٦٣	ح د	ح و آ	٥٠٪	ح د	ح و آ
١٩٦٣_٦٧	ح د	ح و آ	٥٠٪(٥)	ح ش ق	ح و آ
١٩٦٧_٦٩	ح د	ح و آ	٥٥٪	ح د	ح ش آ
١٩٦٩_٧١	ح د، ح ش ق، ج ع	ح و آ	٨٠٪	ح د	ح و آ، ح ش آ
١٩٧١_٧٣	ح د، ح ش ق	ح و آ، ح ش آ	٨٥٪	ح د، ح ش ق	ح و آ، ح ش آ
١٩٧٣_٧٥	ح ش ق، ح آ د	ح إ ش	٥٥٪	ح ش ق، ح إ د	ح و آ، ح ش آ
١٩٧٥_٧٦	ح ش ق، ج ع	ح إ ش	٦٥٪	ج ع، ح إ د	ح إ ش
١٩٧٦_٧٧	ح ش ق، ج ع	ح و آ	٥٥٪	ج ع، ح إ د	ح إ ش

(١) أحزاب كوراساو الكبرى هي: ح ش ق (حزب الشعب القومي)، ح د (الحزب

الديمقراطي)، وج ع (الجبهة العمالية) ح إ د (الحزب الاجتماعي الديمقراطي).
أحزاب آروبا الكبرى هي: ح ش آ (حزب الشعب الآروبا)، ح و آ (الحزب الوطني الآروبا)، و ح إ ش (الحركة الإنتخابية الشعبية)

(٢) النسبة المئوية للمقاعد العشرين المخصصة لكوراساو وآروبا التي فازت بها الأحزاب الحكومية الكبرى في الانتخابات التشريعية الوطنية. والقوة البرلمانية الفعلية للحكومة لم تزل عادة أوسع قليلاً نتيجة للتأييد الذي تحصل عليه من بونير ووندوارد أيلاند والأحزاب الصغرى.

(٣) أولى الانتخابات على الجزيرة وأولى الحكومات شكلت سنة ١٩٥١

(٤) علقت حكومات الأحزاب مقتاً في ١٩٦٠ ـ ٦١.

(٥) حصة ح د ـ ح و آ من المقاعد ارتفعت إلى ٥٥٪ في انتخابات ١٩٦٦.

المصدر: استناداً إلى بيانات قدمها أ. ج. بوي، ب. فيجنجه، إ. مونتي الذين نعبر لهم عن جزيل الامتنان [p.203] .

المشتركة ومصالح كل جزيرة على حدة»[٤٣]. وقد تبين أن هذه «الضمانة» ضمانة قوية حقاً، ويذهب بيتر فيرتون الذي راقب التطورات منذ ١٩٥٠، أن التعاون بين الجزر قد «أملاه» فعلاً توزيع المقاعد في المجلس التشريعي[٤٤]. وكما قد أسلفنا القول سابقاً، فإن هذا الترتيب النافع لم يستعره الأنتيليون طوعاً من المثال الهولندي بل كان حلاً هولندياً فرضته الإرادة الهولندية. ولكن، في السنوات التي أعقبت ذلك تعزز نمط الائتلافات بين الجزر الذي أطلقه الهولنديون عبر اعتراف الأنتيليين بقيمته وتطوره إلى تراث شرعي.

خضعت السياسة في كوراساو حتى أوائل السبعينات للحزب

(٤٣) Van Helsdingen, De Staatsregeling van de Nederlandse Antillen, pp. 174, 176, 184.

(٤٤) Peter Verton, Kiezers en politieke in de Nederlandse Antillen (Aruba: De Wit, 1973, p.15

الديمقراطي وحزب الشعب القومي، اللذين كانا يتنافسان تنافساً ضارياً وإن لم تكن ثمة اختلافات براجمية صارخة بينهما. كان حزب الشعب القومي يستميل الناخبين الريفيين والكوراساويين الأصليين، وكان الديمقراطيون يستميلون القواعد الانتخابية المدينية والمهاجرين من الجزر الأخرى وسورينام المجتذبين إلى صناعة النفط، ولكن لم يكن ثمة انقسام حاد بين جمهوري [p.204] الحزبين(٤٥). وكانت آروبا تخضع لنظام حزبين براغماتي شبيه بهذا: حزب الشعب الآروبا، الذي كان يلقى التأييد من أهل آروبا الأصليين، يواجهه الحزب الوطني الآروبا المعتمد على أصوات المهاجرين إلى الجزيرة. الاختلاف السياسي الأساسي بينهما هو موقف الحزب الوطني الأكثر اعتدالاً حيال مسألة الاستقلال. على المستوى الوطني تجابهت الأحزاب الأربعة في تحالفات ثابتة بين الجزر: الديمقراطيون والحزب الوطني الآروبا ضد الحزب القومي وحزب الشعب الآروبا، وهو نمط يذكر بالائتلافات بين المحافظين والزرق من جهة وبين الإصلاحيين والحمر من جهة ثانية في ولاية كندا المتحدة.

---

(٤٥) كانت كوراساو أثناء فترة الاستعمار مجتمعاً تعددياً مكوناً من أقلية هولندية بروتستانتية صغيرة وأخرى يهودية سيفاردية وفئة سوداء كبيرة، غير أن هذه الانشطارات قد أضحت ضبابية وغير ذات مضمون بالنسبة إلى سياسة الأحزاب في كوراساو الديمقراطية. أنظر H. Hoetink, De gespleten samenleving in het Caribisch gebied: Bijdrage tot de sociologie der rasrelatie in gesegementeerde maatschappijen (Assen: Van Gorcum, 1962), pp. 191-97; and R. A. Romer, Naar de voltooiing van de emancipatie: Beschouwingen naar aanleiding van het verschijnsel 30 mei (Willemstad: Hogeschool van de Nederlandse Antillen, 1974), pp. 10-11.

الطابع البيني الجُزري للائتلافات الحكومية الأنتيلية حقق الغاية، المتماهية مع الائتلاف الواسع، والمتمثلة بجمع ممثلين عن جميع الفئات في عملية اتخاذ القرارات. غير أن ضيق الائتلافات الحكومية، من حيث الأحزاب لا من حيث الفئات المشمولة فيها، كان له عيب هام واحد: فكون الأحزاب الممثلة في حكومة الأنتيل ليست دائماً أحزاباً تتولى الإدارة المحلية في الجزر من شأنه أن يتسبب بتوترات خطيرة بين مستويي الحكم. وقد مرت فترات طويلة من عدم الانسجام في الستينات من القرن العشرين، كما يتبين من الجدول رقم ١١: فبين العامين ١٩٦٣ و١٩٦٧ لم يكن الحزب الكوراساوي الفائز في الانتخابات المحلية ممثلاً في حكومة الأنتيل، كما أنه منذ العام ١٩٦٧ وحتى العام ١٩٦٩ كان حزب الآروبا الفائز في الانتخابات البلدية في الوضع نفسه. وقد ألقى تقرير لجنة التحقيق الرسمية في أعمال الشغب الخطيرة التي هزت كوراساو سنة ١٩٦٩ القسم الأكبر من اللوم على العوامل الكوراساوية الداخلية ولكنه ذكر أيضاً العلاقة التنافرية بين الحكومة الوطنية وبلديات الجزر في الفترة الممتدة بين ١٩٦٣ و١٩٦٧[٤٦]. ومنذ العام ١٩٦٩ فصاعداً، [p.205] أصبحت الائتلافات الحكومية أوسع قاعدة، وفي الفترة ما بين ١٩٧١ و١٩٧٣ شكلت حكومات ائتلافات واسعة تشمل الأحزاب الأربعة المتنافسة سابقاً على المستويين الوطني والمحلي. غير أن هذا التعاون أدى إلى انشقاق حزب الشعب الآروبا وإنشاء الحركة الانتخابية الشعبية الأشد ميلاً إلى الانفصال. وقد فاز هذا الحزب الجديد بأكثرية مقاعد آروبا في

(٤٦) 46 R. A. Romer et al., De Meidagen van Curacao (Curacao: Ruku, 1970), pp. 84-85, 105-06, 164

الانتخابات الوطنية العامة سنة ١٩٧٣ كما حقق انتصاراً ساحقاً في انتخابات جزيرة آروبا سنة ١٩٧٥ وهذا ما مكّنه من احتلال موقع سياسي قوي للمطالبة بمزيد من اللامركزية والفيدرالية أو الإعداد لانفصال آروبا عن الأنتيل. وقد تزايد احتمال التحرك الثاني باندلاع الأزمة الحكومية الأنتيلية في أواخر العام ١٩٧٥ وطرد الحركة الانتخابية الشعبية من الحكومة في أوائل سنة ١٩٧٦.

الائتلافات في المستعمرات البلجيكية السابقة

لم تترك الائتلافات الواسعة بين الثقافات الفرعية أي أثر يذكر في المستعمرات البلجيكية السابقة. ويبدو أن هذا المثال لم يطبق لا من خلال عملية استعارة حرة ولا من خلال ضغط بلجيكي مباشر. ولا بد من الإشارة إلى استثناءين طفيفين في ما يتعلق بالكونغو. أحدهما، ما نص عليه دستور الكونغو الصادر سنة ١٩٦٠ من وجوب «أن تضم الحكومة ممثلاً عن كل ولاية» ـ بما يشبه قاعدة سياسية بلجيكية غير مكتوبة[٤٧]. على الرغم من التعدد الإثني في تركيبة الولايات الست كلها، فقد كان لهذا النص الدستوري مفعول غير مباشر في التشجيع على توسيع القاعدة الإثنية للحكومات الكونغولية. الاستثناء الثاني كان إلحاح الوزير البلجيكي المقيم في الكونغو على «أن الصيغة الوحيدة المقبولة» للحكومة الكونغولية الأولى التي ستشكل بعد انتخابات ١٩٦٠ «هي صيغة الائتلاف الواسع الذي يتمثل فيه أكبر عدد ممكن

(٤٧) جيرار ـ ليبوا وفيرهيغن، [كونغو ١٩٦٠] ج١، ص ١١١؛ أندريه ماست، [بلدان البنيلوكس] Andre Mast, Les pays du Benelux (Paris: Librairie Generale de Droit et de Jurisprudence, 1960), pp. 94-95

من الميول السياسية». كان لومومبا وكازافوبو، اللذان منحا كل بدوره مسؤولية تشكيل [p.206] الحكومة، يفضلان الائتلافات الضيقة، ويعزى السبب جزئياً على الأقل إلى الضغط البلجيكي في تشكيل لومومبا ائتلافاً واسعاً: وكان يستند إلى ٨٨ بالمئة من مقاعد المجلس النيابي. ولكن تشكيله لم يكن نسبياً ـ فحزب كازافوبو تحديداً كان ضعيف التمثيل ـ ولم تحصل تلك الحكومة على أكثر من ٥٤ بالمئة من أصوات الثقة عندما مثلت أمام البرلمان(٤٨). ولم تدوم أكثر من بضعة أشهر، كما لم تستمر الديمقراطية الكونغولية أكثر من ذلك بكثير.

عرفت رواندا فترة قصيرة من الحكومة الائتلافية شارك فيها الهوتو والتوتسي، ولكنها لم تشكل إلا بعد استعطافات ملحة من الأمم المتحدة لا تحت ضغط بلجيكي. ففي رواندا تحديداً علقت الحكومة البلجيكية بصورة محرجة بين مطالب الهوتو والتوتسي. كان البلجيكيون يديرون هذه الأراضي الواقعة تحت وصايتهم بواسطة نخبة التوتسي الأقلويين، وفي أواخر الخمسينات من القرن العشرين جاءت الدعوة إلى استقلال رواندا من قادة التوتسي. غير أن الهوتو الأكثريين تحسبوا من استمرار التوتسي في وضع السيطرة في رواندا المستقلة ولذلك مالوا إلى استمرار الوصاية البلجيكية إلى أن يتحسن وضعهم الخاص. وقد استقبلت بعثة الأمم المتحدة التي زارت رواندا سنة ١٩٦٠ بشعارات متناقضة: «الاستقلال الفوري ـ خلصونا من البلجيكيين» (مطلب التوتسي)، و«ليسقط إقطاع التوتسي ـ لتحيا

(٤٨) ليمارشاند، [اليقظة السياسية] Lemarchand, Political Awakening, pp. 229-31; Gerard-Libois and Verhaegen, Congo 1960, 1: 299

الوصاية البلجيكية» (نظرة الهوتو)(٤٩).

أخيراً اختار البلجيكيون جانب الهوتو الأكثريين. ويصف ليمارشاند هذه السياسة بأنها «محاباة فاضحة» أطلقت توجهاً لتفضيل «التفوق العرقي» للهوتو. وهو يزعم أن الإدارة البلجيكية هي التي ساعدت الهوتو على «التخلص من الرؤساء ونواب الرؤساء التوتسي؛ والتي شهّرت بلا كلل بمساوئ الإقطاع بينما تجاهلت عمداً جرائم القتل، والسرقات، والاستفزازات التي كان يقوم بها أتباعها؛ والتي انضمت، في نهاية المطاف، إلى الهوتو الجمهوريين للقضاء على الملكية [التوتسي]»(٥٠). أما الأمم المتحدة فقد استبسلت في الحض على التعاون بين الهوتو والتوتسي. في أوائل العام ١٩٦١، دعت الجمعية العمومية إلى إنشاء حكومة بالوكالة ذات قاعدة واسعة حتى إجراء انتخابات عامة، وبعد سنة من ذلك التاريخ، في شباط ١٩٦٢، كان للأمم المتحدة دور أساسي في تأمين حقيبتين وزاريتين للتوتسي في الحكومة الرواندية التي شكلت بعد الانتخابات. استمر الائتلاف الواسع سنة واحدة فحسب: أقيل الوزيران المنتميان إلى التوتسي من الحكومة في شباط ١٩٦٣ كخطوة أولى نحو إبعاد التوتسي كلياً من السياسة الرواندية(٥١).

---

(٤٩) ريتشارد ف. نيروب وآخرون [دليل رواندا] Richard F. Nyrop et al., Area Handbook for Rwanda (Washington: U. S. Government Printing Office, 1969), p.18

(٥٠) ليمارشاند، رواندا وبوروندي، ص ١٩٧.

(٥١) فاندرلندن، [الجمهورية الرواندية] Vanderlinden, La Republique Rwandaise, pp.25-26

في بوروندي ما قبل الاستقلال، كان للانشطارات الإثنية بروز سياسي أدنى بكثير مما كان لها في رواندا، وقد فاز في الانتخابات العامة الأولى التي جرت سنة ١٩٦١ فوزاً ساحقاً حزب غير إثني يتزعمه الأمير لويس رواغاسور مع ثلة من القادة والأنصار التوتسي والهوتو. سمات رواغاسور الشخصية جعلته زعيماً مثالياً لحزبه السياسي غير الإثني: فقد كان ابن الملك التوتسي، وإن لم يكن ولي العهد، وكانت زوجته من الهوتو. وقد شكل بعد فوزه الانتخابي حكومة متوازنة إثنياً، ولكنه اغتيل بعد بضعة أسابيع وانقسم حزبه إلى فصائل إثنية. في السنوات اللاحقة استمر الملك التوتسي المتزايد النفوذ في جمع الهوتو والتوتسي في الحكومة: «بدلاً من الانحياز...انخرط التاج في «حسابات إثنية» معقدة المراد منها إعطاء كل فصيل حصة متساوية لما بقي من سلطة للحكومة». ففي الفترة الممتدة بين ١٩٦٣ و١٩٦٥ بخاصة، يوم باتت الحكومات مسؤولة أمام الملك بالدرجة الأولى بدلاً من البرلمان، يلاحظ ليمارشاند أن البلاط كان يقوم بمساع جمة لضمان التساوي في التمثيل الحكومي». علاوة على ذلك كان تولي رئاسة الحكومة يتم بالتناوب بين الفئتين الإثنيتين: «فكل حكومة يترأسها رئيس من التوتسي كانت تعقبها آلياً حكومة يتزعمها رئيس من الهوتو ما إن تفقد الحكومة ثقة البلاط»[٥٢]. كانت هذه السياسة تصدر عن حسابات راشدة تبتغي الحفاظ على العرش وتعزيزه. ولم تقم الضغوط البلجيكية بأي دور هنا ولا كان لقوة [[p.208 المثال البلجيكي أي أثر. اختل التوازن الإثني عبر ترجمة أكثرية الهوتو لقوتها العددية فوزاً في انتخابات ١٩٦٥. وقد أبطلت مكاسبهم الانتخابية

(٥٢) ليمارشاند، رواندا وبوروندي، ص ٢٩٦، ٣٦٨.

أولاً بالإجراءات المضادة التي اتخذها الملك، ثم وبعد انقلاب فاشل قام به الهوتو، بالقمع الوحشي: اعتقل كل زعماء الهوتو تقريباً وتم إعدام العديد منهم وفي جملتهم، وفق شهادة بعثة المحامين والقضاة الدولية، كل ضباط مجلسي البرلمان(٥٣).

عناصر مضادة للتوافقية في المثالين البلجيكي والهولندي

يُظهر العرض السابق لتطور حكومات الائتلاف الواسع أو الحكومات الأضيق قاعدة في البلدان التي كان في وسعها أن تنتفع بأمثلة الائتلافات الواسعة البلجيكية والهولندية أنه لم يكن لهذه الأمثلة إلا أثر محدود جداً. والسبب الرئيسي، والمنوه به آنفاً، هو أن الائتلافات البلجيكية والهولندية إنما هي ترتيبات من خارج الدستور والحكومة، وهذا ما حال دون كون هذه الأمثلة واضحة، مباشرة، وسهلة المحاكاة. أما في الحالة الوحيدة للأنتيل النيذرلاندية، فإن الضغط الهولندي عزّز كثيراً تأثير المثال القائم في الدولة المسيطرة، ولكن ذلك كان استثنائياً. ولم يكن في بلجيكا والنيذرلاندز بصورة عامة أي اعتراف واضح بالصلاحية الخاصة التي قد تتصف بها أنظمتهما السياسية بالنسبة إلى البلاد الواقعة تحت وصايتهما.

ومن البيانات ذات الدلالة الخاصة في هذا المجال، التصريح التالي الذي أدلى به قبيل استقلال الكونغو رايموند شيفين الذي شارك في المفاوضات مع الزعماء الكونغوليين بصفته وزير الشؤون الاقتصادية الكونغولية في حكومة بلجيكا:

لا أعتقد أن البلدان المتخلفة جاهزة للصيغ الديمقراطية مثلما

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٤١٩.

نعرفها نحن تماماً...لقد عرضنا على الكونغو نظاماً سياسياً شبيهاً بنظامنا...فهناك مجالس محلية (كوميونز)، [p.209] مجالس ريفية، برلمان ذو مجلسين، نظام سياسي لا يعتبر فيه رئيس الدولة مسؤولاً أمام البرلمان، بينما تحتاج معظم البلدان الفتية إلى سلطة تنفيذية واحدة. أقمنا حكومة يمكن إسقاطها في إطار المجلس التشريعي، بينما استمرار العمل التنفيذي جوهري في بلد قيد الإنشاء. وأقمنا نظاماً انتخابياً فتّت التمثيل(٥٤).

أربع سمات بارزة تلفت النظر في تعليقات شيفين. أولاً، يشدد على الفوارق بين بلجيكا المتطورة والكونغو المتخلف ويقصّر عن ملاحظة أوجه التشابه بينهما كمجتمعات تعددية. ثانياً، يغيب عنصران من عناصر التوافقية هما الائتلاف الواسع والاستقلال الذاتي الفئوي بصورة ظاهرة عن قائمة العناصر المميزة للنموذج البلجيكي التي يشير إليها. ثالثاً، يعيب طريقة الانتخابات النسبية، وهي الممارسة التوافقية الوحيدة التي يأتي على ذكرها. رابعاً، يوصي بسلطة تنفيذية واحدة ـ وهذه عقبة في وجه الديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية.

والواقع أن ثمة وجهين ملموسين من وجوه المثالين الأوروبيين عوّقا بصورة بيّنة نقل مبدأ الائتلاف الواسع نقلاً موفقاً. أحدهما الشكل الملكي لنظامي الحكومة البلجيكي والهولندي، والبنود الملتبسة المتعلقة بالملك في دستوريهما. وعندما نقلت هذه القواعد الدستورية إلى دستوري الكونغو وإندونيسيا بخاصة، محضت الرؤساء سلطات شوّشت عمل البرلمان والحكومة. فقد اشتمل الدستور الكونغولي على

(٥٤) مذكور في يونغ، [السياسة في الكونغو] ص ١٧٦ ـ ١٧٧.

مادة تنص على أن: «للرأس الدولة حق تعيين رئيس الوزراء والوزراء وعزلهم» ـ وهي تكاد تكون منقولة نقلاً حرفياً عن المادة الموجودة في دستور بلجيكا الصادر سنة ١٨٣١ والتي لم تغير منذ ذلك الزمن، علماً بأنها ما عادت تعطي الملك البلجيكي أية سلطة سياسية فعلية(٥٥). فالأزمة الدستورية حول استعمال الرئيس كازافوبو هذه المادة لإقالة رئيس الوزراء لومومبا، مع احتفاظ لومومبا بثقة المجلس التشريعي، كانت السبب الظاهر لأول انقلاب [p.210] عسكري قام به موبوتو. والمحاكاة الأكثر ملاءمة للمادة نفسها من الدستور البلجيكي هي عملية نقلها الحرفي إلى دستور مملكة بوروندي سنة ١٩٦٢. نظراً لأن الملك تصرف في بادئ الأمر بلا تحيّز فإن تأثيرها هنا لم يكن مضاداً للتوافقية بقدر ما كان مضاداً للديمقراطية. لما كان التراث الدستوري غير المكتوب يضع حدوداً صارمة لسلطة الملك في بلجيكا ولما كان هذا التراث معدوماً في بوروندي فقد استعملت هذه المادة للدفاع عن سلطة الملك على حساب النظام البرلماني(٥٦).

ومن الأمثلة على المحاكاة الحرفية التي كانت أقل فتكاً ولكنها كانت مع ذلك مصدراً للاضطراب المادة التي نصت في الدستور

(٥٥) جيرار ـ ليبوا وفيرهيغن، [كونغو ١٩٦٠] ج١: ١١٠؛ Godlieve Craenen, Wilfried Dewachter, and Edith Lismont, De Belgische Grondwet van 1831 tot heden: Nederlandse en Franse teksten (Louvain: Acco, 1971), pp. 74-75

(٥٦) [الدستور النهائي لمملكة بوروندي، بتاريخ ١٦ تشرين الأول ١٩٦٢] "Constitution definitive du Royaume du Burundi, en date du 16 octobre 1962, Chronique de politique etrangere 16, no. 4-6 (July-November 1963): 638; Lemarchand, Rwanda and Burundi, p. 364n

الإندونيسي الصادر سنة ١٩٥٠ على أن: «للرئيس ونائبه حرمة لا يجوز المساس بها». وقد نقلت هذه الجملة من نص في الدستور الهولندي يتصل بالمسؤولية السياسية للحكومة ويتضمن دوراً محدوداً جداً للملك. غير أن الرئيس سوكارنو استغل هذا البند ليزيد سلطته الخاصة على حساب الحكومات الائتلافية وليقضي على الديمقراطية البرلمانية في نهاية المطاف. «جلس سوكارنو في موقعه الدستوري الحصين الذي لا مسؤولية عليه فيه أمام أحد، وراح يفسر عدداً من المواد الملتبسة في الدستور بطرق أتاحت له أن يقوم بدور يتجاوز تجاوزاً كبيراً ما كان يعتبر عادة روح هذا الدستور وغايته»[٥٧].

الحالة الثانية للتأثير السلبي المباشر الذي خلّفه الاقتداء بالمثال الأوروبي هي تأثير ردة الفعل اللاتوافقية الهولندية التي بدأت في أواخر الستينات على سياسة سورينام. فنمط التعاون الوثيق بين أحزاب الكريول والهنود الشرقيين انهار سنة ١٩٧٣، وغدت الحملة الانتخابية التي عقبت ذلك مجابهة مباشرة بين كتلة من أحزاب الكريول وحزب الهنود الشرقيين الكبير، مع أن كلا الفريقين كان يتحالف مع شركاء جاوانيين أصغر حجماً. كان المرء يشعر، على ما كتب ديو، «وكأن إيرلندا شمالية ثانية كانت في طور النشوء». ومن «العلائم السيئة الطالع» التي لفتته استعمال الألوان من قبل الفريقين المتخاصمين: البرتقالي، [p.211] لون الأسرة الملكية الهولندية الذي أراد الهنود الشرقيون أن يبقوا متحدين في ظله مع مملكة النيذرلاندز، والأخضر، لون حزب الكريول الأكبر[٥٨]. فاز الكريول في الانتخابات وشكلوا

(٥٧) كاهين، «إندونيسيا»، ص ٦٠٢

(٥٨) ديو، [سورينام: الصراع من أجل التوازن الإثني والهوية] ص ٥.

حكومة ضيقة القاعدة: وللمرة الأولى منذ سنوات عديدة لم يكن في الحكومة هنود شرقيون ولا في الأحزاب الحكومية كما لم يكن للكريول أي تجمع في المعارضة.

اندفعت الحكومة الجديدة بتصميم للإسراع في قطع الصلات بالنيذرلاندز والأنتيل ضد ما كان يجاهر الهنود الشرقيون بتفضيله. ثم نشأت مسألة شديدة الحساسية وهي اعتماد دستور جديد بأكثرية الثلثين التي ينص عليها الدستور القائم. أعلنت الحكومة التي يسيطر عليها الكريول والتي لم تكن تحوز إلا أكثرية برلمانية هزيلة أقل بكثير من هامش الثلثين، أن الأكثرية العادية تكفي لهذا الإجراء؛ لم تكن هذه سياسة مشكوكاً فيها من الوجهة الدستورية فحسب بل إجراء محفوفاً بالمخاطر لأنه يتناول مسألة أساسية في مجتمع تعددي. ومما له دلالته أن الحكومة الهولندية التي تحكمها ذهنية الأكثرية أخفقت في الإعراب عن أي استنكار علاني. ولكن النص النهائي للدستور الجديد ـ الذي كان في رأي خبير هولندي في القانون العام، «أفضل في كثير من الأوجه» من الدستور الهولندي لأنه تأثر تأثراً عميقاً بالتعديلات المقترحة رسمياً وغير الناجزة في الدستور الهولندي[٥٩] ـ أقر بالإجماع في برلمان سورينام بعد مصالحة عجائبية في الأيام الأخيرة قبل الاستقلال في أواخر العام ١٩٧٥، مبشراً باستئناف تشكيل الحكومات الائتلافية بين الكريول والهنود الشرقيين.

---

(٥٩) D. Roemers, "Ontwerp Suriname grondwet dichtbij ontwerp CalsDonner," NRC-Handelblad, October 13, 1975. See also H. T. J. F. van Maarseveen, "De Grondwet van Suriname," Nedelands Juristenblad 50, no. 43 (December 13, 1975): 1381-90.

النموذج السويسري في الأوروغواي

نظراً للمصاعب الجمة التي تعترض نقل نموذج الائتلاف الواسع، فقد يكون من المفيد أن نلم إلماماً وجيزاً بتجارب الأوروغواي مع سلطة تنفيذية تعددية سويسرية الطراز [p.212] ينص الدستور على تشكيلها من الحزبين الأكبرين في ائتلافات واسعة. ولكن ينبغي أن نوضح بداية أن حالة الأوروغواي لا تقدم بينات إضافية لاختبار فرضية لويس، التي سبق وصفها في الشكل رقم ٤ أعلاه، وذلك لانتفاء أية علاقة استعمارية بين سويسرا والأوروغواي، ولأن الأوروغواي ليست مجتمعاً تعددياً بل مجتمعاً متجانساً في الأصل. أما دلالتها بالنسبة إلى تحليلنا فيقتصر على ثلاثة أوجه: أولاً، إنها حالة محيرة لحكومة ائتلاف واسع لم تنشأ جراء عرف غير رسمي بل مطلب دستوري رسمي؛ ثانياً، إنها تبرهن إمكانية الانحراف المتعمد عن التقاليد السياسية المستقرة؛ ثالثاً، قد تسلط بعض الضوء على قابلية الحياة لنظام منقول من مجتمع إلى مجتمع وبيئة ثقافية مختلفين عنه تماماً.

من سنة ١٩١٩ إلى ١٩٣٣ ثم مجدداً من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٧، كانت الأوروغواي تحت حكم سلطة تنفيذية ودية زمالية collegial تتألف من تسعة ممثلين للحزبين الأكبرين ـ الكوليجيادو ـ المشكّل على صورة المجلس الفيدرالي السويسري ذي الأعضاء السبعة. النصير الأبرز للاستعاضة عن الحكم الرئاسي بهيئة تنفيذية على الطراز السويسري هو خوسيه باتل إي أوردونييز، الذي انتخب مرتين رئيساً في أوائل القرن العشرين والذي سافر بين ولايتيه الرئاسيتين وتجول في أوروبا وأصبح من المعجبين بنظام الحكم السويسري. وقد كان من نتيجة جهوده الحماسية والدؤوبة أن تجسد الكوليجيادو في دستور

١٩١٧. غير أن انتصار باتل لم يكن كاملاً لأنه توجّب على مجلس الكوليجيادو هذا أن يتشاطر السلطة مع رئيس منتخب من الشعب وقادر أن يعينّ ويشرف على الوزراء المكلفين بالوزارات «السياسية» كوزارة الداخلية، والخارجية، والحرب، تاركاً بقية الوزارات التي تغلب عليها الإدارة لأعضاء المجلس. وقد أطاح انقلاب رئاسي سنة ١٩٣٣ بالمجلس والهيئة التشريعية وأنهى الفترة الأولى مما كان مجرد تجربة محدودة فاترة لمجلس سويسري الطراز(٦٠).

وقد أتاح إنعاش الكوليجيادو في أوائل الخمسينات من القرن العشرين [p.213] بمبادرة من الرئيس أندريس مارتينز ترويبا الذي كان من أنصار باتل المخلصين (علماً بأن باتل نفسه كان توفي سنة ١٩٢٩)، اختباراً أفضل للفكرة نظراً إلى أنها عادت إلى الظهور في صيغتها الخالصة غير المخففة. وقد تشكل مجلس الكوليجيادو كسابقه من ستة ممثلين للأكثرية وثلاثة للأقلية، ولكنه لم يتعين عليه ممارسة السلطة التنفيذية بالمشاركة مع رئيس منتخب بصورة مستقلة. وبالرغم من ذلك فقد اختلف عن نظيره السويسري في عدد من الأوجه الهامة. أولاً، كان مجلس الأوروغواي بأعضائه التسعة أكبر قليلاً من المجلس السويسري، ولكنه كان مقتصراً على ممثلي الحزبين الأكبرين خلافاً للمجلس السويسري المتعدد الأحزاب. ثانياً، كان مجلس الأوروغواي منتخباً من قبل الشعب لا من قبل البرلمان. ثالثاً، لم يكن يحق لأعضاء المجلس أن ينتخبوا مرة ثانية بعد انتهاء ولاية السنوات

---

(٦٠) غوران ليندال، [طريق الأوروغواي الجديد] Goran G. Lindahl, Uruguay's New Path: A Study in Politics during the First Colegiado, 1919-33 (Stockholm: Library and Institute of Ibero-American Studies, 1962

الأربع مباشرة، خلافاً للتقليد السويسري الراسخ بإعادة انتخاب أعضاء المجلس الفعليين ثانية. رابعاً، يتناوب على رئاسة المجلس سنوياً أعضاء حزب الأكثرية الستة بدلاً من أن يتناوب عليها جميع الأعضاء كما في سويسرا. خامساً، أعضاء المجلس التسعة لا يتولون الوزارات التنفيذية بل يعينون بالتصويت وزراء لهذه الغاية؛ ولا وجود لحكومة منفصلة كهذه تحت إشراف المجلس في سويسرا. أخيراً، كان مجلس الأوروغواي يعمل في إطار نظام أحادي خلافاً للبنية الفيدرالية السويسرية[٦١].

معظم هذه الانحرافات عن النموذج السويسري لم تؤثر في الأوجه التوافقية للنموذج تأثيراً ذا بال. نظراً إلى أن الأوروغواي تعتمد نظام الحزبين على الرغم من التزامها بطريقة التمثيل النسبي في الانتخابات، فإن المجلس المكون حصرياً من أعضاء في حزبي الكولورادو والبلانكو يمكن بلا شك أن يعتبر بمثابة ائتلاف واسع. حصر رئاسة المجلس بأعضاء حزب الأكثرية هو الانتهاك الوحيد لمبدأ الائتلاف الواسع. التمثيل النسبي في الانتخابات التشريعية سابق في الزمن على إقامة المجلس. وفي المجلس نفسه لم تكن نسبة ستة إلى ثلاثة تخضع بدقة لمبدأ النسبية لأن الحزبين كانا عادة متقاربتينclosely matched في تأييد الناخبين. [p.214] ثمة انتهاك أخطر لمبدأ النسبية إلى حد ما، وهو أن تطبيق هذا المبدأ لم يوسع ليشمل تعيين الوزراء في الحكومة من قبل المجلس. كما أن المجلس

(٦١) أنظر رسل هـ . فيتزغيبون، [اعتماد مجلس تنفيذي ودي في الأوروغواي] Russel H. Fitzgibbon, "Adoption of a Collegiate Executive in Uruguay", Journal of Politics 14, no. 4 (November 1952): 620-22, 633-38.

كان يتخذ قراراته بأكثرية الأصوات في كافة المسائل الأخرى، ومن دون فيتو للأقلية.

ومع ذلك، فإن الشكل الأحادي لحكومة الأوروغواي حريّ أيضاً بأن يلفت الانتباه إلى واقع آخر، ألا وهو أن مجتمع الأروغواي، وإن شهد في القرن التاسع عشر صراعات أهلية متكررة، لا يمكن اعتباره مجتمعاً تعددياً. إذ لما كانت الديمقراطية التوافقية تعرف كنوع مخصوص من الأنظمة الديمقراطية في مجتمع تعددي، فإن نظام الحكم في الأوروغواي من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٧ لا يمكن أن يوصف بأنه نظام توافقي. وينبغي أن يشار هنا أيضاً إلى أن السمات الائتلافية لهذا النظام إنما هي صدفة وليست من صميم غايته الكبرى. كان اهتمام باتل يتركز أصلاً في تفريق السلطة التنفيذية وتوزيعها على عدد من الأشخاص كي يحول دون ما كان يعتقده من ميل الرؤساء الأصيل إلى الهيمنة والديكتاتورية. وتظهر رسالة كتبها من سويسرا إلى صديق له في مونتيفيديو أي وجه من أوجه الحكومة السويسرية كان يعجبه أشد الإعجاب: هل تستطيع أن «تصدق أن الناس لا يعرفون من هو الرئيس»؟ وروى أنه عندما استأجر سيارة أجرة في برن وطلب من السائق أن يأخذه إلى «دار الحكومة» ـ وهي عبارة لها معنى واحد في نظر رجل من أميركا اللاتينية ـ أخذه السائق أولاً إلى مبنى البلدية ثم إلى مبنى البرلمان[٦٢]. المجلس الفيدرالي الذي راقبه باتل خلال زيارته لسويسرا كان يسوده حزب الأكثرية بنسبة ستة إلى واحد؛ ولم يصبح

(٦٢) مذكور في المصدر نفسه، ص ٦١٧

ائتلافاً واسعاً للأحزاب الأربعة الكبرى إلا سنة ١٩٤٣. وكان يذهب في تفضيله الخاص إلى كوليجيادو مكوّن من أعضاء الحزب الأكثري وحده، أما فكرة المشاركة coparticipaticion فقد أضيفت كتنازل تكتيكي للأقلية بغية تبني الاقتراح.

من الصعب أن نقوِّم نجاح الأوروغواي في تطبيقها للنموذج السويسري. فالشكوى الأساسية في شأن أدائه كانت تتعلق بافتقاره إلى الحزم والفعالية. كان هذا مقصوداً إلى حد ما طبعاً، على قول فيليب تايلور: «كانت خطة باتل [p.215] الخاصة بالمجلس التنفيذي مصممة عمداً بحيث تحد من فعاليته»[٦٣]. الواقع أن اشتغاله كان جيداً في سنواته الأولى. ويعلق ألكساندر ت. إدلمان أنه «انطلق انطلاقة حسنة، وعالج أولى مشاكله الداخلية والدولية معالجة فعالة»، ولكن ابتداء من حوالي العام ١٩٥٦ راح أداؤه يتدهور، بما يبرر الاستنتاج بأنه كان في السنوات العشر الأخيرة من وجوده «فاشلاً من عدة أوجه كهيئة تنفيذية فعالة، وقابلة للحياة»[٦٤]. ويقع القسم الأكبر من اللوم في هذا الإخفاق على البلانكو (حزب البِيض) الذين قبلوا بالكوليجيادو

---

(٦٣) فيليب ب. تايلور الأصغر، [المصالح والعطل المؤسساتي في الأوروغواي»،
Philip B. Taylor, Jr., "Interests and Institutional Dysfunction in Uruguay," American Political Review 57, no. 1 (March 1963): 72.

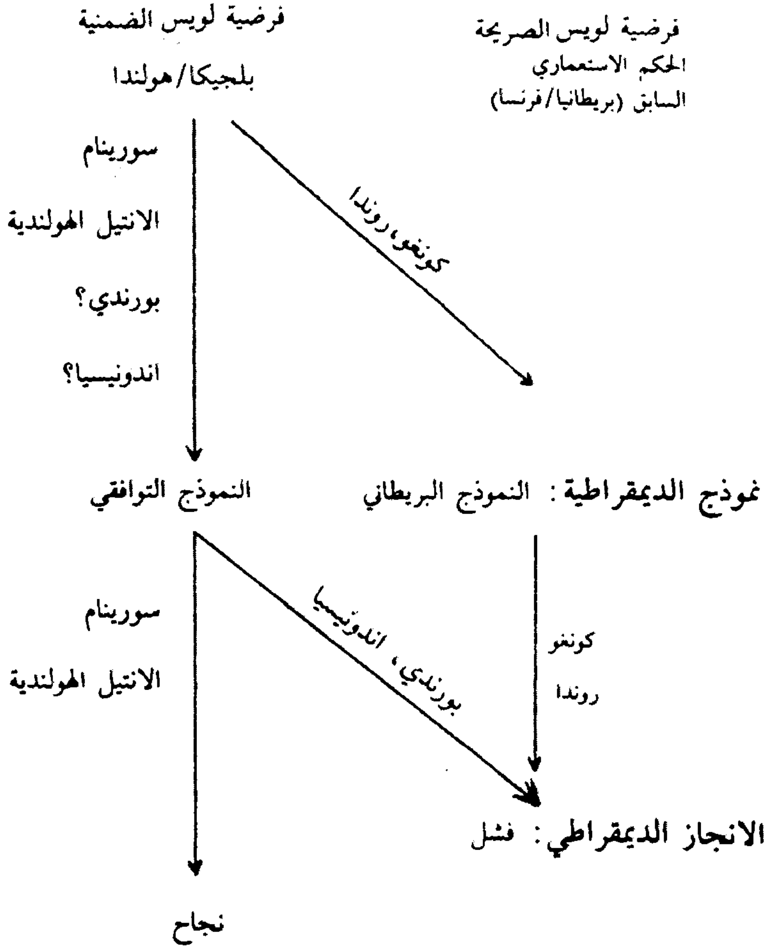
(٦٤) ألكساندر ت. إدلمان نشوء السلطة التنفيذية التعددية الثانية في الأوروغواي وانهيارها»،
Alexander T. Edelmann, "The Rise and Demise of Uruguay's Second Plural Executive", Journal of Politics 31, no. 1 (February 1969): 126, 128. See also Martin Weinstein, Uruguay: The Politics of Failure (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1975), pp. 113-39.

على مضض يوم كانوا أقلية، والذين راحوا يخربونه عندما أصبحوا هم حزب الأكثرية في انتخابات ١٩٥٨ ـ وهو ميل شبيه بمعارضة الأكثرية البروتساتنتية الشراكة في السلطة في إيرلندا الشمالية، والأكثرية اليونانية في قبرص، والأكثرية الهوتو في رواندا. والسؤال: هل كان من شأن النظام الرئاسي أن يخدم الأوروغواي بصورة أفضل في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات؟ هو سؤال خلافي. ومع ذلك، فقد اقتنع الزعماء السياسيون والناخبون في الأوروغواي بهذا الأمر، وقضى استفتاء أجري سنة ١٩٦٦ بإلغاء الكوليجيادو وإحياء النظام الرئاسي. ولكن سرعان ما تبين أن الحكم الرئاسي مصاب بالداء الذي شخّصه باتل وخشي غائلته: فقد تحول إلى حكم دكتاتوري سنة ١٩٧٣.

قيمة التراث التوافقي

ينبغي لنا، استناداً إلى البيّنات المقدمة في هذا الفصل، أن نتمكن من تكملة الشكل رقم ٤، الذي تركناه غير مكتمل في بداية الفصل. كيف يجب أن تصنّف الحالات الست التي تفحصناها آنفاً ـ مع اعتبار الحال السابعة، حالة الأوروغواي غير التعددية، واقعة خارج هذا الإطار ـ في الشكل رقم ٤: هل تتناسب مع العلاقة I، وفقاً لفرضية لويس الضمنية، أم العلاقة II ؟ الشكل رقم ٥ يصف بصورة مقتضبة استنتاجاتنا العامة:

رسم ٥ ـ النموذج الديمقراطي والانجاز الديمقراطي في الملحقات البلجيكية والهولندية السابقة.



يستتبع هذا التصنيف الثنائي تبسيطاً مفرطاً لا بد من تقييده بالنسبة إلى بعض هذه الحالات. فالحالات الست تتضمن على الأقل بعض العناصر التوافقية، وليس من السهل دائماً أن نقرر هل يفضي

مجموع هذه العناصر إلى درجة تسمح بتصنيفها في عداد الديمقراطيات التوافقية.

اثنتان من هذه الحالات يمكن تصنيفها بلا صعوبة في فئة المستعمرات السابقة لديمقراطيات توافقية اعتمدت النموذج التوافقي: سورينام (حتى سنة ١٩٧٣ على الأقل) والأنتيل النيذرلاندية. يخلص ديو إلى أن العام ١٩٥٥، بعُيد بلوغ سورينام الاستقلال الذاتي الداخلي «يشير إلى بروز ديمقراطية توافقية مكتملة بالمعنى الحقيقي الذي يحدده ليبهارت»(٦٥). فإذا ما رضينا بالائتلافات البينية في جزر الأنتيل نظيراً عملياً للائتلافات الواسعة، فمن الممكن أن تحل الأنتيل في الفئة نفسها. [p.217]

من ناحية ثانية، رواندا تدخل بلا شك في الفئة الأخرى؛ فما كان من ضم التوتسي الخانق والوجيز إلى الحكومة لا يمكن أن يحجب السمة الأكثرية والخصومية لنموذج الحكم الذي تم اعتماده. وربما وجب أيضاً إدخال الكونغو في الفئة نفسها وإن كانت الفترة القصيرة جداً للنظام الديمقراطي لا تكاد تسمح بإصدار حكم يستحق الثقة. فحكومة لومومبا كانت بصورة سطحية على الأقل ائتلافاً واسعاً، كما أن توزيع المنصبين الأعليين توزيعاً يراعي التوازن الإثني ربما كان

---

(٦٥) إدوارد ديو، [سورينام: اختبار التوافقية، Edward Dew, "Surinam: The Test of Consociationalism," Plural Societies 3, no. 3 (autumn 1972): 45. ونجد الاستنتاجات نفسها في كتاب R. Hoppe, "Het politiek system van Suriname: Elite-kartel demokratie," Acta Politica 11, no. 2 (April 1976): 163; and by Christopher Bagley, The Dutch Plural Society: A Comparative Study in Race Relations (London: Oxford University Press, 1973), pp. 233-34.

شكل رئاسة ثنائية من لومومبا وكازافافوبو على غرار رئاسة سوكارنو ـ هتا الثنائية في إندونيسيا. غير أن هذه السمات التوافقية المحتملة قد أبطلها التأييد البرلماني الضعيف والعلاقات الخصومية والمشوشة دستورياً بين الزعيمين الكبيرين، كما عرقلها التطبيق المحدود وغير الملائم للمبدأ الفيدرالي. وقد ضمت إندونيسيا وبوروندي إلى الفئة الأولى ـ ولكن مع علامة استفهام للدلالة على أنه ربما كان من المرغوب أكثر أن تخصص لها فئة متوسطة لهما. فعلى الرغم من أن الديمقراطية الإندونيسية من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٧ كانت تحتوي على عدة ملامح توافقية، فقد اعتراها عيبان خطيران: انعدام النظام الفيدرالي المناسب، والاستبعاد المنظم للحزب الشيوعي الممثل لإحدى الفئات الأربع الكبرى في المجتمع عن الائتلافات الحكومية. كان من شأن سلسلة حكومات بوروندي الائتلافية الواسعة بين العامين ١٩٦١ و١٩٦٥ أن تسمح بتصنيفها في عداد الديمقراطيات التوافقية لولا الطبيعة غير الديمقراطية للفاعل السياسي المسؤول أساساً عن هذه الائتلافات: أي الملك كحكم ذي سلطان غير متحيز طوعاً.

البينات الموجزة في الشكل رقم ٥ لا تمنح إلا دعماً ضعيفاً وملتبساً للقسم الأول من فرضية لويس: حالتان تتسقان معها، حالتان تتسقان جزئياً معها، وحالتان تناقضانها. غير أنها تتعزز كثيراً عندما تؤخذ درجة النفوذ الذي تمارسه السلطة الاستعمارية السابقة في نظر الاعتبار. ومما يلفت الانتباه هنا أن الحالتين غير الملتبستين من حالات الديمقراطية التوافقية هما أيضاً البلدان الوحيدان اللذان حدث فيهما الانتقال من وضع المستعمرات إلى الحكم الذاتي و(في حالة سورينام) وضع الاستقلال ذي السيادة عبر عملية تدريجية، وحيث تمت عملية

تصفية الاستعمار بروح [p.218] من الانسجام والإرادة الطيبة مع الدولة المستعمِرة. إذ لم تضطر سورينام ولا الأنتيل في عملية التخلص من وضعهما كمستعمرتين للجوء إلى استخدام القوة الذي من شأنه أن يؤدي لا إلى رفض السلطة السياسية للقوة الاستعمارية فحسب بل ورفض مرجعيتها الفكرية والأخلاقية أيضاً. الطرف الآخر هو الكونغو. فالإدارة البلجيكية لم تقم بشيء يذكر لإعداد الكونغوليين للاستقلال، وأبقتهم، كما يلاحظ يونغ، في «عزلة شبه تامة» عن بقية العالم: فحتى العام ١٩٥٨ «لم تكن قد سافرت إلى الخارج إلا حفنة، بكل معنى الكلمة، من الكونغوليين المثقفين»[٦٦]. ثم سرعان ما منح الكونغو الاستقلال التام بعد أولى الحوادث الثورية، وبعد أسبوعين فقط من الاستقلال قطعت الحكومة الكونغولية علاقاتها الدبلوماسية مع بلجيكا.

الخطوة الثانية من الفرضية المبينة في الشكل رقم ٥ تثبتها تثبيتاً مؤكداً الحالات الست المنظور فيها هنا. اثنتان فقط من الديمقراطيات التوافقية الواضحة يمكنها أن تفتخر بأداء ديمقراطي مرضٍ. عندما تمتحن العلاقة ذات المتغيرات الثلاثة في كلا الشكلين ٤ و ٥، يتضح أن التراث الاستعماري البلجيكي أو الهولندي لم يكن شرطاً ضرورياً لنجاح الديمقراطية التوافقية ـ كما يتبين من حالتي لبنان وماليزيا ـ ولا شرطاً كافياً ـ كما يتبين من أربعة من الحالات الست التي تم تفحصها في هذا الفصل. الاستنتاج الثابت الوحيد الذي يمكن بلوغه هو أن هذا التراث عامل مساعد، وهو بالتالي شبيه من حيث مفعوله بالشروط الأخرى المؤاتية للديمقراطية التوافقية التي تناولناها في الفصل الثالث.

---

(٦٦) يونغ، [السياسة في الكونغو]، ص ٢٧٩.

ولكن الجدير بالملاحظة هنا هو أن إندونيسيا وبوروندي ـ أي حالتا الديمقراطية أو شبه الديمقراطية المتسمتان بالميراث البلجيكي والهولندي، واعتماد النظام التوافقي الجزئي، والإخفاق الديمقراطي في نهاية المطاف ـ كانتا قد تعززتا كثيراً وإن بصورة غير كافية جراء هذه العناصر التوافقية. من ذلك أن غيرتز يذهب إلى أن التوترات الجهوية في إندونيسيا ظلت تحت السيطرة حتى العام ١٩٥٧ لا بفضل التضامن الذي أوجده النضال من أجل الاستقلال بل وأيضاً جراء «نظام تعدد الأحزاب الواسع التمثيل ـ والمشتمل، ولا غنى عن إضافة ذلك، على نمط من المشاركة الواسعة في الحكومة ـ وقيادة [p.119] سوكارنو وهتا المزدوجة»[٦٧]. كما يلاحظ ليمارشاند أنه وعلى الرغم من التوترات الإثنية الشديدة في بوروندي بين العامين ١٩٦٢ و١٩٦٥، فإن المناخ السياسي كان «مدهشاً من حيث التسامح وخالياً من ملامح «التعبئة» التي قد يصادفها المرء خلال تلك السنوات في دول أفريقية أخرى»، وينسب هذه الحالة المريحة إلى تشكيل حكومات ائتلافية واسعة: «فتفريق السلطة وتوزيعها على ممثلي كل جماعة كان يعني أنه لم يكن أي جانب منها يشعر بأنه مهدد مباشرة من قبل النظام»[٦٨].

يبقى سؤال أخير لا بد من الإجابة عنه: هل يمكن للعامل المساعد المنسوب إلى الميراث الاستعماري المؤاتي أن يعزى إلى الظروف المؤاتية الأخرى؟ لا يمكننا أن نقيم ضوابط صارمة لأنه لا بد من أخذ الكثير من المتغيرات في الاعتبار، بيد أن استنتاجنا الموقت سيضعف

---

(٦٧) Geertz, "Integrative Revolution," p. 130

(٦٨) Lemarchand, Rwanda and Burundi, p. 296

كثيراً أو حتى يبطل أساساً إذا ما تبين أيضاً أن نجاح الديمقراطية التوافقية في سورينام والأنتيل النيذرلاندية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكل العوامل المساعدة الأخرى أو بمعظمها. ولكن مقارنة هذين البلدين بالبلدان الأربعة الأخرى التي كانت أقل نجاحاً في محاولاتها تطبيق الديمقراطية، يظهر أن الأولين لم يتمتعا بمزايا فائقة.

الظرف الوحيد المؤاتي جداً في سورينام، علاوة على ميراثها الاستعماري، هو اعتدال توازن القوى المتعددة بين فئاتها الإثنية. وسورينام أفضل بكثير في هذا المجال من الأنتيل النيذرلاندية المصابة بتوزيع للسلطة يقارب كثيراً نمط اللاتوازن المزدوج غير المؤاتي. ونجد أيضاً نمطاً مشابهاً من اللاتوازن المزدوج في إندونيسيا من حيث العلاقة بين جاوا والجزر الأخرى، ولكن ليس من حيث الأليرانس، كما نجده إلى درجة مفرطة في رواندا وبوروندي. العامل الرئيسي المؤاتي في الأنتيل النيذرلاندية هو العزل الفئوي شبه الكامل نظراً لكون فئاتها هم سكان جزر مختلفة. والسمة المشتركة بين سورينام والأنتيل هو صغر حجم السكان فيهما، وتدنيه عن النصف مليون نسمة. ولكن، واعتماداً على تحليلنا السابق، فإن هذه الأعداد الصغيرة من السكان ـ التي تقل عن سكان [p.220] لبنان، وقبرص، وإيرلندا الشمالية ـ لا توفر الشروط المؤاتية للديمقراطية التوافقية. كانت رواندا وبوروندي مع عدد سكان يقارب الثلاثة ملايين لكل منهما، والكونغو مع عدد سكان يناهز الخمسة عشر مليوناً عند الاستقلال أقرب إلى العدد المناسب، أما إندونيسيا التي كانت سادس دولة في العالم من حيث عدد السكان في الخمسينات ـ وعدد سكانها حينئذ يقارب المئة مليون ـ فكانت في أسوأ الأوضاع غير المؤاتية. والعامل

الذي يربط عادة بصغر الحجم هو خفة العبء الذي تمثله السياسة الخارجية. وقد استفادت من هذه المزية سورينام والأنتيل جراء عضويتهما في مملكة النيذرلاندز التي طغت عليهما فيها النيذرلاندز الأوروبية الأكثر سكاناً والأيسر حالاً، وأعفيتا جراء ذلك، وبصورة شبه تامة من أعباء رسم سياسة خارجية(٦٩).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن كلا سورينام والأنتيل هما مجتمعات واضحة التعددية وأن سمتهما التعددية لا تطغى عليها ولاءات غالبة. فالفئات في سورينام تفصل بينها انشطارات ثقافية، ودينية، ولغوية، وعرقية يعزز بعضها بعضاً، ولا يكاد يوجد بينها أي شعور وطني غالب. ويكاد علماء الاجتماع الذين قاموا بأبحاث حول مجتمع سورينام وسياستها أن يجمعوا في أحكامهم بأن سورينام هي «في أرجح الظن من أحسن الأمثلة على المجتمع التعددي»، وأنها «من دون أي شك ... من أكثر المجتمعات انشطاراً في المنطقة الكاريبية، وأنها «ربما كانت أفضل مثال على أعلى تواتر للتعددية الثقافية» في نصف الكرة الغربي(٧٠). الأنتيل مقسمة باختلافات جغرافية وباختلافات في لون البشرة، غير أن الجزيرتين الكبريين وبونير تتحد في ظل الديانة الكاثوليكية ولغة بابيامنتو التي لا يُنطق بها إلا في هذه الجزر - وإن

---

(٦٩) وقد استتبعت العضوية في المملكة وجود فرق عسكرية هولندية صغيرة ورمزية في أراضيها، ينسب إليها في بعض الأحيان تأثير مهدئ للتوترات.

(٧٠) فان لير، [مجتمع حدودي] Van Lier, Frontier Society, p. 11; J. D. Speckmann, "De plurale Surinamse samenleving," in A. N. J. den Hollander, et al. De plurale samenleving: Begrip zonder toekomst? (Meppel: Egel Reeks, 1966), p.52; and Dew, Surinam: The Test of Consociationalism, p. 36

تبايَنَ موقف كوراساو وآروبا، وهذا تباين هام، حول الطريقة المثلى لتهجية هذه [p.221] اللغة. وبوجه الإجمال، فإن اختلافاتهم تفوق بكثير الصلات المشتركة بينهم، وكما صرح ألبرت ل. غاستمان، فإن هذه الاختلافات قد «خنقت أي شعور بالولاء للأنتيل النيذرلاندية ككل»(٧١).

يضاف إلى ذلك أن التفاوت الاقتصادي يعزز الانشطارات الفئوية في كلا البلدين. هناك تقسيم إثني هام للعمل في سورينام فضلاً عن اختلافات إثنية في التطور الاقتصادي؛ ففئة الكريول الأوفر حظاً لم تتعرض إلا حديثاً للمنافسة من قبل الهنود الشرقيين. والجزر الصغرى، في الأنتيل، تابعة اقتصادياً للجزر الأكبر منها، ولكن العامل الأدعى إلى الانقسام هو أن آروبا أكثر ازدهاراً بكثير من كوراساو. ولا تتعزز الوحدة الأنتيلية بفعل الخطر الخارجي. فالأنتيليون كلهم يدركون التهديد المحتمل الذي يمثله قربهم من فنزويلا ـ فكورساو، آروبا، وبونير تقع كلها على الرف القاري القريب من ساحل فنزويلا ـ ولكن هذا لا يخلق صلة أنتيلية مشتركة فيما بينهم لأن أهل آروبا ينظرون إلى إمكانيات علاقات أوطد مع الفنزويليين البيض البشرة بسلام أكبر من أهل كوراساو. القضية الخلافية الوحيدة في سياسة سورينام الخارجية هي نزاع حدودي مع غويانا، ولكن هذا لا يكاد يعتبر خطراً جدياً.

إن استنتاجات هذا الفصل لا تعزز بصورة لا لبس فيها قضية كون الديمقراطية التوافقية نموذجاً معيارياً جيداً للمجتمعات التعددية

(٧١) غاستمان، [سياسة سورينام والأنتيل النيذرلاندية] ص ٣٠.

في العالم الثالث. من النتائج الإيجابية اكتشاف مثالين تجريبيين إضافيين يبرهنان على قابلية تطبيق التوافقية في ظروف العالم الثالث. غير أن النتائج التي بلغناها تشتمل أيضاً على عامل إضافي - التراث الاستعماري المؤاتي - الذي لم يتوفر إلا نادراً جداً والذي يتراجع تأثيره نحو طيات الماضي. لذلك كان من الأهمية بمكان أن يُنشر النموذج التوافقي بوسائل أخرى كالحجج القوية التي قدمها لويس - وربما أيضاً بواسطة الاستكشافات المقارنة التي أجراها هذا الكتاب.

الفصل السابع

الهندسة التوافقية

رسالة هذا الكتاب إلى القادة السياسيين في المجتمعات التعددية إنما هي الحثُّ على الانخراط في صورة من صور الهندسة التوافقية: فإذا ما أرادوا إقامة مؤسسات ديمقراطية أو رغبوا في تعزيزها في بلدانهم، فعليهم أن يصبحوا مهندسين توافقيين. ما زال علماء السياسة يترددون كثيراً أمام تقديم التوصيات في مجال السياسة بأدق تفاصيلها وحينما يتعلق الأمر بقضايا التنمية فإن التباين بينهم وبين زملائهم في علم الاقتصاد يكون حاداً جداً. وكما عبر جيوفاني سارتوري فأجاد: «في مجال التنمية الاقتصادية يقوم الاقتصادي بدور المخطط؛ أما في مجال التنمية السياسية فإن عالم السياسة يقف موقف المتفرج. الاقتصادي يتدخل: فمعرفته معرفة تطبيقية. عالم السياسة ينتظر: إنه يفسر ما يحدث ولكنه لا يجعله يحدث»[1]. بيد أننا نجد أنفسنا في

(١) جيوفاني سارتوري، [«التنمية السياسية والهندسة السياسية»] Giovanni Sartori, "Political Development and Political Engineering," in Public Policy,

مأزق حقيقي. فمن ناحية، إذا تصورنا التنمية السياسية لا باعتبارها أي تغيير بل باعتبارها تغييراً مقصوداً يستهدف هدفاً مقصوداً ـ كتحقيق ديمقراطية مستقرة ـ فإن الحاجة إلى تحديد الوسائل التي سيتم من خلالها بلوغ هذه الغاية تبدو أمراً بيّناً في ذاته. ومن ناحية ثانية، هل يجوز لنا أن ننخرط في عملية الهندسة السياسية أو إسداء المشورة للمهندسين السياسيين عندما تكون معرفتنا ناقصة؟ وبصورة أكثر تحديداً، هل تكفي معرفتنا لتبرير التوصية بوسيلة الديمقراطية التوافقية تحقيقاً للهدف المتمثل بقيام نظام ديمقراطي فعال ودائم في مجتمع تعددي؟

الظروف المثالية لإسداء نصيحة كهذه بثقة تامة هي التالية: (١) ينبغي للمهندس السياسي أن يقبل بالديمقراطية هدفاً أساسياً. (٢) أن توصف البنى والإجراءات التوافقية بوضوح. (٣) أن يكون تطبيق النموذج التوافقي أداة ضرورية لبلوغ ديمقراطية مستقرة (أو، إذا كانت [p.223] ثمة وسائل أخرى لبلوغ الغاية نفسها، أن تكون الطريقة التوافقية مفضلة في بعض النواحي الأخرى). (٤) ينبغي أن تكون الطريقة التوافقية وسيلة كافية لغاية الديمقراطية المستقرة. (٥) ينبغي أن تكون النتائج الأخرى للديمقراطية التوافقية معلومة، كما ينبغي لحصيلة محاسن هذه النتائج الثانوية ومساوئها أن تكون مقبولة وفقاً لمعايير المهندس السياسي[٢]. المعياران الأولان يتعلقان أولاً بأهمية

vol. 17, ed. John D. Montgomery and Albert O. Hirschman (Cambridge, Mass. : Harvard University Press, 1968), p. 261.

(٢) استلهمت قائمة المعايير هذه من A. Hoogerwerf, "Rationalisering en democratisering van beleid," Bestuurswetenschappen 27, no. 5 (September 1973): 306-7

النصيحة في مجال صنع السياسات؛ والمعيار الرابع يضمن أن الديمقراطية التوافقية تثمر فعلاً الفائدة المأمولة بأقل كلفة ممكنة.

لا يمكن لهذه المتطلبات أن تُلبى كلياً، ولذلك كان من غير الممكن أن نوصي بالهندسة التوافقية بثقة طليقة من أي قيد. اثنان من هذه المعايير يطرحان عدداً قليلاً من المشاكل. المساوئ التي قد تتولد بصورة ثانوية عن الديمقراطية التوافقية قد تمت مناقشتها آنفاً في الفصل الثاني وقد وجدنا أنها يسيرة نسبياً. أما النصح المفصَّل والمحدد في شأن المؤسسات والإجراءات التوافقية فلا يمكن أن يقدم إلا بالنسبة لمجتمع تعددي محدد، وهو يتوقف على السمات الخاصة لهذا المجتمع، ولا سيما توازن القوى بين فئاته ودرجة تركيزها الجهوي. الأمثلة الملموسة والمنوعة التي تفحصناها في هذا الكتاب تدل على الطرق التي يمكن اعتمادها في تطبيق المبادئ الأساسية للائتلاف الواسع، والفيتو المتبادل، والنسبية، والاستقلال الذاتي. التوصية العامة التي يمكن تقديمها تتعلق بالمقولات التقليدية للهندسة الدستورية. فمع أن الديمقراطية التوافقية لا تتنافى مع النظام الرئاسي، أنظمة الانتخابات الأكثرية أو التعددية، وأشكال الحكم الأحادية، فإن أضدادها تتيح إطاراً مؤسساتياً أفضل: أنظمة برلمانية (أو أنظمة نصف برلمانية مع سلطة تنفيذية تعددية كما في سويسرا)، أنظمة قوائم للتمثيل البرلماني النسبي، وفي حالة المجتمعات ذات الفئات المركزة جغرافياً، أنظمة فيدرالية.

أضعف الحلقات في سلسلة الحجج التي ترتكز إليها التوصية بالهندسة التوافقية هي أنها [p.224] لا تستطيع الزعم بأنها طريقة ضرورية ولا كافية لتحقيق ديمقراطية مستقرة. النجاح النسبي للهند

غير التوافقية وإخفاق قبرص التوافقية يشيران إلى مواطن الضعف هذه. علاوة على ذلك، من الجائز للمشككين أن يحتجوا بأن اثنتين فقط من حالات الديمقراطية التوافقية الأربع الناجحة إلى حد معقول في العالم الثالث استمرتا لسنين عديدة ولكنهما لم تكونا ناجحتين في نهاية المطاف (لبنان وماليزيا)، أما الاثنتان الأخريان فلم تبرهنا على استقرارهما تحت ظروف الاستقلال الناجز (سورينام والأنتيل النيذرلاندية). والنقد الثاني الذي يمكن لمثل هؤلاء المشككين أن يتقدموا به هو أن العوامل المعتبرة مؤاتية للديمقراطية التوافقية قد استمدت أولاً من التحليل التجريبي للحالات الأوروبية التي طبقت واختبرت في عدة حالات غير أوروبية، وأن عملية التحليل هذه تخفي اختلافات هامة بين مجموعتي الحالات من شأنها إذا ما كشفت أن تضر إضراراً بليغاً بإمكانية الهندسة التوافقية في العالم الثالث. ثمة اختلافان بارزان: التباينات بين مستويات التنمية الاقتصادية ومدى عمق الانشطارات الفئوية وحدتها. هل تُسبب هذه التباينات بالديمقراطية التوافقية من حيث هي نموذج معياري لبلدان العالم الثالث ضرراً لا يعوّض؟

أهداف بديلة أو مسبقة

لا بد، قبل تفحص هذه الشكوك الأخيرة المتعلقة بقابلية الديمقراطية التوافقية للتطبيق خارج العالم الغربي ـ ومحاولة تهدئتها ـ من إلقاء نظرة خاطفة على أول المعايير التي أدرجناها أعلاه: الاقتناع بأن الديمقراطية هدف يستحق العمل على تحقيقه[٣]. ففي وسع المرء أن

(٣) ليس هذا بالموضع المناسب لمناقشة المسألة العامة المتعلقة بمحاسن الديمقراطية. يقوم روبرت دال بذلك بفعالية عبر إعطاء سلسلة من الأجوبة الإيجابية والمقنعة على

يكون ديمقراطياً راسخاً وأن يميل إلى الموافقة على رأي روبرت إمرسون بأن لنظام الحزب الواحد أو أي نظام آخر غير ديمقراطي «مزايا بيّنة» في مجتمع تعددي [p.225] متخلّف حيث «الوحدة هي المطلب الأول، وحيث يجب إحداث مجتمع جديد، وحيث ينبغي أن تكون الأولوية لمشقات التنمية وانضباطها على التفضيلات الشخصية»[٤]. هذه المسألة هي في جزء منها مسألة قِيَم: هل يجب للتنمية الاقتصادية وبناء الأمة أن يحصلا على مرتبة أعلى من الديمقراطية في سلم قيمنا؟ ولكنها مسألة تجريبية أيضاً: هل يستطيع نظام غير ديمقراطي أن يحقق هذه الأهداف بأسرع وأفعل مما يستطيع تحقيقه نظام ديمقراطي؟

من المشكوك فيه جداً أن يحظى السؤال الأخير بإجابة إيجابية: ذلك أن أداء الأنظمة غير الديمقراطية في المجتمعات التعددية كان بعيداً عن الكمال. كما أن معظم المراقبين الذين راجعوا سجلات أنظمة كهذه توصلوا إلى استنتاجات سلبية تماماً. من ذلك أن آريستيد ر. زولبرغ يذهب إلى أن القادة الأفريقيين قد ضللتهم «فكرة أن

السؤال: هل للديمقراطية أهمية؟ من ذلك أن الأنظمة الديمقراطية إذا ما قورنت بغيرها من الأنظمة غير الديمقراطية تقدم نسبة أكبر من الحريات الليبرالية الكلاسيكية، قيادة سياسية أكثر تمثيلاً، واحتمالاً أكبر لأن تقوم السياسات العامة في خدمة تشكيلة واسعة من مصالح الناس؛ أنظر Robert A. Dahl, Polyarchy: Participation and Opposition (New Haven: Yale University Press, 1971), pp. 17-32

(٤) روبرت إمرسون، [التحديث السياسي] Rupert Emerson, Political Modernization: The Single-Party System, Monograph Series in World Affairs, no. 1 (Denver: University of Denver, 1963-64), p. 30

التدابير السلطوية ضرورية للحفاظ على النظام وتحقيق الحداثة في المجالات السياسية، والاقتصادية، وسواها من المجالات» علماً بأن هذه «السلطوية المقلّدة محكوم عليها بالإخفاق»[٥]. ويرى آرثر لويس، الخبير المعروف في شروط النمو الاقتصادي، أن زعم نظام الحزب الواحد القدرة على تعجيل عملية النمو الاقتصادي زعم «زائف»، وأن هذا النوع من أنظمة الحكم «لا علاقة له» بالمشاكل الاقتصادية في أفريقيا الغربية[٦]. ربما كانت الحكومة الديمقراطية عاجزة عن تشجيع التنمية الاقتصادية السريعة لأن المطالب الشعبية قد تفرض تحويل الموارد إلى الاستهلاك الفردي وخدمات الرعاية الاجتماعية، ولكن الأنظمة غير الديمقراطية قد تهدر موارد الأمة بطرق أخرى: «أحياناً تستطيع الديكتاتورية أن تنشط وتيرة الإنتاج؛ وأحياناً أخرى يمكنها أن تعوقها تعويقاً حاسماً»[٧].

الزعم بأن الأنظمة غير الديمقراطية مطلوبة لبناء أمم مندمجة في المجتمعات التعددية زعم مشكوك في صحته أيضاً. وكما يلاحظ أرنولد ريفكين، فإن هذه الأنظمة لم تستطع أن تبرهن على فعاليتها في صهر الفئات السكانية المتنوعة معاً لأن إمكانية فرض الوحدة

(٥) آريستيد ر. زولبرغ، [خلق النظام السياسي] Aristide R. Zolberg, Creating Political Order: The Party-States of West Africa (Chicago: Rand McNally, 1966), p. 158

(٦) آرثر لويس، [السياسة في أفريقيا الغربية] W. Arthur Lewis, Politics in West Africa (London: Allen and Unwin, 1965), p 44

(٧) وليام ماكورد، [ربيع الحرية] William McCord, The Springtime of Freedom: Evolution of Developing Societies (New York: Oxford University Press, 1965), p. 285.

محدودة جداً[٨]. المشكلة الأساسية هي أن للولاءات الأولية جذوراً راسخة جداً وقوية جداً، وأن الزعيم الواحد أو الأوليغاركية إنما هي لا محالة تعابير عن فئات مخصوصة وهي تالياً غير مقبولة عند فئات أخرى. ثمة مثال جيد على ذلك وهو حالة سوكارنو، الذي كان كثيراً ما يعتبر في نظر المراقبين الأجانب ـ وفي نظر نفسه ـ زعيماً وطنياً، ذا جاذبية جماهيرية. الواقع أنه لم يكن إلا رجلاً جاوانياً وممثلاً لإحدى الثقافات الفرعية الإندونيسية. نتيجة لذلك، يرى ر. وليام ليدل في دراسته للإثنية والاندماج القومي، أن «جاذبية سوكارنو وأيديولوجيته كانتا تعنيان كثيراً لفئة واحدة فقط من سكان إندونيسيا (وكانتا مرفوضتين بصراحة من قبل الكثير غيرها)». ويختم ليدل بأنه، في إندونيسيا على الأقل، لم تكن السلطوية والمركزية فعالتين كأداتين لبناء الأمة[٩]. نظام الحكم غير الديمقراطي الوحيد الذي يمكنه أن يتفادى هذه المشكلة هو ما يمكن وصفه بـ«الأوليغاركية التوافقية»، كنظام حزب واحد يكون ائتلافاً واسعاً حقيقياً لكل الفئات الهامة.

إن أنظمة الحكم غير الديمقراطية لم تخفق في أن تكون بانية جيدة للأمم فحسب؛ بل إنها أخفقت حتى في تسطير سجلات جيدة في الحفاظ على النظام والسلام في العلاقات بين الفئات ضمن المجتمعات

---

(٨) أرنولد ريفكين [بناء الأمة في أفريقيا] Arnold Rivkin, Nation-Building in Africa: Problems and Prospects (New Brunswick: Rutgers University Press, 1969), p. 56

(٩) وليام ليدل، [الإثنية، الحزب، والاندماج القومي] R. William Liddle, Ethnicity, Party, and National Integration: An Indonesian Case Study (New Haven: Yale University Press, 1970), pp. 220, 229

التعددية. ومما له دلالته أن أسوأ أعمال العنف بين الفئات المتصارعة في المجتمعات التعددية قد اندلعت في إندونيسيا وبوروندي بعد عدة سنوات من انتهاء الحكم الديمقراطي في هذين البلدين. ففي العامين ١٩٦٥ و١٩٦٦ قتل نصف مليون شخص على الأقل في أعقاب الانقلاب العسكري الذي أطاح بسوكارنو. أما قرابة المئة ألف نسمة، ومعظمهم من الهوتو، الذين قتلوا في بوروندي سنة ١٩٧٢ فيمثلون جريمة «إبادة جماعية انتقائية» أكثر إرهاباً، نظراً لكونها استهدفت الشرائح المثقفة ونصف المثقفة من [p.227] فئة الهوتو، ونظراً إلى صغر حجم سكان هذا البلد: فقد قتل حوالي ٣,٥ بالمئة من مجموع سكان البلد في غضون أسابيع قليلة[١٠].

الواقع أنه يمكن للمرء أن يحاجّ بصورة مقنعة أكثر بأن الديمقراطية، ولا سيما الديمقراطية في شكلها التوافقي، بانية للأمة أكثر من الأنظمة غير الديمقراطية. وعلى الرغم من أن الديمقراطية التوافقية تميل على المدى القصير إلى تعزيز الطابع التعددي للمجتمع التعددي، فقد يكون من شأن تطاول مدة الحكم التوافقي الناجح أن يمكنه من حل بعض الخلافات الكبرى بين الفئات وأن يعمل تالياً على نزع الطابع السياسي عن التباينات الفئوية، كما أن تطاول مدة هذا

(١٠) رينيه ليمارشاند وديفيد مارتن، [الإبادة الجماعية الانتقائية في بوروندي] Rene Lemarchand and David Martin, Selective Genocide in Burundi, report no. 20 (London: Minority Rights Group, n.d.); Bernard Aupens, "L'engrenage de la violence au Burundi," Revue Francaise d'etudes politiques Africaines 8, no. 91 (July 1973): 48-69; Thomas Patrick Melady, Burundi: The Tragic Years (MaryKnoll, N. Y.: Orbis Books, 1974)

الحكم قد يخلق ما يكفي من الثقة المتبادلة على مستوى النخبة والجماهير بحيث يصبح نافلاً مع الوقت. إن نمو الإجماع الناتج عن التجربة المتراكمة للنجاح في حل النزاعات شبيه جداً بالعملية التي يرى علي مزروعي أنه ينبغي للاندماج القومي أن يتم من خلالها في البلدان الأفريقية: «إن حل النزاعات عملية جوهرية في الاندماج. فتجربة النظر سوياً إلى طريقة للخروج من أزمة ما، ورؤية العداء المتبادل لدى الطرفين يتراجع إلى درجة من التسامح المتبادل، والإدراك العميق المتبادل لموقف الآخر والشعور مع ذلك بالحاجة إلى ردم الهوة - هذه تجارب من شأنها مع مر الزمن أن تساعد فريقين من الناس على المضي قدماً نحو علاقة من الاندماج الأعمق»(١١). الائتلاف الواسع الذي صمم للحؤول دون انهيار الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية، مهد الطريق لاستئناف نمط من سياسة الحكومة ضد المعارضة سنة ١٩٦٦ من دون أي خطر على استقرار الديمقراطية. بحلول ذلك الزمن كان ما يكفي من الإجماع قد تكوّن عبر طريقة [p.228] الديمقراطية التوافقية غير المباشرة بحيث أصبح استعمال التوافقية بعد ذلك نافلاً. وبالمقابل، وكما يلاحظ وليام ت. بلوم، فإن محاولة بناء الأمة مباشرة من قبل «الجبهة الوطنية» وديكتاتورية الحزب الواحد في الثلاثينات من القرن العشرين قد أخفقت إخفاقاً محزناً(١٢).

---

(١١) علي مزروعي، [التعددية والاندماج القومي] Ali A. Mazrui, "Pluralism and National Integration," in Pluralism in Africa ed. Leo Kuper and M. G. Smith (Berkeley: University of California Press, 1969), p. 335

(١٢) وليام ت. بلوم، [بناء أمة نمساوية] Building an Austrian Nation: The Political Integration of a Western State (New Haven: Yale University Press, 1973), pp. 38-40. كما ينبغي لملاحظة شتاين روكان حول طريقة التمثيل

وثمة برهان مختلف بعض الشيء قوامه أن التنمية الاقتصادية والاندماج القومي ينبغي أن يتقدما على عملية التحول الديمقراطي، لا لأنهما أهم في جوهرهما من الديمقراطية، بل لأنهما يشكلان البنية الأساسية المطلوبة للديمقراطية. وتشجع على هذا نظريات التنمية السياسية ومعظم النظريات الديمقراطية الغربية (من النوع غير التوافقي) التي تعتمد بصورة أساسية على الترابط التجريبي بين وجود الديمقراطية ومختلف الملامح الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الغربية. ولكن هذا الترابط لا ينطوي على التضمين السياسي بأن الظروف المؤاتية للديمقراطية يجب أن توجدها الطرق غير الديمقراطية. علاوة على ذلك ليس لأنظمة الحكم غير الديمقراطية إلا سجل سيئ في مجال تمهيد الطريق للديمقراطية. وهذه الأنظمة وإن بررت حكمها بأهداف ديمقراطية في كثير من الأحيان، فالأرجح أن تكون معنية أكثر بالحفاظ على سلطتها اللاديمقراطية: «فاحتكار السلطة يتحول من وسيلة إلى هدف يبرر ذاته بذاته»(١٣). ويلاحظ رفكين أن ليس في أفريقيا مثال واحد على نظام يحكمه حزب واحد «لم يستعمل احتكاره للسلطة العامة لسحق المعارضة الحالية أو المحتملة باسم الوحدة التي

النسبي التوافقية كأداة غير مباشرة استعملت لبناء الأمة في المجتمعات الأوروبية التعددية أن تؤخذ أيضاً في الحسبان: «إن استعمال التمثيل النسبي كان في جوهره جزءاً من استراتيجية للاندماج القومي ـ كبديل لاحتكار النفوذ أو الحرب الأهلية». شتاين روكان، [مواطنون، انتخابات، أحزاب] Stein Rokkan, Citizens, Elections, Parties: Approaches to the Comparative Study of the Processes of Development (Oslo: Universitetsforlaget, 1970), p. 168

(١٣) زولبرغ، [إيجاد النظام السياسي]، ص ٦٢. وهو يلفت الانتباه إلى مخاطر اللولب التضخمي للإكراه والعنف» (ص ٨٧)

تصبح مرادفة في هذا الصدد لما تمليه إرادة الحزب المتحكم أو قيادته»[١٤].

التخلف الاقتصادي والهندسة التوافقية

تعتمد الحجة المقدمة في الفقرة السابقة على مسلمة أن التنمية الاقتصادية وبناء الأمة شرطان مسبقان للديمقراطية كما تفترض أيضاً أن الهندسة التوافقية في الدول المتخلفة اقتصادياً محكوم عليها بالإخفاق. وتستند هذه النظرة التشاؤمية فيما يتعلق بعامل التنمية الاقتصادية إلى واحدة من أشهر العلاقات التجريبية في السياسة المقارنة: ألا وهي العلاقة بين مستوى التنمية الاقتصادية والديمقراطية[١٥]. زيادة على ذلك أنه لما كانت الديمقراطية التوافقية تستلزم نظاماً من توزيع الموارد بطريقة نسبية، فهي تستدعي من العمل على إيجاد موارد جديدة بغية تقليل إعادات التوزيع غير المتكافئة zero-sum أكثر من العمل الذي تقوم به بقية أنواع الديمقراطية. أخيراً، وفي هذا ما يرجح هذه الحجة، يجب الإشارة إلى أن لبنان وماليزيا ينتميان إلى الفئة الأكثر تطوراً بين الدول الآسيوية والأفريقية، وأن سورينام والأنتيل النيذرلاندية مزدهرتان اقتصادياً وفق معايير أميركا الجنوبية.

ومع ذلك، فهذه الوقائع لا تغير طبيعة العلاقة، من علاقة ذات

---

(١٤) رفكين، [بناء الأمة في أفريقيا] ص ٥٠

(١٥) لمن يرغب في مراجعة نقدية لهذه الأدبيات، أنظر جون د. ماي، [في شروط الديمقراطية وإجراءاتها] John D. May, Of the Conditions and Measures of Democracy (Morristown, N. J: General Learning Press, 1973).

طبيعة إحصائية فقط، وبعيدة عن الكمال، ولا من وجود عدة استثناءات بارزة تشذّ عنها. وبقدر ما تشير هذه إلى علاقة سببية، فمن الجائز أن تكون الديمقراطية هي السبب وليس التنمية الاقتصادية. ومن اللافت أن نقرأ تقويم مايكل س. هدسون لدور هذه المتغيرات في السياسة اللبنانية؛ فشهادته تكتسي أهمية خاصة لأن هدسون قدم مساهمات مهمة في التحليلات الإحصائية الكمية في السياسة المقارنة. وهو يطرح السؤال حول ما إذا كان ارتفاع مستوى المعيشة في لبنان هو الذي يدعم ديمقراطيته أم العكس. فلا شك في أن ثمة صلة تقريبية بين الثروة والديمقراطية المستقرة في العالم». ولكن على الرغم من أن هذه الصلة تصح بوضوح في حال لبنان، فإن هدسون يرى أنها ليست علاقة سببية: «لئن كان ثمة علاقة سببية في لبنان...فقد يبدو أنها تعمل بالوجهة المعاكسة». [p.230] علاوة على ذلك، فإن البلد لن يصبح «أكثر ديمقراطية أو أقل مما هو الآن إذا ما صارت حصة الفرد من الدخل نصف نسبتها الحالية أوضعفي هذه النسبة»(١٦).

وقصارى القول، إن التخلف الاقتصادي يمكن اعتباره عاملاً غير مؤات للهندسة التوافقية؛ ولكنه لا يجعلها ممتنعة. بدلاً من شطب الهندسة التوافقية في البلدان المتخلفة اقتصادياً شطباً تاماً، فالأحرى أن تؤخذ متطلبات التحديث الاقتصادي في الحسبان عندما تتم هندسة الديمقراطية التوافقية في بلد متخلف. وقد قدم كل من دايفيد إ. أبتر

---

(١٦) مايكل هدسون، «الديمقراطية والتعبئة الاجتماعية في السياسة اللبنانية»،
Michael C. Hudson, "Democracy and Social Mobilization in Lebanese Politics," Comparative Politics 1, no. 2 (January 1969): 246n.

ومارتن دورنبوس اقتراحاً من هذا النوع مثيراً للاهتمام: فهما يقترحان إقامة «مجلس أعلى للتنمية» قوامه مهنيون ومسؤولون عن التخطيط الاقتصادي الطويل الأمد كجزء من «دستور تنمية» ديمقراطي مصمم بصورة خاصة للبلدان النامية[١٧].

الانشطارات الحادة والهندسة التوافقية

التحدي الأكثر إضراراً بفكرة الهندسة التوافقية هو أن الدروس المستخلصة من التجارب التوافقية الغربية ليست قابلة للتطبيق في المجتمعات التعددية غير الغربية لأن ثمة عالماً كاملاً، بالمعنى الحرفي لكلمة عالم، من الاختلافات بين المجتمعات التعددية في العالمين الأول والثالث[١٨]. واستناداً إلى هذا الاعتراض، فالاختلافات بين فئات المجتمعات التعددية غير الغربية أكبر إجمالاً من الاختلافات بين فئات المجتمعات التعددية الغربية إلى درجة أن فرص ردم الهوة بينها عبر الوسائل التوافقية تقارب الصفر أو هي ضئيلة للغاية. من الردود البيِّنة على ذلك الإشارة إلى [p.231] مثال التوافقية في ماليزيا ذات الانشطارات العرقية، الثقافية، والاقتصادية

(١٧) دايفيد ابتر ومارتن دورنبوس، [التنمية والعملية السياسية] David E. Apter and Martin R. Doornbos, "Development and the Political Process: A Plan for a Constitution," in David E. Apter, Political Change: Collected Essays (London: Frank Cass, 1973), pp. 118-46; and David E. Apter, Choice and the Politics of Allocation (New Haven: Yale University Press), 1971), pp. 167-75.

(١٨) دايفيد نيكولز، [ثلاث ألوان من التعددية] David Nicholls, Three Varieties of Pluralism (London: Macmillan, 1974), p. 58

العميقة بين فئات السكان. ولكن ثمة أيضاً عِبَر كثيرة يمكن استخلاصها من امتحان بعض الحجج التي يقدمها أهم النقاد بشيء من التفصيل.

النظرة الأكثر تطرفاً هي نظرة ألفين رابوشكا وكينيث أ. شبسلي. فهما يريان أن الديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية مستحيلة في جوهرها ويزعمان أن العلماء الذين يرون غير ذلك إنما تضللهم التزاماتهم الديمقراطية: «يعبر كثير من الباحثين عن انحياز إلى الترتيبات السياسية الديمقراطية التي ساقتهم، في ظننا، إلى محاولات فاشلة تنطوي على شيء من مسامرة الأماني في البرهنة على أنه يمكن الحفاظ على الديمقراطية المستقرة في وجه التنوع الثقافي». والعيب في دليلهما ـ الاستنباطي بقدر كبير ـ على أن الديمقراطية مستحيلة هو أنهما ينظران إلى السياسة في المجتمعات التعددية باعتبارها لعبة رابح وخاسر: «عالم الجماعات الإثنية هو عالم هوبزي (نسبة إلى توماس هوبز) ويستلزم غالباً «حرب الجميع ضد الجميع»». وهم يحتجون، بخاصة، أن الائتلاف الواسع غير عملي لأنهم «متضخم في جوهره» وفقاً لمعيار رايكر المرتكز على مبدأ الحجم الذي ينص على أنه في ظل ظروف الرابح والخاسر يتكون ائتلاف ذو أكثرية محدودة .bare غير أن مسلمة الرابح والخاسر غير واقعية إلا في حالة التعددية القصوى للمجتمع التعددي. فإذا كان ثمة شيء من الولاء الجامع أو الإدراك العقلاني لكون السياسة ليست «لعبة» واحدة بل سلسلة مستمرة من الألعاب بحيث أن جزءاً من المكاسب المتوقعة ينطوي على مزية العلاقات السلمية في المدى البعيد، فإن مسلمة الرابح والخاسر تصبح غير صالحة ـ وكذلك تصبح الفرضية القائلة بأن الائتلاف الواسع لا

يستطيع أن يعمل بنجاح[١٩].

ويورد المؤلفان جملة من الدلائل التجريبية المتعلقة بإخفاق الديمقراطية في المجتمعات التعددية. ولكن القسم الأكبر من هذه الدلائل لا يتعلق بالديمقراطيات التوافقية ولا يمكن اعتبار البعض منه دليلاً على الإخفاق من وجهة نظر النموذج التوافقي. من ذلك، أن سياسة أبانجاهت (انتخب جماعتك) في غويانا لا تتعارض أبداً مع الديمقراطية التوافقية، التي [p.232] يعتبر فيها وجود أحزاب تمثل جماعة إثنية معينة بصورة واضحة مزية. وبالمثل فإن الفيدرالية بين الفليميش والوالون ينبغي أن تعد خطوة إلى الأمام نحو تسوية النزاع اللغوي في بلجيكا بدلاً من أن تعتبر دليلاً على إخفاق الديمقراطية[٢٠]. فالتحيّز المتعلق بلعبة الرابح والخاسر يفتقر إلى الواقعية بقدر ما تفتقر إليها مسامرة الأماني الميالة إلى الديمقراطية، غير أنه محبط لأنه يستبعد المحاولات الخلاّقة لجعل الديمقراطية تعمل على الرغم من الظروف غير المؤاتية.

إن إدانة رابوشكا وشبسلي التعميمية للهندسة التوافقية في المجتمعات التعددية تغطي العالمين الأول والثالث، ولكنها تكتسي أهمية أكبر بالنسبة إلى العالم الثالث جراء كثرة المجتمعات التعددية هناك

---

(١٩) Alvin Rabushka and Kenneth A. Shepsle, "Political Entrepreneurship and Patterns of Democratic Instability in Plural Societies," Race 12, no. 4 (April 1971): 462, 467, 470.

(٢٠) ألفين رابوشكا وكينيث أ. شبسلين [السياسة في المجتمعات التعددية] Alvin Rabushka and Kenneth A. Shepsle, Politics in Plural Societies: A Theory of Democratic Instability (Columbus, Ohio: Merrill, 1972), esp pp. 62-92

وسماتها التعددية الأكثر حدة. فمن الجائز لقائل أن يقول إن المجتمعات التعددية في العالم الثالث، تحديداً، أكثر تعددية من نظيراتها في العالم الأول من ناحيتين: فالاختلافات الثقافية فيها تميل إلى أن تكون أكبر، كما أنها تحظى بمزيد من التعزيز عبر الاختلافات الراسخة في المظهر الخارجي.

البعد الثاني يشدد عليه بريان باري إذ ينصح بتوخي الحذر عندما نحاول أن نطبق على المجتمعات المقسمة إثنياً الصيغة التوافقية التي كانت ناجحة في حل النزاعات الدينية والإيديولوجية بين الثقافات الفرعية في أوروبا. وهو يرى أن «الصراع الديني والطبقي إنما هو صراع منظمات. أما الصراع الإثني فهو صراع جماعات متضامنة لا تحتاج إلى منظمة لتقوم بأعمال شغب أو بمذبحة طالما أنها تملك طريقة ما للتعرف على من ينتمي إلى أية جماعة». ولكن الاختلافات الظاهرة جداً، سواء أكانت ذات طبيعة مادية أو ثقافية، قد تفيد أيضاً في عملية تحديد الحدود الفئوية بصورة واضحة ـ وتحدُّ بذلك من الاتصالات بين الفئات وتقلل من فرص الصراعات الفئوية. ويذهب باري أيضاً إلى أن الفئات الدينية والإيديولوجية تُعرَّف، خلافاً للفئات الإثنية، من خلال المنظمات ومن خلال أتباع بعض الزعماء؛ وينتج عن ذلك أن القادة يستطيعون الاعتماد على الدعم الوفي لأتباعهم في الاتفاقات التي يبرمونها مع قادة [p.233] الفئات المنافسة. يتجاهل هذا البرهان ميل المجتمعات التعددية على اختلاف أنواعها إلى أن تنتظم وفقاً لخطوطها الفئوية وإلى ميل الولاءات الفئوية الداخلية فيها إلى التزايد مع تزايد الاختلافات بين الفئات. أخيراً، إنه يزعم أن المسائل الدينية والأيديولوجية أطوع للحلول التوافقية لأن المسألة هي «كيف

يجب أن يدار البلد» لا «هل يجب أن يكون البلد بلداً في الأصل»[٢١]. ولكن الأمر هنا لا يتعلق بمجرد اختلاف أنواع الانشطارات وحدَّتها بل يتعلق أيضاً بوجود ولاءات غالبة أو عدم وجودها.

تركز حجج باري كلها تركيزاً مفرطاً على مسألة سيطرة النخبة على الفئات ولا تركز تركيزاً كافياً على مسألة التوصل إلى اتفاقات بين النخب الفئوية. الاختلافات الدينية والأيديولوجية تمثل عقبة خاصة في المجال الثاني: فهي قد تفضي إلى توترات جراء محاولات الاقتناص الديني والأيديولوجي، وقد تكون متنافرة منطقياً لا عاطفياً فقط. فالمعارضة الشرسة لضم الشيوعيين إلى حكومات الائتلاف الواسع في إيطاليا وإندونيسيا تظهر بصورة وافية مدى حدة الانشطارات الأيديولوجية. وليس هذا لنفي كون الانشطارات العرقية والإثنية تعزز الطابع التعددي للمجتمعات التعددية وتضعف احتمالات قيام ديمقراطية توافقية؛ والنتيجة هي أن مختلف أنواع الانشطارات الفئوية تولد درجات متفاوتة في الحدة وأنه ينبغي ألا تضخم اختلافات الدرجة هذه.

يشدد بيار فان دن برغه على الاختلافات الثقافية، ويميل على غرار رابوشكا وشبسلي إلى اعتبار المجتمعات التعددية صراعية في جوهرها ولكنه يسلم أيضاً بأن بضعة مجتمعات تعددية بصورة معتدلة قد توصلت في ظل ظروف معينة إلى تحقيق ديمقراطية مقبولة.

---

(٢١) بريان باري، [التوافق السياسي والديمقراطية التوافقية،] Brian Barry, "Political Accommodation and Consociational Democracy," British Journal of Political Science 5, no. 4 (October 1975): 502-03

والأمثلة على الأنظمة التعددية والديمقراطية التي يذكرها هي سويسرا، بلجيكا، كندا، الهند، وإسرائيل. وهو يستخلص من تفحص هذه الحالات الخمس مجموعة من خمسة «شروط تحديدية» تستحق الامتحان نظراً إلى الضوء الذي تلقيه على آفاق الديمقراطية في المجتمعات التعددية. اثنان من شروط فان دن برغه [p.234] تميِّز الديمقراطية التوافقية. فهو يشدد على أهمية التوافق على بعض الأصول الإجرائية كتحديد «طريقة عيش وطريقة تعامل واضحتين بما يضمن أن توزيع السلطة في المجتمع يتناسب تقريبياً مع حجم الجماعات». وتتوقف الديمقراطية أيضاً على الاتفاق في شأن التعامل مع الانشطارات الفئوية، وفي جملة ذلك «الأصول العامة المسلّمة بشرعية التعددية والأصول الأخص المتعلقة بمقاومة التثاقف بحيث تضمن سلامة الجماعات واستمرارها كما هي. وأهم القضايا هنا هي قضيتا الاستقلال الذاتي الثقافي والجهوي». إن هذه الشروط هي شروط «تحديدية» أساساً بمعنى أنها تحدد أشكال الديمقراطية القادرة على البقاء في مجتمع تعددي وتُقصرها على تلك المنتمية إلى النمط التوافقي - وهي نظرة تنسجم مع أطروحة هذا الكتاب.

الشروط الثلاثة الأخرى تتعلق بالملامح الاجتماعية. من هذه الملامح درجة تقاطع هذه الانشطارات المختلفة أو تعزيز بعضها لبعض، وهو أمر ناقشناه في الفصل الثالث. والشرط الجوهري الذي يدرجه فان دن برغه أولاً هو أن فرص الديمقراطية «تتناسب طرداً مع درجة الإجماع على القيم الأساسية، وتتناسب عكساً مع درجة التعددية الثقافية». الرأي القائل أن ثمة درجات متفاوتة من التعددية وأن إمكانية استقرار الديمقراطية تتناسب عكساً مع درجة التعددية رأي

معقول حقاً. والمسألة الأهم هي عند أية نقطة تصبح الديمقراطية مستحيلة أو مستبعدة جداً. يذهب فان دن برغه إلى أن الديمقراطية البلجيكية والسويسرية تتناغم مع تعددية هذين البلدين، لأنها ليست إلا «تعددية ثقافية متوسطة». ومن الأمثلة الأخرى على التعددية المتوسطة يوغوسلافيا، وداخل جنوب أفريقيا العلاقات بين الأفريكانر والبيض الناطقين بالإنكليزية. وتوجد درجة دنيا من التعددية أيضاً داخل جنوب أفريقيا بين الأفريكانر والملونين الناطقين بالأفريكانية، كما توجد درجة عالية من التعددية بين الأفريكانر والزولو. ويرى فان دن برغه أنه في حال التعددية الثقافية القصوى تتقلص حظوظ الديمقراطية في النجاح. وهكذا يبدو أن معظم المجتمعات التعددية في آسيا وأفريقيا تقع، وفقاً لهذه المعايير التقريبية، في الفئة المتوسطة. أما درجة التعددية القصوى، كما في علاقات الأفريكانر بالزولو فلا تصادف إلا نادراً جداً. من هنا فإن هذا «الشرط المحدد» لا يستتبع [p.235] نظرة حصرية ولا متشائمة. والشرط الأخير عنده هو أن الديمقراطية تعتمد على المستويات العلمية والتكنولوجية لمختلف الفئات: فالديمقراطية مستبعدة في وضع «تكون فيه إحدى الجماعات قادرة على تحقيق احتكار وسائل العنف بسهولة جراء تفوقها التكنولوجي». إن هذا التفاوت المفرط في درجات التطور نادر جداً أيضاً، ما خلا مجتمعات المستوطنين البيض في جنوب أفريقيا وروديسيا[٢٢].

(٢٢) بيار فان دن برغه، [التعددية والتنظيم السياسي] Pierre L. van den Berghe, "Pluralism and the Polity: A Theoretical Exploration," in Kuper and Smith, Pluralism in Africa, pp. 70, 74-77

والأمثلة على الأنظمة التعددية والديمقراطية التي يذكرها هي سويسرا، بلجيكا، كندا، الهند، وإسرائيل. وهو يستخلص من تفحص هذه الحالات الخمس مجموعة من خمسة «شروط تحديدية» تستحق الامتحان نظراً إلى الضوء الذي تلقيه على آفاق الديمقراطية في المجتمعات التعددية. اثنان من شروط فان دن برغه [p.234] تميِّز الديمقراطية التوافقية. فهو يشدد على أهمية التوافق على بعض الأصول الإجرائية كتحديد «طريقة عيش وطريقة تعامل واضحتين بما يضمن أن توزيع السلطة في المجتمع يتناسب تقريبياً مع حجم الجماعات». وتتوقف الديمقراطية أيضاً على الاتفاق في شأن التعامل مع الانشطارات الفئوية، وفي جملة ذلك «الأصول العامة المسلَّمة بشرعية التعددية والأصول الأخص المتعلقة بمقاومة التثاقف بحيث تضمن سلامة الجماعات واستمرارها كما هي. وأهم القضايا هنا هي قضيتا الاستقلال الذاتي الثقافي والجهوي». إن هذه الشروط هي شروط «تحديدية» أساساً بمعنى أنها تحدد أشكال الديمقراطية القادرة على البقاء في مجتمع تعددي وتُقصرها على تلك المنتمية إلى النمط التوافقي - وهي نظرة تنسجم مع أطروحة هذا الكتاب.

الشروط الثلاثة الأخرى تتعلق بالملامح الاجتماعية. من هذه الملامح درجة تقاطع هذه الانشطارات المختلفة أو تعزيز بعضها لبعض، وهو أمر ناقشناه في الفصل الثالث. والشرط الجوهري الذي يدرجه فان دن برغه أولاً هو أن فرص الديمقراطية «تتناسب طرداً مع درجة الإجماع على القيم الأساسية، وتتناسب عكساً مع درجة التعددية الثقافية». الرأي القائل أن ثمة درجات متفاوتة من التعددية وأن إمكانية استقرار الديمقراطية تتناسب عكساً مع درجة التعددية رأي

معقول حقاً. والمسألة الأهم هي عند أية نقطة تصبح الديمقراطية مستحيلة أو مستبعدة جداً. يذهب فان دن برغه إلى أن الديمقراطية البلجيكية والسويسرية تتناغم مع تعددية هذين البلدين، لأنها ليست إلا «تعددية ثقافية متوسطة». ومن الأمثلة الأخرى على التعددية المتوسطة يوغوسلافيا، وداخل جنوب أفريقيا العلاقات بين الأفريكانر والبيض الناطقين بالإنكليزية. وتوجد درجة دنيا من التعددية أيضاً داخل جنوب أفريقيا بين الأفريكانر والملونين الناطقين بالأفريكانية، كما توجد درجة عالية من التعددية بين الأفريكانر والزولو. ويرى فان دن برغه أنه في حال التعددية الثقافية القصوى تتقلص حظوظ الديمقراطية في النجاح. وهكذا يبدو أن معظم المجتمعات التعددية في آسيا وأفريقيا تقع، وفقاً لهذه المعايير التقريبية، في الفئة المتوسطة. أما درجة التعددية القصوى، كما في علاقات الأفريكانر بالزولو فلا تصادف إلا نادراً جداً. من هنا فإن هذا «الشرط المحدد» لا يستتبع [p.235] نظرة حصرية ولا متشائمة. والشرط الأخير عنده هو أن الديمقراطية تعتمد على المستويات العلمية والتكنولوجية لمختلف الفئات: فالديمقراطية مستبعدة في وضع «تكون فيه إحدى الجماعات قادرة على تحقيق احتكار وسائل العنف بسهولة جراء تفوقها التكنولوجي». إن هذا التفاوت المفرط في درجات التطور نادر جداً أيضاً، ما خلا مجتمعات المستوطنين البيض في جنوب أفريقيا وروديسيا[٢٢].

---

(٢٢) بيار فان دن برغه، [التعددية والتنظيم السياسي] Pierre L. van den Berghe, "Pluralism and the Polity: A Theoretical Exploration," in Kuper and Smith, Pluralism in Africa, pp. 70, 74-77

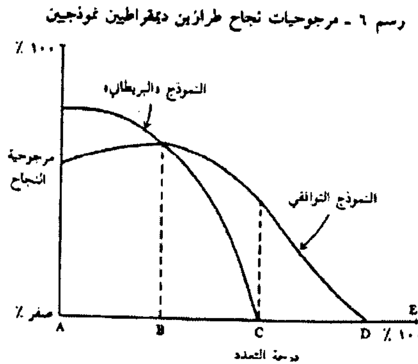
على الرغم من أن آفاق الديمقراطية التوافقية تضيق أكثر فأكثر مع تزايد درجة التعددية، ومع اختلال التوازن العددي بين الفئات أو مع تفتته بصورة خطيرة، وما إلى ذلك، فهي تظل مؤاتية أكثر من فرص استقرار ديمقراطية بريطانية النمط. في الحالات القصوى للمجتمعات التعددية، كجنوب أفريقيا مثلاً، نجد أن آفاق الديمقراطية، أياً كان نوعها، ليست مشرقة، ولكن إذا ما قيّض للديمقراطية أن تنشأ هناك فمن شبه اليقين أنها ستكون من النوع التوافقي. ومما يستحق الملاحظة أن أعداء سياسات الأبارتهيد الألداء كألان باتون قد راحوا يفكرون بصورة متزايدة في حلول ممكنة لمأزق جنوب أفريقيا تشابه النموذج التوافقي. ويعيد باتون توكيد اعتقاده الراسخ «في المجتمع المشترك، في بلد جنوب أفريقيا الواحد، بلد الجميع، الذي يشارك جميع الأشخاص في حكمه»، ولكنه يذهب إلى أن «هدف المجتمع المشترك ينبغي أن يعمل لأجله الآن ضمن إطار النمو المنفصل...فهذه المخلوقات الإقليمية [أي «الأوطان» الأفريقية] تمتلك، على فقرها كله، دينامية ممكنة»، قد تتمكن فعلاً «من تعجيل التقدم المحتوم نحو مجتمع مشترك». ومن السبل الممكنة لتحقيق ذلك استبعاد الفصل الكلي من أجل أوطان ذات سيادة، وإقامة «نوع ما من أنواع المجتمع الفيدرالي، مع برلمان فيدرالي تتمثل فيه كل الدول أو الولايات وقدر كبير من الاستقلال الذاتي للدولة أو الولاية». وهو يشدد أيضاً على أن التطور في هذا الاتجاه ينبغي أن يواكبه تقدم نحو المساواة السياسية والاقتصادية[٢٣]. الحل الذي يقدمه باتون هو في أساسه حل توافقي

(٢٣) ألان باتون، [بعض الأفكار حول المجتمع المشترك] Alan Paton, "Some Thoughts on the Common Society," in Directions of Change in South

[p.236] وإن كان يغفل احتمال الاستقلال الذاتي الفئوي غير الإقليمي أو الإقليمي جزئياً مقترناً بالتمثيل السياسي الفئوي الذي قد يكون تطبيقاً أكثر جاذبية للمبادئ التوافقية، أخلاقياً وعملياً، لأنه لا يستلزم سياسة خاصة لإعادة التوطين على نطاق واسع. فالحلول التوافقية من هذا النوع تتيح أفضل الفرص ـ أي الأقل تعويقاً ـ للتغير الديمقراطي السلمي.

لا شك، في التحليل الأخير، أن اقتراح الهندسة التوافقية لا يلبي الشرطين المذكورين في مطلع هذا الفصل، وهما أن تكون التوافقية وسيلة ضرورية وكافية لبلوغ ديمقراطية مستقرة. ولكن الزعم الذي يتقدم به هذا الكتاب أكثر تواضعاً وإن كان عظيم الأهمية العملية للمجتمعات التعددية. وهو مختزل في الشكل رقم ٦، الذي يستخدم مؤشراً تقريبياً للتعبير عن درجة التعددية في مجتمع ما) [p.237] مع افتراض التساوي في جميع العوامل الأخرى) ومقياساً تقريبياً أيضاً:

رسم ٦ ـ مرجوحيات نجاح طرازين ديمقراطيين نموذجيين



African Politics, ed. Peter Randall (Johannesburg: Study Project on Christianity in Apartheid Society, 1971), pp. 46, 49-50

لاحتمال نجاح نمطي الهندسة الديمقراطية[٢٤]. في المجتمعات المتجانسة (المساحة بين النقطتين «آ» و «ب» في الشكل ٦)، ينبغي أن ينصح بتطبيق النموذج البريطاني جراء الضعف النسبي للديمقراطية «غير المسيّسة»[٢٥]. اما في المجتمعات ذات الدرجة القصوى من التعددية («د» ـ «هـ») فلا أمل في أي من النموذجين. مع ارتفاع درجة التعددية من «ب» إلى «د»، تتناقص فرص نجاح كلا النموذجين، ولكن فرص نجاح النموذج البريطاني تتهاوى بوتيرة أسرع من فرص نجاح النموذج التوافقي. بعبارة أخرى، إن فرص النموذج التوافقي النسبية تتحسن في هذه المساحة مقارنة مع فرص النموذج البريطاني. بين «ب» و «ج» يتيح النموذج التوافقي فرصاً أفضل من النموذج البريطاني، ولكن لا يقدم أي من النموذجين طريقة كافية أو ضرورية. غير أن النموذج التوافقي بين «ج» و «د» يصبح طريقة ضرورية بالرغم من أن فرص نجاحه تستمر في التناقص. لذلك، فالخيار الواقعي بالنسبة إلى الكثير من المجتمعات التعددية في العالم غير الغربي ليس خياراً بين النموذج المعياري البريطاني للديمقراطية والنموذج التوافقي، بل بين النموذج التوافقي للديمقراطي وبين انعدام الديمقراطية تماماً.

(٢٤) ومن المفترض أيضاً أن النموذجين التوافقي والبريطاني هما البديلان المثاليان وأن ليس ثمة حتى الآن من نمط بديل ثالث وغير مكتشف.

(٢٥) أنظر أعلاه الصفحات ١٠٦ ـ ١٠٨ معرفة أرقام الصفحات في نسخة الاخراج (ضروري).

فهرس الأعلام والمصطلحات

أ

ت

ج

ح

ر

ز

س

ش

ص

ع

غ

ف

ق

ك

هـ

و

ي

ثبت المصطلحات

A

Accommodation: توفيق/ توافق

Adversarial: خصومي

Affinity: تناسب

Aggregator: مُكتِّل

Aggregation: تكتيل

Allgemeinkoalitionsfähigkeit: القدرة على الائتلاف الشامل

Alternatives: بدائل

Ambivalent: ملتبس

Autonomy: استقلال ذاتي

Autonomy, segmental: استقلال قطاعي

C

Caesaristic breakthrough: الاختراق القيصري

Checks and balances: الضوابط والتوازنات

Champion: نصير

Centrifugal democracy: see democracy, centrifugal
Centripetal democracy: see democracy, centripetal
Cleavage: انقسام
Cleavages, segmental: انقسامات قطاعية
Cleavages, crosscutting: انقسامات متقاطعة
Coalescence: تآلف
Coalescent interest: مصلحة تلاحمية
Collegial:
Combined impact: التأثير المتضافر
Communal: طائفي
Constituency: دائرة انتخابية
Concurrent majority: أغلبية متراضية
Consensus: إجماع الرأي
Conduciveness: إفضاء
Crosscutting: تقاطع
Cross-tabulation: جدولة متقاطعة

D

Democracy, centrifugal: ديمقراطية لا مركزية
Democracy, centripetal: ديمقراطية مركزية
Democracy, concordant: ديمقراطية وفاقية
Democratization: التحول الديمقراطي
Descending order: ترتيب نزولي
Diachronic grand coalition: الائتلاف الواسع غير المتزامن
Dissensus: افتراق الرأي
Deviant cases: حالات شاذة
Division: انقسام

Division, sectional: انقسام فئوي

E

Embed: تجذر
Encapsulated: مكبسلة
Epiphenomenon: ظاهرة عابرة
Ethnocentric: استعراقي، مستعرق
Extremization: تطريف

F

Floating voters: ناخبون مترددون
Fragmentation: تفتّت

G

Game theory: نظرية اللعب
Grand coalition: ائتلاف واسع

I

Immobilist system: نظام الجمود
Inclusive: جامع
Input structures: هيكليات التزويد
Instutionalization: مأسسة
Instutionalized: ممأسس
Intersegmental: بيني قطاعي
Interest group: جماعة مصلحة

L

Linear: مطّرد
Logrolling: مقايضة أصوات

M

Minimum winning coalition: أصغر الائتلافات الرابحة
Model: نموذج
Multimember constituency system: نظام تعدد أعضاء الدائرة الانتخابية
Mutual social avoidance: اجتناب اجتماعي متبادل

N

Nation-building: بناء الوطن
National integration: اندماج وطني

O

Oligopolistic: قلة محتكرة
Output structures: هيكليات الإنتاج
Overarching: غالب
Overrepresentation: مبالغة في التمثيل

P

Parity: تكافؤ
Personality principle: المبدأ الشخصي
Polyarchy: تعدد السلطات
Polity: تنظيم سياسي

Preset: مسبق الضبط
President: رئيس الجمهورية
Prime minister: رئيس الوزراء
Primordial: أولي
Prototype: نموذج أصلي

R

Range: مدى
Regime: حكم نظام
Representative democracy: الديمقراطية البرلمانية
Role structure: هيكلية الأدوار

S

Scheme: منظومة
Sect: طائفة
Sectional division: see division, sectional
Sectionalism: فئوية
Secularization: علمنة
Segment: قطاع طائفي
Segmental: قطاعي
Segmental autonomy: see autonomy, segmental
Segmental cleavages: see cleavages, segmental
Segmentation: الفرز القطاعي
Segmented pluralism: تعددية مقطّعة
Self-contained: قائم بذاته
Separation of powers: فصل السلطات
Size principle: مبدأ الحجم

Slate: قائمة مرشحين
Stability: استقرار
Structure: بنية، هيكلية
Structured elite predominance: سيادة النخبة المنظمة
Subsystems: نظم فرعية
Syndrome: متلازمة
System: نظام

T

Tautology: لغو
Territorial principle: المبدأ الإقليمي
Top officeholders: أصحاب المناصب العليا
Type: نمط
Typology: تصنيف

V

Value system: منظومة القيم
Versatile: زئبقي/ طليق الحركة

W

Weighted mean: المتوسط الموزون

Z

Zero-sum game: لعبة الرابح والخاسر

المحتويات

هذا الكتاب

الديمقراطية التوافقية هي موضوع هذا الكتاب وهي مفهوم جديد تطور في أوروبا و بالذات في البلدان المفتقرة الى التجانس القومي.

هذا يعني أن التجانس القومي في أوروبا ليس أسطورة، وأن هذا النوع من الديمقراطية ينمو أيضاً في بيئات غير أوروبية. سندرس هذه البلدان غير المتجانسة و نستخدم ماليزيا ولبنان أساسين للمقارنة بين أوروبا و آسيا، أو العالمين الأول و الثالث، كما يقول المؤلف. فكلتا الحالتين تظهران -كما تفعل الأمثلة الأوروبية- أن الديمقراطية التوافقية ممكنة حتى عندما تكون عدة ظروف غير مؤاتية، وسوف تكون خصائصهما المقياس الذي سنقيس عليه البلدان الأخرى: هل ظروف البلدان التعددية في بلدان العالم الثالث مؤاتية إجمالاً على الأقل بقدر ما هي مؤاتية في ظروف لبنان وماليزيا، أم غير مؤاتية في معظمها كما هي في الحالة القبرصية؟

المؤلف: أرنت ليبهارت، أستاذ فخري في العلوم السياسية في جامعة يال بالولايات المتحدة. له أكثر من عشرة كتب في حقل الدراسات المقارنة للمؤسسات الديمقراطية.

المترجم: حسني زينه، كاتب ومترجم لبناني، حاصل على ماجستير الفلسفة من الجامعة الأميركية في بيروت. له عدة مؤلفات وترجمات، منها: العقل عند المعتزلة، أطع الدولة ولاتتصرها، فكرة التاريخ عند العرب، وغيرها.



معهد الدراسات الاستراتيجية

سعر الكتاب: العراق: ٤٠٠٠ دينار ـ الدول العربية: ٨ دولارات أميركية أو ما يعادلها.